المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة والنحو والصرف

اعتراضات الخوارزمي على النحويين في كتابه (التخمير)

رسالة مقدمة إلى قسم اللغة العربية جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية تخصص (النحو والصرف)

إعداد الطالبة / غالية حسن جابر سلمان الفيفي .

إرشاد وإشراف سعادة الدكتور/ محمد حسن عثمان حسن .

العام الجامعي ١٤٣٢هـ/١٤٣٣هـ

ملخص البحث

يدور هذا البحث حول (اعتراضات الخوارزمي على النحويين في كتابه التخمير) .

ترجع أهمية البحث إلى أن دراسته شاملة لأبواب النحو العربي ، وهي ثمرة علمية قيمة ، كما تكثر فيه آراء العلماء السابقين والمسائل الخلافية بينهم ، إضافة إلى أنه يدور حول (مفصل) الزمخشري الذي يعد من أشهر الكتب النحوية إن لم تكن أشهرها .

وقد كان منهجي في البحث هو تتبع اعتراضات الخوارزمي على النحويين ومنهم الزمخشري في كتابة التخمير ، ووضعها في مسائل بأرقام متسلسلة ، والرجوع إلى آراء النحاة وأخذها من كتبهم لدراسة المسألة ، ومن ثم ذكر اعتراض الخوارزمي على ما قالوه النحاة وما قاله الزمخشري ، يتلو ذلك ذكر تعقيبي على رأي الخوارزمي وموافقة أو معارضة الخوارزمي في المسألة ، مستشهدةً على ذلك بآراء النحويين والذين ردوا عليه في المسألة .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في فصلين تسبقهما مقدمة وتمهيد وتتلوهما خاتمة ، أتبعتها بفهارس فنية تذلل الانتفاع به .

THE STUDY SUMMARY

This research is about (Khwarizmi objections to the grammarians in his book of altkmeer)

The importance of this research refers to a complete study for Arabic syntax, it is result and scientific value, and there are a lot of views of former scientists and controversial issues. in addition, revolves around (detailed) Zamakhshari which is one of the most famous books grammatical, it also may the most famous books.

My systematic in this research is tracking Khwarizmi objections to grammarians, including Zamakhshari altkmeer in writing , And put them in matters of serial numbers and refer to the views of grammarians and take them from their books to study the issue. then stated objection of Khwarizmi on what they and Zamakhshari said . Followed by the opinion of Khwarizmi if it is approval or opposition in this issue. Quoting the views of grammarians who responded in the matter.

The nature of this research requires two parts before Introduction and pave, followed by conclusion, it is followed by useful indexes.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــــــة

الحمدُ لله وكفى، والصَّلاةُ والسَّــلامُ على النـبيِّ المُصطفى وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمَّـــــا بعـــــدُ

فقد حازت العربية شرفاً عظيماً لنزول القرآن الكريم بلسانها قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[1]، وقد اصطفاها الله لوحيه من بين لغات البشر، وهذا يدلُّ دلالة واضحة على شرفها.

وقد عُني علماء المسلمين باللغة العربية ، وأقبلوا على خدمتها على نحو شامل، ويعلموا أن تعلُّمها وخدمتها والدفاع عنها ضرب من ضروب العبادة إذا ما ابتغي بكل ذلك وجه الله والدار الآخرة [2].

وقد نالت مؤلفات الإمام الزمخشري شهرةً واسعةً في خُوارزم، وخراسان، وما جاورهما، ومن أشهر كتبه في النحو: (كتاب المفصل في صنعة الإعراب) الذي عُني به العلماء عناية تامة ، وممن شرحه الإمام صدر الدين الأفاضل وسمَّــاه (التخمير)وقد تأثر كثيرٌ من العلماء بهذا الشرح منهم: الأندلسي في كتابه: (المحصل في شرح المفصل) [3] وابن عمرون في شرحه للمفصل[4] وابن يعيش في شرحه على المفصل[5]، والدماميني في (تعليق الفرائد) [6]، والسمين الحلبي في (الدر المصون) [7]، وابن هشام في كتابيه : (أوضح المسالك) [8]، و(مغني اللبيب) [9]، وهذا يدلُّ دلالة واضحة على أهمية هذا الشرح، وقد انفرد صدر الأفاضل في كتابه

---

(١) سورة يوسف [٢].

(٢) لغة القرآن ، مكانتها ، والأخطار التي تهددها ، د/ إبراهيم أبو عباة ، ص ١٦.

(٣) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٢٣ .

(٤) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٧١ .

(٥) شرح المفصل ، ١/ ٩٩.

(٦) تعليق الفرائد ، ٤/ ٢٤٥ .

(٧) الدر المصون ، ١٠ / ١٤٣ .

(٨) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، ٣/ ١٥١ .

(٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ١/ ١٥٨ .

التخمير بآراء كثيرة شذَّ فيها عن إجماع النحاة في مسائل كثيرة، فأحببتُ أن يكون موضوع بحثي (اعتراضات الخُوارزمي على النحويين في كتابه التخمير).

دوافع اختيار الموضوع وأهميته:

أولاً: يُعَدُّ الخوارزمي من أبرز أدباء عصره، ولذا ضمَّن كتابه كثيراً من أشعار العرب، وأمثالهم.

ثانياً: كثرة مخالفته للنحاة، والرد عليهم بقسوة مما دفع بكثير منهم للرد عليه.

ثالثاً: يُعد كتاب التخمير من أقدم الشروح التي وصلتنا بعد شرح الزمخشري لكتابه الذي سمَّاه: "حواشي المفصل" .

رابعاً : تأثر كثير من العلماء بكتاب التخمير، وفي هذا دلالة واضحة على أهميته.

مشكلات البحث وفروضه العلمية :

تتحدد مشكلة الدراسة في النقاط التاليه، والتي تسعى الدراسة إلى مناقشتها:

١- المسائل النحوية التي اعترض فيها الخوارزمي على آراء النحاة.

٢- ردود النحاة على الخوارزمي .

٣ - موقف الباحث من اعتراضات الخوارزمي على النحاة .

الدراسات السابقة:

١- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

٢- اختيارات صدر الأفاضل النحوية في كتابه التخمير للباحث/ عبد الله بن فاضل الشهري كلية اللغة العربية بجامعة الإمام – الرياض.

٣- اعتراضات الخوارزمي في شرحه لمفصل الزمخشري في صنعه الإعراب الموسوم بالتخمير ، أمال محمد حسن الشاوش ، الجبل الغربي / ليبيا.

٤- الدرس النحوي عند صدر الأفاضل من خلال كتابيه التخمير والترشيح الباحث / عبد الله عمر داؤود ، ماجستير ، جامعة عدن ٢٠٠٤ م .

وهذا توصيف لرسالته :

الرسالة جاءت في خمسين وسبعمائة صفحة تقريباً، اشتملت على مقدمة، وتمهيد، وقسمين.

أما التمهيد فقد تحدث فيه الباحث عن الزمخشري، وصدر الأفاضل، وكتابيهما المفصل، والتخمير.

وأما القسم الأول فقد تحدث فيه عن مسائل الاختيار.

وأما القسم الثاني فقد قسَّمه إلى ستة فصول:

الفصل الأول: أسباب اختياراته.

الفصل الثاني: أساليب اختياراته .

الفصل الثالث: أدلة اختياراته سماعاً، وقياساً.

الفصل الرابع: موقفه من النحويين، واتجاهه النحوي، ذكر الباحث في هذا الفصل أنَّ صدر الأفاضل وافق البصريين في اثنتي عشرة مسألة، ووافق الكوفيين في إحدى عشرة مسألة، وهذا يبِّين السبب في إدخال الباحث لبعض مسائل الاعتراض في الرسالة دون التصريح بذلك، وذلك لقلة مسائل الاختيار عند صدر الأفاضل.

الفصل الخامس: الاختيارات بين التخمير، والإيضاح في شرح المفصل.

الفصل السادس: التقويم .

تحدث فيه عن طريقة صدر الأفاضل في بحث المسائل.

ثم أتت الخاتمة ، تليها الفهارس العلمية . وقد سار الباحث في رسالته على الطريقة التالية ، بالنسبة لمسائل الخلاف ذكر رأي البصريين ، والكوفيين في كل مسألة ثم بين موقف الخوارزمي من هذا الخلاف ، ورجَّح ما رآه راجحاً ، وبالنسبة لبعض مسائل الاعتراض التي ذكرها في رسالته ، فقد سار فيها على الطريقة التالية: جعل رأي النحاة مذهباً ، وجعل اعتراض الخوارزمي عليهم مذهباً آخر، وذكر أدلة كلٍّ ورجح ما رآه راجحاً.

هذه طريقة الباحث في عرض المسائل، وهي تختلف اختلافاً كبيراً عن تناولي للمسائل وهي كالتالي:

أولاً: أضع عنواناً لكلِّ مسألة مرتبة حسب عناوين كليَّـة .

ثانياً: أكتب تمهيداً مختصراً للمسألة.

ثالثاً: أدرسُ المسألة دراسة تفصيلية ، مبيِّـناً فيها رأي النحويين.

رابعاً : أذكر اعتراض الخوارزمي على النحاة.

خامساً: أذكر ردود العلماء على الخوارزمي، ثمَّ أُبـيِّن موقفي من اعتراض الخوارزمي.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، وتمهيد ، وثلاثة فصول، وخاتمة متبعة بفهارس فنية، وتفصيل ذلك كالتالي:

المقدمـــــــــة: ذكرتُ فيها دوافع البحث، وخطته.

التمهيد : يتكوَّن من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للخوارزمي تشتمل على: اسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده، وشيوخه، وتلاميذه، ورحلاته في طلب العلم، وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته، ووفاته.

المطلب الثاني: شواهد الخوارزمي، ومنهجه في كتابه التخمير.

وأما الفصل الأول: فقد ذكرتُ فيه اعتراضات الخوارزمي على النحاة، وفيه أربعُ وعشرون مسألة. مرتبة حسب عناوين كليَّـة:

(الأسماء) أولاً: المرفوعات

المسألة الأولى: رفع الفاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر.

المسألة الثانية: إضمار فعل الفاعل المشعر به ما قبله .

المسألة الثالثة: إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير مَـن هو له.

المسألة الرابعة: الاستغناء عن الخبر لسد غيره مسده.

ثانيــاً : المنصوبات

المسألـة الأولى: ترجيح النصب على الرفع في باب الاشتغال إذا سُبق الاسم باستفهام.

المسألة الثانية : شبه التمييز بالمفعول.

المسألة الثالثة : اسم لا النافية للجنس.

المسألة الرابعة : نصب المنادى.

المسألة الخامسة : شبه المستثنى المنصوب بالمفعول.

ثالثاً: التوابع

المسألة الأولى : أقسام البدل.

المسألة الثانية : امتناع وصف المعرب بـ"أل" بالمبهم.

رابعاً: المبني والمعرب

المسألة الأولى : علة منع الاســـــــم من الصرف.

المسألة الثانية : منع " غدوة وبكرة وسحر من الصرف".

المسألة الثالثة : عمل اســـــم الفاعل المقترن بـــ"أل".

المسألة الرابعة : الأسماء الستة.

المسألة الخامسة : نوع الإضافة في (غير ، وشبه) وشبهها .

المسألة السادسة : الحكم الإعرابي للمقصور والممدود.

المسألة السابعة : ما جاء على وزن "فَعالِ" من الأسماء المعدولة .

المسألة الثامنة : العلم المركَّب تركيب جملة.

المسألة التاسعة : ضمير الشـــأن.

الأفعال

المسألة الأولى : كان بين النقصان والتمام.

المسألة الثانية : حذف عامـــــل الحال.

الحروف

المسألة الأولى : واو الحال.

المسألة الثانية : علة زيادة السين والهاء في " مستطيع" و" إهراق".

وأما الفصل الثاني: فقد ذكرتُ فيه اعتراضات الخوارزمي على الزمخشري وحده ، وجاء كالتالي :

المسألة الأولى : حـــــدُّ الكلمة.

المرفوعات

المسألة الأولى : جواز حذف الخبر بعد "إذا" الفجائية.

المسألة الثانية : رافع المبتدأ والخبر .

المنصوبات

المسألة الأولى : الاختصاص.

النكرة والمعرفـة

المسألة الأولى : ما يكتســب التعريف بمغايرة المضاف إليه.

المسألة الثانية : موقع "أي – ومنْ " من الإعراب في الحكاية بها.

المسألة الثالثة : دخول "أل" على العلم المنقول.

المسألة الرابعة : إضافة اسم الفاعل إلى الضمير.

الأفعــال

المسألة الأولى : الفعل المتعدي وغير المتعدي .

الحروف

المسألة الأولى : إبدال الواو من أختيها.

المرفوعات

المسألة الأولى : اسم "لا" المشبهة بـ"ليس".

التوابع

المسألة الأولى : ما جاء نعتاً على الموضع.

المسألة الثانية : البدل في حكم تنحية المبدل منه.

وأما الفصل الثالث: فقد ذكرتُ فيه أسبابُ اعتراضات الخوارزمي على النحويين.

منهجي في البحث :

سرت في بحثي على الخطة التالية :

١) ذكرتُ عنواناً لكل مسألة .

٢) ذكرتُ تمهيداً لكل مسألة .

٣) درستُ كل مسألة دراسة تفصيلية وبينت آراء النحويين فيها .

٤) ذكرتُ اعتراضات الخوارزمي على النحويين .

٥) ذكرتُ ردي على رأي الخوارزمي في كل مسألة .

٦) ذكرتُ خلاصة لكل مسألة مبينه فيها ما رأيته راجحاً.

٧) خرجتُ الآيات القرآنية .

٨) خرجتُ الشواهد الشعرية ، ثم ذكرت بعض مراجعه .

٩) ذكرتُ ترجمة موجزة للأعلام الغير مشهورة الواردة في البحث .

ثم ذكرتُ في الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث ، ثم ذكرت الفهارس العلمية ، وقد اشتملت على ما يلي :

١- فهرس الآيات القرآنيـــة .

٢- فهرس الأحاديث النبوية .

٣- فهرس الأبيات الشعرية .

٤- فهـــرس المصادر والمراجع .

٥- فهرس الموضوعات .

وبعد ، فهذا جهدٌ مُقِل فإنْ أكن أصبتُ فهو من توفيق الله وفضله ، وإن أكن أخطأت فحسبي أني اجتهدت .

وإني أحمدُ الله تعالى في البدء والختام على ما وفق وأعان . ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في بحثي .

كما أتقدم بالشكر لشيخي وأستاذي د/ محمد حسن عثمان ، الذي لم يبخل عليَّ في تقديم توجهياته ونصائحه أطال الله عمره في طاعته ، ورزقه حسن الخاتمة . والله اسأل أن يجنبني الزلل في القول والعمل ، و أن يوفقني للصواب وبلوغ الأمل .

وصلى الله على سيدنا محمد إمام المرسلين وعلى آله المهدين ، وأصحابه الذين مهَّدوا لنا الدين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحثة / غالية بنت حسن الفيفي .

التمهيـــــــــــــــــــــــــــد:

ويشتمل على ثلاثـــة مطـــا لـــب :

المطلب الأول : **ترجمة مختصرة لصدر الأفاضل الخوارزمي** .

المطلب الثاني: **شواهد الخوارزمي، ومنهجه في كتابه التخمير**.

المطلب الأول : ترجمة مختصرة لصدر الأفاضل الخوارزمي :

اسمه، ونسبه:

هو القاسم بن الحسن بن محمد صدر الأفاضل مجد الدين الطرائفي الخوارزمي[١] .

لقبـــــه:

لُقّب بـ"صدر الأفاضل"[٢]، و لُقّب بـ" مجد الديـــن"[٣]. وقد لقب بـ(صدر صدر الأفاضل)وهذا اللّقب غير مألوف حينذاك عند أهل العراق ولا عند أهل الشام ولا عند أهل مصر . بينما هو مألوف جداً عند أهل المشرق : خوارزم ، و خراسان ، وما جاورها من البلاد ، فتجد هناك كثيراً من الألقاب المشابهة لهذا اللقب مثل : شيخ الأفاضل ، وحجّة الأفاضل ، وشمس الأفاضل ، وصدر الشريعة ، وصدر الدين، وصدر الملك . وهذه الألقاب متداولة كثيرة عند أهل المشرق فإذا جئت إلى الشام ، و مصر، والعراق وجدت ألقاباً أخرى مألوفة : كصلاح الدين ، وشهاب الدين ، وركن الدين .

وهناك من شاركه في هذا اللقب وهو ناصر بن هادي بن ناصر الحُسيني . نحوي غير معروف ، له كتاب اسمه (توشيح العِلل في شرح الجُمل).

وابن صدر الأفاضل البُخاري له كتابُ اسمه (إنسان عَين المعاني) في التفسير في مكتبة شهيد علي رقم (٧٢) [٤].

مولـــده:

ولد في اليوم التاسع من شعبان سنة خمس وخمسين وخمسمائة بخوارزم[٥].

---

(١) انظر في ترجمته: معجم الأدباء لـ" ياقوت الحموي ١٦ / ٢٣٨، وعقود الجمان لابن الشَّعار الموصلي ٥/ ٢٩٨، وبغية الوعاة ، للسيوطي ٢/ ٢٥٢. انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، للفيروزابادي ، ص ٢٣٦.

(٢) الأنساب ، للسمعاني ١/ ١٩٤.

(٣) معجـــم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ١٦/ ٢٣٨.

(٤) انظر مقدمة كتاب التخمير ، للخوارزمي (بتصرف) ١/ ١٦.

(٥) خُوارزم: بلد كبير على نهر جيحون خرَّبها التتار، يُنسبُ إليها كثيرٌ من أهل العلم، والأدب، وإقليم خوارزم الآن من المناطق الإسلامية التي استولى عليها الاتحاد السوفيتي، وضمها إليه.
انظر: معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، ٢/ ٤٥٢، ومعجم الأدباء، لياقوت الحموي ، ١٦/ ٢٣٨.

شيوخ الخوارزمي:

لم يشتهر من شيوخ الخوارزمي إلا الإمام ناصر الدين عبد السيد بن أبي المكارم علي المطرزي الخوارزمي[١] ، وُلد في العام الذي مات فيه الزمخشري، ولُقّب بخليفة الزمخشري، ومن مؤلفاته: (المصباح في النحو)، و(الإيضاح شرح المقامات)، و(الإقناع في اللغة) [٢] .

وقد قال القرُشي[٣]:" تفقه على أبي الفتح ناصر بن عبد السيِّد المُطرِّزي ، وأخذ عنه العربيَّة "[٤].

قال محقق كتاب التخمير د/ العثيمين[٥] : " وبعد وقوفي على بعض مؤلفاته، وقراءتها تَبيَّن لي أن الخوارزمي قرأ على كثير من العلماء إلا أنه لم يصرح بذلك، وتعمد إخفاءهم لحاجة في نفسه ، وهو لا يخفي أسماء شيوخه ليسطو على آرائهم ويدعيها لنفسه ، ولذلك نجده يصرح بنسبة الآراء إلى أصحابها بصورة مبهمة كقوله: " قال بعضهم ، وأخبرني بعض شيوخي ، وأخبرني بعض أصحابنا من الأفاضل ... وأنا لا أعرف سبباً لإخفائه أسماءهم ، ومنهم:

١- عبد الكريم الأنماطي الذي أثبت الخوارزمي قراءته عليه[٦].

---

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي ، أبو الفتح ، أديب ، نحوي ، ولغوي ، فقيه. أحد شيوخ صدر الأفاضل الخوارزمي ، ولد في جرجانية خوارزم ، سنة ٥٣٨ هـ ، ودخل بغداد حاجاً ، من آثاره ، (الإيضاح في شرح المقامات للحريري) ، و (المصباح في النحو) وغيرها ، توفي سنة ٦١٠ هـ . انظر: معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٦/ ٢٧٤١ . وأنباة الرواة على انباء النحاة ، للقفطي ، ٣ / ٣٣٩ . بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢ / ٤٠ . والجواهر المضيئة للطبقات الحنفية ، للقرشي ، ٢ / ١٩٠ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد الفيروزابادي ، ص ٣٠٣ . معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ٤ / ٩ .

(٢) بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٤٠

(٣) هو محي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي ، حياته في ظلال المماليك البحرية ، حيث ولد في العشرين من شعبان ، سنة ٦٩٦هـ ، وتوفي سنة ٧٧٥ هـ بعد أن تغيَّر وأضرَّ . من مؤلفاته : (الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية) .
انظر : الدرر الكامنة ، لابن حجر العسقلاني ، ٣/ ٦ ، شذرات الذهب ، لابن العماد ، ٦/ ٢٣٨ ، إيضاح المكنون ، للبغدادي ، ١/ ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٢/ ٥٠٥ .

(٤) الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، للقرُشي ، ٢/ ٧٠٣.

(٥) التخمـــير، للخوارزمي ، ١/ ٢٠.

(٦) هو أبو المؤيد عبد الكريم عبد الواحد الأنماطي ، وقد ذكر محقق كتاب التخمير د/ العثيمين أنه لم يعثر على ترجمة له .

٢- فخر الدين الرازي صاحب التفسير العالم المشهور[١].

٣- العارض السَّرخْسي[٢].

٤- ورضي الدين النيسابوري[٣].

٥- برهان الدين الرشتاني المرغناني[٤] .

٦- أفضل الدين الغيلاني[٥] ."

تلاميذه :

أفنى الخوارزمي أكثر وقته في التأليف والتدريس فلم تكن له وظيفة ولم يكن من المشتغلين بالتجارة . وقد ذكر الخوارزمي في مقدمة (التخمير) أنه حلّق على كتاب(المفصل) قريباً من ثلاثين سنة ، ومع ذلك لم يذكر أحد من المؤرخين وأصحاب الطبقات شيئاً عن تلاميذه . على أننا نعلم أنه لم يقتصر على إقليمه فحسب بل كانت تأتيه المكتبات من العراق يُسأل فيها عن بعض المسائل النَّحوية والأدبيَّة ، فهو يقول في مؤلفاته: " سألني بعض العراقية ، وكتب إليَّ بعض المواصلة ..." وما أشبه ذلك[٦] .

وقد قال محقق كتاب (التخمير) د/ العثيمين[٧]:" وبعد البحث عثرت على أسماء بعض الأشخاص الذين يغلب على ظني أنهم من طلبته فهم على الأقل من مستجازيه منهم:

١- موفق الدين أبو المفاخر بن طاهر بن أبي سهل بن طاهر بن عصام بن محمد المفسري الفريابي .

---

(١) هو محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين أبو عبد الله الرازي ، ولد سنة ٥٤٤هـ ، وله مصنفات عديدة منها : (أسرار التنزيل وأخبار التأويل) و (المطالب العالية في الأصول) وغيرها ، وقد توفي في بهراة بدار السلطنة يوم عيد الفطر سنة ٦٠٦هـ ينظر: معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٦ / ٢٥٨٥.

(٢) لم أعثر على ترجمة له .

(٣) هو الحسن بن المظفر النيسابوري ، أبو علي ، أديب نبيل شاعر مصنف ، وهو مؤدب أهل خوارزم في عصره ، ومخرجهم وشاعرهم ومقدمهم والمشار إليه منهم ، وهو شيخ الزمخشري وله نظم ونثر وتصانيف منها (تهذيب كتاب الأدب) ، (تهذيب إصلاح المنطق) وغيرها توفي سنة ٤٤٢هـ . انظر معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٣/ ١٠١٦ ، بغية الوعاة ، للسيوطي ، ١/ ٥٢٦ .

(٤) هو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني الرشتاني برهان الدين ، وله كتاب (الهداية) وهو مختصر كتاب (كفاية المنتهى) للمؤلف نفسه (٥٩٣هـ) ينظر: حاشية كشاف اصطلاحات الفنون ، لمحمد بن علي التهانوي ١/ ٧٢١.

(٥) وقد ذكر محقق كتاب التخمير د/ العثيمين أنه لم يعثر على ترجمة له .

(٦) كتاب التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٠ .

(٧) كتاب التخمير ، للخوارزمي ، ٢٢/١- ٢٣ .

٢- **الملخي**[١] .

٣- **الإمام أبو البركات المبارك بن محمد بن المستوفي الإربلّي ٦٣٩هـ**[٢] .

رحلاته في طلب العلم:

ولد في خوارزم، وتعلم فيها مبادئ القراءة، والكتابة، ثم سافر في طلب العلم إلى البلاد المجاورة، فدخل بُخارى كما أخبر عن نفسه حيث قال: "مضيتُ إلى بخارى طلباً للعلم " . ودخل سمرقند، وألف فيها (شرح سقط الزند) [٣].

ثناء العلماء عليه :

قال عنه ياقوت الحموي[٤]: "... واحد الدهر في علم العربية صدقاً ، ذو الخاطر الوقَّاد ، والطبع النقَّاد ، والقريحة الحاذِقة . برع في علم الأدب ، وفاق في نظم الشعر ونثر الخطب، فهو إنسانُ عين الزمان، وغرة جبهة هذا الأوان . وحضرت في منزله بخوارزم فرأيت منه صدراً يملأ قلبي وصدري ، وأعجز وصفه نظمي ونثري "[٥]

وقال بعض الفضلاء في الإمام صدر الفاضل يمدحه :

إنَّ لِلعـــــالمين فخـراً وزينـاً وجـــمَـالاً يجـلُّ عن كـلِّ شَيْن

بفتـى وافـــرُ العـلومِ نقـابٍ مـثله مـا رأيتُ قـــطّ بعينـي

ليس ذاك الفـتـى المـــبرز إلا أفضـلُ النـاس قاسمُ بن الحسين[٦]

---

(١) ذكر محقق كتاب التخمير د/ العثيمين عنه فقال :" هكذا ولا أعرف عنه شيئاً ". ولم أجد له ترجمة فيما توفر لدي من مصادر .

(٢) هو أبو موهوب بن غنيمة بن علي الصاحب شرف الدين أبو البركات الإربلي المعروف بابن المستوفي ، كان إماماً في الحديث ، ماهراً في فنون الأدب من النحو واللغة والعروض وغيرها ، ولد سنة ٥٦٤ هـ ، من مؤلفاته : (شرح ديوان المتنبي وأبي تمام) (إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصل) ، و (تاريخ إربل) ، ومات سنة ٦٣٧هـ . انظر : بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٢٧٢ .

(٣) معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨.

(٤) هو ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، أبو عبد الله، شهاب الدين: مؤرخ ثقة، من أئمة الجغرافيين، ومن العلماء باللغة والأدب. أصله من الروم ، ولد سنة ٥٧٤ هـ ، مؤلف كتاب (معجم الأدباء) ،و (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، (المبدأ والمال) ، (أخبار المتنبي) وغيرها ، توفي سنة ٦٢٦هـ . انظر : الأعلام ، للزركلي ، ٨/ ١٣١ .

(٥) معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٥ /٢١٩١.

(٦) هذا البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبه ، انظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٥/ ٢١٩٣.

وقال عنه السيوطي[١]: " وفاق في نظـــــــــــم الشعر، ونثر الخطب"[٢]

وقال عنه الزركلي[٣]: " عالمٌ بالعربية، من فقهاء الحنفية من أهل خُوارزم"[٤]

خُوارزم"[٤]

مؤلفاته :

ألف الإمام صدر الأفاضل الخوارزمي كثير من المؤلفات منها ما هو موجود، ومنها ما هو مفقود ، ومن هذه المؤلفات ما يلي :

١- شرح سقط الزِّند لأبي العلاء المعري. واسمه (ضرام السقط) .

٢- شرح المقامات الحريريـــــة ، واسمه التوضيح .

٣- زوايا الخبايـــــا في النـحو.

٤- شـــــرح المفرد، والمــؤلَّف للزمخشري .

٥- شــرح الأنموذج في النـــحو للزمخشري .

٦- شرح الأحاجي النحويـــــة للزمخشري .

٧- عجائب النحـــــــــــــــو.

٨- السر في الإعـــــراب.

٩- بــدائــع المـلـــح .

١٠- لهــجة الشـــرع (شرح ألفاظ الفقه).

١١- السَّبيكة في شرح المفصل (الشرح المتوسط).

١٢- المُجَمَّرة في شرح المفصل (الشرح الصغير).

---

(١) هو أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، من مؤلفاته : (الأشباة والنظائر) ، و(جمع الجوامع وشرحه همع الهوامع) ، و (الأقتراح في أصول النحو) ، و (المزهر) ، و(بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) . وقد توفي سنة ٩١١ هـ .

انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ص ١٧٠- ١٧١ ، والمدارس النحوية ، لدكتور شوقي ضيف ، ص ٣٥٥ . والأعلام ، للزركلي ، ٣ / ٣٠١ . وشذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي ، ٨/ ٥١ .

(٢) وينظر بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢ / ٢٥٢.

(٣) خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي ، من أشهر مصنفاته (الأعلام) . وقد توفي في الثالث من ذي الحجة ١٣٩٦/ ، في مدينة القاهرة. انظر : الأعلام ، للزركلي ، ٨/ ٢٦٧ .

(٤) الأعـلام ، للزركلي ، ٥ / ١٧٥.

١٣- التخمير في شرح المفصل (الشرح الكبير).

١٤- لُبابُ الاعتصار.

١٥- المُحصّل للمُحصَّلة في البيان .

١٦- خلوة الرياحين في المحاضرات .

١٧- شرح الأبنية .

١٨- عُجالة السّفر في الشعر .

١٩- شرح اليُمْنِي شرح اليَمِيني [١] .

٢٠- ترشيح العلل في شرح الجمل .

وفاتـــــــه:

توفي – رحمه الله – شهيداً بإذن الله تعالى ، فقد قتله التتار – لعنهم الله- سنة سبع عشرةَ وستمائة للهجرة النبوية[٢].

(١) ينظر مقدمة كتاب التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٣ إلى ٣٥، ومعجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٥/ ٢١٩٨، وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٢٥٢-٢٥٣ .، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، للقرُشي ، ٢/ ٧٠٣-٧٠٤.

(٢) معجم الأدباء، لياقوت الحموي ، ١٦/ ٢٥٣، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة ، ٢/ ٦٤٠،طبقات النحاة واللغويين ، لابن قاضي شهبة ص ٤٧٦ ، الطبقات السَّنية ، لتقي الدين الغزي ، ص ٣٤٥ .

المطلب الثاني: شواهد الخوارزمي، ومنهجه في كتابه التخمير.

استمد الخوارزمي مادة كتابه العلمية التي جمعها من أربعة روافد هي :

الرافد الأول : القرآن الكريم وقراءاته :

يعتبر القرآن من المصادر المهمة التي اعتمد عليها الخوارزمي في كتابه (التخمير) كغيره من النحويين الذين اعتمدوا على الآيات القرآنية في تدعيمهم للآراء النحوية ، وتقعيدهم للقواعد النحوية .

فقد بلغت الآيات القرآنية التي استشهد بها في كتابه (التخمير) ما يقارب ستمائة آية . وقد كان يُدعِّم آراءه بالآيات القرآنية ويُحْمِلُ الآيات على ظاهرها ويردَّ ما يراه من التأويلات والتقديرات مخالفاً للفصاحة والبيان وإن كان موافقاً للقياس من ذلك : أنه رفض تقدير الفعل بعد (إنْ) في نحو قوله تعالى[1] : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ وذكر أن الكلام مما يأباه الذوق ويمجه السمع[2] .

كما نجده يحتج بالقراءات سواء ما كان منها متواترًا أو شاذًا . وقد نراه في بعض القراءات يردَّها رداً صريحاً دون تهيب ، و إن كانت القراءة قراءة سبعية من ذلك قوله في قراءة ابن عامر[3] قوله تعالى[4]: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ ، بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم).

---

(١) سورة التوبة [٦].

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٤٩ .

(٣) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي ، المكنى بأبي عمرو ، من التابعين . أحد القراء السبعة ، ولد سنة ثمان من الهجرة ، وكان إمام أهل الشام ، وأشهر من روى قراءة ابن عامر ، هشام ، وابن ذكوان ، توفي سنة ١١٨ هـ . انظر : النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، ١/ ١٣٤ ، والأعلام ، للزركلي ، ٢/ ٢٩١ ، ومعجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٤/ ١٥٣٢.

(٤) سورة الأنعام [١٣٧].

فقال: " وكذلك قراءة عاصم[١] . . . مردود "[٢].

كما وصف قراءة الأعمش[٣]– وهي أحد الأربعة عشر – بأنها غلط ، يقول : " و أمّا قراءة الأعمش في قولة تعالى[٤] : ﴿ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ ﴾– بفتح الشين – فهي غلط "[٥] .

كما قال في قراءة حمزة[٦] فقد قرأها بسكر (الأرحامِ) عطفًا على الضمير في قوله تعالى[٧] : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ " وأما قراءة حمزة فمستضعفه "[٨] .

الرافد الثاني : الحديث الشريف :

يعتبر الحديث الشريف الرافد الثاني من الروافد التي اعتمد عليها الخوارزمي في كتابه (التخمير) في إثبات القواعد النحوية شأنه في ذلك شأن غيره من النحويين ، وقد أورد في كتابه ما يقارب أربعين حديثاً .

ومن ذلك استشهاده بقوله صلى الله عليه وسلم: **" فأعِضُّوهُ بهنّ أبْيه ولا تَكْنُوا "** [٩]على لزوم (هن) النقص[١٠] .

---

(١) هو عاصم بن أبي النجود – بفتح النون وضم الجيم ويكنى أبا بكر وهو من التابعين ، وهو من القراء السبعة ، ومن أشهر الرواة عنه : شعبة ، وحفص ، توفي في الكوفة سنة ١٢٧ هـ . انظر : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ،لابن الجزري ، ١/ ٢٤-٢٥ ، الأعلام ، للزركلي ، ٤/ ١٢ ، ومعجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٤/ ١٤٧٤ ، ومعرفة القراء الكبار ، لذهبي ، ١/ ٧٣ .

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ٥٢ .

(٣) هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي الإمام الجليل ، ولد سنة ٦٠ هـ ، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم النخعي ، وعاصم بن أبي النجود ، ومجاهد بن جبير وغيرهم ، توفي سنة ١٤٨ هـ . انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ، للجزري ، ١/ ٢٨٦ .

(٤) سورة البقرة [٦٠].

(٥) التخمير ، للخوارزمي ، ٣/ ٥٥ .

(٦) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات ، ولد سنة ٨٠ هـ ، أحد القراء السبعة . كان من موالي التيم فنسب إليهم ، وتوفي سنة ١٥٦ هـ . أنظر : الأعلام ، للزركلي ، ٢ / ٢٧٧ ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٣/ ١٢١٩ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، ١/ ١٦٧ ، حجة القراءات ، لأبي زرعة ابن زنجله ، ص ٥٩ .

(٧) سورة النساء [١] .

(٨) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١٣٠ .

(٩) رواه أحمد في المسند عن أبي بن كعب ، ٣٥/ ١٥٧ ، الحديث رقم ٢١٢٣٣ .

(١٠) التخمير ، للخوارزمي ، ١ / ٢٠٦ .

وكما استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم : **" ليس من امبر امصيام في امسفر ".** [1]على أن حرف التعريف أعم وأشيع من لام التعريف .

واستشهد أيضاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم:**" مَنْ سَقَىَ صَبِيّاً لا يعقِلُ خمراً سقاهُ الله كما سقاهُ حميمَ جَهَنَّم "** [2]على توجيه أحد الفعلين إلى غير ما وجه وجه له الآخر .

ونحن نعلم أن النحويين ذهبوا في الاحتجاج بالحديث النبوي إلى ثلاثة مذاهب[3]:

المذهب الأول : مذهب المانعين وهم الأوائل من النحويين من واضعي علم النحو والمتأخرين عنهم حتى زمن ابن مالك ، وقد كان ابن مالك من أكثر النحويين استشهاد بالحديث.

ومن أوائل النحويين الخليل وسيبويه ، فقد ذهبوا إلى منع الاحتجاج بالحديث النبوي مطلقاً . وذلك ؛ لأنه مروي بالمعنى، فلم يثبت أن لفظه لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولما كانت قواعد النحو والصرف وأصولهما وكذا المادة اللغوية تعتمد على اللفظ المروي وما وقع فيه من أبنية للألفاظ تختلف باختلاف الحركات التي ضُبطت بها أحرف الكلمة أو آخرها ، وتأتي على صور متعددة لضبط الجمل والعبارات ضبطاً نحوياً أو صرفياً ، ولما كانت ألفاظ الحديث المروي بالمعنى من ألفاظ الرواة لا من لفظه صلى الله عليه وسلم لم يعدَّوه أساساً في إثبات قاعدة نحوية أو بناء صرفي .

وقد حاول أبو حيان[4] تعليل عدم احتجاج النحاة المتقدمين بالحديث بأمرين[1]:

بأمرين[1]:

---

(١) وهذا على لغة حمير أنهم يقلبون لام التعريف ميماً ، وقيل أنها لغة طيء ، والحديث في مسند الإمام أحمد ، ٥/ ٤٢٤ . اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د. عبده الراجحي ، ص ٢٣و ٢٧ ، والتخمير ، للخوارزمي ، ١ / ١٥٨ .

(٢) مسند الإمام أحمد ، ٥/ ٢٥٧ . والتخمير ، للخوارزمي ، ١ / ٢٤٣ .

(٣) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي (بتصرف) ، لدكتورة / خديجة الحديثي ، ص ١٧إلى ٢٩ .

(٤) هو محمد أثير الدين بن يوسف الغرناطي ، ولد بغرناطة سنة ٦٥٤هـ ، أديب ، ونحوي ، لغوي ، مفسر ، محدث ، مقرئ ، مؤرخ ، وتلقى عن كثيرين منهم ابن الضائع ، وصنف كثيراً ، فمن مؤلفاته النحوية : (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) وملخصه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) ، و (اللمحة البدرية في علم العربية) وغيرها ، توفي سنة ٧٤٥هـ .

الأمر الأول : إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه لفظاً واحداً فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله صلى الله علي وسلم لم يقل بتلك الألفاظ نحو ما روي من قوله عليه السلام :**" زوجتكها بما معك من القرآن "** و **" ملكتكها بما معك "** وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة فنعلم قطعاً أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فاتت الرواة . بالمرادف إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ولم يأتوا بلفظه صلى الله عليه وسلم ، إذ المعنى هو المطلوب مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ ، فالضابط منهم من ضبط المعنى أما ضبط اللفظ فبعيد جداً لاسيما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرة واحدة . ولم تُمْلَ عليه ، فيكتبها .

الأمر الثاني : إنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو ؛ فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك .

المذهب الثاني : وهو مذهب المجوزين للاحتجاج بالحديث النبوي مطلقاً ،وعلى رأسهم ابن مالك فقد أكثر الاحتجاج بالحديث ، ورضي الدين الأستراباذي، وابن هشام. ذاكرين أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب، وأما ما دُوِّن وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم . وكان البدر الدماميني[٢] المدافع عن رأي هؤلاء ، والمتابع لهم .

وكان صاحب خزانة الأدب من المجيزين للاحتجاج بالحديث مطلقاً حيث قال[٣]: "والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه ، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت " .

انظر : الأعلام ، للزركلي ، ٧/ ١٥٢. ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ص ١٥٦. والمدارس النحوية ، لدكتور شوقي ضيف ، ص ٣٢٠ . معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ٣/ ٧٨٤.

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي (بتصرف) – مخطوط – ٥/ ١٦٩ .

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدَّمَامِيني ، ولد في الأسكندرية ، سنة ٧٦٣هـ ، ومن مؤلفاته : (تحفه الغريب) ، و (الفتح الرباني) ، و (عين الحياة) ، و (والعيون الغامزة) وغيرها توفي سنة ٨٢٧ هـ . انظر : الأعلام ، للزركلي ، ٦/ ٥٧ ، شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي ، ٧/ ١٨١ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ١/ ٦٦، ٦٧ .

(٣) خزانة الأدب ، للبغدادي ، ١/ ٥ .

المذهب الثالث : وقد وقف هؤلاء موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجوزين مطلقاً. وكان المتحدث بلسانهم والمدافع عن رأيهم الشاطبي[١] الذي أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها ، ومع ذلك نجده ينفي أولاً احتجاج النحاة المتقدمين على ابن مالك بالحديث، وإنه لم يجد من احتج به قبله سوى ابن خروف[٢] ويقسم الحديث إلى أنواع من حيث صحة الاحتجاج به فيقول : " وأمَّا الحديث النبوي فعلى قسمين :

أ- قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .

ب- وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية . فهذا يصح الاستشهاد به في العربية ".

يتضح من هذا العرض لأقوال أصحاب المذاهب الثلاثة أن الحديث نوعان :

- نوع مكتوب محفوظ في بطون الكتب ، وأشهرها الصحاح الستة ولاسيما الصحيحان : صحيح البخاري وصحيح مسلم .
- والأخر مروي محفوظ في صدور الرواة.

الرافد الثالث : أقوال العرب :

ذكر الخوارزمي في كتابه ما يقارب مائتي شاهد من أقوال العرب وأمثالهم، منها ستون شاهداً من الأمثال. كما أن هذه الأمثال والأقوال جميعها مألوفة ومذكورة في كتب النحويين نحو : (الكتاب) لسيبويه ، (المفصل) للزمخشري . كما أنه لم يرد أيَّ من هذه الشواهد النثرية.

---

(١) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي ، الشهير بالشاطبي ، من أهل غرناطة . كان من أئمة المالكية . من كتبه : (الموافقات في أصول الفقه) ، و (المجالس) شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري ، =و(الإفادات والانشادات) رسالة في الأدب ، و (أصول النحو) ، و (الاعتصام) في أصول الفقه ، و (شرح الألفية) سماه (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية) ، ، توفي سنة ٧٩٠هـ .

انظر : الأعلام ، للزركلي ، ١/ ٧٥. و نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ص ١٥٧،

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ، ولد في إشبيلية ، من مصنفاته :(شرح كتاب سيبويه) ، و(شرح الجمل لزجاجي) . وقد توفي ابن خروف النحوي في إشبيلية سنة ٦١٠هـ . انظر :. إشارة التعيين ، لعبد الباقي اليماني ، ص ٢٢٨ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٢٠٣ – ٢٠٤ ، والأعلام ، للزركلي ، ٤ / ٣٣٠ . نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ص ١٣٧

ومن ذلك استشهاده بقولهم: **" أزكنُ من إياسٍ "**[١] على العلم المنقول وهو في الأصل مصدر من آسه .

واستشهد أيضاً بقولهم:**" كُلُّ مُجرٍ خيله في الخلاء يُسرّ"** على التعدي والمعنى حيث سيَّر . [٢]

واستشهد أيضاً بقولهم: **"أجدى من تفاريق العَصَا "** [٣]على شرف علم الإعراب[٤].

واستشهد أيضاً بقولهم: **" دُونَ عُلَيَّانَ خَرطُ القتاد "** [٥]على أن (عليان) غير المنصرف[٦].

واستشهد أيضاً بقولهم: **"حمارُ قبّان "** [٧]على أن العرب لا تصرف (قبان)[٨].

واستشهد بقولهم: **" من يَطُل هَنُ أبيه يَنتطِقْ به "** [٩]على لزوم (هن) النقص[١٠]

الرافد الرابع : الشعر :

بلغت الشواهد الشعرية التي احتج بها الخوارزمي في كتابه (التخمير) نحو ألف شاهد ، فهي تفوق استشهاده من القرآن ، والحديث ، وكلام العرب . ومن هذه الشواهد ما يلي :

استشهد بقوله[١١]:

أتجعلُ نَهبي ونَهبَ العُبَيـ ـدِ بينَ عُيينَةَ والأقرَعِ

---

(١) جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، ١/ ٥٠٧ ، الدرة الفاخرة ، للأصبهاني ، ١/ ٢١٥ ، المستقصي ، لزمخشري ، ١/ ١٤٨ . وهو إياس بن معاوية المزني ،انظر : لسان العرب ، لابن منظور (حرف الزاي) ، ٧ / ١٨٤٩ ، التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٧٠ .

(٢) جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، ٢/ ١٤٢ . والتخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٤٣ .

(٣) جمهرة الأمثال ، لابي هلال العسكري ، ١/ ٢٥٢ ، والدر الفاخرة ، للأصبهاني ، ١/ ٩٣ . ومجمع الأمثال ، للميداني ، ١/ ١١٨ ، والمستقصي ، ١/ ٢٦ .

(٤) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٤٨ .

(٥) المستقصي ، للزمخشري ، ٢/ ٨٢ .

(٦) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٧٥ .

(٧) جاء في الأمثال : " أذل من حمار قبان " أنظر : جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، ١/ ٤٧٠ ، ومجمع الأمثال ، للميداني ، ٢/ ٢٨٣ .

(٨) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٧٨ .

(٩) جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، ٢/ ٢٥٤ ، المستقصي ، لزمخشري ، ٢/ ٣٦٣ .

(١٠) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٠٦ .

(١١) البيت من المتقارب وهو لعباس بن مرداس السلمي ، انظر ديوانه ، ص ٨٤ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ١/ ٦٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، ١/ ٤٩٩ . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٤/ ٤٠٥ .

وما كان حِصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مَجمع

على أن الكوفيين أجازوا المنع من الصرف لتوفر سبب واحد من الأسباب التسعة المانعة من الصرف[١] .

واستشهد بقول العراقيات[٢]:

فعِش لِيدٍ ومُلكٍ تَحُوطُهُ ونَائِبَةٍ تَكفي ونَعْمَى تُنِيلُها

على التكرير وهو هنا تكرير بدل لا تأكيد[٣] .

واستشهد بقوله [٤]:

وَتَدَاعى مَنْخِراه بِدَمٍ مِثْلَما أثمَرَ حُمَّاضُ الجَبَل

على بناء (مثل) لأنه مضاف [٥] .

ويمكن إيجاز أبرز ملامح موقفه من الشعر فيما يأتي[٦]:

١- يحاول ألا يحمل الشعر على الضرورة ما أمكن .وقد أبان عن هذا عند حديثه عن أحد الشواهد فقال : " ... الأصل في الكلام ألا يحمل على الضرورة لاسيما إذا كان محتجاً به "[٧].

٢- يُجيز في الشعر للضرورة بعض ما يمنع في النثر ، ومن ذلك مثلاً أن للشاعر أن يعمل بالقياس المهجور ، وقد يحكم نادراً على بعض ما وقع في الشعر بالشذوذ . ومنه قوله[٨]:

تراهُ كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسكاً يَسوءُ الغَالِياتِ إذا فُلِيتِي

وهو شاهد على إسقاط النون في (ليتني) للضرورة الشعرية[٩] .

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٢٢.

(٢) البيت من الطويل وهو للأبيوردي وموجود في ديوانه ، ١/ ٦٣٤ .

(٣) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ٧٧ .

(٤) هذا البيت من الرمل ، ولم أعثر له على نسبه ، انظر : أمالي ابن الشجري ، ٢/ ٢٦٦ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ٨/ ١٣٥ ، الأصول ، لابن السراج ، ١/ ٣٣٤ .

(٥) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١٣٨ .

(٦) اختيارات صدر الأفاضل النحوية في كتابه (التخمير) جمعا ودراسة (بتصرف) ، للباحث / عبد الله بن فاضل الشهري ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ص ٦٠٨ .

(٧) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٢٥ .

(٨) هذا البيت من الوافر ، وهو عمرو بن معدي كرب الزبيدي ، في ديوانه : ص ١٦٩ . والكتاب ، لسيبويه ، ٢/ ١٥٤ ، والنكت ، للأعلم الشنتمري ، ص ١٨٤ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ٣/ ١٩ .

(٩) التخمير ، للخوارزمي ، ١٧٦/٢ .

٣- صرح بأنه لا يجوز الاحتجاج بشعر المولدين ، فقد أورد الزمخشري بيتاً لربيعة الرَّقي[١] علق عليه صدر الأفاضل بقوله: " البيت لربيعة الرَّقي وهو ممن لا لا يستشهد بشعره لأنه مولد " . [٢]

٤- يعتني بكل ما يتصل بالشاهد الشعري من حيث الراوي ، والروايات ، وتفسير الغريب ، وذكر المناسبة ، وبعض أبيات القصيدة نحو قوله[٣]:" كانت العرب تزعم أن روح الميت تخرج من قبره فتصير هامةً تزقو ، وتقول : اسقوني اسقوني ، وفيه يقول ذو الإصبع العدواني[٤]:

يا عمرو إلاَّ تدعْ شَتمي ومنقصَتِي أضربْك حتَّى تقول الهامةُ اسقوني

٥- يرد ما يراه من الشعر مخالفاً لما صح عنده بغض النظر عن راويه ، ومن ذلك قوله عن أحد أبيات الكتاب :" هذا البيت وإن كان يوجد في بعض نسخ الكتاب لكنه مردود ، وزعموا أن أبا الحسن أنشده " . [٥]

وقد ذكر محقق كتاب التخمير د/ العثيمين أن الخوارزمي قد استمد مادة كتابه العلمية التي جمعاها من ثلاثة روافد هي :

١- ما سمعه من شيوخه وأقرانه .

٢- ما نقله من المصادر التاريخية .

٣- ما استنتجه هو من آرائه الخاصة وتصوراته[٦] .

---

(١) هو ربيعة بن ثابت بن لجأ بن العيذار الأسدي . مولى سليم ، شاعر غزل عباسي ضرير ، يلقب بـ(الغاوي) عاصر المهدي والرشيد ، وله معهما نوارد و أشعار ، توفي سنة ١٩٨هـ . انظر : الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، ١٥/ ٣٧ ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٤/ ٢٠٧ ، الخزانة ، للبغدادي ، ٣ / ٥٥.

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ٢٥٤ .

(٣) التخمير ، للخوارزمي ،٢/ ٢٤٧ .

(٤) البيت من البسيط وهو لحرثان بن الحارث بن محرث بن ثعلبه ، المعروف بذو الأصبع العدواني ؛ لأن له اصبعاً زائدة في رجله ،شاعر جاهلي من عدوان ، انظر : الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، ٢/ ٧٠٨ ، والأغاني ، لأبي فرج الأصفهاني ، ٣/ ٧٩ ، وسمط اللآلي ، للبكري ، ١/ ٢٨٩ . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٨ / ٢٤٤ .

(٥) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ٥٢ .

(٦) التخمير ، للخوارزمي ، ٦٦/١.

منهج الخوارزمي في كتابه التخمير:

لقد سار الخوارزمي في كتابه (التخمير) على منهج الزمخشري في كتابه (المفصل) في تبويب المسائل النحوية ، فقد قسم كتابه إلى أربعة أقسام :

القسم الأول / الأسماء .

القسم الثاني / الأفعال .

القسم الثالث / الحروف .

القسم الرابع / المشترك .

وكل قسم من هذه الأقسام ينقسم إلى أبواب ثم إلى فصول .

وقد ذكر د / العثيمين أن كتاب التخمير " هو الذي يجدر به – حقاً- أن يسمى شرح المفصل ، فقد جمع فيه المؤلف بين تحليل تراكيب المفصل وألفاظه ، وساق فيه جملة من أقوال العلماء و آرائهم مما يوضح مقاصد المؤلف فيه ، وأسند أغلب أقوال العلماء التي أرسلها الزمخشري إلى أصحابها ، وهذا هو معنى الشرح على الحقيقة وكثير من شُراح المختصرات لا يهتم إلا بالسَّير على ترتيب الكتاب الذي يشرحه فقط ، ثم يجعل شرحه بعد ذلك خزانه يودع فيها كل ما يعن لخاطره من أفكار وآراء ، ثم يعول على الكتب النحوية و الأدبية فينقل ما فيها نقلاً حرفياً ولا يهتم بشرح ألفاظ وعبارات الكتاب المشروح .

أمَّا الخوارزمي فقد اهتم أولاً بتحليل عبارات المفصل فقد يورد نصاً طويلاً ثم يعلق عليه بكلمة واحدة فقط لأن النَّص واضحٌ سهل .

وقد حافظ الخوارزمي على سلامة نص المفصل فأورده كاملاً يبدؤه بقوله : " قال جار الله " فإذا انتهت الفقرة التي أوردها شرحه بعد قوله : " قال المشرح " أورد هذه الكلمة وهو يريد بها الشارح ، وقد استعمل الخوارزمي هذه العبارة في كتابه (التوضيح شرح المقامات الحريرية) قال : " فشرحتها عن آخرها تشريحاً وأوضحتها توضيحاً "[1].

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٧٣-٧٤.

ثم يورد بعد قولـه : " قال المُشَرّحُ " كلامه فيفسر ما قاله الزمخشري وإذا دعتهُ الحاجةُ إلى الاستطـراد في كـلام المؤلف عـقد لذلك فصلاً تحت عنوان : (تخمـير) ليـدلل على أن ما ورد تحـت هذا العنـوان توسـع في الشـرح عن شيء يتحمله كـلام المؤلف وربما أورده تحت قولـه : (لطيفة).

ويتميز شرح الخوارزمي بالسَّمــات التَّــالية :

أولاً : ضبطُ عبارات الكتاب وإعرابها:

ومن أمثله ذلك قوله في شرح المقدمة:" كما أنَّ الخِصــام من الخُصــم – بالضَّم- " [١]وجاء في شرحها أيضاً:" والتفاسير منصوب عطفاً على الكلام "[٢]. وقال:" (الأَبَّهة) بضم الهمزة وتشديد الباء ".[٣] وقال:" (كسـابِ) – بكسر الباء".[٤]

وقال : "(فيحتاجَ) :منصوب على أنه جواب النفي "[٥].

وقال :" ويقال أفاً له وأفية ، أي قذراً له وأُفَّةٌ كلها بالضم "[٦].

وقال :" هَزَمَة بفتح الهاء والزاي "، وقال :" أكرمِ السَّعد بنا بكسر الميم ، كذا صحَّت الرَّواية عن الشَّيخ ، وفي رواية سيبويه : أكرمَ السعد بنا – بالنصب على المدح "[٧].

ثانياً : تفسير ألفاظه اللغوية :

قال د/ بن عثيمين : "هذا الأمر لا يحتاج منا إلى مثال أو دليل عليه ، فأغلب كلمات المفصل شرحها الخوارزمي شرحاً لغوياً أوضح معانيها ودلالتها حتى الكلمات الواردة في الشواهد الشعرية . وكذلك الكلمات التي ترد في الأبيات التي يتمم بها الخوارزمي شواهد المفصل كأن يذكر ما قبل البيت وما بعده ثم يشرح ذلك

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٩.
(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ١٢/١.
(٣) التخمير ، للخوارزمي ، ١٨/١.
(٤) التخمير ، للخوارزمي ،١/ ٥٣.
(٥) التخمير ، للخوارزمي ،٥٤/١.
(٦) التخمير ، للخوارزمي ،٢٢٤/١.
(٧) التخمير ، للخوارزمي ،١/ ٨٠.

له شرحاً وافياً ، وأغلب اعتماده في شرح المفردات على كتاب (الصحاح) للجوهري[١] كما تقدم " .[٢]

ثالثاً : الاهتمامُ بالرِّواية عن المؤلف والسّمــاع عنه:

قال:" عَنَّاب : من أعلام الرجال ، ولا شك في أن الرَّواية عن الشيخ هاهنا بالنُّون المشددة ".[٣]

وقال :" سِمعان من أسماء الرجال، وهو بكسر السين. كذا الرَّواية عن الشيخ ".[٤]

وقال :" وعن شيخنا – رحمه الله - : وجدت هذا البيت في شعر كعب فعرضته على فريد العصر ، فقال : حق هذا البيت أن يحمل إلى شيراز ويكتب على قبر سيبويه – رحمه الله." [٥]

رابعاً : تحقيقُ متن المفصل والرُّجوع إلى نُسخ متعددة منه :

قال محقق كتاب التخمير د/ العثيمين :" رجع الخوارزمي إلى نسخ متعددة لتحقيق لفظ المفصل وقارن بين هذه النسخ في بعض الألفاظ . ومنها نسخة الزمخشري نفسه ، ولا أدري كيف استطاع الإطلاع على هذه النسخة ؟ لأن الأندلسي[٦] وغيره ذكروا أنَّ الزمخشري أوقف كتبه في مشهد أبي حنيفة[٧] في آخر أيامه ، ولا أعلم أنَّ الخوارزمي دخل بغداد فكيف اطَّلع على نسخة الشيخ التي

---

(١) هو إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر الفارابي ، ابن أخت أبي إسحاق الفاربي صاحب (ديوان الأدب) ، وكان الجوهري من بلاد الترك من فاراب، وهو إمام في علم اللغة والأدب ، وله من التصانيف: (الصحاح في اللغة)، وكتاب في العروض سماه (عروض الورقة) . وقد توفي سنة ٣٩٣ هـ . انظر: معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٢/ ٢٤٠ و ٢٤١ . معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ١/ ٣٦٢ . وأنباه الرواة على أنباء النحاة ، للقفطي ، ١/ ٢٢٩ . بغية الوعاة ، للسيوطي ، ١/ ٤٤٦- ٤٤٨ .

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٧٦.

(٣) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٨٠.

(٤) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٩٢.

(٥) التخمير ، للخوارزمي ، ٨٧/٢.

(٦) هو أبو محمد القاسم علم الدين اللُّورقي بن أحمد ، ولد بمرسية، ومن مؤلفاته في النحو (شرح مقدمة الجزولي) ، (شرح المفصل) . توفي بدمشق سنة ٦٦١هـ . انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ص ١٥٤، ومعجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٥/ ٢١٨٨ ، معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ٢ / ٦٣٨ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢ / ٢٥١.

(٧) هو: الإمام أبو حنيفة، واسمه: النعمان بن ثابت التيمي، مولاهم الكوفي، وكان مولده في سنة ٨٠ هـ ، وأحد أركان العلماء، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتنوعة، وتوفي سنة ١٥٠ هـ . انظر : البداية والنهاية ، لابن كثير ، ١٠ / ١٠٧ ، الأعلام ، للزركلي ، ٨ / ٣٦ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، ٢/ ١٦٣ .

يقول عنها : " المُثبت في نسخة الشيخ الضاربوك والضاربي ...؟" فلعلَّ الشيخ كتب أكثر من نُسخةٍ بخطه ".[١]

وقال:" وقع في كافة نسخ (المفصل) أعطيتموه بدون الكاف ، والصَّواب : أعطيتكموه بالكاف [٢] وهذه اللفظة أهملها الصغاني[٣] فلم يُصلحها . وأصلحها وأصلحها الأندلسي في المتن والشرح مصرحاً بنقله عن الخوارزمي في ذلك"[٤].

خامساً : النَّقلُ عن تلاميذِ الزَّمخشري لتصحيح الرّواية :

قال محقق كتاب التخمير د / العثيمين [٥] :" وفي سبيل تقويم الخوارزمي لمتن لمتن المفصَّل نقل بعض الاستدراكات والتَّصحيحات التي رويت عن أصحاب الشيخ وتلاميذه .

قال:" واستدراك على الشيخ بعض أصحابه في فقعس وحنتف بأنهما علمان منقولان لا مرتجلان ".[٦]

وقال :" وعن بعض أصحاب الشيخ أنَّ سماعه من الشيخ (لَوثَةٌ) بالفتح ".[٧] ".[٧]

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/٧٧.

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٦٤.

(٣) هو الحسن بن محمد الصغاني النحوي ، له مصنفات في الأدب منها : (تكملة العزيزي) ، و(كتاب التصريف) .انظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحمودي ٣ / ١٠١٥ ، بغية الوعاة ، للسيوطي ، ١/ ٥١٩- ٥٢٠ .

(٤) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٥٢ .

(٥) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٧٨ .

(٦) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٤٩-٥٠.

(٧) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٤٩.

الفصل الأول / اعتراضات الخوارزمي على النحويين ، وفيه سبعٌ وعشرون مسألة مرتبة حسب عناوين كلية وهي كالتالي :

(الأســـماء) أولاً: المرفوعات

المسألة الأولى: رفع الفاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر.

المسألة الثانية: إضمار فعل الفاعل المشعر به ما قبله .

المسألة الثالثة: إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير مَـن هو له.

المسألة الرابعة: حذف الخبر لسد غيره مسده.

المسألة الأولى: **رفع الفاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر**

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) أو (إذا) أو (لو) مرفوع بفعل محذوفاً وجوباً . مثال الاسم المرفوع بعد (إنْ) قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ ، ومثاله بعد (إذا) قوله تعالى[1] : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ ، ومثاله بعد (لو) قوله تعالى[2] : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ ﴾[3] .

دراســـــة المســـألة تفصيلياً :

ذهــب جمهور النحاة إلى أنَّ الاسم الواقع بعد (إنْ) و (إذا) و (لو) مرفوعٌ بفعل محذوفٌ وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده فلا يجمع في رأيهم بين المفسِّر والمفسَّر.

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب[4] :

المذهب الأول : مذهب جمهور البصريين ، أن الاسم المرفوع بعد (إن - إذا) فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده .

المذهب الثاني : مذهب جمهور النحاة الكوفيين ، أن هذا الاسم المرفوع بعد (إن - إذا) ، فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ،وليس في الكلام محذوف يفسره.

المذهب الثالث : مذهب أبي الحسن الأخفش[5] ، وهو أن الاسم المرفوع بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين مبتدأ ، فهو مرفوع بالابتداء، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد

---

(١) سورة الانشقاق [١].

(٢) سورة الإسراء [١٠٠].

(٣) انظر في هذه المسألة: الكتاب، لسيبويه ، ١/ ٦٧، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/ ٨١، والبسيط، لابن الربيع الإشبيلي ٢/ ٨٦٧، وشرح التسهيل ،لابن مالك ٢/ ١٢٠، والمساعد ،لابن عقيل ١/ ٣٩٥، والبحر المحيط، للأندلسي ، ٤/ ٣٩، والتصريح ، للأزهري ١/ ٢٧٣، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٣٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، ٢/ ٦١٥.

(٤) حاشية ابن عقيل ، ١ / ٤٧٤ .

(٥) هو الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، مولى بني مجاشع بن دارم ، أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورة وله مؤلفات كثيرة منها : (المقاييس) و(معاني القرآن) ، (شرح أبيات المعاني) ، ويقال أنه كان أجلع لا تنطبق شفتاه على أسنانه ، وتوفي في بغداد سنة ٢١٥ هـ . انظر : الأعلام ، للزركلي ٣ / ١٠١ – ١٠٢ ، البلغة في

على هذا الاسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير .

وقد رد الأنباري على ما ذهب إليه الأخفش وقال بفساده ؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملا فيه ، و إذا كان مقتضياً للفعل ولابد منه بطل تقدير الابتداء ؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة ، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم ". (١)

وقال ابن عقيل في هذا :"وقد يُحذف الفعل وجوباً كقوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ فـ (أحدٌ) فاعل بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : (**وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ**) ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إنْ) أو (إذا) فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ فـ (السماء) فاعل بفعل محذوف، والتقدير : (إذا انْشَقّتْ السّماء انْشَقّتْ) وهذا مذهب جمهور النحويين "(٢).

وقد ذكر ابن هشام في كتابه أوضح المسالك أن للفاعل أحكاماً منها(٣) :الرفع ، وقد يُجر لفظاً بإضافة المصدر نحو قوله تعالى(٤): ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ﴾ ، أو اسمه ، نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم(٥) : **(مِنْ قُبْلَةِ الرَّجلِ امرَأَتَهُ الوُضُوءُ)** ، أو بـمنْ أو الباء الزائدتين ، نحو قوله تعالى(٦) :﴿ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ ﴾ ، وقوله تعالى(٧) :﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ .

وثانيها : وقوعه بعد المسند ، فإن وُجد ما ظاهره أن فاعله تقدم وجب تقدير الفعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدَّم إمّا مبتدأ في نحو : (زيدُ قام) ، وإمّا فاعل محذوف الفعل في نحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾؛ لأن أداة الشرط

تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد الفيروزابادي ، ص ١٤٥، معجم الأدباء لياقوت الحموي ، ٣/ ١٣٧٤، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي، ص ٦٢.

(١) الأنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، ٢/ ٦٢٠ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٤٣٠.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، ٢/ ٧١-٧٢.

(٤) سورة البقرة [٢٥١].

(٥) موطأ مالك ، لمالك بن أنس بن مالك ، كتاب الوضوء . ص ٥٥٤ .

(٦) سورة المائدة [١٩].

(٧) سورة الفتح [٢٨] .

مختصة بالجملة الفعلية ، وجاز الأمران في نحو قوله تعالى[١]: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ ، وقوله تعالى[٢]: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ ، والأرجح الفاعلية ".

وقال في مغني اللبيب[٣]:" يطردُ حذفه مُفسَّراً نحو قوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ ، و﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ ، و﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ والأصل : (لو تملكون تملكون) ، فلما حُذف الفعل انفصل الضمير ، قاله الزمخشري وأبو البقاء[٤] وأهل البيان " .

وقال أبو الفداء[٥] : " الفعل الواجب حذفه يجب أن يفسّر بعد حذفه ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ ؛ لأن التقدير : وإن استجارك أحدٌ من المشركين ، فلو ذهبت لتذكر الفعل جمعت بين المفسِّر والمفسَّر ، وهو غير جائز "[٦].

وقد ذكر الرضي الغرض من الإتيان بالظاهر المفسر فقال في حذف الفعل وجوباً [٧] : "إنما كان الحذف واجباً مع وجود المفسِّر نحو: (استجارك)، الظاهر ؛ لأن الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر ، فلو أظهرته لم تحتج إلى المفسر لأن الإبهام المحوج إلى التفسير، إنما كان لأجل التقدير ، ومع الإظهار لا إبهام ، والغرض من الإبهام ثم التفسير، إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم، لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه . وأيضاً في ذكر الشيء مرتين

---

(١) سورة التغابن [٦].

(٢) سورة الواقعة [٥٩].

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ٢/ ٧٢٦.

(٤) هو أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين ، أصله من عُكبرا (بُليدة على دجلة فرق بغداد) ، ولد ببغداد ، وتلقى النحو عن ابن الخشاب وغيره ، ثم حاز قصب السبق في علوم اللغة العربية ، وله مصنفات مفيدة منها : (شرح الإيضاح لأبي علي) ، و (شرح اللمع لابن جني) ، و (وشرح المفصل) لزمخشري ، توفي ببغداد سنة ٦١٦هـ . انظر :. والتكملة لوفيات النقلة ، للمنذري ، ٤ / ٣٧٨ . والأعلام ، للزركلي ، ٤ / ٨٠. نشأة النحو ، ص ١٢٤

(٥) هو إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب ، الملك المؤيد ، له (المختصر في أخبار البشر) ويعرف بتاريخ أبي الفداء ، وله (تقويم البلدان) ، و(تاريخ الدولة الخوارزمية) و (نوادر العلم) ، و(الكناش) في النحو والصرف ، و(الموازين) وغير ذلك . ولد في دمشق ٦٧٢هـ ، وتوفي بها سنة ٧٣٢هـ . انظر : الأعلام ، للزركلي ، ١/ ٣١٩.

(٦) الكناش في النحو والتصريف ، لأبي الفداء ، ١/ ٦٧-٦٨.

(٧) شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ١ / ١٩٨.

مبهماً ثم مفسراً توكيد ليس في ذكره مرة ، وإنما لم يحكم بكون (أحد) مبتدأ ، و(استجارك) خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية ".

وأمّا الخوارزمي فقد خالف النحاة في هذه المسألة ، فقال[1] : " اعلم أنَ للنحويين في هذه المسألة كلاماً ليس حلو المذاق ، وهو مما يَمجُّه السمع بالاتفاق ، وذلك أنَّهم يقولون : هل زيدٌ خَرَجَ معناه هل خَرَجَ زيدٌ خَرَجَ ، وفي قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ معناه وإن استَجَارَكَ أحدٌ من المشركين استَجَارَكَ ، وبيت الحماسة :

.....(إنْ ذو لُوثه لانَا)[2]

معناه : إن لاَن ذو لُوثَةٍ لانا . ومنه المثل : **(لو ذاتُ سوارٍ لَطمَتنِي)[3]**، لو لَطمَتنِي ذاتُ سوارٍ لَطمَتنِي ، ومثله لا يجوز أن يكون في كلام الناس فضلاً عن أن يكون كلامُ العرب العرباء وكلام الله الذي : ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[4] وأنا أولاً أُبيِّن منشأ زَلّتهم من حيث اتفق لهم الزيغُ عن سواء السبيل والميل عن جادَّةِ الصَّواب ، ثمَّ أذكر ما هو الحقُّ.

فأقول: الذي غرهم أنَّ الشرط والاستفهام لا بُدَّ لكل واحدٍ منهما من فعل ، قالوا والفعل المذكور بعد الاسم في هذا المقام لا يفي بما يقتضيه الشرط والاستفهام من الفعل ، وتعلَّقوا بمسألةٍ واحدةٍ ، وهي أنك تقول : (زيدٌ ضربته) فيكون الاختيار في (زيدٍ) الرفع ، فإذا قلت : (إن زيداً ضربتهُ ضربك)، و(أزيداً ضربك) ، فالاختيار فيه النصب ، ولو كان الفعل المذكور بعد هذا الاسم وافياً بالفعل الذي يقتضيه الشرط والاستفهام لما كان الاختيار في (زيدٍ) النصب وهذا يقتضي أن يكون الذي

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٤٩ إلى ٢٥٢.

(٢) هو لقريط بن أنيف العنبري ، وتتمه البيت وهو من الحماسة [البسيط] :

إذا لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

والشاهد فيه : إضمار فعل الفاعل (ذو) والتقدير : إن لانا ذو لوثة خشنوا .

انظر : ومعجم شواهد النحو الشعرية ، لحنا جميل حداد ، ص ١٣٧.

(٣) **معنى المثل :** "لو ظلمني من كان كفؤاً لي لهان عليَّ ، ولكن ظلمني من كان دوني ، وقيل أراد لو لطمتني حرة فجعل السوار علامة للحرية ؛ لأن العرب قلما تُلبس الإماء السِّوار فهو يقول : لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف عليَّ" . انظر : مجمع الأمثال ، للميداني ، ٢/ ٢٠٣. و في جمهرة الأمثال ، للعسكري ، ١ / ٦٧، والمستقصى ، للزمخشري ، ١/ ١٥٠ .

(٤) سورة فصلت [٤٢].

يقتضيه الشرط ، والاستفهام عقيبها لا بعد هذا الاسم ، فإذا لزم أن يكون التقدير: (وإن استجارك أحدٌ من المشركين استَجَارَك)، و(هل خرج زيدُ خرج).

هذا منتهى كلامهم في هذا المسألة وأنا أكشفُ حقيقتها فأقول : القياس في هذه المسألة نصبُ (زيدٍ) ، إلا أنّه رفع لمعنى ، ذلك المعنى مفقود عند ورود معنى المجازةِ فينتصبُ ضرورةً.

أما بيان المقدمة الأولى : فلأنَّ (زيداً) مفعول من حيث المعنى ، والمفعول منصوب، وأمَّا بيان المقدمة الثانية : فلأن (زيداً) إنما وقع لتحقيق معنى المبالغة في الجملة الخبرية بتحقيق معنى الابتداء فيها ، وهذا لأنَّ قولنا :(زيداً ضربته) آكدُ من قولنا : (ضربتُ زيداً)، وتحقيق معنى الابتداء فيها عند ورود أحد المعنيين مُتَعذَّرٌ ، وذلك لأنه ينفسحُ فيهما عند ورود معنى المجازاة عليها معنى الابتداء لأن حرف المجازاة حقُّه أن يدخل على الفعل حقيقةً ، إذ معنى المجازاة ليس إلا أن يقال : إن كان كذا ، وذلك يقتضي دخول حرف المجازاة على الفعل حقيقةً ، وإذا لم يدخل عليه حقيقةً وجب أن يدخل عليه تقديراً ، ولن يدخل عليه تقديراً إلا إذا انتصب (زيدٌ) ، وكذلك إذا قلنا : (أزيدٌ ضربتهُ) ، لأنَّ المنصوب هاهنا فيما وراء الاستفهام أفَهمُ الوجهين ، كما أنَّ المرفوع أبلغُهُما .

ففي حالة الاستفهام يلزم أفهَمُهُما ضرورة أنه ملزم بخلاف غير هذه الحالة . فإن سألت : فإذا لزم انتصاب (زيدٍ) فما الناصب له ؟ أجبتُ : الناصب له ذلك الفعل الذي يليه.فإن سألت : لِمَ انتصب الضمير المتصل بالفعل ؟ أجبتُ على البدل من (زيدٍ) وهو بعينه مذهب الكوفيين ، ويشهد لصحة البدل ههنا أنَّ هذا الكلام يتأتى فيه جميع أنواع البدل ، فإذا قلت : (زيدٌ ضربته) فهو بدل الكلَّ من الكلَّ ، وإذا قلت : (ضربتُ زيداً رأسه) ، فهو بدل البعض من الكلَّ ، وإذا قلت :(ضربتُ زيداً أخاه) فهو بدل الاشتمال، وكذلك لو قلت : (زيداً ضربتُ عمراً) لكان بدل الغلط ، ويشهد بصحة هذا النوع من البدل مسألة نداء التكرير كما يجوز أن تقول : (رأيت زيداً عمراً) فغلطت فتداركت. والذي يدلُّ على أنه منصوب بمقدرٍ مضمرٍ قبل هذا المنصوب ، أنَّك لو قلت :(كم رجلاً رايته) لجاز ، ومن المحال أن ينتصب بفعل مقدرٍ قبل هذا المنصوب وهو كم ، لأن من شأن الاستفهام أن لا يقع إلا في صدر الكلام . فإن سألت : فإذا كان انتصاب (زيداً) في (إن زيداً ضربتهُ) بالفعل الذي يليه فكيف لم يكن الاختيار هو النصب في قولك : (زيداً ضربتهُ)، حسب ما كان إياه في قولك: (زيداً ضربتُ) ؟

أجبتُ: لأنَّ ذلك اعتراض على آكد الكلامين، لا لموجب. أول بيت الحماسة :

إذاً لقــامَ بنَصــري مَعْشَــرُ خَشُــنُ عندَ الحفيــظةِ إن ذو لُــوثةَ لانــا

يقال : فيهم لين ، لأنَّ كلَّ ليِّن مسترخ ، فإن سألت : أسلوب هذا الكلام غريب، ألا ترى أنه يُقال فلانٌ سخيٌّ إذا بخل السَّخيُّ ، وأمَّا فلان سخيٌّ إذا بخل البخيلُ فشيء لم يقرع أسماعنا ؟ أجبتُ : كلا الطريقين عربية محمودة ، أمَّا الطريقة الأولى فعلى معنى المبالغة ، وأمَّا الثانية فعلى معنى التَّعويض ".

الرد على رأي الخوارزمي :

عول الخوارزمي في هذه المسألة على مذهب الكوفيين لما كان الظاهر منصوب على المفعولية .

وأقول في ذلك اعتراض الخوارزمي على النحويين في هذه المسألة غير صحيح ، فقد قال ابن يعيش في هذا : "اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل، ويطلبه، وذلك أنَّ الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل ؛ لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه، والشك إنما وقع في الفعل، وأما الاسم فمعلومٌ عندك، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله، وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام، وكان بعده فعل، فالاختيار أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر دلَّ عليه الظاهر؛ لأنه إذا اجتمع الاسم، والفعل كان حمله على الأصل أولى، وذلك نحو قولك: (أزيدٌ قام؟) ورفعه بالابتداء حسنٌ جيدٌ؛ لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ، والخبر، وإذا قلتَ: (هل زيدٌ قامَ؟) يقعُ إضمار الفعل لازماً، ولم يرتفع الاسم بعده إلا بفعل مضمر على أنه فاعل، وقبح رفعه بالابتداء، وإنما قبح رفعه بعد (هل) بالابتداء، ولم يقبح بعد الهمزة؛ لأنَّ الهمزة أمُّ الباب، وأعمُّ تصرفاً ". [1]

وقد عقب العلوي[2] على ما قاله الخوارزمي فقال : " اعلم أنَّ للخوارزمي كلاماً على النحاة طوّل في أنفاسه ، وشيد ولم يحكم أساسه في قولهم : إنَّ أحداً في

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١/ ٢١٦ .

(٢) هو يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم ، الحسيني العلوي الطالبي ، من أكابر أئمة الزيدية وعلمائهم في اليمن . ولد في صنعاء سنة ٦٦٩هـ ، من تصانيفه : (الشامل) في أصول الدين ، و (المحصل في كشف أسرار المفصل) ، و (الأزهار الصافية في شرح مقدمة الكافية) ، وغيرها الكثير . انظر : الأعلام ، للزركلي ، ٨ / ١٤٣، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير و الإقراء والنحو واللغة ، لوليد الزبيري وآخرون ، ٣/ ٢٨٨٥، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ، للحبشي ، ص ٦٤٣ إلى ٦٥٠ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ . . ." إلى أن قال :" وزعم أن كلام النحاة فيما ليس حلو المذاق ، وأنه مما تمجه الأسماع بالاتفاق فهذا ملخص كلامه بعد حذف فضلاته ، فإن كلامه في هذا في الحقيقة من متاهات الظنون ، ونفخات الصابون ، فمتى مسها عاصف من التحقيق انكشف أمرها عن غير طائل وآلت حقائقها إلى غير حاصل ويتضح فساده من أوجه خمسة :

أمَّا أولاً : فليت شعري ما وجه التشنيع على النحاة ، هل كان من حيث أنهم أضمروا الفعل ؟! وإضمار الفعل سائغ في كتاب الله تعالى ، ودواوين العرب ، وقد ذكرته في كتابك غير مرة ، فكيف نزعت عن شيء وتفعل مثله ؟!.

أمَّا ثانياً : فلأنه إنما ساغ لك ما قلته في المسألة التي قالها الكوفيون وعولت عليها لما كان الظاهر منصوباً على المفعولية فلا جرم ساغ فيه التقديم والتأخير على الفعل، وهذه المسألة بخلافها فإن مرفوعها لا يجوز تقديمه على فعله لما كان فاعلاً له فبينهما بون بعيد وتفاوت كبير.

وأمَّا ثالثاً : فنقول هل هذا شيء أخذته من تلقاء نفسك ، أو شيء قررته على قواعد النحو ، أو شيء نقلته من النحاة . فإذا كان أخذته من تلقاء نفسك فلعمري إنه لنظر غريب ، والنفوس تولع بالغرائب لكن لا بكل غريب ، وكم من غريب يمجها السمع . وينبو عنها العقل ، وهذا من ذاك . ثم قال : ولم أعرف أن أحداً من النحاة المحققين ذهب إلى جواز تقديم الفاعل على فعله مع ارتفاعه به .

وأمَّا رابعاً : فإن جاز لك أن تقول : إن (أحداً) في قوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ مرفوع على الفاعلية فيجوز أن يكون (زيد) في (زيد ضرب) مرفوعاً على الفاعلية ؟! من غير فرق بينهما لا يقال إنما وجب أنَّ يكون مرفوعاً على الفاعلية لأجل حرف الشرط .

وأمَّا خامساً : فحاصل ما عولت عليه هو أنْ يكون (أحد) مرفوعاً بـ (استجارك) على الفاعلية ، وإن كان مقدماً عليه ، وهذا تصريح بتقديم الفاعل على فعله ، وهذا ينقض ما قرره في صدر هذا الفصل من أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله ، لأنَّه نزل منزله الجزء منه ".[1]

---

(١) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٥١ .

ثم قال : " والعجب منه أنه مع ذلك يدعي أنه قد أتى – فيما زعم – باليد البيضاء و حوى التحقيق بأسره وانطوى عليه بحذافيره فلهذا نبهنا على غلطه ، وهو محتمل لأكثر مما أوردنا لكن فيما ذكرنا مقنع وكفاية ".

وأما قوله: القياس في هذه المسألة نصب (زيد) فإنْ سألتَ: فإذا لزم انتصاب(زيد) فما الناصبُ له؟

أجبتُ: الناصبُ له ذلك الفعل الذي يليه.

فإنْ سألتَ: بِمَ انتصب الضمير المتصل بالفعل؟

أجبتُ: على البدل من زيدٍ، وهو بعينه مذهب الكوفيين، والذي يدل على أنه منصوبٌ بمقدر مضمر أنك لو قلت: كم رجلاً رأيته؟ لجاز، ومن المحال أن ينتصب بفعل مقدر قبل هذا المنصوب، وهو (كم)؛ لأنَّ من شأن الاستفهام ألا يقع إلا في صدر الكلام.

فأقولُ: قد ردَّ عليه الأندلسي بقوله : " إنَّ هذا الرجل يختار كلام الكوفيين في هذا الفصل فينصب قولك: (زيداً ضربته) بالفعل المذكور، ويجعل ضميره بدلاً منه، أما الأول، فغلط، وذلك أنه قد تقرر في اصطلاح النحويين، - وهو سَلَّم بهذا – أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وأنَّ إعرابه كإعرابه، وهذا متعذرٌ هنا في كثير من الصور، فإنَّ قولك: (زيداً مررتُ به) لا يجوز أن يكون الضمير هنا بدلاً من (زيد) لوجهين:

أحدهما: أنَّ الضمير مخفوضٌ، و(زيداً) منصوبٌ.

الثاني: أنَّ العامل في الضمير متعدٍ بحرف الجر، فلا يجوز أن يكون هو الناصب لـ(زيد)، ولذلك يجوز قصداً من غير غلط (زيداً لقيتُ رجلاً يحبُّه)، وها هنا لا يُتَصور البدل، وكذلك (زيداً لستَ مثله) العامل في (زيد) مخالف للعامل في ضميره الذي زعم أنه بدل، وإذا اختلف العامل بطل البدل بالإجماع ، وإذا تعذر البدل في هذه الصورة، وفي غيرها مما لا يحصى كثرة، فكيف تزعم أنَّ جميع ما جاء في هذا يحمل على البدل؟!.

وما ذكره من امتناع (كم رجلاً لقيته؟) أن يعمل فيه ما قبله، فصحيحٌ، لكن ما قال نحويٌ قط أنَّ العامل هنا مقدر قبل(كم) بل مقدرٌ بعده، فالتقدير عند الجميع: (كم رجلاً رأيتَ رأيته؟)، وإذا صح التقدير بعده لم يلزم منه أمرٌ ممتنعٌ، ولا مخالفة قاعدة، بل وفينا بمقتضى الاستفهام، وطرداً للباب.

وأما قوله: (إنَّ العدول عن النصب لا لموجب)، فسوء ظنٍ بالعرب العقلاء أن يفعلوا أشياء لا لحكمة، وقد بينا الموجب قبل ذلك، وكونه مفعولاً في الحقيقة، ولأنه نفس الضمير معنىً، والضمير منصوبٌ ، فكان هو أيضاً كذاك، فأين عقلُ هذا الرجل؟!." [1]

خلاصة القول :

إذا الرأي الذي أميل له هو ما ذهب إليه جمهور النحويون .فقد تبين لنا مما سبق فساد ما ذهب إليه الخوارزمي ، و صحة ما ذهب إليه جمهور النحاة .

(١) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١ / ٢٢٢.

المسألة الثانية: إضمار فعل الفاعل المشعر به ما قبله

ذهب النحويون على أن الفعل قد يُحذف جوازاً ويُرفع الفاعل لوجود قرينة تدل على الفعل المحذوف ، في مثل قولك : (زيدٌ) جواباً لمن قال : (من قام ؟) [١] .

دراسة المسألة تفصيلياً :

قال النحويون بجواز حذف فعل الفاعل، لكون ما قبله مشعراً به، ومن ذلك قراءة ابن عامر، وأبي بكر[٢] لقوله تعالى[٣] : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾ ، فـ(رجال) فاعل (يُسَبَّحُ) مضمراً؛ لإشعار يسبِّح به مع عدم صلاحية إسناده هو إليهم؛ لأنَّ الرجال لا يكونون مسبَّحين ، بل مسَبِّحين، فلا يجوز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا، فلو قيل: يُوعظُ في المسجد رجالٌ جاز لعدم اللبس، ومن الجائز قول الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَـةٍ [٤]

أي: يبكيه ضارعٌ.

---

(١) انظر في هذه المسألة: الكتاب ،لسيبويه ، ١/ ٢٨٨، وشرح التسهيل ، لابن مـالك ٢/ ١١٨، وشرح الجمل ، لابن عصفور ١/ ٥٣٧، وشرح ابن الناظم ص٨٥، وتعليق الفوائد، لدماميني ٤/ ٢٤٥.

(٢) هوشُعْبة بن عيَّاش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط (٩٥- ١٩٣) أبو بكر من مشاهير القُرَّاء، كان عالماً فقيهاً في الدين، توفي سنة ١٩٣ هـ.انظر: النشرفي القراءات العشر ، لابن الجزري، ١/ ١٥٦، والأعلام ، للزركلي ، ٣ / ١٦٥.

(٣) سورة النور [٣٦- ٣٧] ، قرأ ابن عامر، وأبو بكر – بفتح الباء – مبنياً للمفعول، والقائم مُقام الفاعل "لـه" ؛ لاحتياج العامل إلى مرفوعه، و[رجال] على هذه القراءة مرفوع بفعل مقدَّر؛ لتعذُّر إسناد الفعل إليه، وكأنه جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: مَنْ يُسبِّحه ؟ فقيل: يُسبِّحه رجالٌ، وقرأ باقي السبعة: بكسر الباء مبنياً للفاعل، والفاعل [رجالٌ] ، فلا يُوقف على الآصال.انظر: السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٤٥٦، والنشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ٢/ ٣٣٢،

(٤) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطيحُ الطَّوائِحُ

الشاهد فيه : (ضارع لخصومة) فيمن روى ما قبل (ليبك يزيد) ببناء الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد ، حيث ارتفع (ضارع) على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والذي سوغ الحذف في هذا الموضع أن الكلام يقع في جواب استفهام مقدر ، كأنه حين قال : (لبيك يزيد) قيل له : فمن يبكيه ؟ فقال : (يبكيه ضارع لخصومه). انظر: حاشية أوضح المسالك على ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٢/ ٩٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، لبدر الدين العيني ، ص ٢٠٦. و شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ١/ ١٩٧. و الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٢٨٨.

ومن حذف فعل الفاعل قول عائشة – رضي الله عنها –: **"فما أستطيعُ أنْ أقضيَه إلا في شعبان الشُّغْلُ من رسول الله – صلى الله عليه وسلم"** [١] ، أي: يمنعني الشُّغْلُ من أجل رسول الله – صلى الله عليه وسلم- هذا ما قاله النحاة، ومنهم الزمخشري .

وقد قال ابن الحاجب: " وقد يُحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً في مثل : زيدُ .لمن قال : من قام ؟ ، وكما في قول الشاعر :

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ ".[٢]

وقال ابن يعيش في جواز حذف الفعل وذكر الفاعل : " اعلم أن الفاعل قد يُذْكر ، وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه ، وذلك أنّ الإنسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً ، ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل ، وكلٌّ واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة ، فيسأل عن الفاعل ، فيقول : (مَن ضَرَبَهُ) أو من (قتله؟) فيقول المسئول : (زيدُ) ، أو: (عمروُ) ، يريد: ضَرَبَهُ زيدُ ، أو قتله عمروُ ، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدَّر ، وإن لم يُنَطق به ؛ لأن السائل لم يشُك في الفعل ،وإنما يشك في فاعله ، ولو أظهره فقال : (ضربه زيدٌ) ، لكان أجود شيء وصار ذكر الفعل كالتأكيد ".[٣]

وقد قال ابن هشام في ذلك[٤]: " أنه يصح حذف فعله إن أُجيب به نفي ، كقولك : (بلى زيدٌ) لمن قال : ما قام أحدٌ ، أي : (بلى قام زيدٌ) ومنه قوله :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيءٌ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ[٥].

---

(١) الحديث في صحيح مسلم ١٩/ ١٩٩ عن أبي سلمه قال سمعتُ عائشة – رضي الله عنها – تقول: كان يكون عليَّ الصوم من رمضان فما أستطيعُ أن أقضيه إلا في شعبان الشغلُ من رسول الله – صلى الله عليه وسلم-، وانظر، صحيح البخاري ٣/ ٤٥.

(٢) هو أبو عمر عثمان جمال الدين بن عمر الكردي الأصل ، المشهور بابن الحاجب . ولد ابن الحاجب بإسنا ، واشتهر بالتصانيف المختصرة المنقَّحة في جملة من العلوم ، ورزقت مصنفاته القبول فمنها في النحو : (الإيضاح) شرح المفصل للزمخشري ، و (الأمالي) ، و (الكافية) وشرحها . توفي رحمة الله بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ . انظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد الفيروزابادي ، ١٩٦، الأعلام ، للزركلي ، ٤/ ٢١١. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ص ١٢٨.

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١/ ٢١٤.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٢/ ٩١إلى ٩٦.

(٥) هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، الشاهد : قوله :(بل أعظم الوجد) حيث ارتفع (أعظم الوجد) على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه السابق (لم يعر قلبه) . انظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، لابن هشام ، ٢/ ٩٢ ،وتخليص الشواهد، لابن هشام ، ص ٤٧٨ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ، ٢/ ١٢٠

أو استفهام محققٌ ، نحو : (نَعَمْ زيدٌ) جواباً لمن قال : (هل جاءك أحد ؟ ومنه قوله تعالى[1]: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ ، أو مقدر كقراءة الشامي وأبي بكر : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾ وقوله :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَـارِعٌ لِخُصُـومَـةٍ

أي : يُسَبِّحُهُ رجال ، وَيَبْكِيه ضارعٌ ، وهو قياسي وِفاقاً للجرمي[2]وابن جني[3].

ولا يجوز في نحو: (يُوعَظُ في المسجد رَجُلٌ) لاحتماله للمفعولية ، بخلاف : (يُوعَظُ في المسجد رِجَال زيد) أو استلزمه ما قبله كقوله :

غَدَاةَ أَحَلَّت لابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ[4].

أي : (وَحَلَّت له الخمر) ، لأن (أحلَّت) يستلزم (حلّت) ".

قال سيبويه في البيت السابق :" لمّا قال : لِيُبْكَ يَزِيدُ، كان فيه معنى ليَبْكِ يزيدَ ، كما كان في القدم أنّها مسالمة ، كأنه قال : لِيَبْكِهِ ضارعٌ " .[5]

وقال ابن مالك في حذف الفعل: " إذا قلت : (بلى زيدٌ) لمن قال لك : (لمْ يَقُمْ شخصٌ) فـ (زيدٌ) فاعل فعل محذوف تقديره : بلى قام زيدٌ . وكذا إذا قلت : (عمروٌ) لمن قال لك : (من نقم)؟ فـ (عمروٌ) فاعل فعل محذوف تقديره : نقم عمروٌ . أيْ : أنكر .[6]

---

(١) سورة الزخرف [٨٧] .

(٢) هو صالح بن إسحاق ، مولى جرم بن زبان ، ومصنفاته كثيرة منها في النحو (فرخ كتاب سيبويه) ، (والسير) ، و (كتاب الأبنية) ، (وغريب سيبويه) وكتاب في (العروض) ، وقد ورد بغداد وأقام فيها حتى قضى نحبه سنة ٢٢٥هـ . انظر : الأعلام ، للزركلي ، ٣/ ١٨٩ ، ومعجم المؤلفين ، لعمر رضا كحاله ، ١/ ٨٢٨-٨٢٩.

(٣) هو أبو الفتح عثمان ، وأبوه جني (معرب كِنّى) ، ولد أبو الفتح بالموصل ومؤلفاته تبهر الأفكار منها في النحو (الخصائص) ، و(سر الصناعة) ، و(المحتسب) ، وغيرها الكثير . وقد توفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ . انظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٤/ ١٥٨٥ . وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ١٣٢، الأعلام ، للزركلي، ٤/ ٢٠٤.

(٤) هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام الفرزدق .

الشاهد فيه : أن (الخمر) فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق وهو (أحلت) . انظر : حاشية أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٢/ ٨١إلى ٨٣، والبيت في مجالس العلماء ، للزجاجي ، ص ٢٠.

(٥) الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٢٨٨.

(٦) شرح الكافية الشافية (بتصرف) ، لابن مالك ، ٢/ ٥٩٢.

وكذا إذا كان الاسم جواب سؤالٍ مقدرٍ كقولك : (قُتل كافرٌ ، مُسلمٌ) . كأنه قيل: منْ قتله ؟ فقلت : مسلمٌ . ومنه قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾ فـ (رجالٌ) فاعل ، و (يُسَبِّحُه) مقدراً " .

وقال أبو الفداء[1]: " حذف الفعل جائزٌ وواجبٌ ، فجائزٌ قولك : زيد ، في جواب من قال : (من قام)؟ونحوه ، أي : قام زيد .

وكذلك يُحذف الفعل جوازاً ، في نحو قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾ فيمن قرأ بفتح الباء من (يسبَّح) ، أي :(يسبّحه رجالٌ) ، فأنت مخير في ذلك، إن شئت حذفت الفعل ، لدلالة القرينة عليه ، وإن شئت أظهرته ، لزيادة البيان، فإن قيل : من قام ؟ ، قلت : عمرو ، أو قام عمرو ، حسبما تقدم " .

وقد ذكر ابن مالك هذه المسألة في ألفيته حيث قال[2]:

وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ

وقد شرح البيت المكودي[3] فقال : " يعني أنّ الفعل يحذف ويبقى الفاعل . وتجوّز في قوله : (أضْمرَا) والمراد : حُذِفَ . وشمل إطلاقه الحذف جوازاً . كالمثال الذي ذكره .

والحذف وجوباً كقوله عز وجل : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ ويجوز في (زيدٌ) في المثال أن يكون فاعلاً والتقدير : (قَرَأَ زيدٌ) ، وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب السؤال ، فإن السؤال جملة اسمية ،

---

(١) الكنَّاش في النحو والتصريف ، لأبي الفداء ، ١ / ٦٧-٦٨.

(٢) شرح المكودي على ألفية بن مالك ، للمكودي ، ١/ ٢٦٩.

(٣) هو عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ، الفاسي ، المالكي ، أبو زيد ، نحوي ، صرفي ، لغوي ، نسبته إلى بني مكود (قبيلة قرب فاس) ، من آثاره : (شرح ألفية ابن مالك)، و (البسط والتعريف في التصريف) ، و (شرح المقصور والممدود لابن مالك) ، توفي سنة ٨٠٧ هـ ، انظر : معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ٢/ ١٠٠ ، الأعلام ، للزركلي ، ٣/ ٣١٨.

ومن حذفه جوازاً قوله عز وجل في قراءة ابن عامر وشعبة وحفص[1]: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾ أي : يسبح له رجال ".

وقد قال الرضي في هذه المسألة فقال :" قوله (زيد، لمن قال من قام) ، الظاهر أن (زيد) مبتدأ لا فاعل لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى ، ومن ثم قالوا في جواب(ماذا) إذا كان (ذا) بمعنى (الذي).إنه رفع ؛ لأن السؤال بجملة اسمية بخلاف ما إذا كان (ذا) زائداً ، فإن الأولى نصب الجواب ... وأيضاً فالسؤال عن القائم لاعن الفعل ، والأهم تقديم المسئول عنه ، فالأولى أن يقدر : زيدٌ قام ، وقوله :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَـارِعٌ لِخُصُـومَـةٍ

هذا أيضاً من جنس الأول أي مما القرينة فيه السؤال ، إلا أن السؤال هاهنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول ؛ لأنه يلتبس الفاعل ، إذن ، على السامع فيسأل عنه فكأنه لما قال : ليبك يزيدُ ، سأل سائل : من يبكيه ، فقيل : ضارع ، أي يبكيه ضارعُ ، والسؤال في الأول مصرح به " . [2]

أما الخوارزمي فقد اعترض على النحاة فيما ذهبوا إليه فقال[3]: " هذه المسألة وإن كان مجمعاً عليها بين النحويين ففيها نظرٌ ، وذلك أنَّك إذا قلت : من فعل ؟ فقيل : (زيدٌ) ، فمعناه (زيدٌ فعل) ، لا(فعل زيدٌ)، فـ(زيدٌ) مرتفع بأنه مبتدأ وخبرهٌ محذوف ، وهذا لا يكاد يظهر لك حقَّ ظهوره إلاَّ إذا ترجمت الكلام بغير هذه اللغة ، والذي يدل على حقيقة ما ذكرناه أنَّ السؤال هاهنا عن الفاعل ، لا عن الفعل ، لأنَّ الفعل معلوم ، والجواب يطابق السُّؤال فوجب أن يكون هاهنا بالفاعل ، ولن يكون إلاَّ إذا كان الاسم مقدماً ، وكما فُرق بين (الله أحمدُ ، وأحمدُ الله)، وبين (إيَّاك نعبدُ وإيَّاك نستعينُ)، و(نعبدك ونستعينك) ، كذلك فُرق هاهنا بين زيدٌ فعل

---

(١) هو ابن عمر بن عبد العزيز ، أبو عمر الأزدي البغدادي ، إمام القراءة ، و أول من جمع القراءات وقرأ بالسبعة والشواذ، توفي سنة ٢٤٦هـ . انظر : حجة القراءات ، لابن زنجلة ، ص ٥٥ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ، ١/ ١٩٨.

(٣) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٤٥.

وفعل زيدٌ ويشهد لما ذكرناه قوله تعالى[1]: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ ولم يقل بل تدعون إيَّاهُ .

فإن سألت : لو كان ارتفاعه بالابتداء لزم منه تنكير المبتدأ في قوله تعالى : (رجالٌ) و(ضارعٌ) في بيت الكتاب ، وذلك لا يجوز ، ولأنَّ قوله تعالى[2] :﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ يدلُّ على ارتفاعه بالفاعليَّة . أجبتُ: قوله : لو كان ارتفاعه بالابتداء للزم تنكير المبتدأ ، قلنا : لا نُسلِّمُ وهذا لأن المبتدأ في هذا المقام وإن كان منكراً صورةً فهو معرَّفٌ معنى بدليل أنَّك إذا قلت في قوله لبيك يزيدٌ من تبكيه ؟ فكأنَّك قلت : هذا الشَّخص من تبكيه ، أم ذلك الشخص ، ثم إذا قيل لك ضارعٌ لخصومةٍ فكأنَّه قيل هذا الشخص تبكيه ، ونظير هذا التقرير قوله : أرجلٌ في الدار أم امرأة فإن المبتدأ فيه وهو رجلٌ و كذلك امرأة وإن كان منكراً من حيث الصُّورة فهو معرَّف من حيثٌ المعنى وذلك جائز ، فكذلك ها هنا .وأما الآية فليس من قبيل ما نحن بصدده ؛ لأنَّه ليس اختيار أحد القسمين بل هو اعتراض نمط الكلام الأول، وردع عن الإقدام عليه واستباق كلامٍ آخر ويبينه على أنه ليس في عداد مرتبتهم بذاك .

ومما يجانس الآية المتقدمة قراءةُ من قرأ[3]: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ على بناء (زُين) للمفعول الذي هو القتل ، كأنَّه قيل من زَيَّنَه لهم ؟ قيل شركاؤهم زيَّنُوه لهم.

الرد على رأي الخوارزمي:

اعتراض الخوارزمي على ما ذهب إليه النحاة في هذه المسألة غير سديد ؛ وذلك في قوله:" هذه المسألة وإن كان مجمعاً عليها بين النحويين، ففيها نظر، وذلك أنك إذا قلتَ: من فعل؟ فقيل: زيدٌ، فمعناه: زيدٌ فَعَل، لا فَعَل زيدٌ، فـ(زيدٌ) مرتفع بأنه مبتدأ، وخبره محذوف"

---

(١) سورة الأنعام [٤٠] .

(٢) سورة الأنبياء [٦٢- ٦٣] .

(٣) سورة الأنعام [١٣٧] . هي قراءة ابن عامر . انظر معاني القرآن ، للفراء ، ١/ ٣٥٧،

أقول: هذا القول قاله بعض العلماء، فقد خرَّج ابن أبي الربيع[١] الآية، والبيتَ على حذف المبتدأ أي: المسبِّحُ رجالٌ، والباكي ضارعٌ ، وكذلك فعل ابن مالك في التسهيل فقد قال: - بعد أن أورد الآية، والبيت الشعري- " الحكم بالابتداء على المُجاب به نفي، أو استفهام غير ممتنع؛ لأنَّ مشاكلة الجواب للسؤال في اللفظ غير لازمة"[٢]

وبعد هذا فأرى أنَّ تخريج الآية، والبيت الشعري على حذف المبتدأ، أي: المسبِّحُ رجالٌ، والباكي: ضارعٌ قولٌ محتمل، ويُحتمل أنه فاعل لفعل محذوف تقديره: يُسبحه رجالٌ، ويبكيه ضارعٌ، وهذا أولى ؛ لأنه تعضدَ برواية البناء للفاعل فإن (ضارع) فيها فاعل لــ(يبكي) و(يزيد) بالنصب مفعول، وكذا الآية في قراءة باقي السبعة بكسر الباء فالفاعل (رجال) . كأنَّ قائلاً قال: من يُسبحه؟ فقال: يُسبحه رجالٌ، وكأنَّ قائلاً قال: من يبكيه؟ فقال: يبكيه ضارعٌ، وحقُّ الجواب أن يُشاكِلَ السؤال[٣].

خلاصة القول :

تبين مما سبق صحة ما ذهب إليه النحاة في جواز حذف الفعل ورفع الفاعل به؛ لوجود قرينة تدل عليه .

---

(١) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي ، تلقى عن الدباج والشلوبيني ، ولم يكن في طلبة الشلوبيني أنجب منه . من مؤلفاته : (شرح كتاب سيبويه) ، و (شرح الجمل للزجاجي) ، وقد توفي سنة ٦٨٨ هـ . انظر : ، إشارة التعيين ، عبد الباقي عبد المجيد اليماني ، ص ١٧٤ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ١٢٥ . وانظر كلامه في البسيط ١/ ٢٦٢

(٢) شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٢/ ١٢١.

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ١١٨، وشفاء العليل ، للسلسيلي ، ١/ ٤١٥.

المسألة الثالثة: إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير مَـن هو له

من النحويون من قال أنه يجب إبراز الضمير في نحو : (هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي) إذا جرى الوصف على غير ما هو له فيقولون : (هندٌ) مبتدأ ، و (زيدٌ) مبتدأ ثانٍ ، و (ضاربتُهُ) خبر المبتدأ الثاني وهي فاعل للمبتدأ الأول ، والخبر إذا جرى على غير ما هو له فلا بدَّ معه من ضمير بارز يرجعُ إلى المبتدأ الأول ، ليكون هذا الضمير مُعلِماً أنَّ هذا الخبر فعل للمرجوع إليه ، وكذلك إذا قلت : (عمرو زيدُ ضاربه هو) فلابد فيه من هذا الضمير ليُعلم أنَّ الضَّارب ها هنا هو (عمرو) ، ولو لم يكن معه هذا الضمير لكان المعنى : (زيدٌ يضربُ عمراً) [1].

دراســـــة المســـألة تفصيلياً :

قال الأنباري :"ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : (هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي) لا يجب إبرازه . وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه . وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه"[2] .

قال ابن جني[3]: " ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول إذا كان اسم الفاعل – على قوة تحمله للضمير – متى جرى على غير ما هو له – صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً – لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل ، فما ظنُّك بالصفة المشبَّهة باسم الفاعل ، نحو قولك : (زيدٌ هندٌ شديد عليها هو) ، إذا أجريت (شديداً) خبراً عن (هند) وكذلك قولك : (أخواك زيدٌ حسنٌ في عينه هما) ، و(الزيدون هند ظريفٌ في نفسها هم) ، وما ظنَّك بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو قولك : (أخوك جاريتك أكرم عليها من عمرو هو) ، و(غلاماك أبوك أحسن عنده من جعفرٍ هما)، و(الحجرُ الحَّيةُ أشدُّ عليها من العصا هو) ".

وقد ذكر ابن مالك في ألفيته الشهيرة وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير ما هو له فقال :

---

(١) انظر في هذه المسألة : الكناش ، لأبي الفداء ،١/ ١٨٨، المقاصد الشافية ، للشاطبي ، ١/ ٦٤٨، الفصول في العربية ، لابن الدهان ، ص ١٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، ١/ ٥٧-٥٨ . التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١٦٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، ١/ ٥٧-٥٨ .

(٣) الخصائص ، لابن جني ، ٢/ ٢١٣.

وأبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْث تـــلاَ مَا لَيْسَ مَعْنَـــاهُ لَهُ مُحَصّلا [1]

وقال الإمام الشاطبي في شرح هذا البيت[2]: " التقدير : وأبرز الضمير حيث تبع المشتق الاسم الذي ليس معنى المشتق له محصَّلا ، والمعنى أنَّ الاسم المشتق إذا جرى خبراً على غير من هو له من جهة المعنى وجب إبرازُ الضمير ولم يستتر فإذا قلت : (زيدٌ هندٌ ضاربها هو) وجب إبراز الضمير الذي في (ضارب) ، لأنَّ معناه : لـ(زيد) وهو جار في اللفظ على (هندٍ) ، فليس معناه محصلاً لها فيبرز الضمير فتقول : (ضاربها هو) فلو أجريت الضَّارب على (زيدٍ) لم يبرز الضمير فتقول : هندٌ زيدٌ ضاربها ، وإنما أُبرز لإزالة ما يُؤدي إليه عدم إبرازه من الالتباس ، لأنَّك لو قلت : (زيدٌ أخوك ضاربُهُ)، وجعلت الضَّارب لزيد ولم تُبرز الضَّمير لأدى ذلك إلى أن يسبق لفهم السامع أنَّه للأخ لا لزيدٍ ، وكان ذلك ملْبساً ، فإذا أبرزته فقلت : (زيدٌ أخوك ضاربه هو) زال الالتباس ، ثم إنَّ العرب أجرت في هذا القاعدة ما لا لبس فيه على مافيه اللَّبس ، فأبرز فيه الضمير نحو : (زيدٌ هندٌ ضاربها هو) ، و (هندٌ زيدٌ ضاربته هي) ، و (زيد الهندان ضاربهما هو ، والزَّيدان هندُ ضارباها هما) ، و (الهندات ضاربهنَّ هو) ، و (هندٌ الزَّيدون ضاربتهم هي) وما أشبه ذلك ، فاللَّبس ها هنا مرتفع ولكن أبرزوا الضمير ليجري الباب كله مجرى واحداً هذا معنى قوله : " مطلقاً " أي : أبرزه إذا تبع ما ليس معناه له على حالٍ وهو أحد التَّفسيرين المحتملين فيه فكأنه يقول : لا تُراع اللَّبس ، وإنما تراعى عدم جريانه على صاحبه ".

وقال أبو الفداء في هذه المسألة[3]:" وكذلك يجب انفصال الضمير على ما يقتضيه من هو له ، إذا كان الضمير مرفوعاً بصفةٍ ، جرت على غير من هي له ، نحو : (زيدٌ عمروٌ ضاربُه هو) فينفصل الضمير خوف اللبس ؛ لأنك لو اقتصرت على الضمير المتصل لم يُعلم الضارب من هو ، وبالمنفصل عُلم أنَّه (زيدٌ) لكون الضارب يقع للضمائر بلفظ واحد ، تقول : (أنا ضاربٌ) و (أنت ضاربٌ) و(هو ضاربٌ) بخلاف الفعل، نحو : (أنا زيدٌ أضربُه) ، فإنه يُعلم بالهمزة أنَّ الفعل للمتكلم ، وكذلك (أنا زيدٌ يضربني) يُعلم بياء المضارعة أنَّ الفعل لـ (زيدٍ) ، ولما التبس في باب (ضارب) التزموا إبرازه أيضاً ، فيما لا يلبس ، نحو: (هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي) ، طرداً للباب ، فـ (هندٌ) مبتدأ ، و (زيدٌ) مبتدأ ثانٍ ، و

(١) المقاصد الشافية في الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، ١/ ٦٤٢.

(٢) المقاصد الشافية في الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، ١/ ٦٤٨.

(٣) الكنّاش ، لأبي الفداء ، ٢/ ١٨٨.

(ضاربته) التي خبر المبتدأ الثاني ، والضمير المنفصل – أعني هي – فاعل (ضاربتُه) ووجب انفصاله ؛ لأنَّ (ضاربتُه) التي هي الصفة قد جرت على غير من هي له ، لأنها خبر (زيد) وهي في المعنى (هند) ، والجملة في محل الرفع بأنها خبر المبتدأ الأول ، والكوفيون لا يشترطون انفصال الضمير في مثل ذلك ، ويجرونه مجرى الفعل ، فكما تقول : (هندٌ زيدٌ تضربُه) ، تقول : (هندٌ زيدٌ ضاربتُه) ، وكذلك (الهندات الزيدان ضاربتهما) ، كما تقول : (تضربانهما) " .

وقال ابن الدهان[1] بإبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له[2] فقال : " خبر المبتدأ مرفوع بالابتداء والمبتدأ . وهو على ضربين : ضرب يكون هو المبتدأ، وذلك على ضربين :

-ضرب يتضمن الضمير ، نحو: (قائم) ، فإن جرى على غير من هو له أبرزت الضمير.

-وضرب خالٍ منه ، نحو قولك : (أخوكَ) " .

وقال الأنباري حجج كل من الكوفيين والبصريين في هذا فقال :" وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجب إبرازه في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له أنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له ، قال الشاعر:

وَإنّ امـــرأ أسـْرَى إلَيْكِ وَدُونَه من الأرض مَوْمَاةٌ وَبَيدَاء سَمْلَق

لَمَحْقُوقةٌ أنْ تَسْتَجِيبي دُعـــاءَهُ و أنْ تَعْلَمي أنَّ المَعَـانَ مُوَفَّـقُ[3]

---

(١) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر بن عاصم بن عبّاد المعروف بابن الدهان النحوي ، كان من أعيان النحاة وأفاضل اللغويين ، مات سنة ٥٥٩هـ ، من مصنفاته : كتاب (شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي) ، و (الغرة) وهو شرح اللمع في العربية ، لابن جني ، و(تفسير القرآن) ، و (كتاب النهاية في العروض) . انظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٣/ ١٣٦٩، وأنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، ٢/ ٤٧ إلى ٥١ . وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ١/ ٥٨٧ . الأعلام ، للزركلي ، ٣/ ١٠٠.

(٢) الفصول في العربية ، لابن الدهان ، ص ١٢.

(٣) هذا البيتان من الطويل ، وهو كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وقد أنشد أولهما رضي الدين في باب الحال ، وأنشدهما معاً في باب الضمير ، وقد أنشدهما ابن منظور (ح ق ق) منسوبين إليه .

الشاهد فيه : قوله : (لمحقوقة) فإن هذه الكلمة وقعت خبراً ؛لأنها في أول البيتين ، وهذا الخبر جار على غير مبتدئه ، نعني أنه وصف لغير المبتدأ الذي وقع هو خبراً عنه ، ومع ذلك لم يبرز الضمير معه ، ولو أبرزه لقال : (لمحقوقة أنت) ، وما أشبه ذلك ، فلما لم يبرزه دل على أن إبرازه ليس بضربه لازب . انظر: حاشية الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، المسألة الثامنة ، للأنباري ، ١ / ٥٨ ، مجاز القرآن ، لأبي

فترك إبراز الضمير، ولو برزه لقال (لمحقوقة أنتِ) ، قال المحقق محمد محي الدين عبد الحميد في حاشية الكتاب الإنصاف : " فإنها وقعت خبراً لـ (إنَّ) في أول البيتين ، وهذا الخبر جار على غير مبتدئه ، نعني أنه وصف لغير المبتدأ الذي وقع هو خبراً عنه ، ومع ذلك لم يبرز الضمير معه ، فلما لم يبرزه دل على أن إبرازه ليس بضربة لازب ". وقال الآخر :

يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلَّدِيهَا كما صَدِئَ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاة (١)

فترك إبرازه ، ولو أبرزه لقال : (متقلديها هم) فلما أضمره ولم يبرزه دلَّ على جوازه ؛ لأنَّ الإضمار في اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على من هو له لشبهِ الفعل، وهو مشابه له إذا جرى على غير من هو له ، كما إذا جرى على من هو له، فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له أنَّا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحميل الضمير ، إذا كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير ، وإنما يُضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو: (ضارب ، وقاتل) والصفة المشبهة به نحو : (حَسَن، وشَديد) وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع عن الفعل فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف من ذلك الشيء ، فلو قلنا إنه يتحمل الضمير في كل حالة – إذا جرى على من هو له ، وإذا جرى على غير من هو له – لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ، لأن الفروع أبداً تنحطُّ عن درجة الأصول، فقلنا : إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير ؛ ليقع الفرق بين الأصل والفرع ." (٢)

عبيدة ، ١/ ٢٤٤، وديوان الأعشى ١٤٩. ولسان العرب ، لابن منظور ، ١١/ ٩٣٩ . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٥/ ١٦٣ .

(١) هذا البيت من الوافر ، و لم أقف لهذا الشاهد على قائل .

الشاهد فيه : قوله : (متقلديها) فإن هذه الكلمة قد وقعت في هذا البيت مفعولاً ثانياً لـ (يرى) ، وأنت خبير أن أصل المفعول الثاني لأرى خبر مبتدأ ، وأن المفعول الأول هو مبتدأ ذلك الخبر، وأنت ترى أن الخبر جار على غير مبتدئه ، لأن (متقلديها) وصف للابسي ما عبر عنه بالأرباق ، لا للأرباق نفسها ، ومع ذلك لم يبرز معه الضمير ، ولو أبرزه لقال : (متقلديها هم) فدل ذلك على أن إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له ليس واجباً لا معدى عنه . انظر : حاشية الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، ١ / ٥٩.

(٢) الأنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ،٦٠/١ .

أما الخوارزمي فقد اعترض على ما ذهب إليه النحاة فقال[١] : " للنحويين في هذه المسألة كلام فاسد . . . أما الاعتراض عليه فلأنَّ الضمير في قولك : (هندٌ زيدٌ ضاربته هي) ، لأن الخبر بدون هذا يُعلم كونه جارياً على غير ما هو له ، و لأن (هنداً) مبتدأ و (زيدٌ) مبتدأ ثانٍ و (ضاربتُه) مبتدأ ثالث و(هي) خبر المبتدأ الثالث ، ثم المبتدأ الثالث وخبره خبرُ المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والذي يدل على أنَّ (ضاربته) مرتفعة بالابتداء و (هي) خبره أنَّا إذا قلنا : (أزيدٌ ضاربته هي) كان (ضاربته) بالابتداء و(هي) خبره، فكذلك إذا قلنا : (زيدٌ ضاربته هي) وكذلك إذا قلنا : (هند زيدٌ ضاربتهُ هي).

فإن سألت : فإذا كانت (ضاربتهُ) مرتفعةً بالابتداء فكيف لم تقل :(ضاربه هي)؟ أجبتُ : بأنَّ ذلك أيضاً يجوز لكن بينهما فرق وذلك أنك إذا قلت : (ضاربه هي) فهذا كلام مع من عَلم أنَّ (زيداً) ضُرب ولم يعلم أنَّ الذي ضربهُ مذكرُ أم مؤنثُ بخلاف (ضاربتهُ) فإنه كلام مع من عَلم أنَّ (زيداً) ضُرب ، وعَلم أيضاً أنَّ ضاربه مؤنث ، ولكن لم يعلم على التعيين فهو بهذا الكلام يعيِّنُهُ ".

الرد على رأي الخوارزمي :

لا أسلم له بهذا القول لأن (ضارب) اسم فاعل واسم الفاعل يعمل عمل الفعل ،فإذا أعرب (هي) خبر فأين فاعل (ضارب) ؟!

والعجيب أن الخوارزمي مع إفساده لكلام النحاة ، لم يأتِ بجديد في كلامه فقد كرر العبارة السابقة كما هي ولم يزد على كلام النحاة حرفًا واحداً .

وقد قال ابن الحاجب[٢] :" إذا جرت الصفة على غير من هي له جاء ضمير الفاعل منفصلاً ، ولا يكون متصلاً ، ويكون ذلك في الأخبار والصفات والأحوال والموصولات بالألف واللام ، فمثال الأخبار قولك : (هندُ زيدُ ضاربته هي) ، ومثال الصفات : (مررت برجل ضاربهُ أنا) ، ومثال الأحوال : (ركبت الفرسَ طاردهُ أنا) ، ومثال الموصولات بالألف واللام : (زيدُ الفرس الراكبه هو).

وله علتان :

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ٢ / ١٦٠.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ، ١/ ٤٦٧-٤٦٨ .

أحدهما : أنَّ أسماء الفاعلين تنقص في القوة عن الأفعال فلا يلزم من تحمل الأفعال ضمائر ما ليست جارية عليه مع قوتها تحمل هذه مع ضعفها .

والثانية : أنَّ الأفعال تتصل في أكثرها صيغُ الضمائر التي تُعرف بها من هي له ؛ لأن أكثرها بارز ، وأمَّا أسماء الفاعلين فلا يتصل بها ضمير بارز ، و إنَّما يكون مستتراً ، فلا يلزم تحمل الأفعال هذه الضمائر مع وجودها بارزة في الأكثر تحمُّل أسماء الفاعلين هذه الضمائر مع عدمها " .

خلاصة القول :

أن ما ذهب إليه البصريين فهو الصحيح ؛ لما في مذهبهم من تفسير وتوضيح وحجة قوية . ولا حجة للكوفيين والخوارزمي بما استدلوا به .

المسألة الرابعة: الاستغناء عن الخبر لسد غيره مسده

اتفق أكثر النحاة على جواز الاستغناء عن الخبر لسد غيره مسده ، وهوإذا كان المبتدأ وصفًا اعتمد على الاستفهام ، أو النفي وذلك نحو :" أقائمٌ الزَّيدان " و"ما قائمٌ الزَّيدان"[١]

دراسة المسألة تفصيلياً :

ذهب البصريون إلا الأخفش إلى أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على النفي والاستفهام ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا نحو : (قائمٌ الزَّيدان) فـ (قائمٌ) : مبتدأ ، و (الزيدان) : فاعل سدَّ مسدَّ الخبر[٢].

قال ابن مالك في ألفيته عن حذف الخبر لسد غيره مسده[٣]:

وأولٌ مبتدأ ، والثاني فاعلٌ أغنى في (أسَارِ ذان)

وقد قال ابن عقيل في ذلك : " ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، فمثال الأول : (زيدُ عاذِرٌ من اعتذر) والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذكر في القسم الثاني ، فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبره ، ومن اعتذر مفعول لعاذر ، ومثال الثاني : (أسارٍ ذانِ) فالهمزة : للاستفهام ، و(سار) : مبتدأ ، و (ذان) : فاعل سد مسدَّ الخبر ، ويُقاس على هذا ما كان مثله ، وهو كل وصف اعتمد على الاستفهام ، أو النفي ، نحو : (أقائمٌ الزَّيدان) و (ما قائمٌ الزَّيدان) ، فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهو مذهب البصريين إلا الأخفش، ورفع فاعلاً ظاهراً ، كما مُثل ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : (أقائمٌ أنتما) وتم الكلام به ، فإن لم يتم به الكلام لم يكن مبتدأ ، نحو : (أقائمٌ أبواه زيدٌ) فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقائم : خبر مقدم ، و أبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ ، لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ ، إذ لا يقال (أقائمٌ أبواهُ) فيتم الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً ، فلا يقال في (ما زيدُ قائمٌ ولا قاعدٌ) : إن (قاعداً) مبتدأ ، والضمير

---

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ١٧٧ ، المقاصد ، للشاطبي ، ١/ ٥٩٠ ، شرح ألفية بن مالك ، للمكودي ، ١/ ١٧١ . التصريح ، للأزهري ، ١/ ١٥٧ ، قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ١٤٥ . وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢٤٣/١ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ١ / ١٨١.

(٣) شرح ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ١٧٧.

المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ، لأنه ليس بمنفصل ، على أن في المسألة خلافًا ،ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مُثل ، أو بالاسم كقولك : كيف جالسُ العمران ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مُثل ، أو بالفعل كقولك : (ليس قائمٌ الزيدانِ) فليس : فعل ماضٍ ناقص ، و (قائم) : اسمه ، و (الزيدان): فاعل سدَّ مسدَّ خبر (ليس) .

وزعم المصنف أن سيبويه يُجيز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام وذلك على ضعفٍ . وقد استدلوا على ذلك بقول الشاعر :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاس مِنْكمْ إذَا الدَّاعِي الْمُثوِّبُ قَالَ : يَالاَ (١)

فخير : مبتدأ ، ونحن : فاعل سد مسد الخبر ، ولم يسبق (خير) نفي ولا استفهام ، وجُعل من هذا قوله :

خَبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً مَقالَةَ لِهْبيّ إذا الطّيْرُ مَرّتِ (٢)

فخبير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعل سد مسد الخبر ".

---

(١) هذا البيت من الوافر ، لزهير بن مسعود الضبي .

الشاهد فيه : في البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما في قوله (فخير نحن) ، أما **الأول** : فإن (نحن) فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف – وهو (خير) – نفي ولا استفهام .

الشاهد الثاني : فإن (نحن) الذي وقع فاعلاً أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل ، فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغني عن الخبر ضميراً منفصلاً . انظر : حاشية شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ١٨٢-١٨٣ . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٦ / ٨١ .

(٢) هذا البيت من الطويل ، وينسب إلى رجل طائي ، ولم يعين أحد اسمه ، انظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص ٧٥، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ١/ ١٨٣. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ١/ ٥٤٣.

الشاهد فيه : قوله (خبير بنو لهب) حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه . انظر : حاشية شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ١٨٣. وأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ١/ ١٧١. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ١/ ٥٤٣.

وقال ابن معط :

فَمُقْصِرٌ مُبْتَدَأٌ وَ أَغْنَى فَاعِلُهُ عَنْ خَبَرٍ فِي المَعْنَى[1]

قال النيلي[2]: " وقوله : (وأغنى فاعله عن خبر في المعنى) احترز بقوله : (في المعنى) عن الخبر الملفوظ به ، فإن المذكور في اللفظ بعد اسم الفاعل ليس خبراً وإنَّما أغنى الفاعل عن الخبر ؛ لأنه جزء ثانٍ من الجملة كما أنَّ الخبر كذلك ،ولوجود الإسناد بين الفاعل والصفة الرَّافعة ، ولابُدَّ في الإسناد من طرفين : مسند ومسند إليه ، فبهذا الإسناد حصل الاستغناء عن الخبر" .

وقد ذكر الأزهري ذلك أيضاً فقال[3]: " (والوصف) يتناول اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب ، نحو : (أقائمٌ هذان) ، و (ما مضروب العمران) ، و(هل حسنٌ الوجهان) ، و (هل أحسن في عين زيدٍ الكحلُ منه في عين غيره) ، و (ما قرشيٌّ أبواك) . والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم : (لا نولُكَ أن تَفْعَلَ ، فـ (نولك) مبتدأ ، وهو بمنزلة الوصف في كونه قائماً مقام الفعل ، وهو (ينبغي) و (أن تفعل) فاعل بـ (نولك) سد مسد الخبر ".

وقال ابن يعيش في ذلك[4]: " ومن ذلك قولهم : (أقائم الزيدان) يعني أنَّه حُذف الخبر لسد الفاعل مسدَّه ، واعلم أن قولهم : (أقائم الزيدان) إنما أفاد نظراً إلى المعنى ، إذا المعنى : (أيقوم الزيدان ؟) فتم الكلام ، لأنه فعلٌ وفاعلٌ ، و (قائم) هنا اسم من جهة اللفظ وفعلٌ من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تامَّاً من جهة المعنى، أرادوا إصلاح اللفظ ، فقالوا : (أقائم) مبتدأ و (الزيدان) مرتفع به ، وقد سدَّ مسدّ الخبر من حيث إنَّ الكلام تمَّ به ، ولم يكن ثمَّ خبرٌ محذوف على الحقيقة . ولو قلت : (قائم الزيدان) من غير استفهام ، لم يجز عند الأكثر ، وقد أجازه ابن السراج[5]، وهو مذهب سيبويه

---

(١) الصفوة الصفية في شرح ألفية بن مالك ، للنيلي ، ٢/ ٧٩٧.

(٢) هو تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي النَّيلي ، من مصنفاته : (شرح الكافية في النحو) ، و (شرح ألفية ابن معط) ، و (التحفة الشافية في شرح الكافية) ، توفي في القرن السابع . انظر : الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة ، لوليد الزبيري ، ص ٣٣ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ١/ ٤١٠ ، مفتاح السعادة ، محمد ضياء الدين الموصلي ، ١/ ١٨٦ ، وكشف الظنون ، لحاجي خليفة ، ٢/ ١٣٧٦ ، وتاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ، ٥ / ٣٢٤.

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري ، ١ / ١٩١-١٩٢.

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١/ ٢٤٣.

(٥) هو أبو بكر محمد بن السري ، نشأ ببغداد ، وسمع من المبرد ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، وله من التصانيف : (كتاب الأصول) ،(وكتاب جمل الأصول وشرح كتاب سيبويه) ، و (الموجز) ، توفي سنة ٣١٦ هـ . انظر :=

لتضمنه معنى الفعل ، وإن كان فيه قُبح ،لأنّ اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ ، نحو: (زيدٌ ضاربٌ أبوه) ، أو موصوف ، نحو : (مررتُ برجل ضاربِ أبوه) أو ذي حالٍ ، نحو : (هذا زيدٌ ضاربا أبوه) ، أو على استفهام ، أو نفي بخلاف الفعل ، فإنه يعمل معتمداً وغير معتمد ."

أمَّا الخوارزمي فقد اعترض على النحويين وقال: " ذكر النحويون أنَّ (أقائم) في قولك (أقائمٌ الزَّيدان) مرتفع بالابتداء و (الزيدان) مرفوع بأنه فاعل هذه الصفة وهي (قائم) ، والخبر محذوفٌ ، وهذا الكلام عليه سِمة الفساد ، وقبل أن أُبين فساده أُصلحُه ، وألمَّ شعثه بقدر ما يمكن ، ثم أمزّقُهُ بالاعتراض تمزيقاً ، فأقول : اتفقوا على أن الصفة عند اعتمادها على الأشياء الخمسة تعمل عمل الفعل والاستفهام أحد الاشياء الخمسة ، وقد اعتمدت عليه ها هنا فتعمل عمله ، فإن سألت : لمَ لا يجوز أن يكون (الزيدان) هاهنا مبتدأ ، و(قائم) خبره ؟ أجبتُ : لأنَّ المبتدأ متعدد فوجب أن يكون الخبر أيضاً متعدداً كقولك : (الزَّيدان قائمان) ، و (قائمان الزيدان) ، ولا يجوز (الزَّيدان قائمٌ) ولا (قائمُ الزيَّدان) . فإن سألت : فالخبر يجي غير متعدد مع أن المبتدأ متعدد وأنشد النحويون :

لو أنَّ قومي حينَ أدعوهم حَمَلْ على الجِبال الصُّمِّ لا رفضَّ الجَبَل[1]

ألا ترى أنَّه قال : (قومي) ، فأفرد ولم يقل : (حملوا) ، مع أنَّ هذا غير محمول على الضرورة ، لأنَّه لا يجوز في السعة أيضاً ، أجابوا : أنَّ القوم وإن كان مجموع المعنى فهو مفرد اللَّفظ ، ومن ثمَّ جاز تحقيره ، على بابه ؛ لأنَّ قوماً ليس جمع (قائمٍ) ،وإنَّما اسم جمع ، وكذلك (ركبٌ) و(رجْلٌ) ، و لك أن تقول : تقدير الخبر هاهنا يستدعي إمكان تقدير الخبر لتمام معنى الكلام بدونه ، ألا ترى أنه لا فرق من حيث تمام الكلام بين قولك (أقائمٌ الزيدان) ، و(أيقوم الزيدان) ؛ لأن الصفة في الأصل معناها قريبٌ من معنى الفعل المضارع ، لا يفوتها شيء سوى أنَّ الفعل المضارع يتعرض للحدوث والتَّجدُّد والصفة لا تتعرض له ، فمتى ورد عليها الاستفهام صارت معرَّضة أيضاً ، ألا ترى أنَّ قولك : (أقائمٌ الزيدان) معناه : (أقائمٌ الزيدان أم غيرُ قائمين) ، وفيه إيماء إلى أنَّ القيام مما يحدث ويتجدَّد، فيصير القائم

= معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٦/ ٢٥٣٤ ، طبقات الزبيدي ، ص ٢٠٤ ، نشأة النحو ، لمحمد طنطاوي ، ص ١٠٢. وطبقات الزبيدي ، ص ٢٠٤ ، المدارس النحوية ، للدكتور شوقي الضيف ، ص ١٤٠ .

(١) هذا البيت من الرجز ولم أعثر على قائله ، وهو بلا نسبة في اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، ٢ / ١١١. ولم يذكر محقق كتاب التخمير د/ العثيمين ، له نسبة ولا تخريجًا . شرح المفصل ، ٩/ ٨٠ . كما أني لم أجد البيت في المعجم المفصل لشواهد العربية ، لإميل بديع يعقوب ، في حرف اللام الساكنة .

أيضاً هاهنا من قبيل ما يحدث ويتجدَّد ، لأن الاستفهام متى ورد على الصفة أثار فيها معنى الفعل وميَّزه وأفرزه عن بقية معاني الصفة ، إذا المقصود بذلك الاستفهام وهو المصدر ، فإذا حصل معرفة المصدر تبعه أيضاً في المعرفة بقية معاني الصفة، ألا ترى أنه إذا عُرف قيام زيد تبعهُ معرفة كونه قائماً .

أحنُّ إلى نجْدٍ وشوقي إليكمُ بني عامرٍ معنى حنيني إلى نجْدِ (١)

وإذا أثار فيها معنى المصدر فقد أثار فيها معنى الحدوث ، لأنَّ المصدر حادثٌ ، ولذلك يسمى بالحدث والحدثان ، فعُلم أنَّ الصفة متى ورد عليها الاستفهام فقد نُزِّل منزلة الفعل المضارع فتكون رفعتهُ كرفعته ، ونظيرها الرفعة في قولهم: (الضَّاربُ أباهُ زيدٌ) لأنَّهم قد اتفقوا على أنَّ اللاَّم هاهنا اسم موصول ، وهي في محل الرفع بالابتداء و (زيدُ) خبرهُ ، وأمَّا رفعهُ (ضاربٍ) كرفعة المضارع .

فإن سألت : ما الدليل على أنَّه لا يمكن تقدير الخبر فيه ، والدليل على أنه يمكن أن يكون المعنى ، (أقائمٌ الزيدان في الدار أو هاهنا أو في المسجد ؟) أجبتُ : ذاك شيء لا دلالة عليه فلا يُقدرُ ، ولئن سلَّمنا أنَّ عليه دلالةً لكنَّه ليس بالخبر ، إنَّما هو فضلةٌ في الكلام ، كما إذا قلت : (أيقوم الزيدان في المسجد) فإن سألت : فإذا كان فعلاً فما هذا التنوين ؟ أجبتُ : إنَّه اسم من وجهٍ و فعلٌ من وجهٍ ، أمَّا أنه فعلٌ من وجهٍ فلأنه يتعرض للحدوث والتجدَّد ورفعته كرفعة المضارع ، وأمَّا أنه اسم من وجهٍ فلأنَّه وإن كان يتعرض للحدوث والتَّجدد ولكن لا من حيث صيغتهُ ". (٢)

الرد على رأي الخوارزمي :

لا أوافق الخوارزمي فيما ذهب إليه ، وقد رد العلوي عليه في هذا فقال: " واعلم أنَّ هذا المذهب الذي ذكره ليس له في الحقيقة محصول ، وتقرر أن يكون له من الفساد غرر و حجول وبيانه من وجوه :

أمَّا أولاً : فقوله : إن (قائماً) و(يقوم) سواء من كل وجه لا يختلفان في شيء سوى أنَّ الصفة لا تتعرض للحدوث ، والفعل يتعرض له ، وهذا فاسد ، فإن

---

(١) هذا البيت من الطويل ، و لم أعثر له على قائل ولم يذكر محقق كتاب التخمير د/ العثيمين ، له نسبة ولا تخريجًا . كما أني لم أجد البيت في المعجم المفصل لشواهد العربية ، لإميل بديع يعقوب ، في حرف الدال المكسورة .

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٧٠-٢٧٢.

بينهما بوناً بعيداً ، وبُعداً متفاوتاً ، وكيف لا وقولنا : (قائم) فيه دلالة الاسمية من كل الوجوه ؟ وقولنا (يقوم) فيه دلاله الفعلية من كل الوجوه وكل واحد منهما مغاير للآخر في أحكامه كلها .

أمَّا ثانياً : فلأنه لو كان الأمر كما زعم من اتفاقهما في كل شيء سوى ما ذكر ، لكان يلزم ألاَّ يجوز (قائمان الزَّيدان) ، كما لا يجوز (يقومان الزيدان) ، فلما علمنا جواز ذلك دلّ على فساد ما قاله .

وأمَّا ثالثاً : فلأن قوله في أنَّ (قائم) اسم من وجه وفعل من وجه خطأ لا يصدر عن روية و فطانة . وبيانه هو أنَّ قولنا:(أقائم) اسم من جميع وجوهه و حاصلة له الاسمية في جميع أحكامه ، لا يشارك الفعل في شيء سوى أحكامه العامة ، ولا يجوز إطلاق اسم الخاص باعتبار الحكم العام .

ثم قال : والعجب أنه مع إيراده لهذا المذهب الركيك ، يزدري كلام النحاة ، ويستهجن أقوالهم ، ويزعم أنه قد أتى فيه بالعجب العجاب ، ولباب الألباب ، وهو – كما ترى – مخالف للقواعد النحوية ، لم يقم عليه برهان ، ولا أيده بحجة ولا سلطان ، وظهر بما حققناه هاهنا ضعف كلام الخوارزمي في هذه الصورة والمختار عندنا ما قررناه آنفاً من أنَّ (قائماً) هو الخبر و (الزَّيدان) مبتدأ ".[1]

خلاصة القول :

أن ما ذهب إليه الخوارزمي فاسد وضعيف ، ولا دليلٌ له عقلي ولا نقلي .

---

(١) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٧٢-٢٧٣ .

المنصـــوبـــات :

المسألة الأولى : ترجيح النصب على الرفع في باب الاشتغال إذا سُبق الاسم باستفهام .

المسألة الثانية : شبه التمييز بالمفعول .

المسألة الثالثة : اسم لا النافية للجنس .

المسألة الرابعة : نصب المنادى .

المسألة الخامسة : شبه المستثنى المنصوب بالمفعول .

المسألة الأولى : ترجيح النصب على الرفع في باب الاشتغال إذا سُبق الاسم باستفهام

ذهب النحويون إلى ترجيح النصب على الرفع في باب الاشتغال في عدة مسائل منها أن يتقدم على الاسم أداة الغالب فيها أن تدخل على الأفعال ، كقولك : (أزيداً ضربته) ، و (ما زيداً ضربته) ، وقوله تعالى[1]: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا ﴾[2].

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

قال ابن هشام :" **ضابط الاشتغال هو :** أن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعلٌ، عاملٌ في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول، وسُلِّطَ على الاسم الأول لنصبهُ. مثال ذلك: (زيداً ضربتُهُ)، ألا ترى أنكَ لو حذفتَ الهاء، وسلَّطتَ (ضربتُ) على (زيد) لقلتَ: (زيداً ضربتُ) ، ويكون (زيداً) مفعولاً مقدماً، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم.

إنْ تقرر هذا فنقول: يجوز في الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء، وتكون الجملة في موضع رفع على الخبرية، وأن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسِّره الفعل المذكور، فلا موضع للجملة حينئذٍ؛ لأنها مفسِّرة. وتقدير الفعل في المثال: (ضربتُ زيداً ضربتُهُ).

واعلم أنَّ للاسم المتقدم خمسَ حالاتٍ، فتارةً يترجَّحُ نصبهُ، وتارةً يجب، وتارةً يترجَّحُ رفعه، وتارةً يجب، وتارةً يستوي الوجهان"[3].

قال ابن يعيش في هذا[4]: " والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفاً على فعل ، وذلك إذا ولي الاسم حرفاً هو بالفعل أولى ، وجاء بعده فعل واقع على الضمير ، فالاختيار نصبُ الاسم بإضمار فعلٍ . وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام ، نحو قولك : (أعبد الله ضربته ؟) ، و (أعمراً مررت به)،

---

(١) سورة القمر [٢٤].

(٢) انظر في هذا المسألة : الكتاب، لسيبويه ، ١/ ٣٦١، والمقتضب، للمبرد ، ٣/ ٢٧، وجمل الزجاجي، ١/ ٣٦٧، والبسيط، لابن أبي الربيع الإشبيلي ، ٢/ ٦٢٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢/ ٣٣، والإيضاح ، لابن الحاجب ١/ ٣١٣، والمساعد ، لابن عقيل ١/ ٤١٩، وشرح التسهيل ، لابن مالك ، ١/ ١٣٩. وشرح الألفية لابن عقيل ، ٤٧١/١ ، ٤٧٨ . أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٢ /١٧٣إلى ١٤٤. ،

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ١٩٣ .

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١/ ٤٠٧-٤٠٨.

و (أزيداً ضربتَ أخاه ؟) ، النصب في ذلك كله هو الوجه المختار ، والرفع جائز. فالنصب بإضمار فعل يكون الظاهر تفسيره ، وتقديره : (أضربتَ عبد الله ضربته؟) و(ألقيت زيداً مررت به ؟) ، و (أهنتَ زيداً ضربتَ أخاه ؟) ، فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذي يقدَّر بعد الاستفهام ، وهو في الاستفهام مختارٌ كما كان الرفع مع الابتداء مختاراً .

وأمَّا الرفع مع الاستفهام ، فجائز بالابتداء ، وما بعده الخبرُ ، إلاَّ أنه مرجوح . وإنَّما كان النصب هو المختار من قِبَل أنَّ الاستفهام في الحقيقة إنَّما هو عن الفعل لا عن الاسم . لأنَّ السؤال إنَّما يكون عما وقع الشَّك فيه ، وأنت إنَّما تشك في الفعل لا في الاسم ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : (أزيداً ضربتهُ ؟) فإنما تشكك في الضرب الواقع بـ (زيد) ، ولست تشك في ذاته ، فلما كان حرف الاستفهام إنما دخل الفعل لا الاسم ، كان الأولى أن يليه الفعل الذي دخل من أجله . وإنَّما دخل على الاسم ، ورُفع الاسم بعده بالابتداء ، ؛ لأنَّ المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يُوجب فائدةً ، فإذا استفهمت ، فإنَّما تستفهم عن تلك الفائدة فاعرفه "[1] .

وقد قال ابن هشام في ذلك[2]: " ويترجح النصب في ستِّ مسائل ومنها : أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعلٌ ، ولذلك أمثلة: منها همزة الاستفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا ﴾ ، فإن فُصلت الهمزة فالمختار الرفع ، نحو: (أأنتَ زيدٌ تضربُهُ) إلا في نحو : (أكُلَّ يومٍ زيداً تضربُهُ) لأن الفصل بالظرف كلا فصلٍ، وقال ابن الطراوة[3]: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع ، نحو : (أزيدٌ ضربتهُ أم عمرو) وحكم بشذوذ النصب في قوله :

أثَعْلَبَةَ الفوَارس أمْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بهم طُهَيّةَ و الخِشَابَا[4]"

---

(١) قال بذلك أيضاً الأعلم الشنتمري في كتابه (النكت في تفسير كتاب سيبويه) ، ١/ ٢٢٩.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٢ /١٣٧إلى ١٤٤.

(٣) هو أبو الحسن علي بن أحمد ، ولد بغرناطة ، وقد شرح أمهات الكتب ومنها : (كتاب سيبويه) ، و(الأصول لابن السراج) ، و (المقتضب للمبرد) وغيرها ، توفي سنة ٥٣٨هـ . انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد الفيروزابادي ، ص ١٤٩ . معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٣/ ١٤٠٢ . نشأة النحو ، لمحمد طنطاوي ، ص ١٣٥ .

(٤) هذا بيت من الوافر، وهو من قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفي .

الشاهد فيه : قوله (أثعلبة الفوارس) حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام ، مع أنَّ الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده وهو قوله : (عدلت بهم) وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هم من معناه ، فإن التقدير : أأهنت ثعلبة إلخ. انظر: ديوانه ، ص ٥٩ ، حاشية أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك (بتصرف) ، لابن هشام ، ٢ / ١٤٠. والكتاب ، لسيبويه ، ١/ ١٠٢، ٣/ ١٨٣، ولسان العرب

أمّا الخوارزمي فقد اعترض على النحويين في ذلك،فقال: " بيَّن الشيخ الموضع الثاني من المواضع التي يُختار فيها النَّصب على الرفع ، وذلك أن تقع موقعاً هي بالفعل أولى ، وذلك على أنواع ، النوع الأول : أن تقع بعد حرف الاستفهام كقولك : (أعبدَ اللهِ ضربتهُ) ، وهذا لأن مذهب النحويين أنَّ الاستفهام لا يدخل إلاَّ على الفعل ، فإذا لم يكن الفعل عُقيبهُ مذكوراً فهو فيه مقدراً ، تقديره : أضربتَ عبدَ اللهِ ضربتهُ ، وهذا ليس بشيءٍ ، والحقيقة ما ذكرته في الفصل الذي أوله : (وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر) ". [١]

الرد على رأي الخوارزمي :

لا أوافق الخوارزمي فيما ذهب إليه في هذه المسألة حيث إنه قال : " هذا ليس بشيء والحقيقة ما ذكره في مجيء الفاعل ورافعه مضمر حيث قال فيه : " اعلم أنَ للنحويين في هذه المسألة كلاماً ليس حلو المذاق ، وهو مما يَمجُّه السمع بالاتفاق ، وذلك أنَّهم يقولون : هل زيدٌ خَرَجَ معناه هل خَرَجَ زيدٌ خَرَجَ . . . "[٢]

وقد قال أبو عثمان[٣] في ذلك : " وسأله أيضاً [٤]عن قوله : (أزيداً ضربته ؟) ألست إنما تختارُ النصب في الاسم إذا كان المستفهم عنه فعلاً ؟ فقال[٥] : بلى .

فأنت إذا قلت (أزيدٌ ضربتُه أم عمرٌو ؟) فالفعل قد استقَّر عندك أنه قد كان ، وإنما يُستفهم عن غيره ، عمَّن وقع به الضرب ، والاختيار الرفع . فقال : القياس عندي هو .

=،لابن منظور، ١/ ٣٥٥، وشرح التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري ، ١/ ٣٠٠ . والمعجم المفصل في شواهد العربية ،لإميل بديع يعقوب ، ١/ ٩٨.

(١) التخمير، الخوارزمي ، ١/ ٢٤٨.

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٣٨٩.

(٣) هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سدوس ، ولد بالبصرة وتربى في بني مازن بن شيبان فنسب إليهم ، وأخذ عن أبي عبيدة وأبي زيد والأخفش وغيرهم ، مع مشاركة رفيقه الجرمي ، وما لبث أن صار علم البصرة الخفاق ، والمبرد أشهر تلاميذه وأنبه نحاة البصرة من بعده ، وقد ألَف كتاباً في علل النحو ، وكتاب التصريف ، وله كتب أخرى في غير النحو ، توفي بالبصرة سنة ٢٤٩هـ . انظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٢/ ٧٥٧، وأنباه الرواة على أنباء النحاة ، للقفطي ، ١ / ٢٤٦ ، والمدارس النحوية ، لدكتور شوقي ضيف ، ص ١١٥ . نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ٦٥ – ٦٦ ،

(٤) مروان المهلبي .

(٥) الأخفش .

وقال أبو عثمان :" وهو القياسُ عندي أيضاً ، ولكن النحويين اجتمعوا على نصب هذا لما كان الحرف الذي هو في الأصل بالفعل أولى ".[١]

خلاصة القول :

الحقيقة هو ما ذكرته في المسألة الأولى ، ونكتفي في هذا برد العلوي على الخوارزمي فيها مما يغني عن إعادته هنا[٢] .

(١) مختار تذكرة أبو علي الفارسي وتهذيبها ، لابن جني ، ص ١٢١.

(٢) انظر رد العلوي عليه في المسألة الأولى ،ص ٣٧.

المسألة الثانية : شبه التمييز بالمفعول

اتفق النحويون على أنَّ التمييز يشبه المفعول به، فإذا قلتَ: (عندي راقودٌ خلاً، ورطلٌ زيتاً، ومنوانِ سمناً، وعشرون درهماً، وملء الإناء عسلاً، وطاب زيدٌ نفساً)، فموقعه في هذه الأمثلة كموقع المفعول يعني أنَّ التمييز يشبه المفعول من حيث إنَّ موقعه آخراً، والمفعول كذلك، فإنه يأتي فضلة بعد تمام الكلام أي: بعد استقلال الفعل بفاعله، كما أنَّ التمييز كذلك ، ولذلك وجب أن يكون منصوباً كما أنَّ المفعول كذلك.

وإنما كان التمييز مشبهاً بالمفعول؛ لأنَّ نحو: عشرين درهماً، وراقودٌ خلاً،وشبهه، فإنَّ العامل فيه معنىً، والمعاني لا تعمل في المفعول به، وأمَّا ما كان من نحو: (طاب زيدٌ نفساً)، و(تصببَّ زيدٌ عرقاً) وإن كان العامل فيه فعلاً، فإنَّ الفعل غير متعدٍ، فـ(طاب) فعل غير متعدٍ؛ لأنه إذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئاً، فقولك: (طاب زيدٌ نفساً) بمنزلة (ضرب زيدٌ عمراً) في وقوعه طرفاً بعد التمام كوقوع المفعول،ورطل زيتاً، ونحوه بمنزلة (ضاربٌ زيداً) ونحوه من أسماء الفاعلين هذا ما قاله النحويون[1] .

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

اتفق النحاة على أن التمييز في قولك : (طاب زيدٌ نفساً) ،شبيه بالمفعول في قولك: (ضَرْبَ زيدٌ عمراً) ، و (راقودٌ خلاً) بمنزلة (ضاربٌ زيداً) و (رطلٌ زيتاً) بمنزلته ، و(مِنْوان سمناً) بمنزلة : (ضَاربون زيداً) و(عشرون درهماً) بمنزلة (ضَاربون زيداً)، و(ملء الإناء عسلاً) بمنزله (ضَرْبَ زيدٍ عمراً) من حيث أنه في موقعه .

قال ابن يعيش: " وقوله : (وشبهُ التمييز بالمفعول) يعني أنَّ موقعة في هذه الأمثلة كموقعه ، يعني أنَّ التمييز يُشبه المفعول من حيث إنَّ موقع آخراً ، نحو: (طاب زيدٌ نفساً) ، و (هذا راقودٌ خلاً) ، كما أنَّ المفعول كذلك ، فإنه يأتي فضلة

---

(١) انظر: الكتاب، لسيبويه ، ١/ ٢٠٥، وشرح الرضي على الكافية ، ١/ ٢٢٣، والمقتضب، للمبرد ، ٣/ ٣٢، والأصول ، لابن السراج ١/ ٢٦٩، والمساعد ، لابن عقيل ، ٢/ ٦٦، والبسيط ، لابن أبي الربيع ٢/ ١٨٣، وشرح المفصل ، لابن يعيش ١/ ٧١، وشرح الأشموني، ١/ ٢٦٥.

بعد تمام الكلام . ونعني بقولنا : " فضلة" أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله ، كما أنَّ المفعول كذلك ، ولذلك وجب أن يكون منصوباً كما أنَّ المفعول كذلك .

فإن قيل : لِمَ زعمت أن التمييز مشبَّه بالمفعول ، ولم تقل : إنَّه مفعول في الحقيقة ؟ قيل : أمَّا ما كان من نحو : (عشرين درهماً) و (راقودٌ خلاً) ، وشبهه ، فإن العامل فيه معنى ، والمعاني لا تعمل في المفعول به ، وأمَّا ما كان من نحو : (طابَ زيدٌ نفساً ، و تصَبّب عرقاً ، وتفقأ شحماً) ، فإنه وإن كان العمل فيه فعلاً ، فإن الفعل فيه غيرُ متعد ، فـ (طاب) فعلٌ غير متعد ، لأنه إذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئاً . وأمَّا (تصبّب) و (تفقأ) ففعلان لازمان ، لأنهما للمطاوعة ، فالتاء هاهنا بمنزلة النون ، يقال : (صببته ، فتصبب) ، و (فقأته ، فتفقأ) ، كما تقول : (صببته ، فانصبَّ) ، و (فقأته فانفقأ) ، ولذلك لا تقول : (تصببته) ولا (تفقَّأته)، ويثبت بذلك أنه مشبَّه بالمفعول ، وليس مفعولاً ، فقولك : (طاب زيدٌ نفساً) بمنزلة (ضرب زيدٌ عمراً) في وقوعه طرفاً بعد التَّمام ، كوقوع المفعول ، و (رطلٌ زيتاً) ، ونحوه بمنزلة (ضاربٌ زيداً) ، ونحوه من أسماء الفاعلين . وذلك من حيث إنه مفردٌ . فإذا نونته ، نصبت ما بعده . وإذا أزلت التنوين ، خفضت ما بعده ، وهو يقتضي ما بعده من النوع المميز ، كما أنَّ اسم الفاعل إذا نونته ،نصبت به ، نحو : (ضاربٌ زيداً) وإذا حذفت التنوين ، خفضت ، نحو : (ضاربُ زيدٍ). وهو يقتضي ما بعده من المفعول ، فلذلك وجب أن يعمل (الراقودُ) ، و (الرطلُ) ، وإن كانا من الأسماء الجامدة . و (منوان) و (قفيزان) بمنزلة (ضاربان) من الجهة المذكورة ، و (عشرون) ، و (ثلاثون) ونحوهما بمنزلة (ضاربون) من حيث إنه مجموع بالواو والنون ، كما أن (ضاربون) كذلك . وتسقط نونه للإضافة، ويقتضي المفسِّر بعدها على ما تقدم ". [1]

وقال ابن معط في ألفيته :

تَقُولُ مِثْلُهُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً والأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسا

قال النيلي في شرحه للبيت :" وأمَّا تمثيله بقوله : (طاب زيدٌ نفساً) فإنَّ (نفساً) منصوبةٌ بـ (طاب) وإن كان لازماً ؛ لأنَّ التمييز ليس مفعولاً به بل هو مشبَّه بالمفعول ، والأصل (طابت نفسُ زيدٍ) ، فنسب الطيب إلى جملة (زيدٍ) على العموم فحصل الإبهام في نسبة الفعل إلى فاعله ؛ لأنَّ نسبة الطيب إلى (زيدٍ)

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢ / ٣٧-٣٨ .

تحتمل وجوهاً ، بأن يكون (طاب) أصلاً ، أو كلاماً ، أو عرضاً ، أو غير ذلك ، فميز ذلك الاحتمال الذي حصل من النسبة بقوله : (نفساً) فحصل رفع الإبهام بذلك ، وأمَّا قوله : والأصل : (طابت نفسُ زيدٍ عكساً) يريد أنَّ الأصل أن يسند الفعل إلى النفس ، لأنها هي الموصوفة بالطيب وإنما عكس ذلك لضرب المبالغة ؛ لأنه بتأخير النفس وتقديم (زيدٍ) قد نسب الطيب نسبتين ، إحداهما نسبة عامة ، وهي قوله : (طاب زيدٌ) فنسب الطيب إلى الجملة (زيدٍ) على العموم ، ثم نسبة إلى النفس على الخصوص ، فإذا قلت : (طاب زيدٌ أباً) جاز أن يكون الأب هو (زيدٌ) فتكون نسبة الطيب باعتبار أبوته لغيره ، ويجوز أن يكون المراد بأب الأب الذي لزيدٍ فتكون نسبة الطيب إليه باعتبار أبوة أبيه له ، فتقول على الوجه الأخير : (طاب زيدٌ أباءً) فتجمع ؛ لأنَّ التقدير : (طاب أباءُ زيدٍ أباءً) وعلى الوجه الأول يجب الإفراد ، وتقول : (طاب زيدٌ علماً) أي : (طاب علم زيدٍ علماً) ففي هذه المسألة التمييز ليس لـ (زيدٍ) بل لمتعلقه ".[١]

وقال الشاطبي أيضاً : " إذ كان أصل قولك : (طاب زيدٌ نفساً ، طابت نفس زيدٍ) ، ثم نُسب الفعل إلى (زيدٍ) والمراد نفسه مبالغة ، فلما أُسند الفعل إلى (زيدٍ) بيان ذلك المعنى المقصود أتوا بالنفس منصوبةً ، إذ لم يُمكن رفعها لوجود المرفوع في اللفظ ، وأشبهت المفعول به من جهة مجيئها بعد تمام الكلام ، فانتصب على التشبيه بالمفعول به ، وخصوها باسم التمييز حين كانت نكره ، وخصوا ما كان معرفة بالتشبيه فرقاً بينهما ، وإلا فكل واحد منهما منصوب على التشبيه . وعلى هذا الحد انتصب شيباً في قوله تعالى: ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [٢] وسائر ما جاء على ذلك ".[٣] وقال بذلك أيضاً الرضي[٤] .

وقد قال د / جودة مبروك محمد في حاشية الكناش : " كما أن التمييز كالمفعول وسائر الفضلات من حيث جواز تقدمهن على العامل إذا كان العامل فعل متصرفاً ، وإن كان هذا مختلف عليه بين الكوفيين من حيث جوازه وعدم جوازه ، وممن قال

---

(١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، للنيلي ، ٢/ ٥٠٨.

(٢) سورة مريم [٤].

(٣) المقاصد الشافية على الخلاصة الكافية ، للشاطبي ،٥٣٤/٣.

(٤) شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ٢/ ٥٦.

بجوازه المازني ، والمبرد ، والكسائي ، والجرمي، وابن مالك ، واستدلوا على ذلك بالقياس وهو ما تقدم والسماع كقول الشاعر[١] :

أتهجرُ سلمىَ بالفراق حَبيبهَا وما كان نفساً بالفُراق تطيبُ

وقوله [٢]:

ضَيّعتُ حزميَ في إبعاديَ الأملاَ وما ارعويت، وشيباً رأسي اشتعلا

أمَّا الخوارزمي فقد اعترض على ما ذهب إليه النحويون في تشبيه التمييز بالمفعول فقال : " هذه تَمَحُّلاتُ النَّحويين ، وقد ذكرت فيما مضى أنَّ قياس الشبه كيف ينبغي أن يكون حتى يُعْتبر والحقيقة أنَّ هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض ". [٣]

الرد على رأي الخوارزمي :

قوله: "هذه تمحُّلاتُ النحويين ... ، والحقيقة أنَّ هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض".

أقول: نزع الخافض مقصور على السماع حصره النحاة في ألفاظ ليست هذه منها، ومن هذه الألفاظ :

---

(٦) هذا البيت من الطويل ، وينسب للمخبل السعدي ، وقيل هو لأعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوح العامري .
الشاهد فيه : قوله (نفساً) فإنه تمييز، وعامله قوله (تطيب) وقد تقدم عليه والأصل (تطيب نفساً) ، وقد قال الجمهور ضرورة فلا يقاس عليه . انظر حاشية شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٦٠٧-٦٠٨ . شرح الأشموني ،٢/ ١٥٩ وشرح الأشموني على حاشية الصبان ٢،/ ١٧٧ ، وتصريح الشيخ ، لخالد الأزهري ١/ ٤٨٠، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري ، ٢/ ٨٢٨ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو من الشواهد التي لا يُعل قائلها .
الشاهد فيه : قوله (شيباً) حيث تقدم وهو تمييز على عامله المتصرف ، وهو قوله (اشتعل) . انظر : حاشية شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل العقيلي ، ١/ ٦٠٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ٢/ ٤٦٢، وشرح شواهد المغني ، للسيوطي ، ٢/ ٨٦١، شرح عمدة الحافظ ، لابن مالك ، ص ٤٧٨ ، وشرح الأشموني ، ص ١/ ٢٦٦. ومعجم شواهد العربية ، لدكتور إميل بديع يعقوب ، ٦/ ١٠٢ .

(٣) التخمير ، للخوارزمي ، ١ / ٤٤٩.

١- (اختارَ) ومنه قوله تعالى[١]: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ والتقدير: (واخْتَارَ موسى مِنْ قَوْمَهُ سبْعِينَ رجُلاً).

٢- (أمَرَ) ومنه قول الشاعر:

أمَرْتُكَ الخيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بهِ فقدْ تركْتُكَ ذا مَالٍ وذا نَشَبِ[٢]

٣- (استغفَر) ، ومنه قول الشاعر:

أسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لسْتُ مُحْصيهِ رَبَّ العِبادِ إليهِ الوجْهُ والعَمَلُ[٣]

٤- (سمَّى) نحو: سمَّيتُ ابني بزيدٍ، وإن شئتَ: زيــداً.

٥- (دعَا) بمعناه، قال الشاعر:

دَعَتْني أخَاها أُمُّ عمرٍو ولَمْ أكُنْ أخَاها ولَمْ أرْضَعْ لَها بلَبانِ[٤]

٦- (كَنَّى) تقول: كنَّيتُهُ بــفلانٍ، وإن شئتَ فلاناً.

٧- (صدق) في قوله تعالى[٥]: ﴿ وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ ﴾ .

٨- " حدَّثَ، وأنْبأ، ونَبَّأ، وأخْبَرَ" إذا لم تتضمن معنى أعلم.

٩- (زوَّجَ) في قوله : (فلما قضى زيدُ منها وطرًا زوجناكها) .

١٠- (مَرَّ) قال الشاعر:

---

(١) سورة الأعراف [١٥٥].

(٢) البيت من بحر البسيط نُسب لأعشى طرود، ولعمرو بن معد يكرب، وللعباس بن مرداس. قوله: (الخيرَ) كناية عم ما يُحمد من إصابة الحق، وتعاطي العدل، ويروى: (أمرتكَ الرَّشد) قوله: النَّشَب: المال الأصيل الثابت.

والشاهد قوله: (أمرتكَ الخيرَ)، وأصله (أمرتُكَ بالخير)؛ لأنَّ (أمر) يتعدَّى بنفسه إلى مفعول واحد، وهو (الكاف) هنا وبحرف الجر إلى آخرَ، فالخيرَ منصوب بنزع الباء بدليــل (ما أُمرتَ به)

انظر: الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ١٧، و أمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢، والخزانة ، للبغدادي ، ١/ ٣٣٩، و الهمع، للسيوطي ، ٢/ ٧٢.

(٣) البيت من البسط، لا يُعرف قائله

والشاهد قوله: (أستغفر الله ذنباً) والأصل: أستغفر الله من ذنبٍ، فحذف (من) ؛لأنَّ استغفر يتعدَّى إلى المفعول الثاني بــ(من).

انظر: الكتاب، لسيبويه ١/ ١٧، والخصائص، لابن جني ، ٣/ ٢٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٣، وشرح الأشموني على الألفية ٢/ ١٩٤، والتصريح، للأزهري ، ١/ ٣٩٤، والخزانة ، للبغدادي ، ٣/ ١١١.

(٤) هذا بيت من الطويل من كلام عبد الرحمن بن الحكم، من كلمة يشبب فيها بامرأة مروان بن الحكم.

الشاهد فيه: قوله: (دعتني أخاها) حيث عدَّى الفعل – الذي هو دعا- إلى مفعولين من غير توسط حرف جر بينه، وبين أحدهما. انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص/ ٤٤٩ -٤٥٠.

(٥) سورة آل عمران [١٥٢] .

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُـــوا كلامُكُمُ علـيَّ إذاً حَـرَامُ [1]

والأصل: تمرون بالديار.

١١- قول العرب: **(توجَّهتُ مكة)**، أي: توجهتُ إلى مكة، وذهبتُ الشام، والنصب هنا سماعي غير قياسي يقتصر فيه على الأمثلة الواردة عن العرب، فلا يجوز مثلاً: (ذهبتُ البيت)، ولا (تمرون المدرسة) [2] .

هذا وأنا أميل إلى ما ذهب إليه النحويون ، وقد أجاب الأندلسي على اعتراض الخوارزمي فقال: "قوله بنزع الخافض خطأ؛ لأنه إما أن يريد أنَّ الفعل تعدَّى إليه فنصبه حين سقط الخافض، فهذا من قول النحويين، وإما أن يريد سقوط الخافض هو الناصب وحده، ولا يخفى أنَّ هذا أمحل مما قاله النحويون، وأبعد، فإن سقوط الخافض عدم، والعدم لا يعمل شيئاً". [3]

خلاصة القول :

تبين مما سبق صحة ما ذهب إليه النحاة ؛ وذلك بأن الشبه بين التمييز والمفعول من حيث إنهما يقعان في تمام الكلام . وضعف ما ذهب إليه الخوارزمي ؛ وذلك لانعدام العامل وبالتالي ينعدم العمل .

---

(١) البيت من الوافر قاله جرير من قصيدة هجا فيها الأخطل النصراني.

والشاهد فيه : قوله: (تمرون الدِّيارَ) أي: على الديار، فحذف الجار منه على سبيل الشذوذ، والجار المحذوف إمَّا الباء، وإمَّا على، فإنَّ المرور يتعدَّى بهما. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨، والمقرب، لابن عصفور ، ١/ ١١٥، ورصف المباني ، للمالقي ، ص٢٤٧، والهمع، للسيوطي ، ٢/ ٨٣. انظر : ديوان جرير ، ص ٢٧٨ ، والأغاني ، لأبو فرج الأصفهاني ، ٢/ ١٧٩ ، شرح شواهد المغني ، لسيوطي ، ١/ ٣١١، ولسان العرب ، لابن منظور ، ٥/ ١٦٥ ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ، لسيوطي ،ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ١ / ١٠٠.

(٢) انظر: الكتاب، لسيبويه ، ١/ ١٧، والمقتضب، للمبرد ، ٢/ ٣٢١، والخصائص ، لابن جني ، ٣/ ٣٤٧، و أمالي ابن الشجري ١/ ٤٢، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ، ص٤٤٤، وتلخيص الشواهد ، لابن هشام ، ص ٥٠٤، والدر المصون ، للسمين الحلبي ، ٥/ ٤٧٤.

(٣) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٤٤٩ .

المسألة الثالثة : اسم لا النافية للجنس

قال النحويون أنَّ (لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنَّ) بشروط : منها: نفي الجنس على سبيل التنصيص؛ لأنه إذا لم يُقْصد ذلك فلا تعمل عمل (إنَّ)، وإنما تعمل عمل (ليس)، أو تلغى، فيليها المبتدأ، والخبر، ويحتمل- حينئذٍ – نفي الجنس، ونفي الواحد، فإذا كان اسمها مفرداً رُكِّبَ معها تركيب خمسة عشرَ، وبُني لأجل التركيب وهذا هو علة البناء عند سيبويه، والجمهور(١) .

دراســـــة المســـــألة تفصيلياً :

ذهب النحويون على (لا) التي لنفي الجنس تعمل عمل (إنَّ) فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها.

قال ابن يعيش: " اعلم أنَّ (لا) من الحروف الداخلة على الأسماء والأفعال، فحكمها أن لا تعمل في واحد منهما ، غير أنَّها عملت في النكرات خاصة لعلةٍ عارضةٍ ، وهي مضارعتها (إنَّ) ، كما أُعملت (ما) في لغة الحجاز لمضارعتها (ليس) . والأصل أن لا تعمل ، وقد تقدم الكلام عليها وبيانُ مضارعتها لـ (أنَّ) ، وذكرنا أنْ حكم النكرة المفردة بعد (لا) البناء على الفتح ، نحو: (لا رجلَ عندك ، ولا غلام لك) وهي حركة بناءٍ نائبةٌ عن حركة الإعراب". (٢)

وقال ابن عقيل: " هي تعمل عمل (إنَّ) ، فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة – وهي التي لم تتكرر- نحو : (لا غُلامَ رجلٍ قائمٌ) وبين المكررة ، نحو : (لاَ حولَ ولاَ قوةَ إلاَّ بالله) ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة ، فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة ، كقولهم : **(قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها)** فالتقدير : ولا مسمى بهذا الاسم لها ويدل على أنه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك : (لا أبا حسنٍ حلالاً لها) ولا

---

(١) انظر: الكتاب، لسيبويه ، ٢/ ٢٧٦، ورصف المباني، للمالقي ، ص ٣٣٧، والجنى الداني، للمرادي ص/ ٢٩٠، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ٥٣، والمساعد ، لابن عقيل ١/ ٣٣٩، وتعليق الفرائد ، للدماميني ٤/ ٩٣، ومغني اللبيب، لابن هشام ١/ ٣٣٩، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص٨٥، وشرح بن عقيل على الألفية ، لابن عقيل ، ١/ ٣٣٩.

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٩١/٢.

يفصل بينها وبين اسمها ، فإن فُصل بينهما ألغيت كقوله تعالى[1]: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ ".[2]

ذكر الفراهيدي النصب بالنفي فقال: " قولهم : (لا مالَ لعبدِ اللهِ)، و (لا عقلَ لزيدٍ) ، و (لا جاهَ لعمرٍو) . نصبت (مالاً) و (عقلاً) و (جاهاً) ، على النفي . ولا يقعُ النفي إلاَّ على نكرةٍ قال الشاعر:

أنكَرْتُها بَعدَ أعوامٍ مَضَينَ لَها لا الدّارَ داراً ولا الجيرانَ جيرانا [3]

فنفي بالألف واللام ".[4]

وقال ابن هشام في (لا) النافية للجنس[5]: " أن تكون عاملة عمل (إنَّ) ، وذلك إن أُريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص ، وتسمى حينئذٍ تبرئة ، وإنما يظهر نصبُ اسمها إذا كان خافضاً نحو: **(لا صاحبَ جُودٍ ممقُوتٌ)** وقول الشاعر:

فلاَ ثَوْبَ مجدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ابْنِ أحمدٍ علـى أحـدٍ إلاَّ بِلُـؤمٍ مُرَقَّـعُ [6]

أو رافعاً نحو : **(لا حسناً فِعلُه مذموم)** أو ناصباً نحو : **(لا طالعاً جبلاً حاضر)**

ومنه : **(لا خيراً من زيدٍ عندنا)** وقول أبي الطيب :

---

(١) سورة الصافات [٤٧].

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، ١ / ٣٦٠.

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ، لأحمد الهاشمي ، ص ٣٤٧ ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص ١٩٧ ، وشرح شواهد المغني ، لسيوطي ، ص ٢٤٢ . والبحر المحيط ، لابو حيان ، ٢/ ٨٨. وفي ديوان جرير ص ١٦٠ قوله :

حي المنازل إذْ لا نبتغي بدلا بالدار داراً و لا الجيران جيرانا

انظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ،لإميل بديع يعقوب ، ٨/ ٢٥ .

(٤) الجمل في النحو ، المنسوب للفراهيدي ، ص ٤٧-٤٨.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (بتصرف)، لابن هشام ، ١/ ٢٣٧.

(٦) البيت من الطويل وهو للمتنبي ، وقبله :

تَدَلَّل لَها و اخْضَعْ عَلى القُربِ والنَّوى فما عاشِقٌ من لا يَذِلُّ ويخْضَعُ

المعنى : يقول : إنه لم يسلم المجد لأحد خاصاً غير مشوب باللؤم إلا للممدوح . ولا ثوب : يروى بالرفع عطفاً على عاشق – في البيت السابق – وبالنصب : على جعل لا : نافية للجنس . وغير : منصوب على الأستثناء ،وابن أحمد : الممدوح ، وعلى أحد : صلة ثوب الأول . واللؤم الخسة ، ضد الكرم . ومرقع : خبر ، ورواها ابن جني ، يرقع . انظر : شرح البرقوقي لديوان المتنبي . ١/ ٣٤٧. وشرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي ،٤/ ٣٧٤ . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٤ / ٣٢١ .

قفا قليلاً بها عَليَّ ، فلا أقلَّ منْ نظرةٍ أزوِّدُها [1]

ويجوز رفع (أقل) على أن تكون عاملة عمل ليس ".

وقال بذلك ابن مالك في ألفيته[2]:

عملُ إنَّ اجعل للا في نكرة مفردةً جاءتك أو مكررَّه

قال الإمام الشاطبي : " ظاهر قوله : (عمل إنَّ اجعل للا) يقتضي أنَّ لا عاملة في الاسم والخبر بإطلاق ، أما عملها في الاسم فظاهر ، وأما في الخبر فليس بمتفق عليه ، بل فيه خلافٌ:

فعلى طريقة المؤلف في التسهيل أنَّ الاسم إن لم يركب معها فالخبر مرفوع بها عند الجميع ، وإن رُكّب معها الاسم فقولان ، قيل : إن الخبر مرفوع بها أيضاً ، وهو مذهب الناظم ، وقيل : على خبر الابتداء ، لأن (لا) مع اسمها في موضع اسم مبتدأ ، فالخبر مرفوعٌ به لا بها . وعلى طريقة غيره أن الخبر في رفعه القولان ، كان الاسم مركّبا مع لا أولا ، فقد حكى ابن خروف وغيره الخلاف بين سيبويه والأخفش بإطلاق [3]، ونص ابن خروف على هذا المعنى في نحو :(لا خيراً من زيدٍ)، وهو الذي حكى فيه المؤلف الاتفاق.

فالحاصل أن الناظم ارتضى مذهب الأخفش في المسألة . ووجه ذلك ما تقدم من المناسبات بين (إنَّ) و (لا) فمن نواسخ الابتداء (لا) التي لنفي الجنس وعملها في الأصل عند الناظم ومن تبعه الناظم كعمل (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر للشبه المقرر بينهما في أن كل واحد منهما حرف مؤكَّد ، فـ (إنَّ) مؤكدة للإيجاب ، و(لا) مؤكَّدةٌ للنفي ، وكلاهما موضعه صدر الجملة ، وهو داخل على المبتدأ والخبر ...

وشرط الناظم – رحمه الله – في هذا العمل أن يكون الاسم الذي تعمل فيه نكرة بقول : (عمل إنَّ اجعل للا في نكرة)، فاشترط أن يكون المعمول نكرة ، ولم

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو من قصيدة للمتنبي في ديوانه ، ٢/ ١٩ ، قالها في صباه ، مدح بها أبا الحسين محمد بن عبد الله العلوي . وقد ذكر الواحدي في قوله : (أقل) وجهين : الرفع والنصب ، فالرفع على تشبيه (لا) بليس ، والنصب على تشبيه (لا) . انظر : شرح الواحدي ، ١/ ٧ ، وشرح ديوان المتنبي للبرقوقي ، ١/ ١٩٦ . وشرح أبيات مغني اللبيب ، ٤/ ٣٧٥ . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٢/ ٢٨٤ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (بتصرف)، للشاطبي ، ٢/ ٤١٢.

(٣) همع الهوامع ، للسيوطي ، ٢٠٢/٢، وشرح الكافية ، للرضي ، ١/ ٢٩٠- ٢٩١ .

يقيده بكونه اسماً أو خبراً . فيحمل على إطلاقه فيهما، فتقول: (لا رجل في الدار)، أي : مستقر في الدار ، **(ولا كَرَيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ)** "[1] .

ويشترط النحاة في (لا) التي لنفي الجنس ستة شروط :

١/ أن تكون نافية وليست زائدة .

٢/ وأن يكون المنفي الجنس .

٣/ ويكون نفيه نصاً .

٤/ وأن لا يدخل عليها جارٌّ نحو قولهم : (جئت بلا زاد)، وقولهم : (غضبت من لا شيء).

٥/ ويكون اسمها وخبرها نكرتين .

٦/ وألا يفصل بين اسمها وخبرها بفاصل[2] .

وقال الرضي أيضاً [3]: "والذي ذهب إليه بعض المحققين أنَّ علة البناء هي تضمن معنى الحرف الذي هو(من) الاستغراقية، وذلك؛ لأنَّ قولك: (لا رجلَ) نصٌّ في نفي الجنس بمنزلة: (لا من رجل في الدار بل رجلان)، ولا يجوز: لا رجلَ في الدار – بالفتح – بل رجلان، لمَّا أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمَّنوا الاسم النكرة معنى "من" فبنـوا. هذا ما قاله النحويون[4] .

---

(١) نسبه المؤلف في باب حذف الخبر إلى حاتم الطائي ، وينسب أيضاً إلى أبي ذؤيب ، ولم أجده في ديوانه ، وذكر في حاشية الكتاب ، لسيبويه ، ٢/ ٢٩٩، ، أن البيت ملفق من بيتين في ديوان حاتم وهما :

ورد واردهم حرفاً مصرمة في الرأس منها وفي الأشلاء تمليح

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولـدان مصـبوح .

الشاهد فيه : قوله : (ولا كريم من الولدان مصبوح) حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله (مصبوح) لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال (ولا كريم من الولدان) لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ، لأن الذي يحذف – عند عدم قيام قرينة – هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير مقصود له . انظر : حاشية شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٣٧٨- ٣٧٩ . المفصل ، للزمخشري ، ١/ ٨٩

(٢) حاشية شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ١/ ٣٦١، وحاشية الكناش ، لأبي الفداء ، ١/ ٨٥.

(٣) شرح الكافية، لابن الحاجب ٥٦/١ .

(٤) انظر: رصف المباني ، للمالقي ص٣٣٦، والجنى الداني ، للمرادي ص٢٩١، ومغني اللبيب ، لابـن هشـام ١/ ٢٦٥.

أما الخوارزمي فقد عارض النحويين في قولهم (لا رجلٌ في الدار) بالرفع نفي لرجل واحد وقولنا (لا رجلَ في الدار) نفي للجنس فقال في التخمير: " أما قول النحويين بأنَّ قولنا : (لا رجلٌ في الدارِ) بالرفع نفي لرجلٍ واحدٍ وقولنا : (لا رجلَ في الدارِ) نفي الجنس فشيء مضحكٌ يُضحك منه ثم يُبكي من عقول النحويين ألا ترى أنَّ قولنا : (لا رجلٌ أفضل منك) مدح وأي مدحٍ ولو كان المراد به واحداً لكان من أقبح ما يكون من الذم ، بلى يمكن أن يقال على المجاز : (لا رجلٌ في الدار بل رجلان) ولكن ذلك لقرينة بل رجُلان ، ويكون قولنا : (لا رجلٌ في الدار) قابلاً للتخصيص لأنه عامٌّ ، والعموميَّات قابلةٌ للتَّخصيص لأنَّ هذا الكلام في الأصل عام قبل تضمَّنه معنى (من) الاستغراقية فلما ضُمن معنى (من) الاستغراقية لم يبق قابلاً للتخصيص ضرورة أنَّه تأكيد عموم النفي بهذا التَّضمن فلم يبق قابلاً لفسخ معنى العموم .

ووازن المسألتين ما لو حلف إنسان لا يأكل طعاماً ، ولا يشربُ شراباً ، ولا يلبسُ ثوباً ، وقال عنيت شيئاً دون شيء دِينَ فيما بينه وبين الله تعالى ، ولو حلف لا يأكل ولا يشرب ولا يلبس وقال عنيت شيئاً دون شيء لم يُدن فيما بينه وبين الله تعالى . وأما أنها محمولةٌ على إنَّ فقد مضى في المرفوعات " .[1]

الرد على رأي الخوارزمي :

قوله: وأما قول النحويين بأنَّ قولنا: لا رجلٌ في الدار بالرفع نفي لرجلٍ واحد، وقولنا: لا رجلَ في الدار" نفي للجنس، فشيءٌ مُضْحكٌ..."

أقول: قال ابن هشام[2]: " إذا قيل: (لا رجلَ في الدار)- بالفتح - تعيَّن كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده بل امرأة، وإن قيل بالرفع تعيَّن كونها عاملة عمل ليس ، وامتنع أن تكون مهملة، وإلا تكررت".

وقال الإسفندري[3] في هذا : " و أرى لعدم بناء المضاف وجهاً ، وهو أنَّ سبب بناء المنفي على ما قالوا تضمنه (من) الاستغراقية ، وهي تأكيد لنفي العام ، والإضافة تقتضي الخصوص . فلما أضيف المنفي تخصَّصَ بالإضافة ،

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٤٩٦.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ١/ ٢٦٧.

(٣) هو أبي عاصم فخر الدين علي بن عمر بن خليل بن علي الفقيهي الأسفندري ، نحوي ، ولد سنة ٦٢١ هـ ، نحوي، من تصانيفه : (المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل لزمخشري) ، وتوفي سنة ٦٩٨ هـ . انظر : كشف الظنون ،٢/ ١٧٧٦ ، وهدية العرفين ، للبغدادي ، ١/ ٧١٥ ، معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحاله ، ٢/ ٤٨١.

والخصوص والعموم على طرفي نقيض ، فتأكيد الاستغراق على التضمن وإنَّ كان مقتضياً للبناء فالتخصيص ينافيه ، والأصل في المنفي هو الإعراب ، فترجَّح جانبه ، فوجب القول بإعرابه عملاً بالمرجح ". [١]

فنجد الإسفندري قد بين لنا فساد ما ذهب إليه الخوارزمي من أن اسم (لا) لما تضمنت معنى (من) الاستغراقية لم تعد قابلة للتخصيص وهذا فاسد لأننا لما نضيف المنفي أصبح مخصص بالإضافة .

وقد نقل الأندلسي نص الخوارزمي ثم قال : " قلتَ : أجمع علماء العربية على أنَّ قولك : (لا رجلٌ في الدار) غير عام بدليل حسن العطف (لا رجلٌ بل رجلان أو ثلاثة) ، ولو استغرق النفي جميع الرجال لما حسن العطف لمناقضته المعطوف عليه ، و لأنَّه جواب لمن قال : (هل رجلٌ في الدار) ، وهذا سؤال عن فرد من الجنس ... ثم قال وقوله : أنَّ (لا رجلٌ) غير قابل للتخصيص فاسد فإنك تصفه ، وبالصفة يتخصص لا محالة ". [٢]

خلاصة القول :

تبين لنا مما سبق صحة ما ذهب إليه النحويون ، وفساد ما ذكره الخوارزمي . حيث إن (لا) قد تتخصص بالإضافة والصفة .

---

(١) المقتبس في توضيح ما ألتبس ، للأسفندري ، ١ / ٢٠٨، رسالة ماجستير ، إعداد : مطيع الله بن عواض السلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٤ هـ .

(٢) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٤٩٦-٤٩٧ .

المسألة الرابعة : نصب المنادى

ذهب النحويون إلى أنَّ المنادى المنصوب ناصبه فعل مضمر ، لا بحرف النداء ، وذلك الفعل المضمر بين حرف النداء وبين المنادى ، ولكنه حُذف وذلك لكثرة الاستعمال(١) .

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

قال الأنباري :" ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، وذهب الفراء من الكوفيون إلى أن مبني على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول.

وقد ذهب بعض البصريين إلى أنَّ (يا) لم تقم مقام (أدعو) ، و أن العامل في الاسم المنادى (أدعو) المقدر ، والذي عليه الأكثرون هو الأول . فإذاً ثبت بهذا أنه منصوب ، إلا أنهم بنوه على الضم فرقاً بينه وبين المضاف ؛ لأنه إن كان مضافاً إلى النفس كان مكسوراً ، و إن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً ، فيبنى على الضم ؛ لئلا يلتبس بالمضاف ؛ لأنه لا يدخل المضاف .

والذي يدل على أنه في موضع النصب أنك تقول في وصفه (يا زيدُ الظريفَ) بالنصب حملا على الموضع ، كما تقول : (يا زيدُ الظريفُ) بالرفع حملا على اللفظ ، كما تقول : (مررت بزيدٍ الظريفِ الظريفَ) فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، فكذلك هاهنا :نُصب لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول ، وهذا هو الأصل في كل منادى ، ولهذا لمَّا لم يعرض للمضاف والمشبه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بقيا على أصلهما في النصب".(٢) .

وقال سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي: " ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : (يا عبدَ الله) ، والنداء كلُّه . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل كأنه قال : (يا ، أُريدُ عبدَ الله) فحذف (أُريدُ) و صارت (يا) بدلاً منها ،لأنك إذا قلت : (يا فلانُ) ، عُلِمَ أنك تريده.

---

(١) انظر : الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٢٩١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١/ ٣١٦ ، شرح الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ١/ ٣٤٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري، ٣٢٧/١ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (بتصرف) ، للأنباري ، ١/ ٣٢٣ – ٣٢٧ .

ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل و أنَّ (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل ، قول العرب : **(يا إيَّاك)** ، إنما قلت : يا إيَّاك أعني ، ولكنَّهم حذفوا الفعل وصار (يا) و (أيَا) و (أيْ) بدلاً من اللفظ بالفعل ". [١]

وقال ابن يعيش في ذلك[٢]:" اعلم أنَّ المنادى عند البصريين أحد المفعولات ، والأصل في كل منادى أن يكون منصوباً ، والذي يدل على أنَّ الأصل في كل منادى النصب قول العرب : **(يا إيَّاك)** لما كان المنادى منصوباً وكنَّوا عنه ، أتوا بضمير المنصوب هذا استدلالُ سيبويه .

ومما يدل على أنَّ أصل المنادى النصب ، نصبهم المضاف في قولهم : (يا عبدَ الله) ، والمشابه له من نحو : (يا خيراً من زيد) ، والمنكور من نحو : (يا رجلاً) ،و (يا راكباً) . والناصب له فعلٌ مضمر تقديره : (أُنادي زيداً) ، أو (أُريد) ، أو (أدعوا)، أو نحو ذلك . ولا يجوز إظهار ذلك ، ولا اللفظ به؛ لأن (يا) قد نابت عنه ، ولأنَّك إذا صرحت بالفعل ، وقلت : (أُنادي) ، أو (أريد) كان إخبار عن نفسك ، والنداء ليس بإخبار ، وإنَّما هو نفس التصويت بالمنادى ، ثم يقع الإخبارُ عنه فيما بعدُ ، فتقول : (نادَيْتُ زيداً) ".

وقال الرضي في ذلك : " وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدَّر ، وأصله عنده :(يا أدعو زيداً)، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته ، وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسدَّ الفعل ، وليس ببعيد ، لأنه يمال إمالة الفعل ". [٣] و قال به أيضاً ابن هشام .

وقد ذكر أبو البقاء العُكبري الأقوال في ذلك فقال: " المنادى مبني وموضعه نصب . وقال بعض النحويين : هو مرفوع بـــ(يا). وقال آخرون : نصب موضعه بفعل محذوف لا يذكر لنيابة (يا) عنه.

وجه القول الأول : أن موضعه نصب بـ(يا) نفسها ، لوقوعها موقع الفعل الذي هو : (أدعو) و (أنادي) . والدليل على ذلك أن (يا) تشبه الفعل لأربعة أوجه :

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٢٩١.

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١ / ٣١٦-٣١٧.

(٣) شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ١ / ٣٤٦.، شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ٢٢٦.

أحدها : أن الكلام يتم بها وبالاسم ، وليس هذا شأن الحروف ولولا وقوعها موقع الفعل لم تكن كذلك .

والثاني : أنهم أمالوها ، والإمالة من أحكام الفعل .

والثالث : أنهم علقوا بها حرف الجر في قولك : (يا لزيدٍ) وهذا حكم لفعل .

والرابع : أنهم نصبوا بها الحال فقالوا : (يا زيد راكباً).

ولما أشبهت الفعل من هذه الوجوه نصبت ، ولذلك تنصب النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والمشابه له .

وأما من قال : العامل فيه فعل محذوف ، فاحتج بأن الأصل في العمل للأفعال، والحرف ينبه على ذلك الفعل لا أنه يعمل ، ألا ترى أن أدوات الشرط إذا حذف عنها الفعل أعربت بفعل محذوف دل عليه كذا ها هنا ، ألا أن الفرق بينهما أن العامل هنا لا يظهر لأنه لو ظهر لصار خبراً ، والمقصود هنا التنبيه لا الإخبار .

والجواب : أن (يا) فيها معنى الفعل و زيادة، وهو التنبيه فصارت كالفعل والزيادة، فعند ذلك لا يقدر بعدها فعل لأنه يصير إلى التكرار والله أعلم بالصواب". (١)

قال السيوطي(٢): " لكون المنادى مفعولاً به كان منصوباً ، لكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافاً نحو : (يا عبدَ الله) ، (يا رجل سوء) ، وشبيهاً به نحو : (يا خيراً من زيد) وقوله :

أيا مُوقِداً ناراً لِغيرك ضوؤها (٣)

أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى : يا رجلاً خُذ بيدي ".

وقال ابن مالك في ذلك: " المنادى مفعول في المعنى ، لأنه مدعو ، فيستحق النصب لفظاً إن كان معرباً قابلاً لحركة الإعراب ، كـ(يا عبدَ الله) . وتقديراً إن كان مبنياً أو معرباً غير قابل لحركة الإعراب ، كـ (يا زيدُ ، ويا رقاش، ويا فتى، ويا أخي). وناصبه أنادي لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، ص ٣٨٨-٣٨٩.

(٢) همع الهوامع في جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٢/ ٢٨.

(٣) صدر بيت من الطويل ، وهو للكميت الأسدي ،في القصائد الهاشميات ، ص ٣٨، وهو بلا نسبة ، وعجزه :
ويا حاطباً في غير حبلك تحطبُ

الشاهد فيه : قوله (موقداً ناراً) حيث نصب المنادى المضاف تشبيهاً له بالمفعول به . انظر : تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ،ص ٧٢٧، و الدرر ، لأحمد الشنقيطي ، ٣ / ١٨ .

الإنشاء ، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه . وكل واحد من هذه الأسباب كاف في إيجاب لزوم الإضمار ، ولاسيما قصد الإنشاء ، فإن الاهتمام به في غاية من الوكادة ؛ لأن إظهار أنادي يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع نداء ، والغرض علم السامع بأنه منشىء له ، والإضمار معين على ذلك ، فكان واجباً . هذا مع كون الحرف كالعوض منه فلم يجمع بينهما ، كما لم يجمع بين العوض والمعوض منه .

ومن زعم أن حرف النداء عوض محض ، رُدَّ عليه بجواز حذفه ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض المحض والمعوض منه ، نحو : ما وكان وفي :

أما أنت ذا نفر(١)

ونحوها ، و واو القسم في : ها الله ". (٢)

وقد قال د/ أحمد محمد فارس في ناصب المنادى: " أما ناصبه فهو فعل محذوف وجوباً ناب عنه حرف النداء ، وإنما وجب حذف الفعل حتى لا يجمع بين النائب والمنوب عنه ، ثم إنَّ النداء إنشاء لا خبر ، فهو لا يحتمل الصدق والكذب ، ولو ذكر الفعل لأصبحت الجملة خبرية تحتمل الصدق والكذب بينما الجملة الندائية لا تحتملها .

واعتبار المنادى منصوباً بالفعل المحذوف وجوباً هو مذهب سيبويه والمبرد .

وذهب فريق من العلماء إلى أن المنادى منصوب بأداة النداء التي حلت محل الفعل ودلت على منعاه ، فعملت عمله ، فالأداة عند هذا الفريق هي الناصبة للمنادى وليس الفعل المحذوف .

---

(١) هذا جزء بيت من البسيط ، للعباس بن مرداس ، والبيت هو :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

الشاهد فيه : قوله (أما أنت ذا نفر) حيث حذف كان وعوض عنها (ما) الزائدة ، وأبقى اسمها وهو (أنت) ، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله : (ذا نفر) .

انظر :الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٢٩٣. والأشباه والنظائر ، لسيوطي ، ٢/ ١١٣ ، وخزانة الأدب ، للبغدادي ، ٤/ ١٣، ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص ٢٤٢ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ١٤٠ ، والخصائص ، لابن جني ، ٢/ ٣٨١ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢/ ٩٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، ١/ ٧١ ، النداء في اللغة والقرآن ، للدكتور أحمد محمد فارس ، ص ٨٥-٨٦.

(٢) شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٣/ ٣٨٦.

ويرى فريق ثالث أن أدوات النداء أسماء أفعال عاملة وهي بهذا الاعتبار الناصبة للمنادى ". [١]

وأمَّا الخوارزمي فقد عارض النحويين فيما ذهبوا إليه فقال: " مذهب النحويين أنَّ المنادى منصوب بفعل مضمر ، لا بحرف النداء ، وذلك الفعل المضمر بين حرف النداء وبين المنادى ، وهذا لأنه لما تلفظ بحرف النداء عُلم أنَّه يريد إنسانًا ، فقيل له : من تريد ؟ فقال : (رجُلاً) ، أو (غلام زيدٍ)، ولكنه حُذف لكثرة الاستعمال ، ولذلك أورد الشيخ المنادى في باب المنصوب باللازم إضماره ، وما أبرد هذا المذهب ، بل ما أبطله؟! وهذا لأنَّه لو كان الفعل مُضمراً ها هنا لكان كلاماً يتطرق إليه التصديق والتكذيب ، وشيء منه ليس بكلام فيتطرق إليه التصديق والتكذيبُ ". [٢]

الرد على رأي الخوارزمي :

نجد الخوارزمي هنا قد عارض ما عليه أكثر النحاة من أن المنادى المنصوب ناصبه فعل مضمر ويرى أن رأيهم باطل وبارد ، وإن كان العلماء اختلفوا في ذلك وقد بينه المحقق د/ العثيمين حيث قال :

" اختلف النحويون في عامل النصب في المنادى ، فذهب أكثر النحويين إلى أنه منصوب بفعل مضمر تقديره : (أدعو ، وأنادي) ، وما ذهب إليه الخوارزمي هنا هو ما نسبه الرضي إلى المبرد[٣]، وإن كان رأيه في المقتضب يوافق أكثر النحويين في أن العامل فيه فعل مضمر ، ونسبه ابن الدهان في شرحه على اللمع إلى أبي علي الفارسي وذهب بعض العلماء على أنَّ ياء[٤] اسم فعل بمعنى : (أدعو) .نسب إلى الكسائي والفراء ".[٥]

وقال الأنباري عن ذلك : " وإنما قلنا (إنه في موضع نصب) لأنه مفعول ؛ لأن التقدير في قولك : (يا زيدُ) : (أدعو زيداً) ، أو (أنادي زيداً) ، فلما قامت (يا) مقام أدعو عملت عمله ، والذي يدل على أنها قامت مقامه من وجهين :

---

(١) النداء في اللغة والقرآن ، للدكتور أحمد محمد فارس ، ص ٨٥-٨٦.
(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٣٢٥.
(٣) شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ١/ ٣٤٦.
(٤) قال المحقق (ياء) وصوابه (يا) وهو حرف النداء .
(٥) حاشية التخمير (بتصرف)، للخوارزمي ، ١ / ٣٢٥.

أحدهما : أنها تدخلها الإمالة نحو : (يا زيد ، ويا عمرو) والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل ، دون الحرف ، فلما جازت فيها الإمالة دلَّ على أنها قد قامت مقام الفعل .

والوجه الثاني : أن لام الجر تتعلق بها نحو : (يا لزيدٍ ، ويا لعمرٍو) فإن هذه اللام لام الاستغاثة ، وهي حرف جر ، فلو لم تكن (يا) قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، فدلَّ على أنها قد قامت مقام الفعل ، ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميراً كالفعل " .[١]

هذا وقد رد العلوي في شرحه على الخوارزمي فقال: " أمَّا ما زعمه الخوارزمي وغيره من أن العامل في المنادى الحرف نفسه من غير واسطة الفعل ، من أجل كونه مختصاً به ، فهو فاسد ؛ لأن الحرف لا يكون عاملاً للنصب في الأسماء إلا إذا كان قائماً مقام الفعل أو مشابهاً له ".[٢]

خلاصة القول :

إذا ما ذهب إليه جمهور النحاة هو الصحيح . والقول في ذلك ما قاله ابن القواس[٣]: " لأن الفعل هو الأصل في العمل فإذا قُدِّر ، قُدِّر ما هو الأصل "[٤].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، ١/ ٣٢٦ .

(٢) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٣٢٥.

(٣) هو عبد العزيز بن جمعه بن زيد بن عزيز القواس الموصلي ، ولد سنة ٦٢٨ هـ ، من مؤلفاته : (المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية) ، و(شرح كافية ابن الحاجب) ، و (شرح الأنموذج في النحو لزمخشري) ، وتوفي سنة ٦٩٦هـ . انظر : بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٩٩ ، وكشف الظنون ، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ، ١/ ١٥٦ ، والأعلام ، للزركلي ، ٤/ ١٦ .

(٤) آراء سيبويه النحوية في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ، رسالة ماجستير ، للطالبة / نجاة اليازجي ، ص ١٦٠، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

المسألة الرابعة : شبه المستثنى المنصوب بالمفعول

ذهب النحويون إلى أنَّ المستثنى المنصوب يشبه المفعول من حيث مجيئه فضلة في الكلام فيعد المستثنى من الفضلات . [1]

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

ذهب النحويون إلى أنَّ المستثنى المنصوب يشبه المفعول من حيث مجيئه فضلة في الكلام فيعد المستثنى من الفضلات .

قال ابن يعيش[2]:" قوله[3]: (والمشبه بالمفعول منها هو الأول) ، يريد المستثنى من الموجب ، نحو قولك : (قام القومُ إلا زيداً) ، لأنَّ الاستثناء جاء بعدما تم الكلام بالفاعل ، كما يأتي المفعول كذلك ، نحو قولك : (ضرب زيدٌ عمراً) .

قوله : (والثاني في أحد وجهيه) ، يريد به ما يجوز من النصب والبدل في المستثنى من المنفي التام ، نحو قولك :(ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ) ، فإنه يجوز فيه النصب على أصل الباب ، وهو المشبَّه بالمفعول والبدل ، والفرق بين البدل والنصب في قولك : (ما قام أحد إلا زيد) أنَّك إذ نصبت ، جعلت معتمد الكلام النفي ، وصار المستثنى فضلة ، فتنصبه كما تنصب المفعول به ، وإذا أبدلته منه ، كان معتمد الكلام إيجاب القيام لـ (زيد) ، وكان ذكر الأول كالتَّوطئة ، كما ترفع الخبر ، لأنَّه معتمد الكلام ، وتنصب الحال لأنه تبيعٌ للمعتمد في نحو : (زيدٌ في الدار قائماً)".

وقال ابن هشام :" من المنصوبات المستثنى في بعض أقسامه . والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بـ (إلاَّ) ، وكانت مسبوقة بكلام تام ، موجب ، وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلاً ، نحو : (قام القومُ إلا

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢/ ٦٩ ،شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ٢٧٢ ، الكناش ، لأبي الفداء ، ١/ ١٣١ ، همع الهوامع ، للسيوطي ، ٣/ ١٥٦ ، شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٢/ ٢٨٦ .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢/ ٦٩ .

(٣) يعني الزمخشري .

زيداً) وقوله تعالى[1]: ﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ ، أو منقطعاً ، كقولك : (قام القومُ إلا حماراً) ، ومنه في أحد القولين قوله تعالى[2]: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ ".[3]

و قال ابن الدهان في ذلك[4]: " الاستثناء على ضربين :

١) ضربٌ يكون المستثنى فيه موجب.

٢) وضربٌ يكون من غير موجب .

فالموجب لا يخلو أن يكون متصلاً في الجنسية أو منقطعاً عنها ، وكلاهما منصوب لفظاً أو موضعاً ، نحو : (جاءني القومُ إلا زيداً) ، و (هلك القومُ إلا الدار).

غير الموجب في هذا الباب على ضربين :

١) أحدهما : أن يكون العامل مفرغاً فيتسلط على معموله .

٢) والثاني : أن يكون مشغولاً بمعموله .

فالأول نحو : (ما قام إلا زيدٌ)، والثاني لك فيه الإبدال من الأول وإخراجه مخرج الفضلات ، والأحسن في ما هو من الجنس ، البدل ، وفيما هو من غير الجنس ، إخراجه مخرج الفضلة ، نحو : (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) ، و (زيداً) ، و (ما بالدار أحدٌ إلا وتدٌ) و (وتداً) . فإن قدمت المستثنى على المستثنى منه لم يكن إلا نصباً ، نحو : (ما جاءني إلا زيداً أحدٌ)".

وقال د/ محمد محي الدين عبد الحميد : " هنا أمران يجب أن تعرف أقوال العلماء في كل واحد منهما لتكون على بصيرة :

فأما أولهما : فقد أختلف النحاة في العامل في الاسم المنصوب بعد (إلا) ، ولهم في هذا الموضوع ثمانية أقوال :

---

(١) سورة البقرة [٢٤٩] .

(٢) سورة الحجر [٣٠] .

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ٢٧٢.

(٤) الفصول في العربية ، لابن الدهان ، ص ٢٦.

القول الأول : أن الناصب لهذا الاسم هو (إلا) نفسها ، وحدها ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك صاحب الألفية ، وعبارته في النظم تدل على ذلك ، حيث يقول :

ما استَثْنتِ (إلا) يَنْتَصِبْ وبعد نفي أو كنفي انتُخِبْ [١].

والقول الثاني : أن الناصب هو تمام الكلام ، ومثل هذا انتصاب التمييز كانتصاب درهم في قولك : (أعطيته عشرين درهماً) مثلاً .

والقول الثالث : أن الناصب هو الفعل المتقدم على (إلا) لكن بواسطة (إلا) ، وينسب هذا إلى السيرافي[٢] والفارسي وابن الباذش[٣] ، وضعف العلماء هذا الرأي بأنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلاً ، كما تقول : (القوم إخوتك إلا زيداً).

والقول الرابع : أن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة (إلا) ، وإلى هذا ذهب ابن خروف ، وضعفوه بمثل ما ضعفوا به رأي الفارسي ومن معه .

والقول الخامس : أن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى (إلا) ، مثل استثني ، وإلى هذا ذهب الزجاج[٤].

والقول السادس : أن الناصب هو مخالفة ما بعد (إلا) لما قبلها ، ويحكي هذا عن الكسائي.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٥٤٣ .

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، نشأ بسيراف من بلاد فارس على الخليج الفارسي ، وألف الكتب القيِّمة ، فشرح كتاب سيبويه بما لم يسبق إليه ، حتى حسده أترابه . وله كتاب أخبار النحويين البصريين ، توفي ببغداد سنة ٣٦٨هـ .انظر : بغية الوعاة ، للسيوطي ، ١ / ٥٠٧ ، والأعلام ، للزركلي ، ٢ / ١٩٥ ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ص ١١٨ . والمدارس النحوية ، لدكتور شوقي ضيف ، ص ١٤٥ .

(٣) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف ابن الباذش الأنصاري ، ولد بغرناطة ، من مصنفاته:(شرح كتاب سيبويه) ، و (الأصول) لابن السراج ، و(المقتضب) للمبرد ، و(الإيضاح) للفارسي ، و(الجمل) لزجاجي ، و(الكافي) لنحاس ، توفي بغرناطة سنة ٥٣٨ هـ .
انظر : والأعلام ، للزركلي ، ٤ / ٢٥٥ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد الفيروزابادي ، ص ٧٩ . بغية الملتمس، للضبي ص ٤١٩ ، وأنباه الرواة ، للقفطي ،٢٢٧/٢. ومعجم المؤلفين ، لعمر رضا كحاله ، ١/ ١٩٥ . بغية الوعاة ، للسيوطي ، ١/ ٣٣٨ .

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري ، ولقب بالزجاج ؛لأنه كان يخرط الزجاج ، نشأ ببغداد وتلقى عن ثعلب ثم عن المبرد في مقابل أجر معيَّن دائم ، له مؤلفات منها : (مختصر النحو) ، و (ما ينصرف وما لا ينصرف) ، و (شرح كتاب سيبويه) ، توفي ببغداد سنة ٣١٠ هـ . انظر : إشارة التعيين ، لعبد الباقي اليماني ، ص ١٢ ، وبغية الوعاة، للسيوطي ، ١/ ٤١١ ،نشأة النحو، لمحمد طنطاوي ، ص ١٠١- ١٠٢ المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، ص ١٣٥،

والقول السابع : أن الاسم المنصوب يقع اسماً لأنَّ – بتشديد النون - مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضاً ، وتقدير : (قام القوم إلا زيداً) قام القوم إلا أن زيداً لم يقم ، و حكى هذا القول عن الكسائي وهو تكلف لا مقتضى له .

والقول الثامن : أن (إلا) مركبة من (إن) المؤكدة و(لا) العاطفة ، ثم خففت (إن) بحذف أحد نونيها ، ثم أدغمت في (لا) ، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل تغليب حكم (إن)، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم (لا) العاطفة ، ونسب هذا القول إلى الفراء ، وهو اشد تكلفاً من سابقه .

<u>وأمَّا الأمر الثاني</u> : فإن حاصله أن القول بوجوب نصب المستثنى بـ(إلا) بعد الكلام التام الموجب هو رأي جمهرة النحاة ، وحكى ابن مالك عن ابن عصفور[١] – وتابعه أبو حيان – أن النصب جائز غالب لا واجب ، وأجاز الرفع [٢].

أمَّا الخوارزمي فقد اعترض على ما ذهب إليه النحويون من وجود شبه بين المستثنى المنصوب والمفعول فقال في التخمير :" وهذا من إقناعيَّات النحويين:

وربِّ كلامٍ مرَّ فوق مَسَامِعِي كما طنَّ في لوح الهَجير ذُبابُ [٣]

و الوجه فيه أنَّ (إلا) في محلِّ النصب على الحال ، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (جاءني القومُ إلا زيداً)، فمعناه : جاءني القومُ مستثنى منهم زيدٌ ، ومستثنىً منصوب على الحال ، وكذلك أنَّ قوله:

وكلُّ أخ مُفــارقه أخوه لعمُر أبيكَ إلاَّ الفرقدَان [٤]

---

(١) هو أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي ، أخذ عن الدباج ، والشلوبين وله مصنفات منها : (المقرب) ، و (مختصر المحتسب لابن جني) ،و (ثلاثة شروح على الجمل الكبير للزجاجي)، و (الممتع) . توفي سنة ٦٦٣ هـ .
انظر: نشأة النحو ،لمحمد الطنطاوي، ص ١٥٤، وبغية الوعاة ، للسيوطي، ٢/ ٢١٠، والأعلام، للزركلي، ٥/ ٢٧

(٢) حاشية أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٢/ ٢٥٤-٢٥٥ .

(٣) البيت من الطويل ، لأبي فراس الحمداني ، من ديوانه ، ص ٢٤ .

(٤) البيت من الوافر ، لحضرمي بن عامر بن مجمع الآسدي يكنى أبا كدام . صحابي فارس شاعر توفي سنة١٧هـ ، وقيل إن هذا البيت لعمرو بن معد يكرب .
اللغة : والفرقد : ولد البقرة ، والفرقدان نجمان قريبان من القطب .
والشاهد فيه : في قوله : (إلا الفرقدان) فإن الكوفيين زعموا أن (إلا) في البيت حرف عطف بمنزلة الواو ، وكأنه قال : كل أخ بفارقه أخوه والفرقدان أيضاً .
انظر : التذييل والتكميل ، لأبي حيان الأندلسي ، ٣/ ٤٤ ، وتذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، ٩٠و ٢٩٥.
مختار الصحاح ، للجوهري ، ص ١٢١. والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للأنباري ، ١ / ٢٦٨ .

بأن (إلا) هاهنا صفة ، والمعنى : كلُّ أخٍ غير الفرقدان مُفارقه أخوة ، والحال والصفة يتآخيان ، ونظير هذه المسألة : الواو بمعنى مع ، فإن سألت : فما تقول في قولهم : (ما جاءني أحدٌ إلا زيداً) ، فإنك لو جعلت إلا حالاً لزم أن يكون ذو الحال نكرةً ؟ أجبتُ : ذو الحال قد يجيء نكرةً ، ومنه قول محمدٍ الشيباني[١] في كتاب السَّرقة : **" وإذا خرج جماعة ممتنعين "** ، وفي الحديث[٢]: **" فأتى فرسٌ سابقاً له "** فإن نصبته فعلى الحال وإلا فعلى الوصف . فإن سألت : النحويون قد اتَّفقوا على أنَّ إعراب المستثنى على البدل إذا لم تُعمل فيه (إلا) ، وأنت قد جعلت إعرابه على الصفة ؟ أجبت : هما عبارتان محصولهما واحد ، والذي يدلك على أنهما ليسا بدلاً ولا مبدلاً أن من شأن البدل والمبدل أن يقعا معاً في كلام إنَّا موجب ، وإمّا غير موجب وأمَّا أن يقع أحدهما في موجب والآخر في غير موجب ، أو على العكس فلا". [٣]

الرد على رأي الخوارزمي :

اعتراض الخوارزمي على ما ذهب النحويون إليه غير سديد ، فقد جعل (إلا) مره للحال ومره للنعت فجاء بما لم يقل به غيره من النحاة. وقد كان لأبي حيان رأي في هذا فقال[٤]: " فإن قلت : (جاءني القوم إلا زيدٌ) بالرفع ، و(مررتُ بالقوم إلا زيدٍ) ، بالخفض ،فقد أجازه قوم على البدل ، وهو عندي محال ، لأنك لا تقول : (مررت إلا بزيدٍ) ، والصواب أن يكون إلا زيد ، من نعت القوم لما فيه من معنى غير هذا إذا كان القوم غير معهودين ، وكانوا مُعرفّين تعريف الجنس ، كما قال :

وكلُّ أخٍ مُفــارقه أخوه لعمُر أبيكَ إلاَّ الفرقدَان

---

(١) هو محمد بن الحسن بن فرقد ، من موالي بني شيبان ، ولد بواسط سنة ١٣١ هـ ، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة ، ولاه الرشيد القضاء بالرقه ثم عزله ، له مؤلفات كثيرة منها : (المبسوط) ، (الزيادات) ، (الجامع الكبير) ، (الجامع الصغير) وغيرها ، توفي سنة ١٨٩ هـ . انظر : الفهرست ، لابن النديم ، ص ٢٥٣ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، ١/ ٤٥٣ ، الأعلام ، للزركلي ، ٦/ ٨٠ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ، من حديث ابن عمر ،ص ٢٥٧٧ .

(٣) التخمير ، للخوارزمي ، ١ / ٤٦٩.

(٤) تذكرة النحاة (بتصرف) ، لأبي حيان الأندلسي ، ص ٢٩٥.

على النعت لكل ، والبدل محال ، وكذلك قوله تعالى[1]: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ على النعت ، والتقدير : غيرُ اللهِ ". فنجد أبا حيان قد وافق ما ذهب إليه الخوارزمي من كون (الفرقدان) نعتاً (لكل) .

وقد رد البيكندي[2] على الخوارزمي في ذلك فقال :" وما ذكره هدم لقاعدة النحاة ، وفرق لإجماعهم ، وإجماعهم في النحو حجة موجبه ، وترك الحجة زيغ عن سواء المحجة ، فكان خلافة عن مقابلة إجماعهم كطنين الذباب ، ومن يتيمم مع الماء الطهور بالتراب ؟! ويميل إلى السراب مع السائغ من الشراب ؟"[3]

خلاصة القول :

القول الراجح هو ما قال به النحاة من تشبيه المستثنى المنصوب بالمفعول . وأما ما قال به الخوارزمي من تشبيه المستثنى المنصوب بالصفة أو الحال فهو مرجوح .

---

(١) سورة الأنبياء [٢٢].

(٢) هو أحمد بن علي بن عمرو السليماني ، أبو الفضل البيكندي البخاري المحدث ، ولد سنة ٣١١ هـ ، توفي سنة ٤٠٤ هـ ، قال ياقوت الحموي في كتابه معجم البلدان له أربعمائة مصنف منها كتاب في أسماء الرجال . انظر : هدية العارفين ، للبغدادي ، ١/ ٣٧ ، الأعلام ، للزركلي ، ١/ ١٧١ . معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحاله ، ١ / ٢٠٧ .

(٣) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٤٦٩-٤٧٠.

ثالثًا : التـــوابـــع :

المسألة الأولى :أقســـام الـبـــدل .

المسألة الثانية :امتنـاع وصـف المعـرف بـ"أل" بالمبـهـم .

المسألة الأولى : أقســـام الـــبـــدل

أتفق معظم النُحويون على أن للبدل أربعة أقسام هي: بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، والبدل المباين[١] .

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

البدل هو : التابع المقصود بالنسبة ، بلا واسطة[٢] .

قال الزمخشري[٣] في أقسام البدل :" البدل على أربعة أضرب ، بدل الكل من الكل كقوله تعالى[٤]: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ ، وبدل البعض من الكل كقولك : (رأيت قومك أكثرهم وثلثيهم)، و (ناساً منهم وصرفتُ وجوهها أوَّلها) ، وبدل الاشتمال كقولك : (سُلب زيدٌ ثوبه) ، و(أعجبني عمرو حسنه وأدبه وعلمه) ونحو ذلك مما هو منه ، أو بمنزلته من التَّلبُّس ، وبدل الغلط كقولك : (مررتُ برجل حمار،أردت أن تقول بحمارٍ فسبقك لسانك إلى رجل فتداركتهُ وهذا لا يكون إلَّا في بدأة[٥] الكلام ، وبما لا يصدر عن رويَّةٍ وفطانةٍ ".[٦]

وقد وافق ابن يعيش الزمخشري في ذلك فقال :" والبدل إمَّا أن يكون الأول في المعنى ، أو بعضه ، أو مشتملاً عليه ، أو يكون على وجه الغلط ".[٧]

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢٥٩/٢. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ٢ / ٢٢٧. شرح جمل الزجاجي ،لابن أبي الربيع الإشبيلي ، ص ٣٩٠-٣٩١-٣٩٢. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٣/ ٣٤٠.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ٢/ ٢٢٦ .

(٣) هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله . ولد بزمخشر (بلد بخوارزم) ، من مؤلفاته : (النموذج) ، و (الأمالي) ، و (المفصل)، و (الكشاف) ، و (المستقصي)، وعنى العلماء بالمفصل شرحاً وتعليقاً . توفي سنة ٥٣٨ هـ.
انظر : ص ١٢١ – ١٢٢ . وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٢٧٩ – ٢٨٠ ، والأعلام ، للزركلي ، ٧ / ١٧٨ . نشأة النحو ،لمحمد طنطاوي .

(٤) سورة الفاتحة [٦-٧].

(٥) أي : بداية الكلام .

(٦) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١١٦.

(٧) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢٥٩/٢.

وقد ذكر ابن مالك أقسام البدل في ألفيته[1]:

مطـابقاً ، أو بعـضاً ، أو ما يشـتمل عليه ، يُلفي ، أو كمعطوفٍ ببل
وذا للاضراب اعزُ،إن قصداً صحب ودون قصـد غـلـطٌ به سُـلـب
كـزرهُ خـالـداً ، وقبـلـهُ اليـدا ، واعرفهُ حقّهُ ، وخذ نبلا مـدى

قال ابن عقيل :" البدل على أربعة أقسام :

الأول : بدل الكل من الكل[2]، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى، نحو : (مررت بأخيك زيدٍ ، وزره خالداً) .

الثاني : بدل البعض من الكل ، نحو :(أكلتُ الرغيفَ ثُلثُهُ ، وقبّلهُ اليدَ) .

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو الدَّال على معنى في متبوعه ، نحو : (أعجبني زيدٌ علمُهُ ، واعرفهُ حقه).

الرابع : البدل المُباين للمبدل منه ، وهو المراد بقوله :" أو كمعطوف ببل " وهو على قسمين :

أحدهما : ما يقصد متبوعه كما يُقصد هو ، ويسمى بدل الإضراب وبدل البداء، نحو: (أكلتُ خبزاً لحماً) قصدت أولاً الأخبار بأنك أكلت خبزاً ، ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحماً أيضاً ، وهو المراد بقوله : " وذا للإضراب اعزُ إن قصداً صحب " أي : البدل الذي هو كمعطوف ببل انسبه للإضراب إن قُصد متبوعه كما يُقصد هو .

الثاني : ما لا يقصد متبوعه ، بل يكون المقصود البدل فقط ، و إنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه ، ويسمى بدل الغلط والنسيان ، نحو : (رأيتُ رجلاً حماراً) أردت أنك تخبر أولاً أنك رأيت حماراً ، فغلطت بذكر الرجل ، وهو المراد بقوله :" ودون قصد غلط به سُلب " أي : إذا لم يكن المبدل منه مقصوداً فيسمى البدل بدل الغلط ، لأنه مزيل الغلط الذي سبق ، وهو ذكر غير المقصود .

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ٢ / ٢٢٧.

(٢) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بأل خطأ.

وقوله :" خُذ نبلاً مُدى " يصلح أن يكون مثالاً لكل من القسمين ، لأنه إن قصد النبل والمدى فهو بدل الإضراب ، وإن قصد المدى فقط - وهو جمع مُديةٍ ، وهي الشفرة – فهو بدل الغلط ".

وقد أيَّد الزجاجي[١] النحاة في أن أقسام البدل أربعة حيث قال :" البدل في كلام العرب على أربعة أضرب بدل الشيء من الشيء[٢] وهما لعين واحدة ، وبدل البعض من الكل ، ويبدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملاً عليه ، وقد قال أبي الربيع في ذلك :" واختلف النحويون في تسميته بدل اشتمال فمنهم من قال سُمي بدل اشتمال ، لأن المعنى عُلق بالأول ، وهو طالب في المعنى للثاني ، فهو مشتمل على الثاني ، وهذا هو ظاهر كلام أبي القاسم الزجاجي ومنقول عن المبرد ، وينكسر هذا عليهم ببدل البعض من الكل ، لأن بدل البعض من الكل عُلق فيه الفعل وهو في المعنى طالبٌ بالثاني ، ألا ترى أنك إذا قلت : (قُطع زيدٌ يده) ، فالقطع طالبٌ باليد ، ومشتملاً عليه ، فيلزم على هذا أن يقال فيه : بدل اشتمال ولهم أن يقولوا : خصوا هذا ببدل البعض من الكل ، وإن كان في الحقيقة من بدل الاشتمال وكان الأستاذ أبو علي[٣] يستحسن هذا القول . والبدل الرابع بدل الغلط ". [٤]

وقال ابن هشام[٥]:" وأقسام البدل أربعة :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه ، نحو[٦]:

﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق من نهاوند ، قدم بغداد وسمع من ابن السراج و الأخفش ، ولازم الزجاج فنُسب إليه ،. وله مؤلفات في النحو منها : (الجمل) ، و (الكافي) ، ، توفي بدمشق سنة ٣٣٧ هـ .

انظر : معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحاله ، ٢/ ٧٨ . والأعلام ، للزركلي ، ٣ / ٢٩٩ . نشأة النحو ، لمحمد طنطاوي ،ص ١٠٢

(٢) يقصد به بدل الكل من الكل .

(٣) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأستاذ أبو علي الإشبيلي ، الأزدي ، المعروف بـ (الشلوبين). وهو ، إمام في العربية واللغة .وله مصنفات منها : (شرح على الجزولية)، و(التوطئة) . توفي سنة ٦٤٥ هـ ، عن ثلاث وثمانين سنة .

انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص ٢٢١ ، إشارة التعيين ، لعبد الباقي اليماني ، ص ٢٤١ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢ / ٢٢٤ – ٢٢٥ ، والأعلام ، للزركلي ، ٥/ ٦٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي (بتصرف)، لأبي الربيع الإشبيلي ، ص ٣٩٠-٣٩١-٣٩٢.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٣/ ٣٤٠.

(٦) سورة الفاتحة [٥- ٦].

وسمَّاه الناظم البدل المطابق ؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو[1]: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ فيمن قرأ بالجر ، وإنَّما يُطلق (كل) على ذي أجزاء ، وذلك ممتنع هنا .

الثاني : بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً ، أو أكثر ، كـ (أكلتُ الرَّغيفَ ثلثهُ ، أو نصفهُ ، أو ثلثيهِ) .

ولا بد من اتِّصاله بضمير ، يرجع على المبدل منه : مذكور كالأمثلة المذكورة، وكقوله تعالى[2]: ﴿ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، أو مقدر ، كقوله تعالى[3]: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ أي : منهم .

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال ، كـ (أعجبني زيدٌ عِلمه ، أو حُسنُه) و (سُرق زيدٌ ثوبه ، أو فرسُهُ).

وأمره في الضمير كأمر بدل البعض ؛ فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، وقوله تعالى[4]: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾ ، ومثال المُقدر قوله تعالى[5] : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥ ﴾ أي : النار فيه ، وقيل : : الأصل (ناره) نابت (أل) عن الضمير .

والرابع : البدل المُباين ، وهو ثلاثة أقسام ، لأنه لا بد أن يكون مقصوداً كما تقدم في الحدِّ :

ثم الأول إن لم يكن مقصوداً البتة ، ولكن سبق إليه اللسان ، فهو **بدل الغلط** ، أي : بدل عن اللفظ الذي هو غلط ، لا أن البدل نفسه هو الغلط ، كما قد يُتوهَّم .

---

(١) سورة إبراهيم [١].
(٢) سورة المائدة [٧١].
(٣) سورة آل عمران [٩٧].
(٤) سورة البقرة [٢١٧].
(٥) سورة البروج [٤-٥].

وإن كان مقصوداً ، فإن تبين بعد ذكره فسادُ قصده ، **فبدل نسيان** ، أي : بدل شيء ذُكر نسياناً .

وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان ، والنسيان متعلق بالجنان ، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط .

وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحاً **فبدل الإضراب** ، ويُسمى أيضاً **بدل البداء**[١].

قال ابن الحاجب في ذلك[٢] :" وهو بدل الكل ، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، فالأول : مدلوله مدلول الأول ، والثاني جزؤه ، والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما ، والرابع أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره ".

ومن النحاة من فصل في ذلك وجعلها ستة أقسام فقال ابن هشام: " وأقسامه ستة :

أحدها : بدل كل من كل ، وهو عبارة عمَّا الثاني فيه عين الأول كقولك : (جاءني محمدٌ أبو عبدِ الله) وقوله تعالى[٣]: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿٣٢﴾ ﴾ .

وإنما لم أقل : (بدل الكل من الكل) حذراً من مذهب من لا يُجيز إدخال (أل) على كل ، وقد استعمله الزجاجي في جمله ، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقةً للناس .

والثاني : بدل بعض من كل ، وضابطه : أن يكون الثاني جزءاً من الأول كقولك : (أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾، فمن استطاع : بدل من الناس ، هذا هو المشهور ، وقيل فاعل بالحج ،أي: ولله على الناس أن يحُجَّ مُسْتَطِيعَهم .

---

(١) البداء – بفتح الباء وبالدال المهملة – هو ظهور الأمر بعد أن لم يكن ظاهراً ، والمراد أنه يظهر لك الصواب بعد خفاء حاله عليك . انظر حاشية أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٣/ ٣٤١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ٢/ ٣٨٤.

(٣) سورة النبأ [٣١-٣٢].

والثالث : بدل الاشتمال ، وضابطه : أن يكون بين الأول والثاني ملابسة بغير الجزئية ، كقولك (أعجبني زيدٌ عِلمُهُ) وقوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾.

ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين ، نحو قوله تعالى :﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴿٣٢﴾ ﴾ ، ومعرفتين مثل: (الناس ومن) ، ومختلفين مثل :(الشهر وقتال).

والرابع والخامس والسادس : بدل الإضراب ، وبدل الغلط ، وبدل النِّسيان ، كقولك: (تصدقتُ بدرهم دينار) فهذا المثال محتمل لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ، ثم عن لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار ، وهذا بدل الإضراب ، ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم ، وهذا بدل الغلط ، ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدُّق بالدرهم ، فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد ، وهذا بدل النسيان ".[1]

أمَّا الخوارزمي فقد خالف ما عليه جمهور النحويين من أن أقسام البدل أربعة فذهب إلى أنها ثلاثة أضرب فقال :" اعلم أنَّ البدل على ثلاثة أضربٍ : بدل المثل من المثل[2] كقوله تعالى :﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ ، وبدل الاشتمال وهو على صنفين:

أحدهما : بدل البعض من الكل كقولك : (رأيت قومك أكثرهم) .

الثاني : أن لا يكون بدل البعض من الكل لكنه شيء يلتبس به ، كقولك : (أعجبني عمرو حسنهُ)، وهذا النوع من بدل الاشتمال قريب من التمييز على الجملة ، تقول: (طاب زيدٌ قلبُه)، كما تقول : (طاب زيدٌ قلباً) ، و (أعجبني كرمه) كما تقول : (أعجبني عمرو كرماً).

---

(١) قطر الندى وبل الصدى (بتصرف)، لابن هشام ، ص ٣٤٥-٣٤٦.

(٢) يقصد به بدل الكل من الكل ، ولكنه تحاشى ذكر (البعض والكل) كراهية لإدخال اللام على (كل وبعض) ذكره الأندلسي في شرحه لكلام الخوارزمي أنظر : حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١١٦.

فإن سألت : أجمع النّحويون على أنَّ البدل أربعة أقسام ، كل واحدٍ منها قسم ، وأنت جعلته على ثلاثةٍ ، أحدها قسمان ، فما وجه التَّفاضل بين القولين ؟ أجبتُ : بأنهم جعلوا صنفي النَّوع نوعين ، وهذا سهو ، كما قلت : الحيوان ثورٌ وفرسٌ وعربي وعجميٌّ" . [1]

الرد على رأي الخوارزمي :

لا أوافق الخوارزمي فيما ذهب إليه من أنَّ أقسام البدل ثلاثة، فقد دلل الرضي على حصر البدل في الأضرب الأربعة فقال[2] :" ودليل حصر الإبدال في الأربعة : أنه لا يخلو مدلول الثاني من أن يكون مدلول الأول أو لا . الأول بدل الكل ، والثاني إمَّا يكون الثاني فيه بعض الأول أو لا . والأول بدل البعض ، والثاني إمَّا أن يكون فيه الفعل المسند إلى المبدل منه مشتملاً على الثاني ، أي متقاضياً له بوجه ما أو لا . والأول بدل الاشتمال ، والثاني بدل الغلط ".

وقد عقب الأندلسي على كلام الخوارزمي فقال: " الصحيح ما ذهب إليه الجماعة من أن الأقسام أربعة ، لأن كل واحد منها يمتاز عن الآخر بخواص لا توجد في الآخر . وإذا كان كذلك وجب أن يوضع لكل واحد منها اسم على حده ، ولو صح ما قاله لجاز أن يقال هذا في التوابع بأسرها فإن كل واحد منها ما امتاز بفضل ذاتي ، بل بأمر عرضي " .

ثم قال بعد رده على الخوارزمي : " الأول بدل الكل من الكل ، وهو الذي سماه الخوارزمي بدل المثل من المثل ، وكأنه تحاشى أن يقول : الكل والبعض " . [3]

إذا ما ذهب إليه الخوارزمي مذهب خاطئ وفهم ناقص لأقسام البدل حيث أنه لم يدرك أن بدل الاشتمال يختلف كلياً عن بدل بعض من كل فله من الخصائص ما يختلف بها عنه والعكس . كما أننا نجده قد ألغى البدل المباين وما يندرج تحته من البدل وكأنه غير موجود أو أنه لا يحدث أثناء الكلام أو لأنه لا يوجد في كتاب الله ولا في كلام العرب الفصحاء.

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ٢ / ١١٦-١١٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية (بتصرف) ، لرضي الدين الأستراباذي ، ٢ / ٣٨٥.

(٣) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١١٦ .

خلاصة القول :

إذا ما ذهب إليه جمهور النحويين هو المذهب الراجح والصحيح ، وما ذهب إليه الخوارزمي مرجوح وضعيف . والله أعلم .

المسألة الثانية :امتنـــاع وصـــف المعـرف بـ"أل" بالمبـهـم :

جعل النحاة المعارف ستة أضرب : المضمر ، نحو : (أنا ، وأنت ، و هو ، وهي، وهما ، وهم) و العلم نحو : (محمد ، وزيد ، هند ، و دعد) ، و المبهم وهو أسماء الإشارة نحو : (هذا ، وذلك ، وذاك ، وهؤلاء) ، والموصول نحو : (الذي ، التي) ، و المعرف باللام نحو : (الغلام ، والرجل ، والبيت) و المضاف إلى واحد منها نحو: (غلام زيدٍ ، وصاحب هذا ، وباب المسجد) [١] .

دراســـــة المســـألة تفصيليًا :

اتفق النَّحويون على امتناع وصف المعرَّف باللاَّم بالمبهم نحو قولك: (مررت بالرَّجلِ هذا) ؛ ذلك لأن الاسم لا يوصف بما هو أتم تعريفاً منه . بينما أجازوا أن يوصف المضاف المعرف باللام بالمبهم نحو قولك : (مررت بغلامِ الرجلِ هذا) لاتفاقهم على أن المضاف يوصف بما وصف به العلم ومما وصف به العلم المبهم نحو قولك : (مررت بزيدٍ هذا) . [٢] .

قال ابن يعيش في هذا :" إن الصفة ينبغي أن تكون وفق الموصوف ، فإن كان الموصوف نكرة ، فصفته نكرة . وإن كان معرفة ، فصفته معرفة . ولا تكون الصفة أخصَّ من الموصوف ، وإنما يوصف الاسم بما هو دونه في التعريف ، أو بما يساويه . وذلك لوجهين :

أحدهما : أن الصفة تتمة للموصوف ، وزيادة في بيانه . والزيادة تكون دون المزيد عليه ، وأمَّا أن تفوقه ، فلا ، فإذاً وجه الكلام أن تبدأ بالأعراف ، فإن كفى ، وإلا اتبعته ما يزيده بياناً .

وأما الوجه الثاني : فإن الصفة خبرٌ في الحقيقة ، ألا ترى أنه يحسن أن يقال لمن قال : (جاءني زيدٌ الفاضلُ) كذبت فيما وصفته به ، أو صدقت ، كما يحسن ذلك في الخبر ، وإذا كان خبراً ، فكما أن الخبر لا يكون إلا أعم من المُخبر عنه ،

---

(١) الكُناش في النحو والتصريف ، لأبي الفداء ، ١/ ١٦٣-١٦٤، شرح ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٨٦ ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، لا بن هشام ، ص ١١٥ .

(٢) المفصل ، لابن يعيش ، ٢/ ٢٥٠، الكناش في النحو والتصريف ، لأبي الفداء / ١٦٣-١٦٤ ،همع الهوامع ، للسيوطي، ٣/ ١١٨ ، المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، ٢/ ٩٢١ . شرح الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ،٣١٤، والمقتضب ، للمبرد ، ٣٨١ .

أو مساوياً له ، فالأول نحو : (زيدٌ قائمُ) ، والثاني نحو : (الإنسانُ بشرٌ) ، إلا أن الفرق بينهما أنك في الصفة تذكر حالاً من أحوال الموصوف لمن يعرفها تعريفاً له عند توهم الجهالة بالموصوف ، وعدم الاكتفاء بمعرفته ، وفي الخبر إنما تُذكر لمن يجهلها ، فتكون هي محلَّ الفائدة ، فلذلك تقول : (مررت بزيدٍ الطويل) ، والطويل نعتٌ لزيد ، وهو أعم منه وحده إذ الأشياء الطوال كثيرة ، وزيد أخص من الطويل وحده . فإن قيل : فكيف تكون الصفة بياناً للموصوف ، وهو أعم منه ؟ قيل : البيان منه إنما حصل من مجموع الصفة والموصوف ؛ لأن مجموعهما أخص من كل واحد منهما منفرداً ، فـ (زيدٌ الطويلُ) أخص من (زيد) وحده ، ومن (الطويل وحده ، ولذلك كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد . فعلى هذا تقول : (مررت بزيدٍ هذا) فيكون (هذا) نعتاً لـ(زيد) . هذا على مذهب من يرى أن هذا أنقص من العلم ، ومن جعل (هذا) أخص من العلم جعله بدلاً لا نعتاً ، وتقول : (جاءني هذا الرجل) ، فتصف (هذا) بما فيه الألف واللام ؛ لأن ما فيه الألف واللام أنقص تعريفاً من أسماء الإشارة . ولو قلت : (مررت بالرجل هذا) ، فتصف ما فيه الألف واللام باسم الإشارة لم يجز ؛ لأن الاسم لا يوصف بما هو أتم تعريفاً منه ، فإن جعلته بدلاً أو عطف بيان جاز ، فاعرفه " . [1]

وقال أبو الفداء أيضاً:" النظر في الوصف على أربعة أضرب ؛ لأن اللفظ منه ما لا يوصف ولا يوصف به ، وهو المضمر ، ومنه ما يوصف ولا يوصف به وهو العلم ، ومنه ما يوصف به ولا يوصف ، وهو الجملة الخبرية ، ومنه ما يوصف ويوصف به ، وهو المعرف باللام والمضاف والإشارة ، وإنما لم يوصف المضمر ؛لأن بعض المضمرات وهو (أنا) في غاية الوضوح ، فلا يحتاج إلى توضيحه بالصفة، وكذلك المخاطب يوضحه الحضور والمشاهدة، فلا اشتراك فيما هذا شأنه.

وإذا انتفى موجب الوصف ، وهو الاشتراك انتفى الوصف ؛ لأن الوصف إنما هو للإيضاح ، وقد ثبت إيضاح المضمر بدونه ، وحملت باقي المضمرات على ذلك، وإنما لم يوصف بالمضمر؛ لأن الصفة تدل على معنى في الموصوف ، والمضمر وضع ليدل على الذات ، ويجب أن يكون الموصوف أخص من الصفة ، أي أعرف منه ؛ لأنه المقصود بالنسبة المفيدة ، والصفة غير مقصودة بذلك ، فلا يوصف المعرف باللام باسم الإشارة ؛ لأنه أخص من المعرف باللام ، فلا يقال : (مررت بالرجل هذا) ، وتريد الصفة ، ويلزم أن يوصف اسم الإشارة بالمعرف

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢ / ٢٤٩-٢٥٠.

باللام ؛ لأن اسم الإشارة مبهم الذات ، واسم الجنس يدل على حقيقة الذات ، وتعريفه بالألف و اللام ، فمن ثم وجب أن توصف أسماء الإشارة بما فيه من الألف واللام ؛ لدلالته على حقيقة الذات ،فيتضح به اسم الإشارة ؛ لكونه مبهم الذات ، والعلم يوصف بثلاثة أشياء : بالمبهم ، وبالمعرف باللام ، فإن تعريفه لا بذاته ، بل بالألف واللام ؛ ولذلك يزول عنه التعريف بزوالهما ، وكذلك تعريف المضاف بغيره ، فالعلم أخص منها . واعلم أن اسم الإشارة نحو: (هذا المكان) مبهم الذات ، احتاج إلى ما يبين حقيقته ، وذلك لا يكون إلا بأحد أمرين :

- إمَّا باسم الجنس ، نحو (الرجل) لدلالته على حقيقة الذات .

- أو بوصف يختص بالذات التي يُراد بيانها ، كـ (العالم) و (الكاتب) بالنسبة إلى ذات الإنسان ، فلذلك قالوا : (جاءني هذا الرجل) و (مررت بهذا العالم)؛ لأن العلم وصف خاص بذات الرجل ، لا يوجد إلا في نوعه بخلاف قولك : (هذا الأبيض) ؛ لعدم اختصاصه بنوع دون نوع وبسبب ما شرح حَسُنَ (مررت بهذا العالم) وضعف (مررت بهذا الأبيض) ". [١]

وقد قال الفراء في ذلك: "يوصف الأعم بالأخص نحو: (مررت بالرجل أخيك).

وقال ابن خروف : " توصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم ". [٢]

وقال عبد القاهر[٣] في المقتصد : "اعلم أنك إذا قلت: (مررت بزيدٍ الطويل)، كان (الطويل) أعم من (زيدٍ) وهذا حكم الصفة ، لأنها مشتركة ، فالطول يكون لـ (عمرٍو) وكما يكون لـ (زيدٍ) ، و (زيدٌ) لا يكون لكل أحد ، والصفة مع الموصوف أخص من كل واحد منهما على انفراده ؛ لأن قولك : (زيدٌ الطويل) أخص من قولك: (زيدٌ) على انفراده و(الطويل) على انفراده ؛ لأن (زيداً) يدل على شيء لا يدل عليه الطويل ، وكذا الطويل يدل على شيء لا يدل عليه (زيدٌ) ، وإذا اجتمعا كان لهما ، فائدة لا تكون لأحدهما منفرداً . ومثاله أن الشرح والمشروح إذا اجتمعا

---

(١) الكُناش في النحو والتصريف ، لأبي الفداء ، ١/ ١٦٣-١٦٤.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٣/ ١١٨.

(٣) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، كان من كبار أئمة العربية والبيان ، وله مصنفات عدة منها : (المقتصد في شرح الإيضاح) ، و (دلائل الإعجاز) وغيرها ، توفي سنة ٤٧١ هـ .
انظر : إشارة التعيين ، لعبد الباقي اليماني ، ص ١٨٨ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ١٠٦ ، وطبقات الشافعية ، للسبكي ، ٥/ ١٤٩-١٥٠ ، والأعلام ، للزركلي ، ٤ / ٤٨ .

كان لهما فائدة لا تكون لكل واحدٍ منهما على انفراده ". [1] فقد وافق ابن يعيش في ما ذهب إليه .

أمَّا الخوارزمي فقد اعترض على ما ذهب إليه النحويون في ذلك فقال في التخمير:" وكلام النحويين منظور فيه ، وذلك : أنهم اتفقوا على أن المضاف إلى المعرف باللام يوصف بالمبهم نحو أن يقال : (مررت بغلام الرجلِ هذا) ، فإنه يجوز بغير شك ، لاتفاقهم على أنَّ المضاف يوصف بما وصف به العلم ، ومما وصف به العلم المبهم من قولك : (مررت بزيدٍ هذا) فبعد ذلك المعرف باللام لا يخلو من أن يكون أخص من المبهم أو لا يكون ، فلئن كان أخصَّ لزم التَّناقض لأنه حينئذٍ يقتضي أن لا يوصف المبهم بالمعرف باللام ، وأنه يوصف به . ولئن لم يكن أخص لزم أيضاً التناقض ، لأنه لا يخلو حينئذٍ من أن يكون مساوياً للمبهم أولا يكون، فإن كان وجب أن يُوصف المعرف باللام بالمبهم ، وأن لا يُوصف به . وهذا تناقض أيضاً . وهذا لأن المعرف باللام يوصف بمثله وبالمضاف إلى مثله، ولئن لم يكن مساوياً للمبهم ، وهو ليس بأخص من المبهم ، لزم أن يكون المبهم أخص من المعرف باللام ، وإذا كان أخص من المعرف باللام وجب أن لا يجوز: (مررتُ بغلامِ الرجلِ هذا) وأنه يجوز ، وهذا تناقض ، وإنَّما قلنا بأنه وجب حينئذٍ أن لا يجوز: (مررتُ بغلامِ الرجلِ هذا) ؛ لأن المضاف إلى المعرف باللام بمنزلة المعرف باللام ، فيكون هذا بمنزلة ما لو قلت : (مررتُ بالغلام هذا) وذلك لا يجوز. والذي يدل عليه التعويل في المسألة أن تقول : شرط اتصاف المعرف بالمعرف أن يتكافآ من جهة التعريف وها هنا أصلان ، الأصل الأول : أن التعريف إذا وقع في الموصوف مقصوداً وجب أن يقع في الصفة كذلك ، بيانه : أنك إذا قلت: (جاءني الرجلُ) فكأنه قيل لك : (الرجلُ الذي جاءك) أي الأنواع هو ، أهو العالم أم الجاهل ؟ فإذا قلت : العالمُ أو الجاهلُ جاز لأن الموصوف وهو الرجل كما وقع فيه التعريف مقصوداً من حيث أنه وقع فيه مبدوءاً به فكذلك الصفة ، ولو قلت في الجواب ها هنا : (يوسف) لم يجز لأن الصفة والموصوف لم يتكافآ في جهة التعريف بدليل أن التعريف وقع في جانب الموصوف مقصوداً أو تكملة على حده بخلاف الصفة فإن التعريف فيها غير مقصود ؛ لأن الصفة هنا علم ، والتعريف في العلم غير مبدوء به ، بل هو مختلط بأجزاء معنى العلم غير ممتاز عنها ، بخلاف المعرف باللام ، ولذلك قلنا بأن المبهم لا يوصف بالمضاف ، لأن المبهم مقصود به

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، ٢ / ٩٢١.

من الأصل التعريف لأنه للتعريف مصوغ بخلاف اسم المضاف فإنه غير مقصود من الأصل التعريف و لأن التعريف في المبهم وقع معجلاً بخلاف التعريف في المضاف فإنه إلى وقت التحاق المضاف إليه بالمضاف مؤجل ، والمؤجل لا يكافىء المعجل . فإن سألت : فكيف وصف المبهم بالمعرف باللام مع أنهما لم يتكافآ في جهة التعريف لأن المبهم كما ذكرت قد قصد به من الأصل التعريف ، ولا كذلك المعرف باللام ، وكذلك المعرف باللام يتصف بالمضاف إلى المعرف باللام ، وعلى العكس مع أنهما لم يتكافآ في جهة التعريف ، إذ التعريف بالمعرف باللام، وفي المضاف مؤجل ؟

أجبت : المبهم والمعرف باللام إمَّا أن يتكافآ في جهة التعريف أو لا يتكافآ ، فإن تكافآ حصل الغرض ، وإن لم يتكافآ قلنا : إنهما وإن لم يتكافآ حقيقة فقد تكافآ حُكماً ، لأن ذلك المقدر من التفاوت الواقع بينهما ساقط حُكماً وهذا لأن الحاجة قد تمس إلى وصف المبهم بغيره من المعارف، وأشبه شيء له من المعارف التي يوصف بها المعرف باللام فيسقط ضرورة، أمَّا أن الحاجة قد تمس إلى وصف المبهم بغيره من المعرف ، فلأن المبهم يوصف بالمعرف باللام ، والمعرف باللام غير المبهم من المعارف ، فلولا أن الحاجة ماسة إلى وصف المبهم بغيره من المعارف لما وصف به وأما أن المعرف باللام أشبه شيء به من المعارف التي يوصف بها ، فلأن المعارف خمسة ، أمَّا المضمر فلا يوصف ولا يوصف به ، وأما المضاف فالمعرف باللام أشبه منه بالمبهم ، لأن التعريف في المعرف باللام معجلٌ، بخلاف التعريف في المضاف ، فيبقى العلم إذ التعريف في العلم لم يقع مقصوداً حسب ما وقع في المعرف باللام ، بدليل ما ذكرته من قبل من أن التعريف في العلم مختلط بسائر أجزاء معنى العلم ، بخلاف المبهم والمعرف باللام وكذلك قلنا بأن تعريف المبهم كتعريف المعرف باللام غير قابل للفسخ بخلاف العلم ، فإن تعريفه قابل للفسخ ، وبهذا خرج الجواب عن السؤال الثاني فإن المضاف والمعرف باللام متكافآن حكماً، ولذلك نابت اللام عن الإضافة في قولك : (مررتُ برجلٍ حسن الوجه) .

الأصل الثاني : أن التعريف في الصفة يجب أن يكون على سنن التعريف في الموصوف ، فإذا وقع تعريف في الموصوف بكلمة وما وراء التعريف فيه بكلمة وجب أن يكون التعريف في الصفة كذلك حتى يتطابقا ، بيانه : أنك إذا قلت : (جاءني الرجلُ) فكأنه قيل لك : أيُّ الرجال جاءك العالم منهم أم الجاهل ؟ ، فإذا

قلت : (العالم جاء) زاد التعريف في الجواب ، على سنن التعريف في السؤال ، وهذا لأن معنى السؤال كما هو الذي هو عالم من الرجال جاءك أم الذي هو جاهل منهم فكذلك معنى الجواب الذي هو عالم من الرجال جاءني أم الذي هو جاهل ، بخلاف ما لو قلت في الجواب هذا ، وهذا لأن في قولك : هذا ، لايخلو من أن يشتمل على معنى وراء معنى الإشارة أو لا ، فلئن لم يشتمل لم يجز أن يقع جواباً لأنه يسألك عن شيئين فتجيبه عن أحدهما ، ولئن اشتمل لم يجز أن يقع أيضاً جواباً ، لأن الفكَّ الذي ذكرته فيما هناك بين لام التعريف وبين الداخل عليه لام التعريف غير واقع هاهنا ضرورة أن الفكَّ إنما يجري بين كلمتين ، واسم الإشارة كلمة واحدة ، وكذلك إذا جئت بالعلم ".[١]

الرد على رأي الخوارزمي :

بعد هذا الاستعراض للآراء كل من النحويين و رأي الخوارزمي ، فأنا لا أوافق الخوارزمي في ما ذهب إليه .

وقد عقب عليه الإسفندري فقال:" وقوله (وأنه جائز) [٢] قول مشكل ، وما أدري هذا رواية جائزة الاستعمال في كلامهم عن السلف ، أو قاله من عنده ، والإشكال قائم على كلا التقديرين بالنص .

وبيان ذلك : أن المعرف باللام لما امتنع وصفه بالمبهم ، لما ذكر وجه امتناعه بالمضاف إلى المعرف باللام بالطريق الأولى ؛ لأنه تعريف المضاف إليه ، ولعله أغوله في مدعاه قول الشيخ – رحمه الله -: " وبالمضاف إلى ما ليس معرفاً باللام " وإنما أهمله – رحمه الله – بناء على ما بني في أصل الباب / فاعرفه ".

وقوله : (على أن يذكر الاسمين فيه نظر) [٣]؛ لأنه إن أراد بـ (ذكر الاسمين) أن كلاهما في قصد الذكر سواء فليس كذلك ، بدليل أن صاحب الكتاب نص في عطف البيان على أن الأول هو ما يعتمده الحديث ، وورود الثاني من أجل

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١٠٣ إلى ١٠٦.

(٢) وذلك حين قال الخوارزمي أن قولك : (مررتُ بغلام الرجل هذا) .

(٣) وذلك حين تسأل فقال : فما بالهم في عطف البيان حيث أخروا الأخص والأشهر ؟ فأجاب فقال : لأن المتكلم هناك على أن يذكر كلا الاسمين أما هنا فليس على ذلك . وكلام النحويين منظور فيه . التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١٠٣.

التوضيح ، وإذا كان الأول مقصوداً كان في مرتبه الموصوف ، فيتعطل الفرق " .
(١)

خلاصة القول :

جواز وصف المضاف إلى المعرف بأل بالمبهم وهو ما قال به النحاة ، ولا حجة بما منعه الخوارزمي .

(١) المقتبس في توضيح ما ألتبس ، للإسفندري ، ١/ ٤٧٩. رسالة ماجستير ، إعداد : مطيع الله بن عواض السلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٤ هـ .

رابعاً : المبني والمعرب

المسألة الأولى : علة منع الاسم من الصرف .

المسألةالثانية :منع " غدوة وبكرة وسحر من الصرف ".

المسألة الثالثة : عمل اسم الفاعل المقترن بـ"أل".

المسألة الرابعة : الأسماء الستة .

المسألة الخامسة : أسماء أضيفت إلى المعارف ولم تكتسب التعريف.

المسألة السادسة : المقصور والممدود .

المسألة السابعة : ما جاء على وزن " فعال " .

المسألة الثامنة : العلم المركب تركيب جملة .

المسألة التاسعة : ضمير الشأن .

المسألة الأولى : علة منع الاسم من الصرف

ذهب جمهور النحاة إلى أن هناك علل تمنع الاسم من الصرف وقد قسم النحاة العلل المانعة الاسم من الصرف إلى قسمين :

الأول : ما يمنع الاسم من الصرف لوجود علتين من علل تسع وهي : العدل نحو : (ثلاث – ومثنى) والعلمية نحو : (طلحة – و عائشة) ، والوصفية نحو : (أحمر – و أخضر)، والتأنيث نحو : (عائشة ، حمزة) ، والعجمة نحو : (إبراهيم) ، والتركيب (بعلبك – و حضرموت) ، ووزن الفعل نحو : (إثمد – و إصبع) ، زيادة الألف والنون نحو : (غضبان – وعطشان) ، والجمع .

الثاني : ما يمنع الاسم من الصرف لوجود علة واحدة تقوم مقام علتين وهما اثنان :

أحدهما / ألف التأنيث مقصورة نحو : (حبلى) أو ممدودة نحو : (حمراء).

الثاني / الجمع المتناهي نحو : (مساجد – و مصابيح) [1].

دراســـــة المســـــألة تفصيلياً :

ذهب جمهور النحويين القدماء منهم والمتأخرين إلى أنَّ سبب منع الاسم من الصرف مشابهته للفعل في علتين من علل تسع أو واحدة تقوم مقام علتين[2].

وقد ذكر ابن مالك في ألفيته العلل المانعة للاسم من الصرف فقال[3]:"

عدلٌ ، ووصفٌ ، وتأنيثٌ ، ومعرفة وعُجمةٌ ، ثم جمعٌ ، ثم تركيبُ

والنون زائدةٌ من قبلها ألف ، ووزنُ فعلٍ ، وهذا القولُ تقريبُ

فألف التأنيث مطلقاً منع صرف الذي حواه كيفما وقع

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ٢/ ٢٩٤.أوضح المسالك ، لابن هشام ، ٤/ ١٠٣ .

(٢) انظر: الكتاب، لسيبويه ، ١/ ٨٥، والأصول في النحو، لابن السراج ، ٢/ ٨٨، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، ص٣، وأسرار العربية، للأنباري، ص ١٢١، وشرح التسهيل ، لابن مالك ١/ ٤١، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢١١، والمقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني ، ٢/ ٩٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٩، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٢٦.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ٢/ ٢٩٤.

وقال ابن عقيل في ذلك :" وإنما يمنع الاسم من الصرف إذا وُجد فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقام العلتين . وما يقوم مقام العلتين منها اثنان ، **أحدهما :** ألف التأنيث ، مقصورة كانت ، كـ (حبلى) أو ممدودة ، كـ (حمراء) .

والثاني : الجمع المتناهي ، كـ (مساجد ، ومصابيح)". وقال ابن الحاجب بذلك(١).

وقال ابن هشام أيضاً: " المعرب إن أشبه الفعل مُنع الصرف ، وسمي غير أمكن ، وإلا صُرف وسُمي أمكن .

والصرف : هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف وللفعل كـ (زيدٍ) و (فرسٍ).

وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين ويستثنى من ذلك نحو: (مسلماتٍ) فإنه منصرف مع أنه فاقدٌ له؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم".(٢)

وقد قال أبو علي في (باب مالا ينصرف):" وصف الاسم الذي لا ينصرف وهو أن يكون ثانياً من جهتين . ومعنى ذلك أن يجتمع فيه سببان من أسباب تسعة ، أو يتكرر واحد منها فيه ، وتلك الأسباب التسعة : وزن الفعل الذي يخص الفعل ، أو يغلب عليه ، والصفة ، والتأنيث الذي يلزم ولا يفارق، والألف والنون المشابهتان لألفي التأنيث ، والتعريف ، والعدل ، والجمع الذي لا يكون على بناء الواحد ، والعجمة ، وأن يجعل الاسمان اسماً واحداً .

وجميع مالا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة إلا أربعة أشياء : ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة ، وأفعل صفة ، وفعلان الذي له فعلى ، والجمع الذي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ".(٣)

وقال ابن الدهان :" العلل المانعة من الصرف تسعٌ، إذا اجتمع منها اثنتان ، أو علة تقوم مقام اثنتين ، منع الاسم التنوين وتبعه الجر. وهي : التعريف

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ١/ ١٠٠.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٤/ ١٠٢-١٠٣.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، ص ٩٦٣.

الوضعي[١]، والعدل ، والعجمة المنقولة معرفة ، والنعت[٢]، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد[٣]، ووزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصه، والتأنيث اللازم، والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث، والتركيب، نحو: (أحمد وعمر وإبراهيم وأصفر ومساجد وتغلب وزينب وعثمان وحضرموت) .

العلة القائمة مقام علتين ألف التأنيث والهمزة المنقلبة عنها ، والجمع المقدم ذكره " .[٤]

وقال أبو الفداء:" غير المنصرف ما فيه علتان من تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامها ، وهي : العدل ، والتأنيث والجمع ، والمعرفة ، والعجمة ، ووزن الفعل ، والصفة ، والألف والنون الزائدتان ، والتركيب ، والذي يقوم منها مقام علتين : الجمع وألفا التأنيث ، وإنما يكون الجمع كذلك إذا كان على صيغة منتهى الجموع ، وأما ألفا التأنيث ؛ فلأنهما لما كانتا لا تنفكان عن الاسم ، نُزِّل لزومهما منزلة تأنيث ثانٍ . وإنما كانت هذه الأسباب فروعاً لأن أصل الاسم أن يكون مفرداً مذكراً نكرة ، عربي الوضع ، غير وصف ، ولا مزيد فيه ، ولا معدول ، ولا خارج عن أوزان الآحاد ، ولا مواطئ للفعل في وزنه ، فنقائض هذه التسعة فروع ، ولنذكر لفرعييها زيادة شرح :

أمَّا كون التعريف فرعاً ؛ فلأن التنكير سابقٌ عليه ، فالنكرة كالعام ، والمعرفة كالخاص ، والعام سابق على الخاص ، يتميز عن العام بأمر زائدٍ والزيادة فرع .

وأمَّا التأنيث ففرع على التذكير ؛ إذ كل معين يصدقُ عليه أنه شيء ومعلوم ومذكور وهذه أسماء مذكرة ، فإذا عُرف أن مسمياتها مؤنثة ، وضع لها أسماء أو علامات دالة على تأنيثها .

وأمَّا **العدل** ففرع على المعدول عنه ؛ لتوقفه عليه .

وأمَّا **العجمة** ففرع على العربي ؛ إذ هي دخيلة في كلامهم .

وأمَّا **التركيب** ففرع على الإفراد ؛ لتوقفه على المفردين .

وأمَّا **وزن الفعل** ففرع على وزن الاسم في الاسم .

---

(١) ويقصد به العلمية .

(٢) ويقصد به الوصفية .

(٣) يقصد به الجمع المتناهي .

(٤) الفصول في العربية ، لابن الدهان ، ص٥٠.

وأمَّا **الألف والنون المزيدان** ففرع على المزيد عليه ؛ لأن الزائد يتوقف على تحقيق المزيد عليه .

وأمَّا **الوصف** ففرع على الموصوف ؛ لأنه تابع للموصوف .

وأمَّا **الجمع** ففرع على الواحد ؛ لتوقفه على الإفراد .

وقد تبين أن هذه العلل فروع ، فإذا اجتمع منها في الاسم سببان مؤثران صار جانب الاسمية مغلوباً بجانب الفرعية ؛ لأن الاثنين يغلبان الواحد ، كما قيل فضعيفان يغلبان قوياً ، فيشبه الاسم بهما الفعل ، الذي هو فرع على الاسم من جهتين ". (١)

وقال الزمخشري في ذلك :" والاسم المعرب على نوعين ، نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كـ(زيدٍ – ورجلٍ) ويسمى المنصرف ، ونوع يُختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويُحرك بالفتح في موضع الجر كـ (أحمد ومروان) إلا إذا أُضيف أو دخله لام التعريف ، ويُسمي غير المنصرف واسم المتمكن يجمعهما ، وقد يُقال للمنصرف الأمكن ". (٢)

أمَّا الخوارزمي فقد خالف إجماع النحويين،واعترض عليهم، وذهب إلى أنَّ سبب المنع من الصرف الحكاية، والتركيب فقال : " اعلم أنَّ كلام النحويين في باب مالا ينصرف مخبَّط وأنا أورد أولاً تحقيق قاعدة ذلك الباب ، لأتمكن به من تخريج المسائل ، ثم أفسر كلام الشيخ فأقول : مدار الأمر في باب مالا ينصرف على حرفين على الحكاية وعلى التركيب أمَّا الحكاية ففي موضعين :

أحدهما : ما فيه وزن الفعل مع الوصف ، نحو : (رجل أعلم وأجهل).

والثاني : ما فيه وزن الفعل مع العلمية ، نحو : (يزيد - ويشكر) وامتناع الصرف في هذين الموضعين بطريق الحكاية الفعلية .

بيان ذلك إنَّ إطلاق هذه الألفاظ في هذين الموضعين في الأصل إطلاق الأفعال على الشيء ثم كثر حتى فارقتها الفعلية إمَّا إلى الوصفية و إمَّا إلى العلمية ، وما فيها من امتناع الصرف حكاية فعلية كما في (يزيد) من قوله :

نُبِئتُ أخوالي بَنِي يَزِيدُ (٣)

---

(١) الكناش في النحو والتصريف ، لأبي الفداء ، ١/ ٥٢-٥٣.

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٠٩.

(٣) هذا بيت من الرجز المشطور ، وعجزه قوله :

وقوله :

أنا ابنُ جَلا وطَّاع الثَّنايا [1]

فإن سألت : ما بالُ الفعلية قد فارقت في أحد الموضعين إلى الوصفية ، وفي الموضع الثاني إلى العلمية ؟ أجبتُ: لأنه لم يكن في أحد الموضعين موصوف مذكور فصار بالغلبة علماً، وفي الموضع الثاني موصوف مذكور فصار بالغلبة وصفاً، وهذا أصلها، ثم أدار الواضع الحكاية الفعلية على وزن الفعل إمَّا مع الوصف، و إمَّا مع العلمية فأمَّا نحو : (أفكل) و(أيدع) [2] فإنه ليس في الأصل فعلاً ، ولم يوجد فيه إحدى الخُلتين ولو سميت بـ(نرجس) و (ذهب) منعته الصرف ، لأن هذا الوزن من أوزان الفعل بخلاف (نهشل) ، لأنه بمنزله (جعفر) .

وأمَّا التركيب فعلى نوعين : نوع يتضمن الشطر الثاني منه معنى الحرف ، نحو (هو جاري بيت بيت)، أي بيتاً لبيت ، أو بيتاً إلى بيت ، و(خمسة عشر) ، أي خمسةٌ وعشرةٌ ولا مدخل لهذا النوع من التركيب في باب مالا ينصرف . ونوع لم يتضمن الشطر الثاني منه معنى الحرف نحو : (بعلبك) و(حضرموت) ، وهذا النوع من التركيب هو المعتبر في باب مالا ينصرف ، وهو أنواع كنحو ما ذكرناه من (بعلبك) و(حضرموت).

وثانيهما : تركيب الزيادة نحو الألف والنون المضارعتين لألف التأنيث في (سكران ، وعثمان) والمضارعة في اللغة هي المشابهة ولذلك سُمي الضَّرعُ ضرعاً لأنه يشابه صاحبه . والمراد بألف التأنيث الوجهتين هي الممدودة لأن الهمزة في الألف الممدودة منقلبة عن ألف التأنيث فإذا هما ألفان ، ووجه المشابهة بينهما هنا أن الألف والنون للتذكير ، كما أن الألفين هناك للتأنيث ، والذي يشهد لقيام الشَّبه بينهما أن (سكران) يُكسرُ على (سُكارى) ، كما أنَّ (صحراء) تكسر

= ظُلماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

وقد نسب النحاة هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ولا يوجد إلا في زيادات ديوانه .

الشاهد فيه : قوله (يزيد) حيث سمي به ، و أصله فعل مضارع ماضيه زاد مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل . انظر : أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ١/ ١١٤. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ٢ / ٦٢٦ .

(١) البيت من الوافر ، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي ، وعجزه قوله :

متى أضع العمامة تعرفوني

قيل تقديره : أنا ابن رجل جلا الأمور ، وقيل : جلا علم محكي على أنه منقول من نحو (زيد جلا) فيكون جملة ، لا من قولك : جلا زيد . انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ٢/ ٦٢٦.، وخزانة الأدب ، للبغدادي ، ١/ ٨٩ . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٨ / ٢٤٣ .

(٢) (أفكل) : الرعدة . و (أيدع) : صبغ أحمر . انظر : حاشية الكتاب ، لسيبويه ، ٣/ ١٩٤

على (صحاري)، و إنما يكونان للتذكير أن لو كانتا مزيدتين غير مُلتحق بهما تاء التأنيث ، لأنهما لو لم تكونا مزيدتين لما كان لهما دلالة فضلاً من أن تكون لهما دلالة على التذكير ، وكذلك لو التحق بهما تاء تأنيث لما كانتا للتذكير ، لاستحالة أن يكون الشيء مذكراً ومؤنثاً في حالة واحدة ؛ ولذلك قالوا بأن (حسّان) إن أخذته من الحُسن فهو منصرف ، وكذلك (عُريان)منصرف لأنه يقال في مؤنثه عُريانة .

وثالثها : تركيب التأنيث ، والتأنيث على ضربين بالتاء ، وبغير تاء ، والذي بالتاء إمَّا مظهر وإمَّا مقدر فالمظهر كما في (عائشة وفاطمة) ، والمقدر في كل ما لا يظهر فيه علامة التأنيث ، والذي بغير التاء يكون بالألف ، والألف على ضربين مقصورة وممدودة . أمَّا التأنيث بالتاء فإنه لا يعتبر ما لم يستحكم بالعلمية ، وذلك لأنه إذا استحكم بالعلمية كان أشد استلزاماً للثقل ، لأنه كلما جيء بالشطر الأول منه لزم المجيء بالشطر الثاني أيضاً ، بخلاف ما إذا لم يستحكم ، وكذلك ما تاء التأنيث فيه مقدرة ، لأنه بمنزلة ما ظهر فيه تاء التأنيث وذلك نحو : (دعدُ ، وسعاد)، والذي يدل على أن تاء التأنيث فيه مقدرةٌ ، إجماع النحويين على أنك لو سميت امرأة بحجر أو حمل أو حبل ثم صغَّرته فإنه تعود في التصغير التاء بخلاف نحو : (حائض ، وطالق) ، فإنه وإن كان تاء التأنيث فيه مقدرة فإنه منصرف لأنه بمنزلة (مانعة وضاربة) فكما أن العلمية هناك شرط فكذلك هاهنا . أمَّا ما فيه ألف التأنيث فهو غير منصرف لاستحكام التركيب فيه بدون العلمية لأن مبنى الألف على عدم المفارقة ، بخلاف البناء .

ورابعها : تركيب الجمع وهو كل جمع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، ووجه التركيب فيه أنه بمنزلة (جمعين) ، تقول : (رهط و أرهط و أراهط) وعرب وأعرب وأعاريب) ولذلك سمي الجمع الأقصى ثم أدار الواضع حكم امتناع الصرف على هذا الوزن ، وهو : كل اسم أوله مفتوح ، وبعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، ولذلك منعوا (حُضاجر) [١] للضبع الصرف ، وكذلك لو سميت (ببخاتي) [٢] فإنه لا ينصرف ، وذلك لتسهيل الأمر على المُتكلم .

---

(١) **(حضاجر)** : اسم للذكر والأنثى من الضباع ، سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه ؛ قال الحطيئة:

هلا غضبت لرحل جا ركَ إذ تنبذه حضاجر

انظر لسان العرب ، لابن منظور ، حرف الحاء .

(٢) **(البخْت)** : الإبل الخراسانية . واحدها : بُختي ، وجمعها : بخاتي وبخات . انظر : المعجم الوسيط ، حرف الباء ، ص ٦١.

وخامسها: تركيب العلمية وهو التركيب الذي في نحو فُعل ، الأسماء الواردة على هذا الوزن أجناس نحو: (زفر[١] ، وحُطم[٢]) . أعلام هي على ضربين : منقولة عن أسماء الأجناس كما لو سميت بـ(زفر ، وحطم) وغير منقولةٍ كـ (عُمر) ، فالضربان الأولان منصرفان ، والضرب الثالث غير منصرف . فنقول : هذا الضرب إنما منع الصرف لوجود التركيب فيه تقديراً ، لأنه في قوة علمين ، وهذا لأن الواضع قد قصد تسميته بعامر أولاً ، إلا أن عامراً لما كان من الأجناس خاف الواضع التباسه فعدل به عن تلك الصيغة إلى هذه ؛ لأن عمر غير موجود في الأجناس فكأنه قد سماه أولاً عامراً ثم عمر ثانياً بخلاف اسم الجنس فإنه ليس بعلم فضلاً من أن يكون في قوة علمين ، وبخلاف المنقول عن اسم الجنس فإنه لا يصح أن يقال إن الواضع قصد تسميته (ناغر[٣] ، وزافر، وحاطم) . اسمي فاعل من نغرت القدرُ إذا غلت ، ومن حطم السن إذا كسرها إلا أنه قد عدل بهما عن فاعل إلى فعل إذ لو كان العدول لهذا المعنى لما عُدل بهما إليه ، لأن المعدول كما هو مظنَّة الالتباس فكذلك المعدول إليه.

تخمير : أجمع النحويون عن آخرهم على انَّ (عمر ، وزفر) غير منصرفين وهذا إجماع باطل ، فإن عمر وإن كان غير منصرف فليس زُفرُ بمثابته ، ألا ترى أن زفر علماً منقولاً عن الزفر بمعنى السيد ، سمي بذلك ؛ لأنه يزدفر بالأموال في الحمالات مُطيقاً لها ، أنشد الجوهري في الصحاح ، والإمام عبد القاهر في أسرار البلاغة لأعشى باهلة[٤] :

يأبى الظُّلامة من النَّوافلُ الزَّفرُ

---

(١) **(زفر)** : أول صوت الحمار والشهيق آخره ، لان الزفير إدخال النفس والشهيق إخراجه وقد زفر يزفر بالكسر زفيراً ، والاسم الزفرة والجمع الزفرات بفتح الفاء ، لأنه اسم لا نعت ، وربما سكنها الشاعر للضرورة . انظر: معجم الصحاح ، للجوهري ،فصل الزاي ، باب الراء ، ص ١٦٦

(٢) **(حطم)** حطمه من باب ضرب أي كسره فانحطم وتحطم والتحطيم التكسير والحطمة من أسماء النار ؛ لأنها تحطم ما تلقى ورجل حطمة أيضاً أي كثير الأكل ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : "الحطيم الجدر" يعني : جدار حجر الكعبة ، والحطام ما تكسر من اليبيس . انظر معجم الصحاح ، للجوهري، فصل الحاء ، باب الميم ، ص ٤٦٩-٤٧٠.

(٣) **(النُغر)** وهي طير كالعصافير حمر المناقير ، وبتصغيره جاء الحديث يا أبا عمير ما فعل النُغير ، والنغر بوزن الكتف هو الذي يغلي جوفه من الغيظ ومنه قول تلك المرأة في حديث علي رضي الله عنه نغرة . انظر معجم الصحاح ، للجوهري، فصل النون ، باب الراء ، ص ٢١١.

(٤) هذا البيت من البسيط ، وهو لعامر بن الحارث بن رباح الباهلي ، يكنى أبا قحطان . جاهلي أخباره في طبقات الشعراء ، ص ١٦٩ ، واللآلى ، للبكري ، ص ٧٥ ، خزانة الأدب ، للبغدادي ، ١ / ٨٩ . وهذا عجزه :

أخو رغائبَ يُعطيها ويسألها

وهو من قصيدة كاملة في ديوان شعره ، ص ١٦٧ ، وجمهرة أشعار العرب ، أبو زيد القرشي ، ص ١٣٦ ، والأصمعيات ، ص ٩٠ . أمالي المرتضى ، أبي القاسم علي ابن طاهر ، ٢/ ٢٤ . حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢١٥ . وغيرها .

وقد اتفقوا على أن ما كان من الأعلام على هذا الوزن وهو منقول فإنه منصرف.

قال أبو علي الفارسي :" لو سميت بزفر و بنغر و حطم و جُعل[1] فإنه منصرف معرفة ونكرة . فإن سألت في هذه المسألة توارد إجماعان :

أحدهما : على أنَّ زفر غير منصرف .

والثاني : إجماعهم على أن كل ما كان على هذا الوزن وهو علم منقول فإنه منصرف .

فلم جعلت هذا الإجماع على شيء عددي ، والإجماع على شيء تقريري ، وإبطال الإجماع على شيء عددي أولى من الإجماع على شيء تقريري ، لأن السهو في العدديَّات أحرى منه في التقريريات ، ولأنه لو بطل هذا الإجماع لم يبطل إلا حكم في صورة واحدة ولا كذلك ثم . فبعد ذلك لو أصبت (زُفر) غير منصرف لا يخلو ذلك من أن يكون في الشعر ، أو خارج الشعر ، فإن خارج الشعر لم أقبله وقلت: هذه روايتك ورواية أخوتك، وإن كان في الشعر حملته على مذهب الكوفيين، لأن مذهبهم أن الاسم يمنع الصرف بالعلمية المجردة .

وسادسها : تركيب العُجمة : اعلم أن الأعجمي من الأسماء لا يُمنع الصرف إلا إذا كانت العُجمة فيه والعلمية توأمين ، أمَّا إذ كانت العلمية طارئة على العُجمة فإنه البتة لا يمتنع الصرف ، بدليل أنك لو سميت بـ (اللجام) [2] و (الفرند) [3] فالاسم لا محالة منصرف وإنما مُنع مثل ذلك الأعجمي الصرف لوجود التركيب فيه تقديراً وهو ضم العلم العربي إلى العلم الأعجمي ، وهذا لأن الأعلام متى نُقلت عن لغة إلى لغة وجب حكايتها كما هي من غير تغيير ولا تبديل ، وكذلك ما نقلوا جنساً من الأعجمية إلى العربية إلا وقد تصرفوا فيه .

---

(١) **(الجُعل)** بالضم ما جعل للإنسان من شيء على فعل وكذا الجعالة بالكسر والجعيله أيضاً والجعل دويبة واجتعل بمعنى جعل . انظر معجم مختار الصحاح ، لمحمد الرازي ، فصل الجيم ، باب اللام ، ص ٤٠٧-٤٠٨.

(٢) **(اللجام)** معروف فارسي معرب واللجام ما تشده الحائض ، وفي الحديث (تلجمى) أي :شدي لجاماً وهو شبيه بقوله استثفرى . انظر معجم الصحاح ، للجوهري، فصل اللام ، باب الميم ، ص ٥٠١.

(٣) **(الفرند)** السيف بكسرتين وافرنده بكسر الهمزة والراء ربده ووشيه . انظر معجم الصحاح ، للجوهري، فصل الفاء ، باب الدال ، ص ١٢١.

وسابعها : تركيب التكرير نحو: (آحاد وموحد وثناء ومثنى) وهلم جرا على اتفاق النحويين إلى رُباع ، وعند الزجاج خاصة إلى (عُشار) [١] ، ثم الاسم إذا تثاقل بالتركيب حُذف عنه التنوين ؛ لأنه شيء زائدٌ على نفس الكلمة وعُوض من الجر الفتح لأنه أخف فإن سألت : كيف يعوض عن الفتح الرفع لأنه أيضاً أخف ؟ أجبت : الرفع من الشفتين والفتح من أقصى الحلق ،والجر من وسط الفم ، ووسط الفم إلى أقصى الحلق أقرب من الشفتين إليه ، والجار أحق بصفته . فهذا هو الكلام في منع الصرف، وأمَّا أن الاسم لم يجر عند وجود اللام والإضافة فيه فلأن امتناع الصرف على ما ذكرناه إمَّا لوجود التركيب فيه ، وإمَّا للحكاية الفعلية وأيّاً ما كان فإنه يُوجب إنجرار الاسم عند ورود أحد الشيئين عليه ، أمَّا إذا كان امتناع الصرف لوجود التركيب فيه فلأنه عند ورود أحد الشيئين يرد عليه تركيب أقوى ، فيقع ما كان فيه من التركيب في الطَّي فلا يُؤثر ، وما حصل فيه من التركيب بورود أحد الشيئين عليه فهو على شرف المُفارقة فلا يُعتبر به ، ومن ثم قال أصحابنا في رجل باع داره فللجار فيها حقُّ الشُّفعة دفعاً لضرر الدخيل فإذا رهنها أو باعها بيعاً جائزاً فليس له فيها حق الشفعة ؛ لأنه من الضرر على شرف المفارقة ، فلا يعتبر . وكذلك قلنا بأن (صياقل) غير منصرف و(صياقلة) [٢] منصرف فهذا تحقيق ما عليه هذا الباب " . [٣]

الرد على رأي الخوارزمي :

نجد الخوارزمي في هذه المسألة قد خالف ما عليه جمهور النحاة جملة وتفصيلاً في العلل المانعة للاسم أن ينصرف[٤] . فقد نص جمهور النحاة على أن العلل المانعة للاسم أن ينصرف تسع علل على ما وضحنا سابقاً[٥]

---

(١) **(العشار)** بالكسر جمع عشراء كفقهاء وهي الناقة التي أتى عليها من وقت الحمل عشرة أشهر ، وتجمع على عشراوات أيضاً بضم العين وفتح الشين وقد عشرت الناقة تعشيراً صارت عشراء . انظر معجم الصحاح ، للجوهري، فصل العين ، باب الراء . ص ١٨٩. وهو أيضاً من عدل أسماء العدد إلى عشرة كلها قياساً نحو: عشار، وتساع ، وخماس وغيرها ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، ص ٤٤.

(٢) **(الصياقله)** : شحاذ السيوف وجلاؤها . انظر حاشية الكافية الشافية ، لابن مالك ٣/ ١٤٤٢.

(٣) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٠٩إلى ٢١٨.

(٤) لقد اصطلح الكوفيون على تسمية هذا الباب ما يجري وما لا يجري ، أمَّا البصريين فقد اصطلحوا على تسميته باب المصروف والممنوع من الصرف . انظر المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، ص ١٦٧ .

(٥) القول بأنها تسع علل تقريباً لها إلى الصواب ؛ لأن في عددها خلافاً بين النحاة ، فقال بعضهم إنها تسعة ، وقال آخرون : إنها عشر، وقال آخرون : إنها إحدى عشرة . انظر شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ٣٥٠. و شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ١ / ١٠٠.،المقتضب ، للمبرد ٣/ ٣٠٩. ترشيح

وأما قوله: " مدار الأمر في باب ما لا ينصرف على حرفين: على الحكاية، وعلى التركيب".

أقولُ: هذا قولٌ انفرد به الخوارزمي فلم أجد أحداً من العلماء قال بقوله، بل كل العلماء – فيما أعلم- مجمعون على أنَّ سبب المنع شبه الاسم بالفعل.

وقال الحسن بن الوراق[١] : " إنما منع الاسم من الصرف لشبهه بالفعل، فإن قال قائل: من أين صارت العلل التسع توجب منع الصرف؟

فالجواب في ذلك: أنَّ الفعل لما ثبت أنه فرعٌ عن الاسم، وكانت العلل فروعاً أن التعريف داخل على التنكير، وذلك أصل في الأسماء، وتلك أسماء الأجناس، وهي نكرات حتى يدخل عليها ما يعرف العين الواحد من الجنس، فثبت أن التعريف فرع عن التذكير؛ لأن كل شيء يقع عليه اسم ، والشيء مذكر، فوجب بهذا أن يكون الأصل التذكير، والعجمة فرع، لأنها دخيلة في كلام العرب، والجمع فرع عن الواحد ؛ لأنه مركب، والفعل فرع، وما أشبه الفرع فحكمه حكم الفرع، والصفة فرع؛ لأنها تابعة للموصوف، ومن أجله دخلت ، فلما استقرت هذه الأشياء شابهت الفعل لما ذكرناه " [٢] .

وقد عقب العلوي في شرحه على ما ذهب إليه الخوارزمي في علل منع الاسم من الصرف فقال:" للنحاة في تقرير العلة في منع الصرف مسلكان :

المسلك الأول: وهو الذي عليه جماهير النحاة كالخليل وسيبويه والأخفش والسيرافي والمبرد وغيرهم من نحاة البصرة، والأحمر[٣] والكسائي والفراء وغيرهم من نحاة الكوفة واختاره الزمخشري ، وقرره ابن الحاجب وغيرهما من المتأخرين أن الاسم إنما امتنع صرفه لمشابهته للفعل .

= العلل في شرح الجمل ، للخوارزمي ، ص ٤٢. ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ٢ / ٨٥٢. ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، ص ٥ .

(١) هو محمد عبد الله أبو الحسن الوراق النحوي ، من مؤلفاته : (الفصول في نكت الأصول) ، و (علل النحو) ، توفي سنة ٣٨١هـ ، انظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٦/ ٢٥٤٤ . بغية الوعاة ، للسيوطي ، ١/ ١٢٩-١٣٠ . الأعلام ، للزركلي ، ٦/ ٢٢٤ . الوافي بالوفيات ، للصفدي ، ٣/ ٣٢٩ .

(٢) كتاب علل النحو (بتصرف) ، لابن الوراق ص ٤٥٨ .

(٣) هو أبو الحسن علي بن الحسن المعروف بالأحمر ، وهو من أصحاب الطبقة الثالثة من طبقات الكوفيين ، كان من مؤدبين أولاد الرشيد ، وقد أملى شواهده النحوية ، وصنف كتاب في التصريف ، توفي سنة ١٩٤هـ . انظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحمودي ١٦٧٠/٤ أنباء الرواة ، للقفطي ، ٢/ ٣١٣ ، بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ١٥٨ ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ص ٧١ .

والمسلك الثاني : ذكره الخوارزمي وحاصل كلامه أن مدار الأمر في ما لا ينصرف على حرفين على الحكاية وعلى التركيب ...الخ .

فهذا ملخص كلامه في تقرير هذا المسلك بعد حذف أكثر فضلاته. والاعتراض على هذه القاعدة التي قررها نورده على حسب ما ذكر من تنزيلها على حرفين الحكاية والتركيب ، فأمَّا الحكاية فهي فاسدة ، لأن الحكاية لا يخلو حالها من أن تكون حكاية للجملة في الفعل مع فاعله ، أو تكون حكاية للمفرد في الفعل دون فاعله، فإن كانت حكاية للجملة فليس من هذا الباب في شيء ، وإن كانت حكاية للمفرد فهو فاسد.

وأمَّا التركيب فهو فاسد أيضاً ، لأن نقول ما تريد بالتركيب الذي زعمت كونه مؤثراً في منعه الصرف فإن أردت به أنه متى كان في الاسم علتان فرعيتان من العلل التي ذكرناها امتنع منه الجر والتنوين فهذا جيد لكنه هو مقصود النحاة من غير زيادة . وإن أردت أنه لابد من حصول هاتين العلتين خلا أنَّ النحاة سموها تشبيهاً فليس من الشبه في شيء إنما أسمية تركيباً إذ لا شبه بينه وبين الفعل ، فهذا مطلب سهل وخلاف في عبارة . فقد عرفت بما أوردناه ضعَّف ما ذكره الخوارزمي في تقرير هذه العبارة وأنه قد ظن أنه قد أتى بخلاف ما أتى به النحاة وقد حام فما وقع ، وأرعد وأبرق وما أسال ولا أمطر " . [1]

وأمَّا في قول الخوارزمي : "والتأنيث على ضربين بالتاء ، وبغير تاء ، والذي بالتاء إمَّا مظهر وإمَّا مقدر فالمظهر كما في (عائشة وفاطمة) ، والمقدر في كل ما لا يظهر فيه علامة التأنيث ، والذي بغير التاء يكون بالألف ، والألف على ضربين مقصورة وممدودة .....".

فقد عقب عليه الأندلسي فقال[2] : " قلت قوله : تركيب التأنيث إمَّا أن يعني به اجتماع العلمية مع التأنيث على اللفظ ، أو أمراً آخر ، فإن عنى به أمراً آخر انبغى أن يبينه ويفيد حتى يمتاز مذهبه عن مذهب الجماعة ، فإنا لا نفهم من تركيب التأنيث والعلمية إلا اجتماعهما في الاسم وإن عنى بهما ما أراده الجماعة فأيه فائدة في تغيير العبارة ومخالفة الجماعة في اللفظ لا في المعنى ".

---

(١) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢١٠.

(٢) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢١٢ .

وأمَّا في قول الخوارزمي : " أجمع النحويون عن آخرهم على انَّ (عمر ، وزفر) غير منصرفين وهذا إجماع باطل ، فإن عمر وإن كان غير منصرف فليس زُفرُ بمثابته ... ".

أقول: هذا تناقضٌ عجيبٌ من الخوارزمي؛ لأنه حكى إجماع النحويين عن آخرهم في منع (عمر، وزفر) من الصرف، ثم عاد، وحكى اتفاقهم على أنَّ هذه الأعلام إذا كانت منقولة صُرفت، وأورد كلام أبي علي الفارسي مبتوراً، والصحيحُ خلافه، فقد نقل ابن حني كتابه المبهج عن أبي علي الفارسي أنَّ (زفر) معدول عن زافر، ولذلك لم يُصرف؛ لاجتماع التعريف، والعدل فيه، قال: ويدل على أنَّه معدول أنَّك لا تجده في الأجناس كما تجد نحو: (صُرَد)، و(نُغُر) ، وأمَّا قوله:

يَأبى الظُّلامةَ مِنْهُ النَّوفَلُ الزَّفَرُ

فقد قال أبو علي: إنك لو سميَّت بهذا صرفته لدخول اللام عليه ، كما تصرفه إذ سميته صُرَداً، وجرذاً، وحُطَماً، ولُبَداً[1].

وأما قوله:" وبعد ذلك لو أصبتَ (زفر) غير منصرف لا يخلو من أن يكون في الشعر، أو خارج الشعر، فإن كان خارج الشعر،لم أقبله، وقلتُ: هذه روايتُك، وروايةُ إخوتك ..."

فأقولُ: ما ذهب إليه الخوارزمي خلاف القاعدة المشهورة في منع هذه الأسماء من الصرف للعلمية، والعدل.

قال ابن الحاجب : " والثاني من المعدول لا يُعرف إلا بمنعهم صرفه نحو قولهم: (عُمر)، و(زُحَل)، وشبهه، فنحو ذلك لا مجال فيه للقياس فيه، وإنما يمنع من الصرف ما مُنع منه، وينصرف ما صُرف، فإذا منع حُكم عليه فيه بالعدل؛ ليكون على قياس لغتهم في منع الصرف لسببين، وليس ما يمكن تقديره مع العلمية من الأسباب سوى العدل، وذلك ظاهر، ولو لم يُقدر؛ لوجب أن يكون السبب الواحد مانعاً من الصرف، وهو خرمُ قاعدة معلومة الاطراد، أو صرفه، وهو خلاف لغة العرب". [2]

---

(١) المبهج ، لابن جني ص ٥٤، والخزانة ، للبغدادي، ١/ ١٨٦.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ، ١/ ١٣٥.

وقال ابن عقيل في المساعد: "وما مُنع للعلمية، والعدل لا يجوز صرفه اختياراً" [١].

وقد عقب الأندلسي على ما ذهب إليه الخوارزمي من أبطال رأي النحاة في منع(عمر – وزفر) فقال: " الأولى بعد تسليم ما قاله ونقله أن يحمل على (زُفر) العلم غير الموجود في النكرات وأنه مشارك له في اللفظ والتوافق في الألفاظ كثير من ذلك (إسحاق – يعقوب) وغير ذلك .

وإنما قلنا : إن هذا الاحتمال أولى لأن فيه جمعاً بين الدليلين ، ولو ذهبنا إلى ما قاله لزم تخطئة أحد الإجماعين ، ولا يلزم ما ذكرنا سوى اتفاق اللفظين ، وهو وإن كان بعيداً قليلاً لكنه قد ترجح بإجماع الجماعة على منع صرفه ، هذا إذا ثبت ما قاله من وجود (زفر) في النكرات ، وإلا فنقابله بمثل ما قابل ونقول له : هذه روايتك ورواية إخواتك ".[٢]

وقال العلوي في ذلك:" واعلم أن الخوارزمي قد أورد كلامً على النحاة وطول فيه أنفاسه ونحن نحكيه بألفاظه ونظهر أنه ليس وراءه كثير فائدة " و قال بعد أن أورد نص الخوارزمي :" هذه ألفاظه واعلم أن كلامه ها هنا قليل الجدوى كثير الدعوى ، وبيانه أنا إنما قصينا بترك الصرف في مثل هذه الأعلام المنقولة على هذا البناء لما وجدناها غير منصرفة في كلام العرب فلم يكن لنا بدّ من تمحل هذه العلة ، لأنا لو لم نتمحلها لأدى إلى ارتكاب أحد محذورين إمَّا صرفها وقد وردت غير منصرفة ، وهذا محال ، وإمَّا ترك صرفها لعلة واحدة وهذا محال أيضاً ، وفي نهاية تعقيبه قال:" وعند هذا الكلام يتحقق الناظر أن اعتراضه عليهم ليس له وقع ولا يتحصل منه مقصود بالتقرير الذي لخصَّناه وبالله التوفيق " . [٣]

وعقب بعد ذلك الأندلسي على ما قاله الخوارزمي بقوله:" أمَّا قوله :(يبطل بإسناد الفعل إليه) فسهو ؛ لأنه إذا أسند إليه الفعل استحق الرفع ، فامتنع دخول الجر عليه ، لا لشبه الفعل ، بل لأنه ليس موضعه . ثم تعليله جواز دخول الجر عند دخول أحد الشيئين يناقض بعضه بعضاً ،لأنه قال : حصل التركيب المانع من

(١) المساعد ، لابن عقيل ٣، / ١٧.
(٢) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢١٦ .
(٣) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢١٦.

الصرف في الطي فلا يؤثر ، هذا جيد ، ثم عاد فناقضه بقوله هو بدخول أحد الشيئين على شرف أن يعود فلا يعتبر ، يعني التركيب الذي حصل عند دخول الإضافة أو اللام ، وإذا لم يعتبر هذا اعتبر التركيب الأول ، وقد قال إنه غير معتبر لوقوعه في الطي فهذا تناقض كما ترى ".[1]

خلاصة القول :

إذا ما اعترضه الخوارزمي على النحاة فاسد ولا يقبل به مبتدئ في النحو ناهيك أن يقبله من كان لهم الفضل في تأسيس النحو من نحاة البصرة والكوفة ومن سار على ركبهم .

(١) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢١٧ .

المسألة الثانية :**منع " غدوة وبكرة وسحر من الصرف** ":

ذهب النحويون إلى أنَّ (غُدوة، وبُكْرة، وسَحَرَ، وفَينَة) إذا أُريد بها يوم بعينه مُنعت من الصرف. فـ(غُدوة، وبُكْرة) لا ينصرفان للتعريف، والتأنيث كأنهما جُعلا علَماً على هذا المعنى، وأما (سَحَرَ) فمعرفة إذا أُريد سحر يومٍ بعينه، فهو ممنوع من الصرف للتعريف، والعدل عن الألف واللام، فإن أُريـــد به التنكير كقولك: (خرجتُ سَحَـــراً) صُرف . وقال تعالى[١] : ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴾، ومثله (فينه) وهو من أسماء الزمان[٢] .

دراســـــة المســـألة تفصيلياً :

مذهب النَّحويين أنَّ هذه الأسماء إذا عَنَيتَ بها غُدوةَ يومكَ ، وبكرته ، وسَحَرَ ليلِتكَ ، وفَينَة وقتِكَ ، فهي غير منصرفةٍ .

قال سيبويه فيها:" اعلم أن غدوة وبكرة جُعلت كل واحدةٍ منهما اسماً للحين، كما جعلوا أُم حُبَيْنٍ اسماً للدابة معرفة.

فمثل ذلك قول العرب : **(هذا يومُ اثنين مباركاً فيه)**، و**(أتيتك يوم اثنين مباركاً فيه)** . جُعل اثنين اسماً له معرفة ، كما تجعله اسماً لرجل .

وزعم يونس[٣] عن أبي عمرو[٤] ، وهو قوله أيضاً وهو القياس ، أنَّك إذا قلت:

(لقيته العام الأول)، أو يوماً من الأيام ، ثم قلت : (غدوةَ أو بكرةَ) ، وأنت تريد المعرفة لم تنوَّن . وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ، ولم تذكر إلا المعرفة ولم

---

(١) سورة القمر [٣٤] .

(٢) انظر: الكتاب، لسيبويه ، ٣/ ٢٨٣، والمقتضب، للمبرد، ٣/ ٣٧٨، و أمالي الشجري ٢/ ٢٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٣، وشرح الكافية ، للرضي١/ ١٨٨، وهمع الهوامع، للسيوطي ، ١/ ٨٧، وابن الطراوة النحوي ٣١٥، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٨٥.

(٣) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي مولي بني ضبة ، أخذ عن أبي عمرو وغيره ، وله مذاهب خاصة في النحو ، منتشرة في كتبه . وله مصنفات كثيرة في النحو ، منها : (كتاب معاني القرآن) ، و (كتاب اللغات) ، و (النوادر الكبير والصغير) وغيرها ، توفي بالبصرة سنة ١٨٢ هـ . انظر : الفهرست ، لابن النديم ، ص ٦٣ ، إشارة التعيين ، لعبد الباقي اليماني ، ص ٣٩٦- ٣٩٧ ، بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٣٦٥، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ص ٤٧ . والمدارس النحوية ، لدكتور شوقي ضيف ، ص ٢٨

(٤) هو زبان بن العلاء بن عمار المازني التميمي ، أخذ عن نصر بن عاصم وغيره ، واشتهر بالقراءات والعربية وأيام العرب ولهجات القبائل ، لكنه مع ذلك لم يخلف أثرا مكتوباً ، توفي في دمشق سنة ١٥٤ هـ . انظر : بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٢٣١ – ٢٣٢ . نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ص ٤٥ . والمدارس النحوية ، لدكتور شوقي ضيف ، ص ٢٧ .

تقل يوماً من الأيام ، كأنك قلت : هذا الحينُ في جميع هذه الأشياء . فإذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تنوَّن . وكذلك تقول العرب .

وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : (آتيك اليوم غُدوةً وبكرةً) ، تجعلهما بمنزلة (ضحوةٍ).

وزعم أبو الخطاب[1] أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : **(آتيك بكرةً)** وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده . مثل ذلك قول الله عز وجل[2] :﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾. هذا قول الخليل .

وأمَّا (سَحَر) إذا كان ظرفاً ترك الصرف فيه ؛ لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفةً إلا وفيه الألف واللام ، أو يكون نكرةً إذا أخْرجتا منه ، فلما صار معرفةً في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع ، وصار معدولاً عند أهل الحجاز وتميم كما عُدلت (أُخر) عندهم فتركوا صرفه .

وإذا قلت : (مُذُ السَّحرُ)أو (عند السَّحرِ الأعلى) ، لم يكن إلا بالألف واللام . فهذه حاله، لا يكون معرفةً إلا بهما . ولا يكون نكرةً إلا في الموضع الذي عُدل فيه.

وسَحَر إذا كان اسم رجل تصرفه ، وهو في الرجل أقوى ؛ لأنه لا يقع ظرفاً . ولو وقع اسم شيء وكان ظرفاً صرفته وكان كأمس لو كان أمس منصوباً غير ظرف مكسور كما كان " . [3]

قال ابن مالك في ذلك:"

وامنعْ لِتعريفٍ وعَدلٍ (سَحَرا) ظرفاً ، وَأَوْجِب صَرْفَهُ مُنكَّرا

وممَّا مُنع صرفهُ للعدل والتعريف (سَحَر) إذا قُصدَ به سحر يومٍ بعينه ، وجُعل ظرفاً كقولك : (خرجتُ يومَ الجمعةِ سَحَر).

---

(١) هو عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة من أهل هجر ، و أول الأخافشة الثلاثة المشهورين ، توفي سنة ١٧٧هـ . انظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٤/ ١٥٦٢ . بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٧٤ . نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لشيخ محمد الطنطاوي ، ص ٤٦.

(٢) سورة مريم [٦٢].

(٣) الكتاب (بتصرف)، لسيبويه ، ٣/ ٢٩٣- و ٢٨٣-٢٨٤.

والأصل أن يذكر معرفاً بالألف واللام فعدل عن الألف اللام وقصد تعريفه ، فاجتمع فيه العدل والتعريف فمنع لصرف. ولا يكون هذا إلا مفعولاً فيه .

ولا يمنع قصد تعيينه ، وظرفيَّته مصاحبة الألف واللام . فلو لم تُقصد ظرفيته، وقُصد تعيينه لم يستغن عن الألف واللام أو الإضافة كقولك : (استطبتُ السَّحر) و(طاب السَّحر) و (قمتُ عند السَّحر)". [1]

قال المبرد في ذلك:" فأمَّا **(سَحَر)** فإنه معدول – إذا أردت به يومك- عن الألف واللام ، فإن أردت سحراً من الأسحار صرفته لأنه غير معدول .

ألا ترى أنَّك تقول : (جاءني زيد ليلةٌ سحراً) ، و (قمت مرةً سحراً) ، و(كل سحر طيب) فهذا منصرف فتقول إذا أردت تعريفه : (هذا السحرُ خير لك من أوَّل الليل) ، و (جئتك في أعلى السَّحر) وعلى هذا قوله عز وجل: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾. فأمَّا **(غُدوة)** فليست من هذا الباب ؛ لأنها بُنيت اسماً للوقت عَلماً على خلاف بنائها وهي نكرة . تقول : (هذه غداةٌ طيبة) ، و(جئتك غداة يوم الأحد). فإذا أردت الوقت بعينه قلت : (جئتك اليوم غُدوةَ يا فتى) ، فهي ترفع وتنصب ، ولا تصرف لأنها معرفة.

فأمَّا **(بكرة)** ففيها قولان :

قال قوم : نصرفها ؛ لأنَّا إذا أردنا بها يوماً بعينه فهي نكرة ؛ لأنَّ لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد .

وقال قوم : لا نصرفها ؛ لأنَّها في معنى (غدوة) ، كما أنَّك تجري كلهم مجرى أجمعين فتجريه على المضمر ، وإن كان (كلهم) قد يكون اسماً وإن لم يكن جيداً نحو قولك : (رأيت كلهم ، ومررت بكلهم) . ولكن لمَّا أشبهتها في العموم ، وأجريت مُجراها على المضمر ، فقلت : (إنَّ قومك في الدار كلهم)، كما تقول : (أجمعون) وكما فتحت (يذر) وليس فيها حرف من حروف الحلق ؛ لأنها في معنى (يدع) . وكلا القولين مذهب ، والقائل فيها مُخيَّر ، أعني في جعل بكرة إذا أردت يومك – نكرة إن شئت ، ومعرفة إن شئت ". [2]

---

(١) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٣ / ١٤٧٩ .

(٢) المقتضب ، للمبرد ، ٣٧٨/٣إلى٣٨٠.

فنجد جمهور النحويين اتفقوا على منع (غدوة وبكرة وسحر وفينه) من الصرف إذا أريد به يوم بعينه ، ولكن الخوارزمي قد خالفهم في ما ذهبوا إليه حيث قال : " وعندي أنها مبنية ، وهذا لأنه قد تقرر في قواعد النَّحويين أن الاسم متى تضمن معنى الحرف فإنه يُبنى . حجة النحويين أن هذه الأسماء في تلك الحالة أعلام معدولة عن اللام فيمتنع الصرف أمَّا أنها أعلام فظاهر ، لأنها جُعلت أعلاماً لتلك الغدوة ، وتلك البكرة ، وذلك السَّحر ، وتلك الفينة . وأمَّا أنها معدولة فظاهر أيضاً ؛ لأن الأصل فيها أن تكون باللام عند تلك الغاية ، فيقال : (رأيته الغدوة والبكرة ، والسحر ، والفينة) ، وهذه حجة مزيفة ، والاعتراض عليها أنها تنتقض بأمس ، فإنه جُعل علماً لذلك الأمس ، وأنه معدول عن اللام ، وهو مع ذلك مبني ".[1]

الرد على رأي الخوارزمي :

قوله: مذهب النحويين أن هذه الأسماء إذا عنيتَ بها غُدوة يومك، وبُكرته، وسحر ليلتِكَ، وفنية وقتكَ فهي غير منصرفة، وعندي أنها مبنية...."

أقول: هذا مذهب الجمهور، وذهب السهيلي، و الشلوبين الصغير إلى أنه معرب مصروف، ومنع تنوينه عند السهيلي أنه معرف بنية الألف واللام، أو الإضافة، وعند الشلوبين أنه على نية الألف، واللام.

وذهب ابن الطروة، وصدر الأفاضل الخوارزمي إلى أنه مبني، وعلة بنائه عند ابن الطراوة اضطرابه، وكونه لا يقع على صورة واحدة، وعند الخوارزمي تضمنه معنى الألف، واللام كما بُني "أمس" لتضمنه ذلك.[2]

كما إن (سحر) يستعمل معرفة، ونكرة، فإذا استعمل معرفة كان غير منصرف، وإذا استعمل نكرة كان منصرفاً، والذي يدل على أنه علمٌ صحة قولهم: (خرجتُ يوم الجمعة سحرَ) غير منصرف، وليس فيه ما يمنعه من الصرف إلا أن تُقَدِّر العلمية، مع العدل، أما دعوى البناء مطلقاً من غير فهم كلام أئمة النحو في منعهم الصرف في نحو (سحر) فخطأ.

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٨٢.

(٢) انظر: الكتاب، لسيبويه ، ٣/ ٢٨٣، والمقتضب، للمبرد، ٣/ ٣٧٨، و أمالي الشجري ٢/ ٢٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٣، وشرح الكافية ، لرضي١/ ١٨٨، وهمع الهوامع، للسيوطي ، ١/ ٨٧، وابن الطراوة النحوي ٣١٥، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٨٥.

قال ابن مالك :

والعَدْلُ والتَّعريفُ مَانِعَا سَحَرْ إذا بِهِ التَّعْيينُ قصْدَاً يُعْتَـبرْ. (١)

وقد ردَّ عليه الإمام محمد بن دِهْقان النسفي (٧٠٠هـ) في كتابه المقاليد حيث قال:" ودعوى البناء فيه من بعض الشارحين مطلقاً من غير فهم كلام أئمة النحويين، وتخطئته إياهم في منعهم الصرف عن نحو : (سحر) خطأٌ منه، وسفه حيث خطَّأ أفاضل المتقدمين، وقال : (وعندي أنها مبنية) وما أحسنَ قولَ مَن قال:

يَقولونَ هذا عِندنا غيرُ جـائزٍ فَمَنْ أنْتُمُ حتَّى يكون لكم عِنْدُ (٢)

هذا، وقد أجاز ابن الحاجب في الإيضاح رأي الخوارزمي دون أن يُخطئ النحويين فقال: " ولو قيل: إنه مبني لتضمنه معنى الألف، واللام لم يبعد عن الصواب كما أنَّ (أمسِ) على لغة أهل الحجاز مبني؛ لتضمنه معنى الألف، واللام، ولا يكون علماً على هذا" (٣).

خلاصة القول :

بناء على ما تقدم ذكره فأنا أميل إلى ما ذهب إليه النحاة للحجة الواضحة في مذهبهم ، ولا حجة للخوارزمي فيما ذهب إليه .

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ٣/ ٢٧٧ .

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبه، انظر: المقاليد، للنسفي ، ٣٣/١ ، مخطوط من مقدمة التخمير، للخوارزمي ، ١/ ٨٥ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ٩٣/١ .

المسألة الثالثة : عمل اسم الفاعل المقترن بـ"أل":

اتفق جمهور النحاة على أنَّ اسم الفاعل إذا أقترن بأل عمِل عمَل الفعل مطلقاً ، إمَّا إذا كان مجرداَ فإنه لا يعمل عمل الفعل إلا إذا اعتمد على شيء يسبقه ومنها : **المبتدأ** ، نحو : (زيدٌ منطلق غلامه)، و **الصفة** ، نحو : (هذا رجلٌ بارعُ أدبه) ، و **النداء** ،نحو : (يا ضارب زيداً) ، و **الحال** ، نحو : (جاء زيداً راكباً حماراً) ، و **الاستفهام** ، نحو : (أقائمٌ أخواكَ؟)، و **النفي** ، في قولك : (ما ذاهبٌ غُلاماك)[1].

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

ذهب النحاة إلى أن اسم الفاعل المقترن بأل يعمل عمل الفعل مطلقاً، أما إذا كان مجرد فأنه يعمل بشروط ، وقد ذكر ابن مالك ذلك في ألفيته فقال[2]: "

وولي اسْتفهَاماً ، أو حرف نِدَا أو نَفْياً ، أو جاء صفةً ، أو مُسنداً

وقد يكون نعتَ محذوفٍ عُـرفْ فيستحقُّ الــعمل الــذي وُصـف

قال ابن عقيل :" أشار بهذا البيت إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله ، كأن يقع بعد الاستفهام ، نحو : (أضاربٌ زيدٌ عمراً) ، أو حرف نداء ، نحو : (يا طالعاً جبلاً) ، أو النفي ، نحو : (ما ضاربٌ زيدٌ عمراً) أو يقع نعتاً ، نحو : (مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً) أو حالاً ، نحو : (جاء زيد راكباً فرساً) ويشمل هذين النوعين قوله : " أو جاء صفة " ، وقوله : " مسنداً " معناه أنه يعمل إذا وقع خبراً ، وهذا يشمل خبر المبتدأ ، نحو : (زيدٌ ضاربٌ عمراً) وخبر ناسخه أو مفعوله ، نحو : (كان زيدُ ضارباً عمراً ، وإنَّ زيداً ضاربٌ عمراً ، وظننت زيداً ضارباً عمراً ، وأعملت زيداً عمراً ضارباً بكراً).

وقد يعتمد اسم الفاعل على موصوفٍ مقدرٍ فيعمل عمل فعله ، كما لو اعتمد على مذكور ، ومنه قوله:

---

(١) انظر هذه المسألة في : شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ٢/ ١٠١ شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام، ص ٣٠٠. أوضح المسالك إلى ألفيه بن مالك ، لابن هشام ، ٣/ ١٨٧ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ٢/ ١٠١إلى ١٠٣.

وكَمْ مَالئ عَيْنَيْهِ مِنْ شيء غيرهِ إذا رَاحَ نحو الجمْرةِ البيضُ كالدُّمى [1]

فـ (عينيه) : منصوب بـ (مالئ) و (مالئ) صفة لموصوف محذوف تقديره: وكم شخص مالئ ، ومثله قوله :

كناطحِ صخرةً يوماً ليُوهنَهَا فلم يضرها و أوهى قرنهُ الوَعِلُ [2]

التقدير : كوعلٍ ناطحِ صخرةً ".

وكما قال ابن هشام في ذلك[3]:" من الأسماء العاملة عمل الفعل : اسم الفاعل . وهو: الوصف الدال على الفاعل ، الجاري على حركات المضارع وسكناته ، كـ (ضارب) ، و(مكرم)، ولا يخلو : إما أن يكون بأل ، أو مجرداً منها .

فإن كان بأل عمل مطلقاً ، ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، تقول: (جاء الضاربُ زيداً أمس ، أو الآن ، أو غداً) ؛ وذلك لأن أل هذه موصولة ، و (ضاربُ) حالَّ محلَّ (ضرب) إن أردت المضي ، أو يضرب إن أردت غيره ، والفعل يعمل في جميع الحالات ، فكذا ما حل محله ، وقال امرؤ القيس[4]:

القاتِلينَ المُلك الحُلاحِلا خير معدَّ حسباً ونائِلا [5]

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة المخزومي .

الشاهد فيه : قوله (مالئ عينيه) حيث عمل اسم الفاعل وهو قوله (مالئ) النصب في المفعول به ، بسبب كونه معتمداً على موصوف محذوف معلوم من الكلام ، وتقديره : وكم شخص مالئ – إلخ . انظر حاشية شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١٠٢/٢. الحلل في شرح أبيات الجمل ، للبطليوسي ، ١/ ١٩ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو للأعشى ميمون قيس ، من لاميته ، وهو من شواهد الأشموني رقم (٦٩٨). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل، ٢/ ١٠٣. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٨ / ٣٠٧ .

الشاهد فيه : قوله (كناطح صخرة) حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله (ناطح) عمل الفعل ونصب به مفعولا ، وهو قوله (صخرة) ؛ لأن جار على موصوف محذوف معلوم من الكلام . حاشية شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ٢/ ١٠٣. حاشية أوضح المسالك إلى ألفيه بن مالك ، لابن هشام ، ٣/ ١٨٧ . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٦ / ٢٤٧ .

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام، ص ٣٠٠.

(٤) هو امرؤ القسي بن حجر الكندي ، أصغر أبناء حجر بن الحارث الملك علي بني أسد ، ولد سنة ٤٩٧ م فنشأ في نجد أميرا ، شاعر جاهلي من شعراء المعلقات ، توفي بالجدري سنة ٥٤٥ م . انظر : معجم الشعراء ، للمرزباني ، ص ٩-١١-١٤١-٢٠٠ ،وشرح المعلقات ، لزوزني ، ص ٧و٨ . وتاريخ الأدب العربي ، لأحمد حسن الزيات ، ص ٣٧ -٣٨ ، وطبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي ، ص ٣٤- ٣٥- ٤٣ – ٤٦ – ٢٣٥ والتهذيب ، لابن عساكر ، ٣/ ١٠٤ -١١١.

(٥) هذا البيت من الرجز ، وهو لامرئ القيس يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه ، وخرج يطلب ثأره منهم .

الشاهد فيه : قوله (القاتلين الملك) حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله (القاتلين) في المفعول به ، مع كونه دالاً على المضي ؛ لأنهم قتلوه من قبل ، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلى بأل ، ولو كان مجرداً منها لما أعمله . انظر : حاشية شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ٣٠٠- ٣٠١ .

أحدهما : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا بمعنى المضي ، وخالف في ذلك الكسائي ، وابن مضاء ؛ فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي ، واستدلوا بقوله تعالى[1]: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ ، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ، ألا ترى أن المضارع يصحُّ وقوعه هنا ، تقول : (وكلبهم يبسط ذراعيه). ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية و الواو واو الحال ، وقوله تعالى : ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ولم يقل وقَلَّبْناهم .

والشرط الثاني : أن يعتمد على نفي ، أو استفهام ، أو مخبر عنه ، أو موصوفٍ . مثال النفي قوله:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إذا لم تكونا لي عَلَى منْ أُقاطِعُ [2]

فأنتما : فاعل بـ (وافٍ) ؛ لاعتماده على النفي .

ومثال الاستفهام قوله:

أَقاطِنٌ قومُ سلمى، أم نوَوا ظَعَنَاً؟ إن يَظْعنوا فعجيبٌ عيش مَن قطنا [3]

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى[4] : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ .

ومثال اعتماده على الموصوف قولك : (مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً) وقول الشاعر:

إني حَلَفْتُ برَافِعِينَ أُكُفَّهُمْ بَينَ الحَطِيمِ وَبَينَ حَوْضَيْ زَمْزَمِ [5]

أي : بقوم رافعين .

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك ، واستدل بقوله:

---

(١) سورة الكهف [١٨].

(٢) قد سبق تخريج البيت .

(٣) قد سبق تخريج البيت .

(٤) سورة الطلاق [٣].

(٥) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق .

الشاهد فيه : قوله (برافعين أكفهم) حيث أعمل جمع اسم الفاعل ، وهو قوله (رافعين) عمل الفعل ، فنصب به المفعول وهو قوله (أكفهم) ؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف ، إذ التقدير : حلفت برجال رافعين أكفهم ، وأنت خبير أن المحذوف المدلول عليه كالمذكور . انظر : حاشية شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ٣٠٢ . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٧/ ٣٦٩ .

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ مُلْغِياً مقالةَ لِهْبيّ إذا الطير مَرّتِ[1]

وذلك لأن (بنو لهب) فاعل بـ (خبير) ، مع أن خبيراً لم يعتمد ، وأجيب : بأنَّا نحمله على التقديم والتأخير ، فبنو لهب : مبتدأ ، وخبير : خبره ، ورُدَّ : بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع ، وأجيب : بأن فعيلاً قد يستعمل للجماعة كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ".

وقد قال بما سبق أكثر جمهور النحاة ، ولكن نجد الخوارزمي قد وافقهم فيما سبق واستدرك عليهم بقول آخر حيث قال في التخمير:" قالوا اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا إذا اعتمد على الأشياء الخمسة :

الأول : المبتدأ ، نحو : (زيدٌ منطلق غلامه)، فـ (منطلق) هاهنا اسم فاعل قد عمِل عمَل الفعل ؛ لأنه ارتفع به غلامه ، وقد اعتمد على المبتدأ وهو (زيد) .

الثاني : الموصوف ، كقولك : (هذا رجلٌ بارعُ أدبه) فـ (بارع) اسم فاعل قد عمِل عمَل الفعل ؛ لأنه ارتفع به (أدبه) باعتماد على الموصوف وهو (رجل).

الثالث : ذي الحال ، تقول : (جاءني زيداً راكباً حماراً) فـ (راكباً) اسم فاعل قد عمِل عمَل الفعل، لأنه نصب (حماراً) لاعتماده على ذي الحال وهو(زيد) .

الرابع : الاستفهام ، نحو : (أقائمٌ أخواكَ؟) فـ (قائم) هاهنا اسم فاعل قد عمِل عمَل الفعل ؛ لأنه ارتفع به (أخواك) وذلك ، لاعتماده على الاستفهام ، وهو الهمزة الداخلة في أوله .

الخامس : النفي، في قولك : (ما ذاهبٌ غُلاماك) فـ (ذاهبٌ) اسم فاعل قد عمِل عمَل الفعل؛ لأنه ارتفع به (غُلاماك) ، وذلك أنه معتمد على النفي وهو (ما) الداخلة في أوله .

ثم هاهنا شيء سادس قد أغفله النحويون إذا اعتمد عليه اسم الفاعل عمل عمل الفعل وهو اللام بمعنى الذي ، ألا ترى أنه يجوز (الضارب زيداً أمس) على ما مر آنفاً في مسألة النحويين (الضاربُ أباهُ زيدٌ) أي الذي يضربُ أباه زيدُ، وفي الحماسة :

---

(١) قد سبق تخريج البيت .

لا قَوَيّتِي قُوَّةُ الرَّاعِي قَلاَئِصُهُ [1]

قد اتفقوا على أنَّ اللام بمعنى الذي ، إذا اعتمد عليه اسم الفاعل عمل الفعل ونظير هذه المسألة إجماعاً وخرقاً مسألة (زُفر) وقد مضت ولم أرى أعجب من هؤلاء جُلتهم وفحولهم ، فلا تسألني عن من يساوي جلتهم وفحولهم ".[2]

الرد على رأي الخوارزمي :

لا أميل لما قاله الخوارزمي ،فقد أضاف اللام التي بمعنى الذي كشرط سادس في عمل اسم الفاعل ، بينما جعلوه النحاة يعمل مطلقاً . وكأنه أراد الاعتراض على النحاة لمجرد الاعتراض ومخالفة لهم . وقد رد الإسفندري عليه فقال: " قد انتهى والحمد لله كلامه ، ورحمة الله على المشايخ - لا عليه - وسلامه ما إن رأيت ولا سمعت بفاضل أطرف من هذا الإمام الطرائفي الناكث العهود غير الوفي ، حيث نشأ من هذا العلم الشريف في حجره ، واستضاء بضوء فجره ، حتى أُشير إليه ببنان التوقير ، ثم خاض في هنات التحقير لقومٍ كان يلوذ بحقوهم سنين ، ونزلوه منزله أعز البنين ، ولما مهر وبهر جرَّد سيف العدوان وشهر ، فقال فيهم ما قال ، وحيث وجب أن يسجد بال .

ألست أيها الشيخ انتظمت في سمطهم ، ونثرت العجوة والنجوة من نوطهم ، وذكرت في مسألة (الضاربِ) قبيل تفرقه كالشمس ، ثم عُدت كأن لم تغن بالأمس ، فإن اعترضت نقضت قولك ، وإن ماريت فطف حولك ، فغفر الله لك ومن سلك هذا المسلك وهو الهادي .

---

(١) هذا البيت من البسيط ، وهو لوضاح بن إسماعيل ، في الحماسة ، ص ١١٦، ولوضاح اليمن في الحيوان ، ٢٦٥/١، والمقتبس في توضيح ما ألتبس ، للإسفندري ، ٢/ ١٤٠٠. رسالة ماجستير ، إعداد : مطيع الله بن عواض السلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٤ هـ .

والتخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٥١. وعجزه:

يأوي فيأوي إليه الكلبُ والرَّبَعُ

قلائص : جمع قلوص ، وهي الفتية من الإبل ؛ سميت قلوصاً لطول قوائمها ، ولم تجسم بعد. لسان العرب ، مادة 'قلص' ٣٧٢٢/٦.

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ٣/ ١١١.

ثم أعلم أنه ذكر هذا السادس في جمعه هذا ثم زاد في ضرامه في مواضع مختلفة في قول أبي العلاء[١] :

ومُمْتحِنٍ لقاءكَ، وهْو موْتٌ وهل يُنْبي عن المَوْتِ امْتِحان ؟ [٢]

وفي قوله:

سهرتُ وقدْ هجعَ الدليلُ بلابسٍ بُرد الحباب مُعيد فعِل الضَّيغَمِ [٣]

وقال:" إن الصفة اعتمدت على (ربَّ) المقدرة وعلى حرف الجر ، فهذه ثلاثة زائدة على خمسة .

ويجابُ عن ذلك كافياً بأن الصفة في هذه المواضع ما اعتمدت على هذه الحروف وإنما اعتمدت على الموصوف المحذوف ، ثم إن الحُكم لا يختلف في هذا الوصف بين اللفظ والحذف ، كما لم يختلف عنده في (ربَّ) ، ويندرج فيما أوَّلت قولهم : (يا ضارباً زيداً) ، ولا يلزم أن يكون في هذه الأشياء : (عَاشِر) و(مُعشْرن) ، على أنه قد ذكر في لباب الاعتصار : أن الشيخ أبا الحسن الأخفش لم يشترط اعتمادها على شيء ، وكفى به قدوة ، والله الموفق ". [٤]

خلاصة القول :

إذا ما ذهب إليه جمهور النحاة هو الأحق أن يتبع وهو الصحيح ، وضعف ما ذهب إليه الخوارزمي .

---

(١) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان القضاعي التنوخي المعري ، ولد بمعرة النعمان ٣٦٣هـ ، واعتل علة الجدري التي ذهب فيها بصره ، وتولى القضاء بحمص وبها مات سنة ٤٤٩ هـ . انظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ١/ ٢٩٥ . وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، ١/ ٣٣، والأعلام ، للزركلي ، ١/ ١٥٧ ، أنباه الرواة على إنباء النحاة ، للقفطي ، ١/ ٤٦ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو في سقط الزند ، ص ٤٨ .

(٣) البيت من الكامل وهو في سقط الزند ، ص ٧٣.

(٤) المقتبس في توضيح ما ألتبس ، للإسفندري ، ٢/ ١٤٠٠. رسالة ماجستير ، إعداد : مطيع الله بن عواض السلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٤ هـ .

المسألة الرابعة : الأسماء الستة :

ذهب معظم النحويون إلى أن الأسماء الستة التي تعرب بالحروف هي : (أب – أخ – حم – هن – فوك - ذو مال) ، نيابة عن الحركات[١] .

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

هذا هو المشهور، وإليه ذهب قطرب[٢] ، وهشام بن معاوية الضرير الكوفي[٣]، ورجَّحه ابن مالك فقال[٤]: " وهذا أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلف ".

قال ابن مالك في ألفيته :"

وارفع بواو ، وانصبنّ بالألف ، واجرر بياء – ما من الأسماء أصف

قال ابن عقيل: "شرع في بيان ما يُعرب بالنيابة ، والمراد بالأسماء التي سيصفها الأسماء الستة ، وهي أب ، وأخ ، و حم ، وهن ، وفوه ، وذو مال ، فهذه ترفع بالواو نحو : (جاء أبو زيد) وتنصب بالألف نحو : (رأيتُ أباهُ) وتجر بالياء ، نحو : (مررتُ بأبيه) والمشهور أنها معربة بالحروف ، فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو المشار إليه المصنف بقوله : "وارفع بواو – إلى آخر البيت" ، والصحيح أنها معربة بحركات مُقدرة على الواو والألف والياء ، فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ، فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره ".[٥]

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٢، وشرح بن عقيل على الألفية ١/ ٤٠، وهمع الهوامع، للسيوطي ، ١/ ١٢٥.

(٢) هو أبوعلي محمد بن المستنير البصري المعروف بـ(قطرب) ، أخذ عن سيبويه ، وعن جماعة من علماء البصرة، له مصنفات كثيرة منها : (الأضداد) ، و (الأزمنة) ، و (المثلث) وغيرها ، توفي سنة ٢٠٦ هـ . انظر : الفهرست ، لابن النديم ، ٧٨- ٧٩ ، وإشارة التعيين ، لعبد الباقي عبد المجيد اليماني ، ٣٣٨ ، وبغية الوعاة، للسيوطي ، ١/ ٢٤٢- ٢٤٣ .

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي ، صاحب الكسائي وكان مشهور بصحبته وأخذ النحو عنه ، له مصنفات منها: (كتاب الحدود في النحو) ، و(المختصر في النحو) ، و (القياس في النحو) ، توفي سنة ٢٠٩ هـ . انظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٦/ ٢٧٨٢ ، بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٣٢٨ .

(٤) شرح التسهيل ، لابن مالك ،١/ ٤٦ .

(٥) شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٤٦.

وقال ابن هشام في ذلك :" إلا الأسماء الستة ؛ وهي أبوهُ و أخوهُ ، وحموها، وهنوهُ ، وفوهُ ، وذو مالٍ ، فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء ". (١)

وقال بن مالك أيضاً:" و تنوب الواو عن الضمة ، و الألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة ، فيما أضيف إلى غير المتكلم من (أب ، وأخ ، وحم) غير مُماثل قَرْوا و قَرْءا وخَطَأً، وفم بلا ميم ، وفي ذي بمعنى صاحب ، والتزام نقص هنٍ أعرفُ من إلحاقه بهنَّ". (٢)

وقد قال ابن الدهان أيضا:" ستة أسماء أعربت بالحروف في حالة الإضافة إلى غير المتكلم ، توطئة للتثنية والجمع ، وذلك قولك لغيرك : (هذا أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مالٍ)، و : (رأيت أباك وأخاك وحماك وهناك وفاك وذا مال)، و : (مررتُ بأبيك وأخيك وحميك وهنيك وفيك وذي مالٍ) . فالواو حرف الإعراب وعلامة الرفع ، والألف حرف الإعراب وعلامة النصب ، والياء حرف الإعراب وعلامة الجر ". (٣)

إمَّا الخوارزمي فقد خالف جمهور النحاة فيما ذهبوا إليه فقال التخمير:" وإمَّا الإعرابُ بالحرف ففي أربعة مواضع :

أحدهما : الأسماء الخمسة وهي أبوه وأخوه وحموه وفوه وذو مال ، وإنما كان إعراب هذه الأسماء الخمسة بالحرف ، لحرف مبني على أربع مقدمات :

الأولى :- أنَّ الاسم يجب أن يكون أقل من ثلاثة أحرفٍ، حتى يكون إعرابه بالحرف بمنزلة التعويض .

الثانية :- أنَّه يجب أن يكون الساقط من ذلك الاسم هو اللام ، حتى يكون التَّعويض إذا واقعاً موقعه .

الثالثة :- أنه يجب أن تكون اللام الساقطة واواً ، حتى يكون انقلابها إلى الألف أو إلى الياء أخف .

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ٦٥.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، ١/ ١٥٧.

(٣) الفصول في العربية ، لابن الدهان ، ص ٦ -٧ .

الرابعة :- يجب أن لا يكون لذلك الاسم اسم غير ساقط منه اللام ، ويكون إعرابه بالحركة كالغد ، فإنه يقال في معناه غدو ، وإعرابه كما تراه بالحركة ، لأنه إذا كان له مثل ذلك الاسم فقد وقع الغُنية عن إعراب هذا بالحرف .

فإن سألت : ما بالك جعلت هذه الأسماء خمسة ، وهي باتفاق النحويين ستة ، معدودة فيها هنوه ؟ أجبت : (الهنُ) ليس من هذه الأسماء تقول : (هذا هنُك) أي شيؤك ، كذا هو في الصحاح ، وفي شعر أبي الطيب[١] :

إذا كسب الإنسان من هَنِ عِرسِهِ [٢]

ومن أبيات الكتاب[٣]:

وقــد بـدا هـَنْكِ من المـِئزَر

وفي الحديث[٤]: **" فأعضُّوه بهن أبيه ولا تَكنَّوا "**

وفي المثل[٥]: **" من يَطُل هَنُ أبيه ينتطِقُ به "** أي يتقو بإخوته .

وإنما غرهم قول امرئ القيس :

وقد رابنِي قولُها يا هَناهُ وَيَّحَكِ ألحقت شراً بشر [٦]

---

(١) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي ، ولد بالكوفة سنة ٣٠٣ هـ ، وهو من شعراء الشام ، له دواوين من الشعر ، توفي سنة ٣٥٤ هـ . انظر : تاريخ الأدب العربي ، لأحمد حسن الزيات ، ص ٢١٧ ، الفهرست ، لابن النديم ، ص ١٦٩ . وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، ١/ ٤٤- ٤٦ .

(٢) هذا البيت من الطويل ، و هو من قصيدة يهجو بها وردان بن ربيعة الطائي وقد كان أفسد عليه غلمانه عند منصرفه من مصر . وعجزه :

فيا لؤم إنسان ويا لؤم مكسب

الشاهد فيه : قوله (هن) فهي في معنى شيئك ن ولم يعتبرها من الأسماء الستة . انظر حاشية كتاب التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٠٦. ولم أجده في ديوان المتنبي .

(٣) هذا عجز بيت من السريع وهو للأقشير الأسدي ، وصدره :

رحُت وفي رجليك ما فيهما

الشاهد فيه: إسكان النون للضرورة، ولم يرتض المبرد هذه الرواية ، وقال: إنما الرواية : وقد بدا ذاك من المئزر . انظر: المحتسب ، لابن جني ، ١/١١٠-١١١، الكتاب ، لسيبويه ، ٤/ ٢٠٣، ومعاني القرآن ، للأخفش ، ٩٩/١ .

(٤) مسند الإمام أحمد ، ٥/ ١٣٦، وانظر : الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١/ ١٨٣.

(٥) من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٦) البيت من المتقارب ، وهو لإمرىء القيس ، **اللغة :** (رابني): أوقعني في الريبة. و (هناه) : كلمة يكنى بها عن النكرات، كما يكنى بفلان عن الأعلام، فمعنى يا هناه يا رجل؛ ولا يستعمل إلا في النداء عن الجفاء والغلظة. وقوله: (ألحقت شراً بشر)، أي: كنت متهماً فلما صرت إلينا ألحقت تهمة بعد تهمة. وهذه الضمائر المؤنثة راجعة إلى " هر " بكسر الهاء وتشديد الراء؛ وكنيتها أم الحويرث، وهي التي كان يتشبب بها في أشعاره، وكانت زوجة والده، فلذلك كان طرده وهم بقتله من أجلها. وفي هذه القصيدة بيت في وصف فرسه، يأتي شرحه إن شاء الله في أفعال القلوب. انظر خزانة الأدب ، للبغدادي ، ١/ ١٣١ . انظر البيت في : ديوانه ص ١٦٠، والمذكر والمؤنث ، لابن الأنباري ،٢/ ٢٢١ ، وسر صناعة الإعراب ، لابن جني ، ٦٦/١و ٥٦٠/٢ ، والمنصف ، لابن جني ، ١٣٩/٣ .

وقال في موضع آخر من الكتاب تأكيداً لذلك[١]:" قد ذكرنا أنَّ هذه الأسماء خمسة لا ستةٌ ، لأنَّ (هناً) ليس منها ؛لأنَّ هذه الأسماء فيما وراء (ذو) إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم يعُدَّ حرف الإعراب ، تقول : (جاءني أبي ، ومررتُ بأبي) ، فهي بمنزلة سائر الأسماء ، و(ذو) لا تضاف إلى أسماء الأجناس ؛ لأن المقصود بوضعها تحويل ما ليس من أسماء الأجناس المُظهرة صفات بخلاف الضمائر والأعلام ، فإنها بعيدة من الوصف ، ولذلك لا تُحوَّل بوجهٍ ما صفةً . ونظيرُ هذه المسألة (الذي) فإنه يَوصل بالجمل لا بالمفاريد وأمَّا (ذووها) في البيت فشاذٌّ وكذلك[٢] :

إنما يعرف ذا الفضـــ ـــل من النَّاس ذووهُ

قال عبد القاهر الجرجاني : وهذا أحسن من قولك : (ذووها) وتُردُّ الهاء إلى زيدٍ وعمرٍو ؛ لأن الهاء في ذووه ضمير يعود إلى الفضل ، وهو اسم جنس ، فصار كأنه قال: إنَّما يعرف ذا الفضل من الناس ذوو الفضل. والضمير في ذووها للمُرهفات[٣]". [٤]

الرد على رأي الخوارزمي :

قوله: "الهنُ ليس من هذه الأسماء تقول: هذا هَنْكَ أي: شيؤكَ كذا في الصحاح"

أقول: اعتراض الخوارزمي ليس في محله، وذلك أنَّ سيبويه حكى (هنوك) فقال: " ومِنَ العرب مَنْ يقول: (هذا هنوك، ورأيتُ هنَاك، ومررتُ بهنيك) فيجريه مُجرى الأب، وتكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الخفض بالياء"[٥] بالياء"[٥] ومَنْ حفظ حجة على من لم يحفظ، وقد أجمع النحاة على ذلك.

---

(١) التخمير(بتصرف) ، للخوارزمي ، ٢/ ٧٠ .

(٢) هذا البيت من مجزوء الرمل لم أعثر على قائله ، انظر حاشية شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١ / ٥٧

(٣) هي في بيت الشعر القائل :

صبحنا الخزرجيَّة مُرهفاتٍ أباد دُوي أرومتها ذووها

وهو لكعب بن زهير بن أبي سلمى ، البيت شاذ وهو في ديوان شعره ، ٢١٢. انظر حاشية شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١ / ٥٧ .

(٤) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٠٥.

(٥) الكتاب، لسيبويه ، ١/ ١٤٥.

وقد ذكر ابن أبي الربيع في ذلك فقال[١] :" اعترض بعض المتأخرين على هذا فقال: خمسة وهي ستة ، وزاد سيبويه فيها : (هناك) ، وقال :أنها تكون في الرفع بالواو ، وفي النصب بالألف ، وفي الخفض بالياء[٢].

ثم بين اعتراضه فقال : " وإمَّا الانفصال عن الاعتراض الأول ، وهو أن هذه الأسماء قال فيها خمسة وهي ستة ، وذكر (هناك): أن قصده أن يذكر الأشهر في كلام العرب ، والأكثر في كلامهم في (هنوك) أن يُعرب بالحركات[٣] ".

فربما لم يذكرها الخوارزمي مع الأسماء الخمسة لهذا السبب .

وقال ابن هشام: "الهنُ يخالف الأبَ، والأخَ، من جهة أنها إذا أُفردت نقصت أواخرها، وصارت على حرفين، وإذا أُضيفت تمت، فصارت على ثلاثة أحرف، تقول: هذا أبٌ بحذف اللام، وأصلهُ (أبوٌ) فإذا أضفته قلتَ:(هذا أبوك)، وكذا الباقي، وأما (الهنُ) فإذا استعمل مفرداً نقص، وإذا أُضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه، تقول: (هذا هنٌ، وهذا هنُكَ)، فيكون في الإفراد، والإضافة على حد سواء، ومن العرب مَن يستعمله تاماً في حالة الإضافة، فيقول: (هذا هنوك، ورأيتُ هناكَ، ومررتُ بهنيكَ)، وهي لغة قليلة، ولقلتها لم يطلع عليها الفراء، ولا أبو القاسم الزجاجي، فادَّعَيا أنَّ الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة".[٤]

إذا فقد وافق الخوارزمي فيما ذهب إليه كلاً من الزجاجي ، والفراء فقد جعلوا الأسماء خمسة لا ستة .

خلاصة القول :

أن هذه المسألة اعتراض بين المتقدمين والمتأخرين ، و أنا أميل إلى ما ذهب إليه المتقدمون من جمهور النحاة في أن الأسماء التي تعرب بالحروف هي ستة وهي: (أب – و أخ – و حم – و هن – و فم – و ذو مال) .

---

(١) البسيط في شرح الجمل للزجاجي (بتصرف) ، لابن أبي الربيع الإشبيلي ، السفر الأول / ص ١٨٩.

(٢) الكتاب ، لسيبويه ، ٣/ ٣٨٠ .

(٣) وقد ذكر ذلك عباس حسن في (النحو الوافي) ١/ ١١٣.

(٤) شرح شذور الذهب ، لابن هشام: ص/ ٥٨- ٥٩.

المسألة الخامسة : نوع الإضافة في (غير ، ومثل) وشبهها

اتفق النحويون أن كل اسم أضيف إلى معرفة إضافة معنويةً فإنه يكتسب التعريف واستثنوا من ذلك الأسماء التي توغل فيها الإبهام فهي حين إذن نكرة وإن أضيفت إلى معرفة ، وذلك نحو: (مررتُ برجلٍ غيرك وشبهك) ، فإنها صفة للنكرة حتى لو أضيفت إلى معارف . والدليل على ذلك دخول (ربَّ) عليها وهي لا تدخلُ إلا على النكرات.

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

ذهب النحويون إلى أنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفة، وكانت الإضافة معنوية نحو: (غلام زيدٍ)، و(مالُ عمروٍ)، وقد جاءت أسماء أُضيفت إلى المعارف، ولم تتعرف بذلك؛ للإبهام الذي فيها، وأنها لا تخصُّ واحداً بعينه، وذلك نحو: (غير، مثل، وشِبه) فهذه نكرات، وإن كنَّ مضافات إلى معرفة ، وإنما نكرهن معانيهن، وذلك؛ لأن هذه الأسماء لمَّا لم تنحصر مغايرتها، ومماثلتها لم تتعرف، ألا ترى أنَّ كل مَن عداه فهو غير وجه المماثلة، والمشابهة غير منحصرة، فإذا قلت: (مثلك) جاز أن يكون مثلك في طولك، وفي لونك، وفي علمك، ولن يُحاط بالأشياء التي بها يكون مثل الشيء، فلذلك الإبهام كانت نكرات، ويدلُّ على أنها نكرات أنَّك تصف بها النكرة، فتقول: (مررتُ برجلٍ غيرك). هذا ما قاله النحويون[1] .

وقد ذكر ذلك ابن مالك في ألفيته حيث قال:

وإن يُشابهِ المضافُ (يَفْعَلُ) وصفاً ، فعنْ تنكيره لا يُعْدَلُ

كربَّ راجينا عظيم الأمل مُروَّع القلبِ قليل الحِيَل

قال ابن عقيل في شرحه :" هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة ، وهو غير المحضة ، وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفاً يشبه (يفعلُ) – أي: الفعل المضارع – وهو : كل اسم فاعل أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال .

---

(١) انظر: المقتضب، للمبرد ، ٢/ ٢٧٤، والجمل للزجاجي ص١٠٢، والبسيط ، لابـــن أبي الربيع ٢/ ١٤٥، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/ ٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٥، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٢٦.

فمثال **اسم الفاعل** : (هذا ضاربُ زيدٍ ، الآن أو غداً ، وهذا راجينا).

ومثال **اسم المفعول** : (هذا مضروب الأب ، وهذا المروعُ القلبِ).

ومثال **الصفة المشبهة** : (هذا حسنُ الوجهِ ، وقليل الحيلِ ، وعظيم الأمل).

فإن كان المضاف غير وصف ، أو وصفاً غير عامل ، فالإضافة محضة : **كالمصدر** ، نحو : (عجبتُ من ضربِ زيدٍ) **واسم الفاعل بمعنى الماضي** ، نحو : (هذا ضاربُ زيدٍ أمس).

وأشار بقوله : " فعن تنكيره لا يُعدَلُ " إلى أن هذا القسم من الإضافة – أعني غير المحضةِ- لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ، ولذلك تدخل (رُبَّ) عليه ، و إن كان مضافاً لمعرفة ، نحو : (ربَّ راجينا) وتوصف به النكرة ، نحو قوله تعالى[1]: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ وإنما يفيد التخفيف ، وفائدته ترجع إلى اللفظ ، فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية ". [2]

وقد ذكر ابن هشام ذلك في حديثه عن أنواع الإضافة :" ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك [3] ، وضابطه : أن يكون المضاف صفة تُشبه المضارع في كونها مُراداً بها الحال أو الاستقبال ، وهذه الصفة ثلاثة أنواع : اسم الفاعل كـ(ضارب زيدٍ) ، و (راجينا) ، واسم المفعول ، كـ (مضروب العبد) و (مُروَّع القلب) والصفة المشبهة ، كـ(حسن الوجهِ) و (عظيم الأمل) و (قليل الحيل).

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً : وصف النكرة به في نحو قوله تعالى : ﴿ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾ ، ووقوعه حالاً في نحو قوله تعالى[4]: ﴿ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ ﴾وقوله :

---

(١) سورة المائدة [٩٥].

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ٢/ ٤٤-٤٥.

(٣) أي التي لا تفيد لا تخصيصاً ولا تعريفاً.

(٤) سورة الحج [٩].

فأتتْ بهِ حُوشَ الفُؤادِ مُبَطَّنا (١)

ودخول (رُبَّ) عليه في قوله:

يا ربَّ غابطِنا لوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ (٢)

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك : (ضَاربُ زيدٍ) : ضاربٌ زيداً، فالاختصاص موجود قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف، أو رفع القبح .

أما التخفيف ، فبحذف التنوين الظاهر ، كما في (ضاربِ زيدٍ) ، و(ضارباتِ عمرٍو) و (حسنِ وجههِ) ، أو المقدر ، كما في (ضوارِبِ زيدٍ)و (حواجَّ بيتِ اللهِ) ، أو نون التثنية ، كما في (ضاربا زيدٍ) أو الجمع ، كما في (ضاربو زيدٍ).

وأمَّا رفع القبح ، ففي نحو : (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ) ، فإن في رفع (الوَجْهِ) قُبح خلو الصفة من ضمير ، يعود على الموصوف ، وفي نصبه قُبح إجراء وصف القاصر ، مُجرى وصف المتعدي ، وفي الجر تخلص منهما . ومن ثم امتنع (الحَسَن وَجْهه) ، لانتفاء قبح الرفع ، ونحو : (الحَسَن وَجَهٍ) لانتفاء قبح النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز . وتسمى الإضافة في هذا النوع لفظية ؛ لأنها أفادت أمراً لفظياً ، وغير محضة ؛ لأنها في تقدير الانفصال" . (٣)

ويرى الفراء أن **(غير، ومثل، وشِبه)** تتعرف بالإضافة إلى المعرفة، ويبدو من كلام سيبويه أنه يرى تعريفها فقد جعلها صفة في قوله تعالى(٤) : ﴿ **لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ**

---

(١) هذا الشاهد من كلام أبي كبير الهذلي ، وهو من الكامل وعجزه :

سُهداً إذا ما نامَ ليلُ الهوجَل

الشاهد فيه : قوله (حوش الفؤاد) فإنه أضاف الصفة المشبهة التي هي (حوش) إلى فاعلها ، وهو قوله (الفؤاد) فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفاً بدليل مجيئها حالاً من الضمير المجرور بالباء في قوله (به) وقد علمت أن الحال في الأصل لا يكون نكرة ، وأن مجيئها معرفة خلاف الأصل ، والأصل أن يحمل الكلام على ما هو الأصل في أمثاله . انظر حاشية أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٣/٧٥-٧٦ .

(٢) هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل الصراني التغلبي ، وهو من البسيط ، وعجزه :

لاقي مُباعدةً منكم وحرمانا

اللغة : (غابطنا) الغابط : اسم فاعل من الغبطة ، وهي أن يتمنى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتمنى زوال ما عند غيره من الخير .

الشاهد فيه: قوله (رب غابطنا) حيث جر اسم الفاعل وهو (غابط) المضاف إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، بـ(رب) ، وأنت قد علمت أن (رب) تختص بجر النكرات ، فدل دخول رب على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستفد من إضافته إلى الضمير تعريفاً ، إذ لو استفاده لم تدخل عليه (رب) . انظر حاشية أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٣/٧٦- ٧٧ .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٣/ ٧٣ إلى ٧٧.

(٤) سورة النساء [٩٥].

غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ ، بينما يرى المبرد، والزمخشري، والرضي، وأبو حيان أنَّ (غيراً) ، ونحوها كـ(مثل، وشبه) مما لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إلا إذا وقع بين متضادين[١].

وقد وضح ذلك الأزهري فقال :" ذهب سيبويه والمبرد إلى أن سبب تنكيرها أن إضافتهما للتخفيف ؛ لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال. ألا ترى أن (غيرك) و (مثلك) بمنزلة (مغايرك) و (مماثلك) واختاره أبو حيان في النكت الحسان . وهذا النوع مرجعه السماع ومنه :(شبهك) و (خِدنك) و (ضربك)و (تربك) (ونحوك) و (ندُّك) و (حسبك) و (شرعك) وأمها (مثلك) و (غيرك) فإذا أريد بها مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالإضافة ، ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو : (مررت برجلٍ مثلك أو غيرك)، والنكرة لا توصف بالمعرفة ".[٢]

وقد ذكر ابن أبي الربيع الإشبيلي الأدلة التي تُعلم بها أن هذه الأسماء نكرات حيث قال :"

أحدها : أنها توصف هي بالنكرات ، فتقول : (مررتُ بمثلك عاقل).

الثاني: دخول (ربَّ) عليها، و(ربَّ) لا تدخل إلا على النكرات نحو قول جرير[٣] :

يا ربَّ غابطِنا لوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ[٤]

الثالث : دخول (مِن) فتقول : (ما في الدنيا مثلك) ، ثم تدخل (من) التي لاستغراق الجنس فتقول : (ما في الدنيا من مثلك) .

---

(١) انظر: الكتاب، لسيبويه ، ١/ ٢٥٢، ومعاني القرآن، للفراء ٧/١، والمقتضب، للمبرد ، ٢/ ١٢٥، والمفصل، لزمخشري، ١/ ٢٥٢، وشرح الكافية ، لرضي ١/ ٢٥٣، والتبيان، للعكبري ١/ ٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لأستاذنا الشيخ عضيمة ٢/ ٢٢٠.

(٢) شرح التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري ، ١/ ٦٧٨.

(٣) هو أبو حرزة جرير بن عطية الخطفي التميمي ، ولد باليمامة لسبعة أشهر سنة ٢٨ هـ ، ونشأ بالبادية ، فشب فصيح اللسان صحيح الوجدان مطبوع القريحة على الشعر ، وقد كان بينه وبين الفرزدق النقائض المشهورة ، وكان له ديوان شعر ، وقد توفي باليمامة سنة ١١٠ هـ . انظر : تاريخ الأدب العربي ، لأحمد حسن الزيات ،ص ١٢٢ – ١٢٣ ، طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي ، ص ٣١٥ – ٣٨٦ ، معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة، ٣ / ١٢٩- ١٣٠. ووفيات الأعيان، لابن خلكان، ١/ ١٢٧- ١٣٠. وخزانة الأدب ، للبغدادي، ١/ ٣٦- ٣٧ .

(٤) قد سبق تخريجه .

الرابع : دخول (كم) فتقول : (كم مثلك) ، و(كم) إنما تُفسر بالنكرات " . [١]

وقال عباس حسن في ذلك:" وهناك ألفاظ مسموعة ملازمة للتنكير في الأغلب، لا تفيدها الإضافة المحضة تعريفاً ، ولا تخصيصاً – في أكثر الاستعمالات – ولذا تسمى : (بالألفاظ المتوغلة في الإبهام) ومنها: (غير – حسب – مثل – ناهيك) فإنها نكرات في أغلب حالاتها وإن أضيفت لمعرفة ، نحو : (غيرك – حسبك – مثلك) " . [٢]

أمَّا الخوارزمي فقد وصف النحاة في هذه المسألة بالتخبط حيث قال:" هذا الفصل قد تخبط فيه النحويون وأنا أولاً أصلح كلامهم بقدر الممكن ثم أعترض عليه، ثم أذكر الصحيح .

قالوا : كل اسم أضيف إلى المعرفة إضافة معنوية فهو معرفة إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف ، ولذلك يُقال : (مررتُ برجلٍ غيرك وشبهك ، فتقع صفات للنكرة ولو كانت معارف ، ولما كان ذلك كذلك ، ولذلك دخلت عليها (ربَّ) وهي لا تدخل إلا على النكرات . وهذا كلام فاسد ، وذلك لأن إباءها التعريف لو كان لتوغلها في الإبهام لما تعرَّف المغاير ، والمماثل والمشابه في قولك : (مررتُ بالرجل المغاير أبوه أباك ، وبالغلام المماثل وجهه بدراً ، والمشابه قدهُ الغصن) ، لمساواة هذه الأسماء تلك في المعنى حذو القذة بالقُذة ، والحق أن هذه الأسماء في الأصل صفات ، ومن ثم ذكر سيبويه أنهنَّ مضافات بمعنى اسم الفاعلين في موضع (مغايرك ، ومماثلك ، ومشابهك) للحال فتكون الإضافة فيها لم يكتسب بها المضاف تعريفاً . فإن سألت : لو كانت الإضافة فيها لفظية لجاز أن تدخل عليها اللام وهي مضافة . أجبتُ : هذه الأسماء وإن كُنَّ في الأصل صفات إلا أنَّهنَّ اغتصبن طرفاً من الاسمية ، ومن ثم لا يُعملن إعمال سائر الصفات ، فلا يُقال : (مررتُ بالرجلِ المثلِ غلامه البدر ، والشبهِ قدَّه الغُصن) ، فمن حيث أنَّهنَّ صفات فالإضافة فيهنَّ لفظيَّة ، ومن حيث أنهنَّ أسماء لم يجز دخول اللام المعَّرفة على المضاف توفيراً على الشبهين حظّهما ، ونظير هذه المسألة

---

(١) البسيط في شرح الجمل للزجاجي ، لابن أبي الربيع الإشبيلي ، ١٠٤٥إلى ١٠٤٧.

(٢) النحو الوافي ، لعباس حسن ، ٣/ ٢٤و٢٦.

قولهم: (أقائم الزيدان) ، ألا ترى أنَّ (قائماً) من حيث انه اسم دخله التنوين ، ومن حيث أنه بمنزلة الفعل فرفعته بمنزلة رفعة المضارع " .[1]

الرد على رأي الخوارزمي :

قوله: "قالوا: كل اسم أُضيف إلى معرفة إضافة معنوية، فهو معرفة إلا أسماء توغَّلت في إبهامها، فهي نكرات، وإن أُضيفت إلى المعارف، ولذلك يقال: (مررتُ برجلٍ غيرك، وشبيهك)، فتقع صفات للنكرة، ولو كانت معارف، ولما كان ذلك كذلك دخلت عليها (رُبَّ) وهي لا تدخل إلا على النكرات، وهذا كلامٌ فاسدٌ، وذلك؛ لأنّ َإباءها التعريف لو كان لتوغلها في الإبهام لما تعرف المغاير، والمماثل، والمشابه في قولك:(مررتُ بالرجل المغاير أبوه أباكَ) ..."

أقول: قال ابن يعيش : " هذه الأشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل في موضع مُغاير، ومُماثل، ومُشَابه كأنَّ المماثلة في قولك: (مررتُ برجلٍ مثلِك) موجودة في وقت مرورك به، فهو للحال، فكان نكرة، كاسم الفاعل إذا أُضيف، وهو للحال، ويدلُّ على تنكيره أنَّكَ تصفُ به النكرة، فتقول: (مررتُ برجلٍ مثلِك) . أنشد سيبويه:

يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّساءِ غريرةٍ بيضَاءَ قدْ مَتَّعْتُهَا بطلاق[2]

وتكون هذه الأشياء معارف إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، أو بمماثلته،فيكون اللفظ واحداً، والتقدير مختلف، فإذا قال القائل: (مررتُ برجلٍ مثلِك، أو شبيهك) ، وأراد النكرة، فمعناه بمشابهكَ، أو مماثلكَ في ضربٍ من ضروب المماثلة، والمشابهة، وهي كثيرة غير محصورة، وإذا أراد المعرفة قال: (مررتُ بعبد الله مثلِك) فكان معناه المعروف بشبهك أي: الغالب عليه ذلك".[3]

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١٦- ١٧.

(٢) البيت من الكامل ، وهو لأبي محجن الثقفي ، ولا يوجد في ديوانه ، وقال الأسود الغندجاني في (فرحة الأديب) ،ص ٤٩ ، وهو لغيلان بن سلمه الثقفي ، وهو شاعر جاهلي أسلم يوم الطائف . وأبو محجن الثقفي شاعر فارس مخضرم ، اشترك في القادسية ، وتوفي بجرجان سنة ٣٠هـ ، انظر : الإصابة ، للعسقلاني ، ٤/ ١٧٣ ، والشعر والشعراء ، لابن قتيبة ،١/ ٤٢٣ ، والخزانة ، للبغدادي ، ٣/ ٥٥٣ .

الشاهد فيه : قوله (يا رب مثلك) حيث أدخل (رب) على (مثل) ، و (رب) لا تدخل إلا على النكرات .انظر: شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١٣٨/٢، والمقتضب ، للمبرد ، ٤/ ٢٨٩ .والبيت من شواهد كتاب سيبويه ،١ / ٢١٢.

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢/ ١٢٥-١٢٦ .

وأمَّـــا قولـه: ".... والحقُّ أنَّ هذه الأسماء في الأصل صفات، ومن ثمَّ ذكر سيبويه أنَّهنَّ مضافاتٌ بمعنى اسم الفاعل في مغايرك، ومماثلك، ومشابهك للحال، فلكون الإضافة فيها لفظية لم يكتسب بها المضاف تعريفاً".

فأقول: ما ذهب إليه الخوارزمي من أنَّ (غير، ومِثل، وشبه) صفات، وعليه فتكون الإضافة فيها لفظية لا أوافقه على ذلك ؛ وذلك لأنَّ هذه الأسماء لشدة إبهامها لا تقبل تعريفاً، ووجه الإبهام فيها واضح، فـــ(غيرك) مثلاً صالحٌ لكل مغاير، وتعليل عدم تعريفها بذلك مذهب ابن السراج، والسيرافي، ومذهب سيبويه، والمبرد بكونها في معنى اسم الفاعل الذي لا يتعرف بالإضافة، والمعنى: رجلٌ مغايرٌ، أو مماثلٌ، أو كافٍ[1].

خلاصة القول :

ما ذكره الخوارزمي في كون (غير ، ومثل) إضافتها لفظية هو وجه صحيح ذكره النحاة لكن جعله عاماً هو الذي لا يوافق عليه ؛ فنوع إضافتها يكون بحسب معناها .

(١) المساعد ، لابن عقيل ٢/ ٣٣١.

المسألة السادسة : الحكم الإعرابي للمقصور والممدود :

عرف النحويون **المقصور** فقالوا : وهو ما كان آخره ألف نحو: (العصا و الرحا).

والممدود : وهو ما في آخره همزة قبلها ألف كـ(الرداء والكساء) . معربه وليست مبنية[1].

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

ذهب جمهور النحاة إلى أن الأسماء المقصورة والممدودة من المعربات وتكون علامة الإعراب فيهنَّ مقدرة .

فقال المبرد في المقصور والممدود :" فأمَّا المقصور فكلُّ واو أو ياء وقعت بعد فتحة . وذلك ؛ لأنَّه (مَفْعلَ) فلما كانت الواو بعد فتحة ، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفا ، كما تقول : (غزا ، ورمى) فتقلب (الواو) والياء ألفاً . ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع إلا والفتح قبلها وإذا كانت في موضع حركة .

فإن كانت ساكنة الأصل وقبلها فتحة لم تنقلب . وذلك ، نحو : (قَوْل ، وبَيْع) ، ولا تنقلب ألفاً؛ لأجل سكونها .

فإذا أردت أن تعرف المقصور من الممدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل . فإن كان آخره متحركاً قبله فتحة علمت أنَّ نظيره مقصور . فمن ذلك : (مُعْطى ، ومُغزى) ؛ لأنه مُفْعَل . فهو بمنزلة (مُخْرج ومكرم) . وكذلك : (مُسْتغزى) ؛ لأنَّه بمنزلة (مُستخرج) فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك ".[2]

وقد سمى سيبويه المقصور بالمنقوص فقال في ذلك :" وهما في بنات الياء والواو التي لامات وما كانت الياء في آخره وأُجريت مجرى التي نفس الحرف .

فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تُبدل الألف مكان الياء والواو ، ولا يدخلها نصبٌ ولا رفع ولا جر.

---

(١) المقتضب ، للمبرد ، ٣/ ٧٩، التخمير ، للخوارزمي ، ٣/ ٦٣ . شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٤/ ٣٣ .

(٢) المقتضب ، للمبرد ، ٣/ ٧٩.

وأما الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف ". [١]

ومن العلماء من يسمي المقصور منقوصاً ومنهم السيرافي حيث قال:" ويقال للمقصور أيضاً منقوص . فأمَّا قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها . وأمَّا نقصانها فنقصان الهمزة منها ". و الفراء فقد قال :" هذا كتاب المنقوص والممدود فمن المنقوص ما يُعرف نقصه بحدَّ وعلامة ، كما تختلف المصادر ، فيكون منها فِعَلَّ نحو : (ثقل) ، وفَعَل نحو : (عَمَل ، و عَمَد) ، فمثال (ثِقل وعَمَل)من ذوات الواو والياء من (دعوتُ وقضيتُ) منقوصان . ومنه ما تُزاد فيه الألف مثل القتال والدَّهاب ، فمثال هذين من الياء والواو ممدودان مثل : (الدعاء) من دعوتُ ، و(القضاء) من قضيت ، فإذا أتاك مصدر فاعمل فيه كما عَمِلتَ في هذين الوجهين والمد .

وما كان من المنقوص فكتابه على أصله ، إن كان من الياء كتبته بالياء ، وجاز كتابه بالألف مثل : (قضى) ، يكتب بالياء والألف ، وما كان من الواو كتبته بالألف لا غير مثل : (خلا ودعا)". [٢]

وقال الأزهري في هذا :" قصر الأسماء ومدَّها ضربان : قياسي ، وهو وظيفة النحوي . وسماعي ، وهو وظيفة اللغوي ، وقد اعتنى اللغويون بهما حتى وضعوا في ذلك كتباً ، وضابط الباب عند النحويين ليرجع إليه ، أن الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام :

أحدها / ماله نظير من الصحيح الآخر ، يجب فتح ما قبل آخره قياساً ، وهذا النوع مقصور بقياس . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

إذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحاً وكان ذا نظير كالأسف

فلنظيره المُعل الآخر ثبوتُ قصر بقياس ظاهر

القسم الثاني / من أقسام المعتل بالألف : أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف ، وهذا النوع ممدود بقياس وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وما استحق قبل آخر ألف فالمدَّ في نظيره حتماً عُرفْ

القسم الثالث / أن يكون لا نظير له من الصحيح ، فهذا إنما يدرك قصره ومده بالسماع ، فمن المقصور سماعاً : الفتى واحد الفتيان ، والسنَّا : الضوء ، والثرى :

---

(١) الكتاب (بتصرف)، لسيبويه ، ٣/ ٥٣٦- ٥٣٩.

(٢) انظر حاشية الكتاب ، لسيبويه ، ٣/ ٥٣٦.

(التراب والحِجَا) بكسر الحاء المهملة وبالجيم : (العقل) وهو صفة يُميز بها بين الحسن والقبيح . ومن الممدود سماعاً : (الفتاء) ، لحداثة السن ، و(السناء) للشرف بالشين المعجمة / (للنعل) بالنون والعين المهملة . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والعادمُ النّظير ذا قصر وذا مدّ بنقل كالحجا و كالحذا "[1]

وقد خالف الخوارزمي النحاة في باب المقصور والممدود بحيث جعلها مبنية فقال:" القصر في اللغة : الحبس ، يقال: قصرت الشيء أقصره قصراً ، إذا حبسته ، ومنه مقصورة الجامع ؛ لأنها كالمحبوسة ، وهذا كتسميتهم الحجرة ، ومنه أيضاً القصر للمعقل ؛ لأنه يُحبس فيه عن العدو . ومنه أيضاً قوصرة التَّمر ؛ لأن النمر كالمحتبس فيها . وسمي المقصور مقصوراً ؛ لأنه ممنوع عن الإعراب محبوس وهذا لأن المقصور لا يحتمل الإعراب .

فأن سألت : فهل يجوز أن تسمى (ذا) و (تا) و (يا) و (لا) و (ما) و(با) ونحوها من الأسماء المبنية والحروف مقصورة ؟

أجبتُ :لا يجوز هذا ؛ لأن المقصور لولا القصر لكان مطلقاً مُعرباً ، وهذه الكلمُ لولا القصر فيها لما كانت مطلقة معربة .

أمَّا الحروف فظاهر ، وأما تلك الأسماء فكذلك ؛ لأنها بمنزلة الحروف لا حظَّ لها البتَّة من الإعراب ، وذلك لما بينها وبين الحروف من المناسبة ، بخلاف نحو : (الرحا والعصا) ، فإنه لولا الألف المقصورة فيه لا نسكب عليه الإعراب . ولأمر جعل النَّحويون نحو : (العصا والرحا) وبابه و(سعدى) من المعربات ، و (ذا) و (تا) و (هؤلاء) من قبيل المبني ، مع أن الإعراب في كلا الموضعين ممتنعُ وفي كليهما مقدَّر ، وهذا بخلاف ما في آخره همزة قبلها ألف فإنه قابل للإعراب " .[2]

---

(١) شرح التصريح بمضمون التوضيح (بتصرف)، للأزهري ، ٢/ ٥٠٠إلى ٥٠٤.

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ٣/ ٦٣و٦٤.

الرد على رأي الخوارزمي :

خالف الخوارزمي كما رأينا ما عليه النحاة من أن المقصور والممدود معربه وجعلها مبينة . وقد قال ابن هشام في هذا:" ما يُقدر فيه حركات الإعراب جميعها ؛ لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته ، وذلك الاسم المقصور ، وهو (الذي آخره ألف لازمة) نحو (الفتى) تقول : (جاء الفتى) و (رأيت الفتى) و (مررتُ بالفتى) فتقدر في الأول ضمة ، وفي الثاني فتحة ، وفي الثالث كسرة ، وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة لذاتها". (١)

وقال ابن يعيش في هذا:" المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة ، إذ الأفعال والحروف لا يقال فيهما مقصور ولا ممدود ، وكذلك الأسماء غير المتمكنة ، نحو : (ما) و (ذا) ، فإنه لا يقال فيهما (مقصور) ، لعدم التمكن ، وشَبَهِ الحروف ، فأمَّا قولهم في (هؤلاء) و (هؤلا) (ممدود ومقصور) فتسامح في العبارة ، كأنه لما تقابل اللفظان فيهما ، قالوا (مقصور ، و ممدود) مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر ، من جهة وصفها ، والوصف بها ، وتصغيرها ". (٢)

وقد قال المكودي في تعريفه لهما:" هو الاسم الذي حرف إعرابه ألفاً لازمه ، والممدود هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ". (٣)

فنجد المكودي هنا قد جعل الاسم المقصور، والممدود معربان وإن كان إعرابهما عنده بالحروف . وقد جعلهما أبي حيان معربان وليس مبنيان وقد وافق في ذلك أكثر النحويين .

وحكم المقصور الإعراب بالحركات المقدرة على آخره في جميع حالاته ، وإذا جاء بعد ألفه تاء التأنيث نحو : (فتاة - مباراة) زال عنه اسمه و حكمه ، وصار الإعراب على هذه التاء .لأنه يشترط في المقصور أن يكون مختوماً بألف لازمة تجري عليها علامات الإعراب مقدرة . وهذا الشرط الأساسي لا يتحقق إذا تاء التأنيث بعده ألفه ، كما في المثالين السالفين (فتاة – مباراة) ونظائرهما ، إذ تصير الألف حشواً ، أي : غير متطرفة ، وتصير علامات الإعراب ظاهرة على

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى (بتصرف) ، لابن هشام ، ص ٧٨.

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٤/ ٣٣.

(٣) شرح المكودي على ألفية بن مالك ، للمكودي ، ٢/ ٧٧٢.

تاء التأنيث وحدها ؛ لأنها الحرف الأخير. وتظل الألف قبلها ثابتة معها في حالة التثنية ،فلا تنقلب شيئاً ، ولا تجري عليها علامات الإعراب وتثبت التاء أيضاً في حالة التثنية ، كي تدل على التأنيث ، وتليها علامتا إعراب المثنى ، فيقال : فتاتان – فتاتين – مباراتان – مباراتين وهكذا [١] .

كما أن النحاة لا يطلقون المقصور والممدود على الاسم إلا إذا كان معرباً . أما اللغويون والقراء ، فلا يتقيدون فيطلقونهما على الاسم سواء أكان معرباً أم مبنياً ، فيقولون : (أولاء) اسم إشارة :أنه ممدود ، وفي (أولى اسم إشارة أيضاً أنه مقصور ، مع أنهما مبنيان .

أمَّا الخوارزمي فظاهر كلامه أنه جعل المقصور مبنياً وقال إنما سميَّ مقصوراً؛ لأنه ممنوع عن الإعراب محبوس وهذا لأن المقصور لا يحتمل الأعراب. وجعل الممدود معرباً .

ولا أعلم ما الذي جعله يقول ذلك فربما أنه قصد أن علامات الأعراب لا تظهر على المقصور مما دعاه أن يقول بأنه مبنياً تشبيهاً له بالحروف . وكان أجدر به أن لا يقول ذلك بل يقول بإن علامات إعرابها تكون مقدرة وغير مظهرة .

وقد وافق الخوارزمي أبا سعيد السيرافي في أن المقصور لا يدخله الإعراب ، بينما الممدود يدخله الإعراب[٢] .

وقد بين لنا الإسفندري الفرق بين الاسم المقصور والحرف فقال:" وممَّا يبين الفرق بين (العصا) و (كم) و(من) أن الأول من قبيل المعرب ، والثاني من قبيل المبني ، وإن الثاني قابل للحركات ، ألا تراك لو سميت رجلاً بـ(كم) و (من) مثلاً أعربته فقلت : (هذا منٌّ وكمٌّ يا فتى) ، وكذا النصب والجر ، ولا كذلك الألف في (الرحى) . وقيل : ويجوز أن يكون من قصرِ الصلاةِ ، لأجل أنه ناقص من الممدود كصلاة المسافر . فاعرفه ". [٣]

---

(١) النحو الوافي ، لعباس حسن ، ٢/ ٦٠٥- ٦٠٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، ٢٦٩- ٢٧٠.

(٣) المقتبس في توضيح ما التبس ، للإسفندري ، ٢/ ١٣١٦. رسالة ماجستير ، إعداد : مطيع الله بن عواض السلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٤ هـ .

خلاصة القول :

إن كان ما ذهب إليه الخوارزمي قد وافقه معه بعض النحاة إلا أننا نرى أن الاسم المقصور يعرب بحركات مقدرة منعاً من ظهورها التعذر وهو ما عليه جمهور النحاة نحو : (هذه ليلى ، ورأيتُ ليلى ، ومررت بليلى). وأمَّا الاسم الممدود فإنه يرفع بالحركات الأصلية الظاهرة نحو :(هذه أسماءُ ، ورأيتُ أسماءَ ، ومررتُ بأسماءٍ) .

المسألة السابعة : ما جاء على وزن " فَعَالِ " من الأسماء المعدولة

اتفق النحاة على أنه يُقاس استعمال وزن (فَعَالِ) مبنياً على الكسر في أسماء الأفعال ، من كل فعل ثلاثي ، للدلالة على الأمر ، نحو :(نَزَالِ- و ضَرَابِ – وقَتَالِ) ، أي : انزلْ ، و اضربْ ، و اقتلْ) . ومن أسماء الأفعال ما يكون مصدراً ويكون اسم نحو : (رويد- و بَلْهَ) [١].

دراســـة المســـألة تفصيلياً:

ذهب الحجازيون إلى أن ما كان على وزن (فَعَالِ) فهو مبني ، بينما ذهب التميميون إلى أنه معرب وممنوع من الصرف .

قال سيبويه في هذا :" هذا باب الفعل سُمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث[٢] وموضعها من الكلام الأمر والنهي فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ومنها مالا يتعدى المأمور ، ومنها ما يتعدَّى المنهي إلى منهي عنه، ومنها مالا يتعدى المنهي . أمَّا ما يتعدى فقولك : (رُويد زيداً) ، فإنّما هو اسم قولك : أرود زيداً . ومنها: (هَلُمَّ زيداً) ، إنَّما تريد هات زيداً . ومنها قول العرب : حيَّهل الثريد . وزعم أبو الخطاب أنَّ بعض العرب يقول : **(حيهَّل الصلاة)** ، فهذا اسم ائت الصلاة ، أي ائتوا الثريد و أتوا الصلاة. ومنه قوله[٣] :

تراكها من إبل تراكها

فهذا اسم لقوله له : اتركها . وقال :

مناعها من إبل مناعها [٤]

وهو اسم لقوله له : امنعها .

---

(١) الكتاب، لسيبويه ، ١/ ٢٤١، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ٢/ ١٠٢. شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٣/ ٧١.

(٢) ذكر المحقق أنه المعروف باسم فعل الأمر.

(٣) هذا البيت من الرجز ، لطفيل بن يزيد الحارثي ،وعجزه :

أما ترى الموت لدى أوراكها

انظر: حاشية الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٢٤١.و خزانة الأدب ، للبغدادي ، ٢/ ٣٥٤ . والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للأنباري ، ١/ ٣٠٨ ، أمالي الشجري ، ٢ / ١١١ – ١٣٥ .

(٤) عجز هذا البيت قوله :

أما ترى الموت لدى أرباعها

قد تقدم تخريجه قبل قليل فهذا البيت وما قبله من أمثلة اسم الفعل . انظر المراجع نفسها التي ذكرت في البيت السابق.

وأمَّا مالا يتعدى المأمور ولا المنهي إلى مأمور به ولا إلى منهي عنه ، فنحو قولك: (مه مه ، وصه صه ، و آهٍ و إيهٍ)، و ما أشبه ذلك .

واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر[١]، وذلك أنها أسماء ، وليست على الأمثلة التي أُخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفي يومك ، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النِّية . وإنما كان أصل هذا في الأمر والنهي وكانا أولى به ، لأنهما لا يكونان إلا بفعل ، فكان الموضع الذي لا يكون إلا فعل أغلب عليه .

وهي أسماء الفعل ، و أجريت مجرى ما فيه الألف واللام ، نحو : (النَّجاء)، لئلا يخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهي . ولم تصرَّف تصرَّف المصادر ؛ لأنها ليست بمصادر ، و إنَّما سمي بها الأمر والنهي ، فعملت عملها ولم تجاوز ، فهي تقوم مقام فعلها ". [٢]

وقال ابن يعيش في هذا:" اعلم أن هذا الضرب من المعدولة فيها مذهبان :

أحدهما / مذهب أهل الحجاز فإنهم يجعلونها كالفصول المتقدمة ، فيبنونها ، ويكسرونها حملاً عليها لمجامعتها إياها في التأنيث ، والعدل والتعريف . وقال أبو العباس : إنما بُنيت لأنها قبل العدل غير مصروفه ، نحو : (حاذمة) ، و (فاطمة)، فإذا عُدلت زادها العدل ثِقلاً ، وليس وراء منع الصرف إلا البناء . قال الشاعر:

إذا قالتْ حَذامِ فصدَّقوها فإن القول ما قالت حَذامِ[٣]

وقال لآخر من [الوافر]:

أتاركةً تدلُّلها قطام وضنًّا بالتَّحية والكلامِ[٤]

---

(١) أي ضمير الفاعل الواحد والتثنية والجمع . انظر : شرح الكتاب ، لسيرافي ، ٢/ ١٤٤.

(٢) الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٢٤١- ٢٤٢.

(٣) هذا البيت قيل أنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يُضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بمقاله . وقيل : أنه للجيم بن صعب .
والشاهد فيه : (حَذامِ) حيث جاء هذا الوزن مبنياً على الكسر ، على وزن (فعَال). انظر : حاشية شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ١/ ١٠٢. انظر : حاشية شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٣/ ٧١.

(٤) البيت لنابغة الذبياني ، **والشاهد فيه** : قوله (قطامِ) حيث جاء بالاسم مبنياً على الكسر في محل رفع مبتدأ. انظر : حاشية شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٣/ ٧١.

فبناهما على الكسر . وأمَّا بنو تميم ، فإنهم يُجرونها مجرى مالا ينصرف من المؤنث ، نحو :(زينب) ، و(عائشة) ، فيقولون : (هذا حذامُ وقطامُ) ، و (رأيت حذامَ وقطامَ) ، و (مررت بحذامَ وقطامَ) ، إلا ما كان آخره راء ، فإن أكثرهم يُوافق أهل الحجاز فيكسرون الراء ، وذلك من قبل أن الراء لها حظٌّ في الإمالة ليس لغيرها من الحروف ، فيكسرونها على حال من جهة الإمالة التي تكون فيها ، فيكون الكسر من جهة واحدة ، وذلك نحو : (حَضار) اسم كوكب بالقرب من سهيل ، يقال: (حَضار والوزن مخلفان) ، وهما نجمان يطلعان قبل سهيل ، فيُحلف أنهما سهيل للشّبه ". [١]

وقال الأزهري في هذا: " هذا باب أسماء الأفعال ، وهل هي أسماء لألفاظ الأفعال أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة ، أو أسماء للمصادر عن الأفعال ، أو هي أفعال ؟ وفي هذا أقوال : قال بالأول جمهور البصريين ، وبالثاني صاحب البسيط [٢]، ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة ، والثالث جماعة من البصريين ، وبالرابع الكوفيون، وعلى القول : إنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا مواضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة ، واختاره ابن مالك .

وعلى القول : إنها أسماء لمعاني الأفعال ، موضعها رفعٌ بالابتداء ، وأغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين .

وعلى القول : إنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ، موضعها نصبٌ بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب ، وهو قول المازني وطائفة ، والصحيح أن كلاً منها اسم لفعل ، و إنه لا موضع لها من الإعراب ".[٣]

وقد ذكر ابن مالك أن هناك من النحويين من غلط وجعل (هات) و (تعال) من أسماء الأفعال حيث قال:" وذلك أنَّ من النحويين من جَعَل من أسماء الأفعال (هَاتِ) و (تَعَال) وإنما هما فعلان غير متصرفين . والدليل على فعليتهما وجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى :

(هاتي) و (تعالي). وللاثنين والثنتين : (هاتيا – و تعاليا). وللجماعتين : (هاتوا، وتعالوا – و هاتين وتعالين) .

---

(١) شرح المفصل لزمخشري (بتصرف)، لابن يعيش ، ٣/٧١-٧٢.

(٢) يقصد به الزجاجي .

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري ، ٢/٢٨١.

فعوملا هذه المعاملة الخاصة بالأفعال مع أنهما على وزنين مختصين بالأفعال، ومدلولهما كمدلولات الأفعال .

فهما بالفعلية أحق من (عسى) و (ليس) ؛ لأن مدلوليهما كمدلولي : (لعلَّ) و (ما).

وقد ألحقا بالأفعال لاتصال الضمائر بهما .

على أنَّ بعض العرب يُصرف (هات) فيقول : (هاتي) ، يُهاتي ، مُهاتاة ، ذكر ذلك الجوهري " . [1]

قال ابن الناظم[2] أيضا:" أكثر ما تجيء أسماء الأفعال كـ(آمين) بمعنى : استجب، و (تيد) بمعنى : أمهل ، و (هيت وهيا) بمعنى : أسرع ، (ويهًّا) بمعنى: أغر ، و (إيه) بمعنى : امض في حديثك ، و (حيَّهل) بمعنى : ائتِ أو أقبل أو عجِّل .

واطرد صوغه من كل فعل ثلاثي ، كـ (نَزَالِ) بمعنى : انزل ، و (دَرَاكِ) بمعنى: أدرك ، و (تَرَاكِ) بمعنى : اترك ، و (حذَار) بمعنى : احذر .

وشذ صوغه من الرباعي كـ(قرقار) بمعنى : قرقر، وقاس عليه الأخفش . ومجيء أسماء الأفعال بمعنى الماضي والحال قليل نزر .

فما جاء بمعنى الماضي : (هَيْهَات) بمعنى : بعُدَ ، و (وشكان وسُرعان) بمعنى : سرع ، و (بُطآن) بمعنى بَطُؤَ". [3]

وأمَّا الخوارزمي فقد كان له في بناء أسماء الأفعال وما كان منها مصدراً نظر حيث قال:" قال النحويون : الأصل فيها التي بمعنى الأمر وبناؤها لجريها مجري أمر المخاطب وسدها مسده، وأمَّا التي بمعنى المصدر المعرفة والمعدولتان فمشبَّه بـ(فَعَالِ) التي هي بمعنى الأمر من حيث الصورة ، واجتماعهما على وزن ، وهذا ينتقض بنحو: (السَّحاب و الظَّلام والغَمَامِ)، فإن تلك المشابهة فيها قائمة وهي معربة .

---

(١) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٣/ ١٣٨٩.

(٢) هو محمد بن محمد بن مالك الطائي ، أبو عبد الله بدر الدين ، ولد عام ٦٤٠هـ ، من مصنفاته : (بغية الأريب وغنية الأديب) ، و (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد) وغيرها ، توفي سنة ٦٨٦هـ . انظر : الأعلام ، للزركلي ، ٧/ ٣١ ، بغية الوعاة ، للسيوطي ، ١/ ٢٢٥ ، معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ١١ / ٢٣٩ .

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية بن مالك ، لابن الناظم ، ص ٤٣٥.

والوجه : أنَّ التي بمعنى المصدر المعرفة بُنيت لتضمَّنها معنى اللام ، وأمَّا التي بمعنى الأمر فكذلك ؛ لأن معنى (تَرَاكِ و دَرَاكِ) التَّرك ، و الدَّرك ، وهذا كما يُقام المصدر المعرف باللام مقام الأمر فإن سألت : فهل سُمع بنحو : (جَيَادِ و حَلّاق ، ونَزَالِ) مصادر لأن فَعَالِ بمعنى الأمر ، لو كانت هي في الأصل فَعَالِ بمعنى المصدر المعرف باللام لجاز أن يُقال : (تراكها) كما لا يُقال (التَّراكها)؟

أجبتُ : أمَّا الأول فلأن هذه الأمثلة لا تخلو من أن تكون في الأصل مصادر أو لا تكون . فلئن كانت فذاك ، ولئن لم تكن قلنا : الواضع أقام هذا الوزن مع إرادة الوصف و الأمر به مقام المصدر المعرف باللام تسهيلاً للأمر على طالب الإعراب والبناء في هذه الأمثلة . وأمَّا الثاني : فبين المُعرف باللام وبين ما هو في معنى المعرف باللام تلاق ، ألا ترى أن العلم في معنى المعرف باللام في أنه لا تجوز إضافته ، وأمَّا المعدولة فإنها متضمِّنة أيضاً لمعنى لام التعريف ، لأنها في الأصل مصدر معرفة سُمي به ، وبني على الحركة ذهاباً عن التقاء الساكنين ، وعلى الكسر عند أهل الحجاز لئلا يُتوهم أنه معربة ، كما هو مذهب بني تميم .

تخمير : فَعَال بمعنى الأمر قياس ، وما كان منه مصدراً فالقياس عليه باطل وأمَّا ما كان صفة فإنه لا يقاس عليه عند سيبويه إلا ما جاء في النداء خاصة مثل قولهم : (يا خباث) (يا فساق) " . [1]

الرد على رأي الخوارزمي :

نحن نعلم أن أسماء الأفعال هي ألفاظ تقوم مقام الأفعال ، في الدلالة على معناها وفي عملها وتكون معنى الأمر – وهو الكثير فيها[2].

ويبنى اسم الفعل أيضاً على وزن (فَعَالِ) وقد جاء هذا الوزن فيما يلي :

١/ في أعلام الإناث مثل : (حذامِ و قطامِ) .

٢/ وفي سب الإناث مثل : (خباثِ وفساق) .

٣/ وفي أسماء فعل الأمر نحو : (نزال) بمعنى : انزل ، (حذار) بمعنى : احذر، و(تراكِ) بمعنى : اترك .

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ٢٤٧- ٢٤٨.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ٢ / ٢٧٧.

ومما هو متفق عليه بين جمهور النحويين أنه يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال .

وهذه الأسماء مبنية على الكسر ، وعلة ذلك التخلص من التقاء الساكنين (الألف الزائدة ولام الكلمة) فحرك بالكسر ؛ إما لأن الأصل في حالة التقاء الساكنين وجوب التحريك بالكسر ، و إمَّا لأن (نَزَال) وبابه مؤنث ، والكسر يختص بالمؤنث.

وقد اختلف النحاة في اسم الفعل المعدول عن لفظ الأمر على صيغة (فَعَالِ) ، فذهب سيبويه إلى أنه قياسي في كل فعل ثلاثي ؛ لكثرة ما ورد منه وظاهر قوله أن الثلاثي قد كثر عن الرباعي في كلامهم ، فلم يسمع من الرباعي إلا لفظين هما : عَرْعَار[١] ، وقَرْقار[٢]، ولذلك وقف عند المسموع منه[٣] كقولك:

قالت له ريحُ الصَّبا قرْقار [٤]

وقد ذكر لنا الرضي علة بنائها فقال :" اعلم أنه إنما بني أسماء الأفعال لمشابهتها مبني الأصل ، وهو فعل الماضي و الأمر ، ولا تقول إن (صه) اسم لـ (لا تتكلم) و (مه) ، اسم لـ (لا تفعل) ، إذ لو كان كذلك لكانا معربين ، بل هما بمعنى : اسكت ، واكفف ، وكذا لا نقول إن (أف) بمعنى : أتضجر ، و (أوه) بمعنى : أتوجع، إذ لوكانا كذلك لأعربا كمسمَّاهما ، بل هما بمعنى : تضجرت و توجعت الإنشائيين.

ويجوز أن يقال : أن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء ، وهو مطلق الفعل ، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر ، أو خرج عنه كالمضارع ، فعلى هذا لا يحتاج إلى العذر المذكور ". [٥]

---

(١) **(عَرْعَار)** : اسم لعبة للصبيان ، بني على الكسرة وهو معدول من عرْعَرَ مثل قرقار ، اللسان (عرر) ، لابن منظور ، ٤/ ٥٦١ . انظر الكتاب ، لسيبويه ، ٣ / ٢٧٦ .

(٢) **(قرْقار)** هو اسم لقوله (قرْقرَ البعير قرقرَةً) : هدر ، وذلك إذا هدل صوته ورجَّع ، وقولهم : (قرْقار) بني على الكسرة ، وهو معدول . انظر اللسان (قرر) ، لابن منظور ، ٥/ ٨٩ .

(٣) آراء سيبويه النحوية في شرح ألفية ابن معطي دراسة وتحليل ، للباحثة / نجاة اليازجي ، ص ٢٢١ ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ،مكة المكرمة .

(٤) هذا البيت من الرجز ، لأبي النجم ، يصف سحابا . وقبله :

حتى إذا كان على مطار يمناه، واليسرى على الثرثار

الشاهد فيه : قوله (قرقار) حيث وقع اسم فعل من الرباعي على طريق الشذوذ . انظر : الكتاب ، لسيبويه ، ٣/ ٢٧٦ ، وخزانة الأدب ، للبغدادي ، ٣/ ٥٨ ، وشرح الأشموني ، ٣ / ١٦٠ .

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، ٣/ ٨٣.

أمَّا الخوارزمي فقد كانت له وجه مغايرة عن ما ذهب إليه النحاة في علة بناء أسماء الأفعال فقد رأى أن اسم الفعل الذي بمعنى المصدر المعرفة والمعدولة والذي بمعنى الأمر قد بُنيا لتضمنها معنى اللام نحو : (تَرَاك) و(دَراكِ) لأن معناهما (التَّرك والدَّرك). ولا أظن أن ما ذهب إليه صحيح وذلك لأن ما قاله لم يقوله أحد من المتقدمين ، وقد بُنيت مشابهة لها بالفعل .

وقد عقب الأندلسي على كلامه فقال:" قلت : لم يقل أحد أن العلة في بنائها هي المشابهة لها في الوزن فقط ، بل مع الوزن أن يكون معرفة مؤنثة معدولة فالمشابه بينهما من أربعة أوجه ، الوزن واحد منها ، وإذا كانت للعلة مجموع أربعة أمور فكيف يرد النقض على بعض العلة ". [1]

خلاصة القول :

إذا ما ذهب إليه النحاة هو الصحيح وهو أن أسماء الأفعال قد بنيت لمشابهتها للفعل في الوزن والمعنى والعمل ، وهذا يُضعف ما ذهب إليه الخوارزمي في اعتراضه على النحاة ، والله اعلم .

(١) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ٢٤٧- ٢٤٨ .

المسألة الثامنة : العلم المركب تركيب جملة :

ذهب النحويون إلى أن العلم قد يكون منقولاً من جملة كما يكون منقولاً من مفرد ، و كما يكون للجملة فاعلاً إمَّا ظاهراً وإمَّا مستتر[١] .

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

ذهب النحاة إلى أنَّ الجملة الفعلية إذا سُمي بها كانت محكية، ووجب بقاؤها على صورتها من غير تغيير لها.ومنهم الزمخشري حيث قال[٢] :" العلم المرتجل ينقسم إلى مفرد نحو: (زيد)، ومركب نحو : (عبد الله) ، وهو إما جملة كـ(برقَ نحرهُ) في اسم رجل، وهو في الأصل جملة مركبة من فعل، وفاعل، ويزيد في قول الشاعر:

نُبئتُ أخْوالي بَنـي يزيـد ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ قَديـدُ [٣]"

فـ (يزيد)علم منقول عن جملة فعل فاعلها مضمر ، والجملة إذا وقعت موقع المفرد لم يظهر فيها إعراب المفرد .

قال ابن يعيش في هذا :" الاسم العلم يكون مفرداً ، أو مركباً . فالمفرد هو الأصل ؛ لأن التركيب بعد الإفراد ، وذلك نحو : (زيد ، وعمرو) . والمراد بالإفراد أنه يدل على حقيقة واحدة ، قبل النقل وبعده ، والمركب من الأعلام هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل ، وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك .

والمركب على ثلاثة أضرب : جملة ، وهو كل كلام عمل بعضه في بعض ، نحو : (ذرى حباً) ، من قوله [من الرجز] :

إن لـها مُركَّـنا إرزَبّـا كأنـهُ جَبْهـة ذَرَى حَـبَّا [٤]

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٦٦.

(٢) انظر: كتاب المقتصد، للجرجاني ٢/ ٩٧٧، وشرح المفصل لابـن يعيش ١/ ٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧١، ومغني اللبيب ، لابن هشام٢/ ٦٢٦، والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ١/ ٦٩، وشرح الجمل ، لابن عصفور ٢/ ١٧٧.

(٣) البيت من بحر الرجز، وينسب لرؤبة، وللعجاج، ولزياد الأعجم.

والشاهد فيه: قوله(يزيدُ) حيث سمَّى به، وأصله فعل مضارع، وماضيه (زاد) مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هو) فـ(هو) منقول من جملة مؤلفة من فعل، وفاعل فلما نقلوه من الفعل، وفاعله أبقوا الفعل على اللفظ الذي كان عليه من قبل.

انظر: ملحق ديوان رؤبة ص١٧٢، وكتاب المقتصد، للجرجاني ، ٢/ ٩٧٧، وشرح المفصل، لابـن يعيش ١/ ٢٨، وشرح التسهيل، لابن مالك ١/ ١٧١، ومغني اللبيب ،لابن هشام٢/ ٦٢٦، والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ١/ ٦٩، وشرح الجمل ، لابن عصفور ٢/ ١٧٧.

(٤) البيت من الرجز بلا نسبة .

الشاهد فيه : (ذرى حبًّا) حيث تحولت هذه الجملة إلى اسم لرجل تروى على الحكاية .=

ومثله (تأبط شراً) ، سمي بذلك لأنه تأبط حيَّة ، فسمي بذلك ، وهي جملة من فعل وفاعل ومفعول .

ومن الجمل المسمى بها (شاب قرناها) ، قال الشاعر [من الطويل] :

كَذَبْتُم وبيّتِ اللهِ لا تَنْكِحونها بَنِي (شابَ قرنُاها) تَصُرُّ وتَحلبُ (١)

ومنه (برق نحرهُ) ، وهو اسم رجل ، وهو فعل وفاعل ". (٢)

وقد قال ابن مالك في ذلك: " ومنه ما كان جملة كـ(برق نحرُه) و (تأبَّط شراً) . وقد يكون أحد جُزأي الجملة المسمى بها مستتراً فيعامل معاملة الجملة المصرح بجُزأيها ، ولا تتأثر بالعوامل ، ومنه قول الرَّاجز:

نُبئتُ أخوالي بني يزيدُ ظلماً علينا لهم فديدُ (٣) " . (٤)

وقال ابن الناظم :" العلم ينقسم إلى منقول ومرتجل : لأنه إن سبق له استعمال لغلبة العلمية فهو منقول ، وإلا فهو مرتجل نحو : (سعاد: اسم امرأة) ، و(أدد : اسم رجل).

والمنقول : إما من مصدر كـ(فضل وسعد) ، أوصفة كـ(حارث ، وغالب ، ومسعود) أو اسم عين كـ(ثور ، و أسد) ، أومن فعل ماض نحو : (شمر : اسم فرس) ، و(بذر: اسم ماء) ، أو فعل مضارع نحو : (يزيد ، ويشكر) ، أو جملة نحو : (تأبط شراً ، وبرق نحرهُ ، و يزيد) في قوله من [الرجز]:

نُبئتُ أخوالي بني يزيدُ ظلماً علينا لهم فديدُ " .

= انظر : جمهرة اللغة ، لابن دريد ، ص ٣٠٨ ، ولسان العرب ، لابن منظور (حبب) ، (رزب) ١/ ٢٩٦ – ٤١٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، لزجاج ، ص ١٢٣ ،ومجالس ثعلب ، ١/ ٢٠٢ ، والمقتضب ، للمبرد ، ٤/ ٩ ، حاشية شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٩٦/١.

(١) البيت للأسدي .

الشاهد فيه : (بني شاب قرناها) حيث جاء العلم (شاب قرناها) مركباً من جملة .

في لسان العرب (قرن) ، ١٣/ ٣٣٣، وبلا نسبة في أمالي المرتضي ، ٢/ ٢٧٣ ، والخصائص ، لابن جني ، ٢/ ٣٦٧ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري ، ١/ ١١٧ ، ولسان العرب ، (نوم) لابن منظور ، ١٢/ ٥٩٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، ص ٢٠- ١٢٣ ، والمقتضب ، للمبرد ، ٤ / ٩ ، ٢٢٦ .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١/ ٩٥-٩٦.

(٣) قد سبق تخريجه .

(٤) الكافية الشافية (بتصرف) ، لابن مالك ، ١/ ٢٤٧-٢٤٨.

ثم قال بعد ذلك : " ومن العلم جملة ، والمراد بها ما كان في الأصل مبتدأ وخبراً ، أو فعلاً وفاعلاً ، كـ(برق نحره) ولا تكون إلا محكية" . [1]

وقال النيلي أيضاً :" وأمَّا (ذرى حَبَّاً) فمن الأعلام ، وأصله أن رجلاً كان يذرى الحبَّ فسمي بما كان يفعل على وجه الغلبة ، و(ذرى) فعل ماض ، والفاعل مضمر ، و (حبًّا) مفعول به ، وكذا (شاب) فعل ماض ، و (قرناها) فاعل ، و (الفرنان) الذؤابتان من الشعر ، وقيل : جانبا الرأس ، فكأنهم قالوا : شابت ذؤابتاها، وغلب عليها ذلك فسمِّت به ، وأمَّا :

نُبئتُ أخوالي بني يزيدُ ظلماً علينا لهم فديدُ

فلا يخلو (يزيدُ) في البيت من أن يكون مأخوذا من قولهم : (يزيدُ المال ، أو المال يزيدُ) ، ولا جائز أن يكون مأخوذاً من قولهم :(يزيدُ المالُ) مجرداً من الفاعل فيعرب ويمنع الصرف ولا يُحكى ، فتعيَّن أن يكون مأخوذاً من الثاني ؛ لأن فيه ضميراً هو فاعله ، فهو جملة يجب حكايتها ". وقد وافقه في ذلك ابن الحاجب في شرحه .

ثم قال بعد ذلك : "والشاهد في البيت حكاية (يزيدُ) للضمير الذي فيه ، فلولا الضمير لأعرب ومنع الصرف .ومنهم من يقول : (تزيدُ) قال الشاعر :

يعثُرْنَ في حدّ الظُّبَاتِ كأنما كُسيتْ برودَ بني (تزيدُ) الأذرُعُ [2]

وهذا البيت بالتاء لا غير ، وأقول : إن (تزيد) بالتاء هو تزيد بن حلوان لم يأت محكياً ، وفي البيت قد جاء محكياً فدَّل على أنه علم على رجل آخر ، والجملة المسمى بها تُحكى ولا يصح إعرابها ؛ لأن القصد بالتسمية بالجملة تشبيه حال من سُمى بها بحال من وصف بها فكما لا تُغيَّرُ الجملة إذا سمي بها كذلك إذا وُصف بها ، وقيل : إنما حُكيت الجملة لانتفاء موجب الإعراب ؛ لأن المقتضي للإعراب تعاقب المعاني على المفردات ، ولأن الجملة قد أُعربت بالتركيب الإسنادي ، فأحد أجزائها

---

(١) شرح ابن الناظم على ألفية بن مالك (بتصرف)، لا بن الناظم ، ص ٤٩-٥٠ . شرح التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الزهري ، ١/ ١٢٩.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي .

الشاهد فيه : قوله (تزيد) حيث جاءت بالتاء فجاءت محكية فدلت على أنه علم .

انظر ديوان الهذليين ، ١/ ١٠ .و الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ٧٢/١.والمحتسب ، لابن جني ، ٢/ ٨٨ ، والمنصف ، لابن جني ، ١/ ٢٧٩ . حاشية الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية (بتصرف)، للنيلي ، ٢/ ٥٨٤ . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٤ / ٢٨٦ .

أو هما معربان بالتركيب الأول فلم يبق للإعراب الثاني الحادث بالتركيب الثاني محل فتعذر إعرابها فوجب أن يحكى ذلك الإعراب الأول ، ويُحكم على موضعها بالإعراب على حسبه ، فلذلك لا تُثنى ولا تجمع ، بل تقول : (جاءني رجلان كلاهما ذرَّى حبَّاً ، أو اسماهما ذرَّى حبَّاً) ، ولا تصغر ". [١]

وقد ذكر لنا عباس حسن في النوع الثاني من الأعلام المركبة وهو التركيب الإسنادي فقال:" ويتركب إمَّا من جملة فعلية ، أي من فعل مع فاعله أو مع نائب فاعله ، مثل : (فَتَحَ اللهُ) و (جاد الحقُّ) و (سُرَّ من رأى) ، وإمَّا جملة اسمية ، من مبتدأ مع خبره مثل : (الخيرُ نازلُ) و (السيُد فاهمٌ) و (رأسٌ مملوء)، وكلها أسماء أشخاص معاصرين إلا (سُرَّ من رأى) فإنها اسم مدينة عراقية قديمة " . [٢]

أمَّا الخوارزمي فقد اعترض على النحويين حيث قال :" خرّجوا فقالوا : هذا العلم منقول ، والعلم كما يكون منقولاً عن المفرد يكون منقولاً عن جملة ، والجملة كما تكون فعلاً فاعله مظهراً ، تقع أيضاً فعلاً فاعله مضمر مستكن ، فهذا العلم[٣] منقول عن جملةٍ فعلُ فاعلها مضمر مستكن ، والجملة إذا وقعت موقع المفرد لم يظهر فيها إعراب المفرد كقولك : (رأيت رجلاً أعجبني كرمه) فـ (أعجبني كرمه) جملة وقعت في محلِّ النصب لأنها صفة (رجلاً) ولا يظهر فيها إعراب الوصفية ، وكذلك (مررت برجلٍ أعجبني كرمه) ، جملة في محل الجر على أنها صفة رجلٍ ، ولا يظهر فيها إعراب الجر ، كذلك هاهنا ، ألا ترى أنه لو كان في الفاعل ضمير بارز ثم وقعت موقع المجرور لما ظهر فيه إعراب المجرور، فكذلك في (يزيدُ) في البيت . وهذا الكلام عليه اعتراض أذكره ، ثم أذكر الوجه الذي يصلح للمذهب ، فأقول : الشيء إذا كان بمنزلة الجملة ثم أوقعناه موقع المفرد ثم أردنا أن يظهر فيه إعراب المفرد ، والجزء الأول منه قابل للإعراب ، فإنا نظهر الإعراب في الجزء الأول منه . بيانه أنا إذا قلنا : (مررتُ برجلٍ ضاربِ أبوه) فإنه يجوز ، ثم قولنا : (ضاربٌ أبوه) بمنزلة الجملة ؛ لأنه بمنزلة الفعل والفاعل ، وقد أوقعناه موقع المفرد، لأنَّا جعلناه صفةً لرجلٍ فإذا أردنا أن يظهر فيه إعراب المفرد أعربنا الجزء الأول منه وهو (ضارب) و (يزيدُ) علم منقول عن جملة ، بمنزلة الجملة ؛ لأنه جملة من حيث الصورة ، غير جملةٍ من حيث المعنى ، والجزء الأول منه قابل للإعراب فوجب أن يُعرب ، فهذا هو الاعتراض والوجه

---

(١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية (بتصرف)، للنيلي ، ٢/٥٨٣- ٥٨٤ .

(٢) النحو الوافي ، لعباس حسن ، ١/ ٣٠٠.

(٣) قصد بذلك (يزيدُ) التي في البيت .

الجيد أن نقول : العلم متى نُقل عن الفعل المضارع فإمَّا أن ينقل مع تلك الرَّفعة ، أو لا مع تلك الرفعة ، فإن نُقل لا مع تلك الرفعة انصبَّ على ذلك العلم وجوه الإعراب، وإن نُقل مع تلك الرفعة ، فالعلم أبداً مرفوع ، ضرورة أنَّ تلك الرفعة من نفس الاسم ، ولذلك لو سميت بـ(خمسة عشرَ) فقلت: (هذا خمسة عشرَ) ففيه الرفعُ و الإبقاء على الفتح".[١]

الرد على رأي الخوارزمي :

أمَّا قوله: "وهذا الكلام عليه اعتراضٌ ....."

أقول: اعتراض الخوارزمي ليس في محله؛ لأنَّ الجملة إذا سُمِّي بها وجب حكايتها، والدليل على ذلك أنَّ كل اسم علم مركب حكمه بعد التسمية في الإعراب، والبناء حكمه قبل التسمية، وهذا قبل التسمية جملة ليس لها إعراب باعتبار الجملية، فوجب بقاؤها ؛ لأنَّ المسمِّى بالجملة المنقولة غرضه بقاء صورة الجملة فيها، ولو أعربت الجملة خرجتْ عن صورتها [٢].

وأما قوله: " والوجه الجيد أن نقول: العلم متى نُقل عن الفعل المضارع، فإما أن ينقل مع تلك الرفعة، أو لا ، فإن نُقِل لا مع تلك الرفعة انصبَّ على ذلك العلم وجوه الإعراب، وإن نُقل مع تلك الرفعة، فالعلم أبداً مرفوع ضرورة أن تلك الرفعة لنفس الاسم".

فأقولُ: الإعراب متعذرٌ ؛ لأنها لو أُعربتْ لم يَخلُ إما أن يعرب الأول، أو الثاني، أو هما جميعاً، وباطلٌ إعراب الأول؛ لأنه في المعنى بمثابة الزاي من (زيد)، والإعراب لا يكون وسطاً، وباطلٌ إعراب الثاني؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الأول معرباً مبنياً وباطلٌ إعرابهما جميعا؛ لأنَّ إعراباً واحداً في وجه واحد لا يستقيم أن يكون لشيئين[٣].

وقد ذكر الأزهري في سبب رفع (يزيدُ) في البيت فيما قد نعتبره رداً على الخوارزمي فقال:" والقوافي مرفوعة ، فلولا أن في (يزيدُ) ضميراً مرفوعاً على

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٦٦-١٦٧.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٧٠/١، وشرح المفصـــل لابن يعيش ٢٨/١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٧٠/١.

الفاعلية لما رفع (يزيدُ) على الحكاية ، ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه مفرد غير منصرف ، ومانعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل ". [1]

وقد عقب العلوي في شرحه على ما قاله الخوارزمي هنا بعد أن قارن بينه وبين ما ذهب إليه ابن الحاجب في شرحه فقال:" والحق عندنا في هذه المسألة أن الخوارزمي وإن كان ما ذكره محتملاً خلا أن ما ذكره غيره من النحاة من كونه جملة أولى ".

ثم قال : " والعجب من الخوارزمي حيث أوجب أن يكون الفعل مفرداً ، والضمة محكية فيه مع أن النحاة مجمعون على أن الجملة الفعلية إذا سمي بها كانت محكية، ووجب تبقيتها على صورتها من غير تغيير لها، ومجمعون أيضاً على أن الفعل إذا كان خالياً عن الضمير مفرداً ثم سمي به فإنه يكون جارياً بوجوه الإعراب". فظهر بما حققناه هاهنا ضعف كلام الخوارزمي وصح أن قولنا : (يزيدُ) مسمى بالجملة الفعلية ".[2]

خلاصة القول :

لقد تبين لنا مما ورد من آراء النحويين وتعاضد أحكامهم صحة ما ذهبوا إليه ، وضعف ما ذهب إليه الخوارزمي وتفرده في ذلك .

---

(١) شرح التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري ، ١/ ١٢٩.

(٢) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١٦٧/١ .

المسألة التاسعة : ضمير الشأن .

اتفق النحويون على أن الفعل الناسخ في قولك : (كان زيدٌ ذاهبٌ ، وكان أنت خيرٌ منه) هي (كان) الناقصة واسمها ما أضمر وهو ضمير الشأن والقصة[١]، والجملة بعدها: (زيدٌ ذاهبٌ) في موقع خبر كان وكذلك: (كان أنت خيرٌ منه) فاسم (كان) مضمر وهو ضمير الشأن والقصة ، والجملة بعدها (أنت خير منه) خبر كان الناقصة .

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

لقد تعددت تسميه هذا الضمير فسماه البصريون، ضمير الشأن و الحديث للمذكر، وضمير القصة للمؤنث. وسماه الكوفيون المجهول، وضمير الأمر، وضمير الغائب[٢].

قال سيبويه في هذا:" هذا باب الإضمار في (ليس) و(كان) كالإضمار في (إنَّ) إذا قلت : (إنّه من يأتنا نأته ، و إنّه أمةُ الله ذاهبةٌ) فمن ذلك قول بعض العرب: (**ليس خلق الله مثله**) . فلولا أن فيه إضمار لم يجز أن تذكر الفعل ولم تُعمله في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في (إنهُ) . قال الشاعر وهو حميدٌ الأرقط[٣] :

فأصبحوا والنَّوى عالي مُعَرَّسهم وليس كلَّ النَّوى تُلقى المساكين

فلو كان (كل) على (ليس) ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في (كل) ، ولكنه انتصب على (تُلقى). ولا يجوز أن تحمل (المساكين)على (ليس) وقد قدَّمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول ، وهذا لا يحسن . لو قلت : (كانت زيداً الحُمَّى تأخذُ) أو(تأخذ الحُمى) لم يجز ، وكان قبيحاً .

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الإستراباذي ، ٢/ ٤٦٤. ، والتذييل والتكميل ، لأبي حيان ، ٢٧١/٢.

(٢) المرجع السابق .

(٣) هذا البيت من البسيط ، و هو لحميد بن مالك الأرقط ، ولقب بالأرقط لآثار كانت بوجهه ، وهو شاعر إسلامي مجيد ، وكان بخيلاً ، قال أبو عبيدة : بخلاء العرب أربعة : الحطيئة وحميد الأرقط وأبو الأسود الدؤلي ، وخالد بن صفوان .

الشاهد فيه : قوله (وليس كل النوى تلقي المساكين) ولكي يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الاتضاح نبين لك أولاً أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى (يلقى المساكين) بياء المضارعة كما يروى (تلقى المسا كين) بالتاء ، فهذه أربع روايات . انظر معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٣/ ١٢٢٥ ، خزانة الأدب ، للبغدادي ، ٢/ ٤٥٤ ، وفرحة الأديب ، الغندجاني ، ص ٤٢ – ٤٤ . شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٢٦٣ .

وقال بعضهم : (كان أنت خير منه) كأنه قال : (إنه أنت خيرٌ منه) ومثله قوله تعالى[1]: ﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ ، وجاز هذا التفسير لأن معناه: كادت قلوب فريق منهم تزيغ ، كما قلت : **(ما كان الطيبُ إلا المسكُ)** على إعمال ما كان الأمر الطيبُ إلا المسكُ ، فجاز هذا إذ كان معناه ما الطيبُ إلا المسكُ ". [2]

وقال ابن يعيش أيضا:" اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية ، أو الفعلية ، فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير ، وتفسيراً له . ويوحدون الضمير ؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث ، لأن كل جملة شأن وحديث ، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم ، وذلك قولك : (هو زيدٌ قائم) ، فـ(هو) ضمير لم يتقدمه ظاهر . إنما هو ضمير الشأن والحديث ، وفسَّره ما بعده من الخبر ، وهو (زيدٌ قائم) ، ولم تأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ ، لأنها هو في المعنى ، ولذلك كانت مفسرة له ، ويسميه الكوفيون الضمير المجهول ؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه" .

ثم ذكر بعد ذلك فقال :" وتقول :(كان زيدٌ قائمٌ) ، و (كان أنت خير منه) ، ففي (كان) ضمير الأمر مستكناً فيها ، والجملة بعده في موضع الخبر ، وهو تفسير لذلك المضمر ، وكذلك باقي أخواتها . قال الشاعر [من الطويل] [3]:

إذا مُتُّ كان الناسُ صِنفان شامتٌ وآخرُ مُثنٍ بالذي كُنْتُ أصنع

أضمر في (كان) ضمير الشأن والحديث ، و أوقع الجملة بعده تفسيره . ومنه قول الآخر [من البسيط] :

هي الشَّفاءُ لِداءِ لو ظفِرتُ بها وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ [4]

---

(١) سورة التوبة [١١٧].

(٢) الكتاب (بتصرف) ، لسيبويه ، ١/ ٦٩ إلى ٧١.

(٣) البيت للعجير السلولي .

الشاهد فيه : (كان الناس نصفان) حيث أضمر في (كان) ضمير الشأن ، وأخبر عنه بالجملة الاسمية بعده .

انظر : الأزهية ، للهروي ، ص ١٩٠ ، وتخليص الشواهد ، لابن هشام ، ص ٢٤٦ ، وخزانه الأدب ، للبغدادي ، ٩/ ٧٢-٧٣ ، والكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٧١ ، وهمع الهوامع ، للسيوطي ، ١/ ٦٧ ، ١١١، ونوادر أبي زيد ، ص ١٥٦ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، ص ١٣٦ . حاشية شرح المفصل ، لابن يعيش ،١/ ٢٠٦- ٢٠٧ .

(٤) البيت لهشام بن عقبة .

الشاهد فيه : قوله (ليس منها شفاء النفس مبذول) فقد جعل في (ليس) ضميراً ، لم يتقدمه ظاهر ، ثم فسره بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو خبره . انظر : الأزهية ، للهروي ، ص ١٩١ ، والأشباه والنظائر ، للسيوطي ،٥/ ٨٥ ، ٦/ ٧٨ ، والكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٧١ ، ١٤٧ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٦٨ ، والمقتضب، للمبرد ، ٤/ ١٠١ ، وهمع الهوامع ، للسيوطي ، ١/ ١١١ .

جعل في (ليس) ضميراً ، لم يتقدمه ظاهر ، ثم فسره بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو خبره ".[١]

وقد أفرد ابن مالك فصلاً لضمير الشأن فقال:"

ومُضْمرُ الـشَّأن ضَمِيرٌ فُـسِّرَا بجُـمْلَةٍ كَـ(إنَّـهُ زَيْـدٌ سَـرَى)

لـلابـتدا أو ناسـخة انـتسب إذا أتـى مـرتـفعاً أو انتـصـب

و إنْ يَكُن مرفـوع فـعل استتر حـتماً ، و إلاَّ فتراهُ قـدْ ظـهـر

فـي باب (إنَّ) اسـماً كثيراً يُحذفُ كـ(إنَّ منْ يجهلْ يسلْ منْ يعرفُ

قال ابن مالك :" قد يقصد المتكلم تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به فيقدم ضمير غائب يسمى ضمير الشأن[٢]، ويعمل فيه الابتداء ، أو أحد نواسخه ، وهي (كان) و (إنَّ) و (ظنَّ) أو إحدى أخواتهنَّ .

ويجعل الجملة بعده متمة لمقتضى العامل ، نحو قوله تعالى[٣]: ﴿ **قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ - في أحد الوجهين – (كان الله أحد)، (إنه الله أحد)، (علمته الله أحد) .

فموضع الضمير في المثال الأول رفعٌ بالابتداء . وفي الثاني رفعٌ بـ (كان) إلا أنه استتر كما يستتر الفاعل إذا كان ضمير غائب . وموضعه في الثالث والرابع نصب بـ (إنَّ) و (علمتُ) وموضعه الجملة في الأول ، والثالث : رفعٌ . وفي الثاني والرابع : النصب .

وجوز حذفه مع (إنَّ) وأخواتها ، ولا يُخصُّ ذلك بالضرورة وعليه يُحمل قوله عليه الصلاة والسلام[٤]: (**إنَّ من أشدَّ النَّاس عَذاباً يوم القيامة المُصوَّرون**) . التقدير : إنه من أشدَّ النَّاس عَذاباً يوم القيامة المُصوَّرون . "[٥]

وقال ابن أبي الربيع في هذا: " ولا يجوز في قولك : (كان زيدٌ منطلق أبوهُ) ، أن يكون (منطلقٌ) خبراً و الأب فاعل به وسد مسد الخبر ، والجملة خبر (كان)

---

(١) شرح المفصل (بتصرف) ، لابن يعيش ، ٢/ ٣٣٤-٣٣٩.

(٢) قال بذلك أيضاً ابن الحاجب في كافيته ، انظر شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ٢/ ٤٦٤.

(٣) سورة الإخلاص [١].

(٤) نص الحديث الموجود في صحيح بخاري هو : (إنَّ من أشدَّ النَّاس عَذاباً عِند الله المُصوَّرون) ، انظر صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، ص ١٢٦٨.

(٥) الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١/ ٢٣٣.

على مذهب أبي الحسن ، لأن أبا الحسن لا أذكره أجاز هذا النوع ، إلا إذا قلت : (منطلقُ زيدُ) ، و أما إذا تقدمت (كان) فلا يُجيز ذلك ، لأن (كان) عامل لفظي ، والابتداء عامل معنوي والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي .

ويجوز في قولك : (كان زيد منطلقُ أبوهُ) وجه آخر ، وهو أن تجعل في (كان) ضمير الأمر والشأن ، فإذا فعلت ذلك توجه لك فيما بعد (كان) وجهان :

أحدهما : أن يكون (زيد) مبتدأ ، و (منطلق) خبر عنه ، و (أبوه) رفع به ، ولا يثنى (منطلقاً) على هذا ، ولا يُجمع في الأعراف ويجوز على لغة (أكلوني البراغيث) .

الثاني : أن يكون (زيدٌ) مبتدأ ، و(منطلق) خبر مقدم ، و (أبوه) مبتدأ ، والجملة خبر عن (زيد) ، والضمير عليه مضاف إليه الأب ، وفي (منطلق) ضمير يعود إلى الأب ، والجملة خبر (كان) وتثنى وتجمع (منطلقاً) على هذا ، لأنه لم يرفع الظاهر ، ويجوز أن تقول : (كانت زيد منطلق أبوه) وتجعل في (كانت) ضمير القصة ، ولي ذلك بالأكثر أن تأتي بضمير الأمر والشأن مع المُذكر، وتأتي بضمير القصة مع المؤنث.

وقد جاء مخالفاً ، وليس بالكثير ، قالوا : **(إنه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ)** ، وقرأ ابن عامر[1]: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾[2]، ففي (يكن) ، ضمير القصة ، و (أن يَعْلَمَهُ) مذكر ".[3]

وقد تطرق ابن الدهان إلى الحديث عن ضمير الشأن والقصة بصورة مختصرة فقال: " ضمير الشأن والقصة ، يُبتدأ به ويُفسر بالجملة ، ولا يعود إليه منها ذكر ، ويدخل عليه (كان) فيستتر ، و (إنَّ) و (ظننتُ) فيبرز ، ويُحذف في ضرورة الشعر . وقد شبهوا (كاد) بـ (كان) في هذا الباب ".[4]

---

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر اليحصبي ، نسبه إلى يحصب بن دهمان .يكنى بأبو عمران ولد سنة ٨هـ ، وهو من القراء السبعة . توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ . من القراء السبعة وأعلاهم سندا . انظر حجة القراءات لأبي زرعه بن زنجلة ، ص ٥٥ -٥٦ . غاية النهاية في طبقات القراء ،لابن الجزري ، ١/ ٣٨٠ . معجم الأدباء لياقوت الحموي ، ٤/ ١٥٣٢ .

(٢) سورة الشعراء [١٩٧]. انظر حجة القراءات ، لأبي زرعه بن زنجلة ، ص ٥٢١.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع الإشبيلي ، السفر الأول /٦٩٥.

(٤) الفصول في العربية ، لابن الدهان ، ص ١٦.

وقد اعترض الخوارزمي على النحاة في كون أن (كان) في (كان زيد ذاهب، وكان أنت خير منه) تكون تامه عنده ناقصة عند النحويين فقد قال في ذلك: " اعلم أنَّ كان هاهنا عند النَّحويين هي ناقصة ، واسمها ما استكن فيها من ضمير الشأن والجملة الابتدائية وهي (زيدٌ ذاهبُ) في مقام الخبر . وكذلك (كان أنت خيرُ منه) . اسم كان مستكن فيها وهو ضمير الشأن والقصة ، والجملة الابتدائية و هي **(أنت خير منه)** خبر (كان) ، وهكذا **(ليس خلق الله مثله)** ، اسم (ليس) مستكن فيها ، والجملة الفعلية بعدها في محل النصب على أنها خبر (ليس) . وعندي أنَّ (كان) في الموضعين هي التامة ، والجملة بعدها محكيَّة ، والمعنى وقع هذه الواقعة ، وهي (أنَّ زيداً ذاهبٌ) ، أو ثبت هذا الشأن ، وهو أنت خير منه وإمَّا قولهم : **(ليس خلق اللهُ مثله)** فمن باب توجيه الفعلين إلى اسم واحد ، وإسناد أحدهما إلى الظاهر والآخر إلى ضميره ، ونحوه : **(ما زال يُفتي أبو حنيفة)** " . [1]

الرد على رأي الخوارزمي :

قبل أن نتطرق لدراسة اعتراض الخوارزمي لابد أن نستعرض الفرق بين (كان) التامة والناقصة ، فـ (كان) التامة هي التي لا تحتاج إلى منصوب بل تكتفي بمرفوعها ، والعكس من ذلك (كان) الناقصة فهي التي لا تكتفي بالمرفوع بل لا بد من وجود المرفوع والمنصوب، وهذا هو سبب تسميتها بذلك في بعض الأقوال[2].

أمَّا اعتراض الخوارزمي بحيث جعل (كان) في (كان زيدُ ذاهبُ) ، و (كان أنت خير منه) تامة ، لعله قال ذلك ؛ لأن الاسمين بعد (كان) مرفوعين وقد كان موضع اختلاف بين النحاة وقد ذكره أبو حيان حيث قال[3]:" إذا ارتفع الاسمان بعد (كان) فمذهب الجمهور أنَّ في (كان) ضمير الشأن ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب الخبر. ونُقل عن الكسائي أنَّ (كان) ملغاة ، لا عمل لها . وإلى ذلك كان يذهب أبو الحسين بن الطرواة . نقله عنه السُّهيلي وغيره . قال

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١٦٦.

(٢) شرح الرضي على الكافية (بتصرف)، لرضي الدين الأستراباذي ، ٤/ ١٨١.

(٣) التذييل والتكميل ،لأبي حيان الأندلسي ، ٤/ ٢٥٠.

السُّهيلي[1]: " والصحيح ما ذهب إليه النحويون ، يدل على ذلك قول العرب : **(إنه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ)** ، فتبين ضمير الأمر في (إنَّ) لمَّا كان نصباً ، ولم يتبين في (كان) لمَّا كان رفعاً ، وصارت الجملة في موضع خبر .

فإن قيل : هلاَّ كانت تامة مكتفية باسم واحد ، وهو المضمر فيها ، وكانت الجملة بدلاً ؛ لأن الجملة حديث ، والمضمر فيها حديث ؟

قلنا : قولهم : **(إنه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ)** يبين أن الجملة في موضع خبر ؛ إذ لا يصح في (إنَّ) أن تكتفي باسم واحد ، فبان أنها في موضع خبر .

مسألة : (كان) إذا أُضمر فيها الشأن فهي ناقصة ، والجملة الواقعة بعدها في موضع خبر ، وليست غير الناقصة فتكون قسماً برأسها ، هذا مذهب الجمهور ، وذهب أبو القاسم خلف بن فرتون الشَّنتريني، عُرف بابن الأبرش[2]، إلى أنها قسمُ غير الناقصة ".

خلاصة القول :

إذا ذهب جمهور النحويون إلى أن (كان) ناقصة لأنه قد أضمر فيها ضمير الشأن وهو الصواب، أمَّا الخوارزمي فقد جعلها تامة وقال أن الجملة بعدها محكية . كما جعل قولهم: (ليس خلق الله مثله) من باب التنازع وهذا لم يقل به أحد من النحويين .

---

(١) هو أبو القاسم و أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله ، ولد بمالقة ، وقد سمع من ابن الطراوة وغيره ، حدثت مسائل بينه وبين ابن خروف مذكورة في الفن السابع من الأشباه والنظائر الجزء الثالث ، توفي بمراكش سنة ٥٨٣ هـ . انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ص ١٣٦ .

(٢) هو أبو القاسم خلف بن يوسف بن فرتون الأندلسي الشنتريني ، المعروف بابن الأبرش ، نحوي ، شاعر ، من آثاره : ديوان شعر ، توفي بقرطبة في ذي القعدة سنة ٥٣٢ هـ . انظر : معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ١/ ٦٧٦.

الأفعال

المسألة الأولى : الأفعال الناقصة .

المسألة الثانية : حذف عامل الحال .

المسألة الأولى : الأفعال الناقصة :

ذهب بعض النحويون على أن هناك أفعال ناقصة ترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها وهي : (كان ، وصار ، وأصبح ، و أمسى ، و أضحى ، و ظل ، وبات، و مازال ، و ما برح ، وما انفك ، وما فتئ ، و ما دام ، وليس) و إنما سميت بذلك لأنها لا تكتفي بمرفوعها بل لابد من المنصوب معها [1].

دراســـــة المســـــألة تفصيلياً :

قال سيبويه في هذا:" هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد فمن ثم ذُكر على حِدته ولم يُذكر مع الأول ، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول ، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر هاهنا كحالك في الاحتياج إليه ثمَّة .

وذلك قولك : كان ويكون ، وصار ، وما دام ، وليس وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر . تقول : (كان عبدُ الله أخاك) ، فإنما أردت أن تُخبر عن الأخوة ، و أدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى ، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من (ظننت) . إن شئت قلت : (كان أخاك عبدُ الله) ، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرَبَ)، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد .

وتقول : كُنَّاهم ، كما تقول : ضربناهم . وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، كما تقول : إذا لم نضربهم فمن يضربهم . قال أبو الأسود الدؤلي[2]:

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٤/ ٣٣٥ ، شرح الرضي على كافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ٤/ ١٨١-١٨٢. الكناش ، لأبي الفداء ، ٢/ ٣٧، و النحو الوافي ، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٢٥١. ، و أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ١/ ٢١٢.

(٢) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الدئل بن بكر بن عبد مناف بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، وأمه الطويلة من بني عبد الدار بن قصي . ولد في الجاهلية واسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . انظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٤/ ١٤٦٣ ، بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٢٢، إنباء الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، ١/ ١٣ . وخزانة الأدب ، للبغدادي ، ١/ ١٣٦ . والفهرست ، لابن النديم ، ص ٤٦ . وطبقات الزبيدي ، ص ٢١ .

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنه أخُوها غَذَتْهُ أمَّه بلِبانها[1]

فهو كائن ومكون ، كما تقول ضارب ومضروب " .[2]

وقال ابن يعيش في هذا:" اعلم أن هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، ومجراها في ذلك مجرى (ظننت) وأخواتها ، و (إنَّ) وأخواتها ، في كونها من عوامل المبتدأ والخبر ، إلا أن شبهها بأفعال القلوب كـ(ظننت) وأخواتها ، أخصَّ من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر ، و (كان) تفيد زمان وجود الخبر ، فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر ، وتعلَّقهما بالخبر . ولذلك قال سيبويه في التمثيل تقول : (كان عبد الله أخاك) ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت (كان) لتجعل ذاك فيما مضى ، وذكرت الأول كما ذكرت الأول في (ظننت) . وهذا معنى قول الزمخشري في المفصل : (يدخلن دخول أفعال القلوب).

وتسمى أفعالاً ناقصة ، وأفعال عبارة . فأمَّا كونها أفعالاً ، فلتصرفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل ، نحو قولك : (كان ، يكون ، كُن، لا تكن ، وهو كائن).

وأمَّا كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان ، نحو قولك : (ضَرَبَ) ، فإنه يدل على ما مضى من الزمان ، وعلى معنى الضرب . و(كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط ، و (يكون) تدل على ما أنت فيه ، أو على ما يأتي من الزمان ، فهي تدَّل على زمان فقط . فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة .

وقيل : (أفعال عبارة) أي : هي أفعال لفظية لا حقيقية ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث ، والحدث الفعل الحقيقي ، فكأنه سمي باسم مدلوله . فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث ، لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف ؛ فلذلك قيل: (أفعال عبارة) ، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر ، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبر كالعوض من الحدث ، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب ".[3]

---

(١) هذا البيت من الطويل .

الشاهد فيه : تصرف (كان) تصرف الأفعال الحقيقة في عملها ، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي نحو ضربني .

انظر : حاشية الكتاب لسيبويه ، ١/ ٤٦ . وحاشية قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ١١٨ .

(٢) الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٤٥-٤٦.

(٣) شرح المفصل (بتصرف)، لابن يعيش ، ٤/ ٣٣٥-٣٣٦.

وقد ذكر الرضي في سبب تسميتها بالناقصة فقال :" إنما سميت ناقصة ، لأنها لا تتمُ بالمرفوع كلاماً ، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ، فإنها تتمُ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب .

وما قاله بعضهم من أنها سمَّيت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ، ليس بشيء ؛ لأن (كان) في نحو : (كان زيدُ قائماً)، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق ، وخبره يدل على الكون المخصوص ، وهو كون القيام ، أي حصوله . فجيء أولاً بلفظ دال على حصولٍ ما ، ثم عُيَّن بالخبر ذلك الحاصل ، فكأنك قلت : حصل شيء ثم قلت : حصل القيام فالفائدة في إيراده مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه ، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن ، مع فائدة أخرى هاهنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ، ولو قلنا : (قام زيد) لم يحصل هاتان الفائدتان معاً ، فـ (كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره ، وخبره يدل على حدث معيَّن واقع في زمان مطلق تقييده في (كان) ، لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق أي الكون وضعية ، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية ، و أمَّا سائر الأفعال الناقصة ، نحو : (صار، وأصبح ، وما دام ، وما زال ، وليس) فدلالتها على الحدث معيَّن لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور ، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه ؟! ". (١)

فالرضي هنا يقتصر على (كان) في كونها فعل ناقص بينما الأفعال المتبقية لا يعتبرها ناقصة لكونها تدل على حدث معيَّن لا يدل عليه الخبر .

وقد ذكر أبو الفداء أن هذه الأفعال ناقصة وأثبت ما أثبته النحاة لها من عمل وسبب ذلك حيث قال: " وإنما رفعت الأول ؛ لأنها تفتقر إلى اسم تسند إليه ، كسائر الأفعال، فارتفع ما أسندت إليه تشبيهاً لله بالفاعل ، فكما رفعت الأول وجب نصب الثاني على التشبيه بالمفعول، ويسمى الأول اسم (كان) والثاني خبر (كان)". (٢)

وقد اختلف النحاة في هل يكون لـ (كان) مصدراً أمَّا لا ؟ فقد قال ابن عقيل ، وابن هشام في هذا:" الصحيح أن لها مصدراً ومنه قوله (٣):

---

(١) شرح الرضي على كافية (بتصرف) ، لرضي الدين الأستراباذي ، ٤/ ١٨١-١٨٢. ، وانظر سبب التسمية في الكناش ، لأبي الفداء ، ٢/ ٣٧، و النحو الوافي ، لعباس حسن ، ١/ ٥٤٥.

(٢) الكناش ، لأبي الفداء ، ٢/ ٣٦.

(٣) هذا البيت من الطويل ، وهو من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين .

الشاهد فيه : قوله (وكونك إياه) حيث استعمل مصدر كان الناقصة و أجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر. انظر حاشية شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٢٥١.

وزاد البعض على هذه الأفعال الناقصة أفعال أخرى وقد ذكرها ابن عصفور في كتابه وأبطلها حيث قال:" وزاد بعض البغداديين في هذا الباب (ماوني) ، لأن معناها كمعنى (ما زال) ، وذلك : ماوني زيدٌ قائماً ، أي ما فترعن القيام ، ولذلك ألحقها بها.

وهذا لا يلزم لأن الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر ولا يكون حكمه كحكمه . ألا ترى (أنَّ ظلَّ زيدُ قائماً) معناه : أقام زيدُ قائماً النهار كله . ولا تجعل العرب لأقام اسماً وخبراً كما فعلت ذلك بظلَّ .

ومما يدل على أنها ليست من أخوات (كان) أنه لا يقال: (ماوني زيدٌ القائمَ)، فالتزام التنكير في قائم وأمثاله دليل على انتصابه على الحال .

وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب (مررتُ) ، إذا لم تُرد بها المرور الذي هو انتقال الخُطى بل تكون بمنزلة (كان)، وذلك نحو قولك: (مررتُ بهذا الأمر صحيحاً) أي كان هذا الأمر صحيحاً عندي .

وذلك لا حجة فيه ، لأن المرور هنا متجوّز فيه كأنه قال : مر خاطري بهذا الأمر صحيحاً ، ويكون انتصاب صحيحاً على أنه حال . وكذلك لا يجوز تعريف المنصوب بعدها إلا أن يكون من الصفات التي يجوز فيها القطع فتنصب إذ ذاك بفعل مضمر نحو : (مررتُ بزيدٍ المسكين) ، و(مررتُ بهِ الشجاع).

وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب الفعل المكرر نحو: (لئن ضربتهُ لتضربنهُ الكريم) فجعلوا الكريم منتصبة على أنها أخبار للفعل المكرر ، وذلك لا حجة فيه ؛ لاحتمال أن يكون الاسم المنصوب بدلاً من مفعول الفعل ، فأن استدلوا بأنه لو كان بدلاً لم يلزم الإتيان به قيل لهم : (ربَّ تابعٍ لازمٍ) نحو : (الجماء الغفير) (٢) ، ألا ترى أن الغفير تابع الجماء أيداً ولا تجيء إلا كذلك .

وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب اسم الإشارة في نحو : (هذا زيدُ قائماً) ، وجعلوا (هذا) تقريباً ، و (زيداً) اسم التقريب ، و(قائماً) خبر التقريب ،

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٢٥١. ، و أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ١/ ٢١٢.

(٢) **(جماً)** : " جمئ عليه : غضب ، ويجمَّأ في ثيابه : تجمَّع ، وتجمأ على الشيء أخذه فواراه " . انظر لسان العرب ، لابن منظور ، باب الجيم ، ١/ ٦٧١. ، وقال بعضهم : الجماء بيضة الرأس لاستوائها ، والغفير : لأنها تغفر الرأس أي: تغطية مجمع الأمثال ، للميداني ، ٢/ ٣١٨.

واستدلوا على ذلك بأنك قد تقول : (هذا زيدٌ قائماً) لمن يقطع بأنه قد علم أن المشار إليه (زيد) ؛ لأن الخبر إنما يكون مجهولاً عند المخاطب حينئذ يكون مفيداً . ومما يبين ذلك قوله تعالى[1]: ﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗاۖ ﴾ ألا ترى أنها لم تُرد أن تُعلم المخاطبين أنَّ المشار إليه بعلها وإنما أردت أن تنبههم على شيخوخته . قالوا : فدلَّ ذلك على صحة ما قلناه.

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد ؛ لأن هذا اسم فلا بد أن يكون له موضع من الأعراب ، وعلى مذهبهم لا موضع له من الإعراب ".[2]

أمَّا الخوارزمي فقد كان له اعتراض على النحويين في هذا الباب فقد قال: "وهذا الكلام عندي معترض عليه ، وذلك أن سائر الأفعال الماضية إنما كانت تامة من حيث أن فيها خصوص زمانٍ ، وخصوص لفظٍ فمن حيث خصوص الزَّمان يدل على المُضي ، ومن حيث خصوص اللفظ يدل على خصوص معنى المصدر ، وخصوص الزمان مع خصوص اللفظ موجود هاهنا فوجب أن يكون تاماً ، ولعلهم عنوا إن الفعل الناقص وإن كان يدل على معنى المصدر كما يدل على معنى الزمان، لكن الخبر ما انعقد لتعريف معنى المصدر فيه ؛ لأنه معلوم فكان دلالته عليه وعدم دلالته بمنزلة واحدة " . [3]

الرد على رأي الخوارزمي :

نجد الخوارزمي في هذه المسألة اعترض على النحويين الذين أجمعوا على نقصان هذه الأفعال جملة وتفصيلاً فقد نفى عن الأفعال نقصانها وقال بتمامها . وقد علل لذلك بتعليلات لم يقل بها سواه .

---

(١) سورة هود [٧٢].

(٢) شرح جمل الزجاجي(بتصرف) ، لابن عصفور ، ص ٣٧٦-٣٧٧.

(٣) التخمير ، للخوارزمي ، ٣/ ٢٨٤.

وقد بين لنا ابن أبي الربيع الإشبيلي سبب ضعف هذه الأفعال وأرجعه إلى أمرين فقال[١] : "

أحدهما : أن كل فعل يستقل بمرفوعه وأنت بالخيار في منصوبه نحو : (ضربَ زيدُ عمراً) فإن شئت جئت به ، أو لم تأت به ، وهذا لا يجوز مع (كان) فلا بد من الإتيان بمرفوعها ومنصوبها .

الضعف الثاني : أن جميع الأفعال تؤكد بالمصدر ، ويتبين مصدرها نحو : (ضربَ زيدُ عمراَ ضرباً) ، وتقول : (ضربَ زيدُ عمراَ ضرباً شديداً) إذا أردت بيان نوعه ، و(ضربتين) إذا أردت بيان العدد . ولا يجوز ذلك في (كان) الناقصة و أخواتها ، فلا تقول : (كان زيدُ قائماً كوناً)، ولا (كان زيدُ قائماً كونتين) ولا أعلم في ذلك خلافاً .

فعُلم بما ذكرته أن هذه الأفعال لم يؤت بها لدلالة على المصدر كما أتى بالأفعال التامة ؛ لأنه لو أُتي بها لذلك ، لجاز أن تؤكد وأن تبين نوعه وعدده ، كما كان ذلك في الأفعال التامة ، و إنما جيء بها للدلالة على الزمان ، ولذلك قال النحويون جُردت (كان) عن الحدث ، أي : لم يؤت بها للدلالة على الحدث ، وإنما جيء بها للدلالة على الزمان ، و إن كان الحدث مفهوماً من لفظها ، فلم يُقصد حين جيء بها الدلالة عليه ".

وقد سميت ناقصة لأن كل فعل منها يدل على (حدث ناقص) أي : معنى مجرد ناقص ؛ لأن إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب ، فالاسم المنصوب هو الذي يتتم المعنى الأساسي المراد ، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة . وهذا يخالف الأفعال التامة ، فإن المعنى الأساسي يتم بمرفوعها الفاعل ، أو نائب الفاعل فـ (كان) الناقصة مثلاً تدل مع اسمها على حصوله ووجوده وجوداً مطلقاً وهو ضد العدم ، وهذا معنى غير مراد ولا مطلوب ، فإذا جاء الخبر تعين المعنى المطلوب وتحدد [٢] .

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (بتصرف) ، لابن أبي الربيع الإشبيلي ، السفر الأول / ٦٦١إلى ٦٦٤.

(٢) النحو الوافي ، لعباس حسن ، ١/ ٥٤٥.

خلاصة القول :

إذا تبين مما سبق ضعف ما ذهب إليه الخوارزمي ، حيث أن الأفعال الناقصة تختلف اختلافاً كلياً عن الأفعال التامة وقد استعرضنا الفرق بينهما فلا يجب أن نعتبر هذا مثل ذاك . وإذا كانت هذه الأفعال تامة فأين الأفعال الناقصة في رأيه ؟ . فالمذهب عندي هو ما ذهب إليه النحاة من أن كل من (كان ، وصار ، وأصبح ، و أمسى، و أضحى ، و ظل ، و بات ، و مازال ، و ما برح ، وما انفك ، وما فتئ ، وما دام، وليس) هي أفعال ناقصة وللعلل النحوية التي ذكرها لنا علماؤنا الأفاضل.

المسألة الثانية : حذف عامل الحال :

اتفق النحويين على جواز نصب الحال بعامل محذوف نحو قولك للمسافر: (ماشياً) في جواب من قال كيف جئت؟ على حذف العامل (جئت) ، فقد حذف العامل هنا وقد نصب الحال[١] .

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

قد يحذف عامل الحال إذا كان فعلاً، وفي الكلام دلالة عليه، فمِن ذلك أنْ ترى رجلاً قد أزمع سفراً، أو أراد حجاً، فتقول له: (راشِداً مهدياً)، وتقديره: اذهب راشداً مهدياً، فدلت قرينة الحال على الفعل، وأغنت عن التلفظ به، ومنه:(أخذته بدرهم فصاعداً)أي: فذهب الثمنُ صاعداً، فقد حذف صاحب الحال، والعامل فيه تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، والتقدير: أخذتُه بدرهم، فذهب الثمنُ صاعداً. هذا قول النحويين، ومعهم الزمخشري[٢] .

وقد ذكر ابن مالك حذف عامل الحال في ألفيته فقال:"

والحالُ قدْ يُحذفُ ما فيها عَمِلْ وبعضُ ما يُحذفُ ذكرهُ حُظِلْ

قال ابن عقيل في شرحه للبيت : " يُحذف عامل الحال : جوازاً ، أو وجوباً .

فمثال ما حُذف جوازاً أن يقال : (كيف جئت) فتقول : (راكباً) ، تقديره : جئت راكباً ، وكقولك : (بلى مسرعاً) لمن قال لك : (لم تسر) والتقدير : بلى سرتُ مسرعاً ومنه قوله تعالى[٣]: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤ ﴾ ، التقدير - والله أعلم - : بلى نجمعها قادرين "، وقال بهذا التقدير سيبويه وقد دل عليه الفعل الظاهر وهو : (نجمع)[٤] .

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٤٤٤ .

(٢) انظر: الكتاب، لسيبويه ، ١/ ١٤٧، والمقتضب، للمبرد، ٣/ ٢٥٥، والتبصرة والتذكرة ، للصيمري ١/ ٢٦١، وشرح المفصل ، لابن يعيش، ١/ ٦٨، والإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ١/ ٣٤٦.

(٣) سورة القيامة [٣-٤].

(٤) الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٣٤٦.

ومثال ما حُذف وجوباً قولك : (زيدٌ أخوك عطوفاً) ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وكالحال النائبة مناب الخبر ، نحو : (ضربي زيداً قائماً) التقدير : إذا كان قائماً .

ومما حُذف فيه عامل الحال وجوباً قولهم : (اشتريته بدرهمٍ فصاعداً ، وتصدقت بدينار فسافلاً) فـ (صاعداً ، وسافلاً) حالان ، عاملهما محذوف وجوباً ، والتقدير : فذهب الثمن صاعداً ، وذهب المتصدقُ به سافلاً . وهذا معنى قوله : " وبعضُ ما يُحذفُ ذكرهُ حُظِلْ" أي بعض ما يُحذف من عامل الحال مُنع ذكره ". [١]

وقال ابن مالك في هذا:" إذا دل دليل على عامل الحال جاز حذفه كما جاز حذف عامل الظرف ، وعامل المفعول المطلق ، والمفعول به . فمن ذلك قولك لمن يُحدثك : صادقاً . ولمن يسافر: ناجياً ، بإضمار : (تقول) و (تذهب).

ومثله في التزام حذف العامل قولهم : **(أتميماً مرةً وقيساً أخرى)**. بتقدير : أتتحول ؟ ".[٢]

وزعم الخليل رحمه الله أنَّ رجلاً لو قال : أتميميٌّ ، يريد : (أنتَ) ويضمرها لأصاب[٣] .

وقال ابن يعيش في تقدير الآية:" وذهب بعضهم إلى أن تقديره: (بلى نقدر قادرين) وهو ضعيف أيضاً ؛ لأن اسم الفاعل إذا وقع حالاً لم يجز أن يعمل فيه فعل من لفظه . لا تقول : قمت قائماً ، وأنت تريد الحال ؛ لأن الحال لا بد فيها من فائدة إذ كانت فضله في الخبر ، وليس في ذلك فائدة ؛ لأنك لا تقوم فلا قائماً ، والوجهُ هو مذهب سيبويه ".[٤]

وقال ابن هشام في ذلك:" أمَّا آية القيامة فالصواب فيها قول سيبويه إن (قادرين) حال ، أي بلى نجمعها قادرين ؛ لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ،

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك (بتصرف)، لابن عقيل ، ١/ ٥٩٩-٦٠٠.

(٢) شرح الكافية الشافية (بتصرف)، لابن مالك ، ٢/ ٧٦٤-٧٦٥.

(٣) الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٣٤٧.

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش ،٢/ ٣٤.

ولأن بلى إيجاب للمنفي وهو في الآية فعل الجمع ، ولو سلم قول الفراء فلا يسلم أن الحسبان في الآية ظن ، بل اعتقاد وجزم ، وذلك لإفراط كفرهم ".[١]

و ذهب الفراء إلى أنَّ انتصابه بإضمار فعل دل عليه الفعل المذكور أولاً ، وهو قوله: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾.وتقديره: (بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوي بنانه).

والحسبان المذكور بمعنى : الظن ، والمحذوف بمعنى : العلم ؛ إذ التردد في الأدعاء كفر فلا يكون مأموراً به ، وهذا لجعله مفعولاً ثانياً ، ومفعولاً (حسبت) وأخواتها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر" [٢].

وقال أبو حيان أيضاً: " ومن المضمر عاملها وجوباً الواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغير توبيخ ، فالتوبيخ كقولك : (أقائماً وقد قعد الناس) ، و (أقاعداً وقد سار الركب) وكذلك إن أردت ذلك المعنى ولم تستفهم ، تقول : قاعداً قد علم الله وقد سار الركب . قال سيبويه : " وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود وأراد أن ينبهه " ومن التوبيخ قولهم لمن لا يثبت على حال : **(أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى)** بإضمار (أتتحول) ، وكقولك لمن يلهو وقرناؤه يجدون : (ألاهياً وقد جد قرناؤك) بإضمار (أتثبت) ونحوه .

ومن التوبيخ قول الشاعر[٣]:

أراكَ جَمَعْتَ مَسْألةً وحرصاً وعِنْدَ الحقِّ زَحـاراً أنَانـا

الأنان الأنين والعامل فيه (زحّارا) ؛ لأن زحر قريب المعنى من أنَّ . وغيرُ التوبيخ كقولك : (هنيئاً مريئاً) . قال سيبويه : " وإنما نصبته ؛ لأنه ذكر خيراً أصابه إنسان ، فقلت : (هنيئاً مريئاً) كأنك قلت له : هنيئاً مريئاً أو هنأه ذلك هناء ". [٤]

---

(١) مغني اللبيب، لابن هشام ، ٢/ ٦٠٧.

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ،٢/ ٣٤. (بتصرف) حيث نقلت رأي الفراء منه ومن مغني اللبيب، لابن هشام ، ٢/ ٦٠٧.

(٣) من الوافر ، للمغيرة بن جبناء . و الزحار : صوت بنفس وأنين ، والأنان ، كثير الأنين ، انظر حاشية التسهيل ، لابن حيان ، ٢/ ٣٥٢.

(٤) شرح التسهيل (بتصرف) ، لأبي حيان ، ٣٥١/٢- ٣٥٢ .

وقد قال بهذا الرضي في شرحه لكلام ابن الحاجب وذكر لنا أن العلة الموجبة لحذف عامل الحال في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثره استعماله[١] .

وقال السيوطي في هذا:" وقد يجب حذف العامل كأن جرى مثلاً كقولهم[٢]: **(حظِيَّين بناتٍ صَلِفينَ كَنَّاتٍ)** أي :(عرفتم). أو بين نقصاً أو زيادة بتدرج ؛ أي شيئاً فشيئاً نحو : (بعته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً)، أي : فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً أو فانحط سافلاً ".[٣]

وقد كان لابن الحاجب رأي مخالفاً في قولهم : **(أتميماً مرةً و قيساً أخرى)** فقال:" ذكره في الحال وليس بقويَّ أن يكون حالاً إذ لو كان حالاً لكان المعنى تتحول في هذه الحالة ، ولم يرد أنه يتحول في حال كونه تميمياً وإنما أراد أنه يتنقل تنقلاً متعدداً كما في قوله[٤] :

أَفي الْولَائمِ أوْلَاداً لواحِدةٍ وفي العِيَـادَةِ أوْلَاداً لعَــلَّاتِ

أي تتحولون هذا التحول وتتنقلون هذا التنقل ، فنتصابه انتصاب المصدر، وكذلك قوله[٥]:

أفي السِّلْمِ أعْيَاراً جَفَاءً وغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أشْبَاهَ النِّساءِ العَوَارِكِ

يريد أنهم يتنقلون هذا التنقل ، فثبت أنه لم يرد أنه يتنقل في حال كونه تميمياً وإنما أراد أنه تنقل هذا التنقل المخصوص من التميمية إلى القيسية فوجب أن يُحمل

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية (بتصرف) ، لرضي الدين الأستراباذي ، ٢/ ٤٧إلى ٤٩.

(٢) **(الحظّي) :** " الذي له حُظوة ومكانة عند صاحبة ، ويضرب هذا المثل في أمر يعسُر طلب بعضه ويتيسر وجود بعضه " ، انظر: مجمع الأمثال ، للميداني ، ١/ ٢٦٠ .

(٣) همع الهوامع ، للسيوطي ، ٢/ ٢٦١.

(٤) البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل ، انظر حاشية الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ٣٤٧/١، والمقتضب ، للمبرد ، ٣/ ٢٦٥. وشرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ،٢/ ٤٨. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ١/ ٥٣٤ .

(٥) البيت من الطويل، وهو لهند بنت عتبة ، تحرض به على المشركين وتعيِّرهم بعد عودتهم منهزمين من إحدى المعارك مع المسلمين .

اللغة : (أعيار) : جمع عير ، والعير الحمار ، وقد غلب في الوحشي منه ،(العوارك) : جمع عارك ، وهي المرأة الحائض ، انظر حاشية الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ٣٤٧/١، والمقتضب ، للمبرد ، ٣/ ٢٦٥. وشرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ،٢/ ٤٨.المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٥ / ٢٧٦ .

على المصدر لا على الحال ، وهو مذهب سيبويه في الجميع وهو الصحيح لما ذكرناه ". [١]

فقد نصب أعياراً على الحال والعامل فيه فعل مختزل ، لأنه أقام الأعيار مقام اسم مشتق فكأنه قال : (أفي السلم بلداء جفاء مثل الأعيار).ونصب (جفاء ، وغلظة) نصب المصدر الموضوع موضع الحال . وتعلق حرف الجر من قولها (أفي السلم) بما أدته الأعيار من معنى الفعل ، فكأنها قالت : (أفي السلم تتبلدون) ، وهذا الفعل المختزل الناصب للأعيار لا يجوز إظهاره[٢].

وقال الرضي أيضاً :" ومن المواضع التي يحذف فيها قياساً على الوجوب : أن تبيَّن الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً ، مقروناً بالفاء أو ثم ، تقول في الثمن : (بعته بدرهم فصاعداً)، أو : ثم زائداً . أي : ذهب الثمن صاعداً أو زائداً ، أي : آخذاً في الازدياد ، يقال هذا في أجزاء بيعَ بعضها بدرهم والبواقي بأكثر . وتقول في غير الثمن : (قرأت كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً) ، أو : ثم زائداً ، أي : ذهبت القراءة زائدة ، أي كانت كل يوم في الزيادة ".[٣]

وقد وافق في ذلك سيبويه[٤]، وابن الحاجب[٥]، والمبرد[٦]، وابن جني[٧]، وغيرهم .

أما الخوارزمي فقد كان له رأي مخالف عمَّا ذهب إليه النحويون فقد قال:" وعندي أن الكلام أنك أشرت إلى عدل متاعٍ ، وقع سِعرُ أوَّل ثوب منه بدرهمٍ ، ثم غلا السِّعر فزاد على الدرهم ، فيكون التقدير أخذته بدرهم فذهبَ الثمن صاعداً ، فنصب صاعداً على الحال ، والعامل فيها (ذهبَ) .

فإن سألت : فهل يجوز أن تجعل بدل الفاء الواو كما تقول: (أخذته بدرهم وزيادة)؟

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ١/ ٣٤٧- ٣٤٨.
(٢) حاشية المقتضب ، للمبرد ، ٣/ ٢٦٥.
(٣) شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ٢/٤٧-٤٨.
(٤) الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٢٩٠.
(٥) شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ١/ ٣٤٦.
(٦) المقتضب ، للمبرد ، ٣/ ٢٥٥.
(٧) الخصائص ، لابن جني ، ٢/ ٥٧-٥٨.

أجبتُ: لا يجوز ، لأن قولهم (أخذته بدرهم وزيادة) إخبار عن شيء واحد وقع ثمنه الدرهم مع الزيادة ، و أمَّا (أخذته بدرهم فصاعداً) فلست تريد أن تجعل صاعداً مع الدرهم ثمناً لشيء واحد وقع ثمنه الدرهم مع الزيادة ، وإنما الدرهم وحده كان ثمناً لبعض الجملة ، ثم زاد السعر ، وإذا كان كذلك صار إدخال الواو يُبطلُ هذا المعنى ، ولو جئت بـ(ثُمَّ) في موضع الفاء لجاز، إلا أن الفاء أحسن ؛ لأن (ثُمَّ) توجب التَّراخي ، وليس في الأمر تراخ فاعرفه تفسيراً للمسالة منقولاً عن السَّلف ".[1]

الرد على رأي الخوارزمي :

من القواعد النحوية المعروفة والذائعة الصيت أنه متى دل دليل على أمرٍ ما فإنه يجوز حذفه وهذا في معظم المسائل النحوية وكذلك عامل الحال فمتى وجدت قرينة تدل عليه جاز لك حذفه وحذف عامل الحال ينقسم إلى قسمين : أحدهما جائز ، والأخر واجب على ما ذكرناه سابقاً . ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل الحال ما دل على سعر يزداد شيئاً فشيئاً .

وقد ذكر الخوارزمي في نحو قولهم : (أخذته بدرهم فصاعداً ، أو بدرهم فزائداً) أن تقدير العامل الناصب للحال في (صاعداً و زائداً) وتقديره: (فذهب).

وقد فسر لنا هيئة وقوع السعر أو الثمن وذلك بالعطف بالفاء وثم إما العطف بالواو فلا يجوز ؛لأنه حينئذٍ سيكون الإخبار عن السعر لشيء واحد كان بدرهم وزيادة ، أما العطف بالفاء وثم فأنه يجعل الإخبار عن السعر بأن يقع الدرهم وحده ثمناً لبعض الجملة ثم ازداد الثمن .

خلاصة القول :

بعد هذا أقول : اعترض الخوارزمي على النحويين، ولم يزد على ما قالوه شيئاً ، وهذا منه عجيب.

---

(١) التخمير، للخوارزمي ، ١/ ٤٤٥.

الحـــــروف

المسألة الأولى : **واو الحـــــال**.

المسألة الثانية : **علة زيادة السين والهاء في (مستطيع) و (إهــراق)**.

المسألةالأولى : واو الحـــــال:

اتفق النحويون ومعهم الزمخشري على أنَّ المفعول معه هو: اسمٌ فضلةٌ يقع بعد الواو الدالة على المصاحبة، وتكون الواو مسبوقةً بفعل، أو ما فيه معنى الفعل، وحروفه مثل : (استوى الماءُ والخشَبة) و(جاء البردُ والطَّيالسة) ، كقوله تعالى(١): ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ أي: أجمعوا أمركم مع شركائكم. وسمَّى العلماء هذه الواو "واو المصاحبة" أو "واو مع"(٢) .

دراســـة المســـألة تفصيليًا :

اتفق النحويون على أنَّ الجملة إذا وقعت حالاً، فلابد فيها مما يُعلّقها بما قبلها، ويربطها به ؛ لئلا يُتوهم أنها مستأنفة، وذلك يكون بأحد أمرين:

أحدهما: ضمير يعود إلى صاحب الحال كقوله تعالى(٣): ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾.

وثانيهما: واو بشرط أن تكون الجملة اسمية، كقوله تعالى(٤): ﴿ قَالُواْ لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ ﴾ ، أو جملة فعلية فعلها ماضٍ والأكثر اقترانه بقد نحو: (جاء زيدٌ وقد طلعت الشمسُ) هذا ما قاله النحاةُ ومنهم الزمخشري(٥) .

قال ابن يعيش في واو الحال:" إن الغرض من الضمير في الجملة الحالية ربطها بما قبلها فإذا وُجد إمَّا واو ، وإمَّا الضمير ، وُجد ما حصل به الغرض ".

---

(١) سورة يونس [٧١] .

(٢) انظر: الكتاب، لسيبويه ، ١/ ١٥٠، والأصول ،لابن السراج ، ١/ ٢٥٤، وشرح الكتـــاب ، لســـيرافي ٢/ ٣٧٣، والتبصرة والتذكرة، للصيمري ١/ ٢٥٦، ورصف المباني، للمالقي ، ص ٤٨٣، وأســـــرار العربية ، للأنباري ص ٧٤، والجنى الداني ، للمرادي ، ص ١٥٥، وشرح المفصل، لابن يعيش، ٢/ ٤٨، وشرح شذور الـــذهب ، لابن هشام ، ص ٢٩٥.

(٣) سورة يوسف [١٦] .

(٤) سورة يوسف [١٤] .

(٥) انظر: الكتاب، لسيبويه ، ١/ ١٩٥، والمقتضب، للمبرد ، ٣/ ٢٣٤، والأزهية ، للهروي ، ص٢٤٠، ورصـــف المباني، للمالقي ، ص٤٨٠، والجنى الداني، للمرادي ص ١٦٤، والبسيط في شرح جمل الزجـــاجي ٢/ ٨١٥، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٢/ ٦٥.

وقول الزمخشري: " إجراءً لها مُجرى الظرف " ، فيعني بالظرف (إذْ) ، وقد شبه سيبويه واو الحال بـــ(إذْ) وقدرها بها وذلك من حيث كانت (إذ) منتصبة الموضع ، كما أن الواو منتصبة الموضع ، وأن ما بعد (إذ) لا يكون إلا جملة كما أن الواو كذلك . وكل واحد من الظرف والحال يقَّدر بحرف الجر ، فإذا قلت : (جاء زيدٌ وسيفه على عاتقه) كأنك قلت : (جاء زيدُ في هذه الحال) ، والحال مفعول فيها كما أن الظرف كذلك . فكما أن الجملة بعد (إذ) لا تفتقر على ضمير يعود إلى ما قبلها ، فكذلك ما بعد الواو ، وهذا معنى قول الزمخشري : (لا نعقاد الشبه بينهما)". [١]

وقد قال بتقدير واو الحال بـ(إذ) المبرد حيث قال:" فتقدير الواو تقدير (إذ) كما قال الله عز وجل[٢]: ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ ، أي : إذ طائفة في هذه الحال ".[٣]

وقد ذكر سيبويه أن هذه الواو عنده هي واو الابتداء حيث قال:" فإنما وجَّهوه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال ، كأنه قال : (إذ طائفة في هذه الحال) ، فإنما جعلته وقتاً ولم يُرد أن يجعلها واو عطف ، وإنما هي واو الابتداء ".[٤]

وقد ذكر ابن هشام من الواو ما يرتفع ما بعدها فقال: "واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية ، نحو : (جاء زيدُ والشمسُ طالعة) وتسمى واو الابتداء ، ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ (إذ) ولا يريدون أنها بمعناها ؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن (إذ) كذلك ، ولم يقدرها بـ (إذ) ؛لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية ، ووهِمَ أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ فقال : الواو للحال ، وقيل : بمعنى (إذ) ، وسبقه إلى ذلك مكي ، وزاد

---

(١) شرح المفصل (بتصرف) ، لا بن يعيش ، ٢/ ٣١.
(٢) سورة آل عمران [١٥٤].
(٣) المقتضب ، للمبرد ، ٣/ ٢٦٣.
(٤) الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٩٠.

عليه فقال : الواو للابتداء ، وقيل : للحال ، وقيل : بمعنى (إذ) والثلاثة بمعنى واحد ، فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهم سواء .

ومن أمثلتها داخلةً على الجملة الفعلية قوله[١]:

بأيدي رجالٍ لم يَشيمُوا سُيُوفهم ولم تكثرُ القتلى بها حينَ سُلَّتِ

ولو قدرتها عاطفة لا نقلب المدح ذماً " . [٢]

وقد ذكر ابن عقيل ذلك في حديثه عن الجملة الواقعة حالاً فقد قال:" إن صُدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو بل لا تربط إلا بالضمير ، نحو : (جاء زيدُ يضحكُ ، وجاء عمرُو تقاد الجنائب بين يديه) ولا يجوز دخول الواو ، فلا تقول :(جاء زيدٌ ويضحكُ) فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أُوِّل على إضمار مبتدأ بعد الواو ، ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ وذلك نحو قولهم : **(قمت وأصُكُّ عينهُ)** فـ (أصُكُّ) خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : (وأنا أصُكُّ)". [٣]

وقد بين لنا ابن أبي الربيع أن واو الحال لا تدخل على المفرد بل على الجملة التي وقعت حالاً سواءً كانت جملة اسمية أم فعلية ولكن شرط الفعلية أن لا يكون فعلها مضارعاً وإذا كانت حالاً بفعل مضارع فحينئذٍ لا تدخل الواو فلا تقول في نحو : (جاء زيدُ يضحك) (جاء زيدُ ويضحك) إلا في الضرورة الشعرية ، نحو قول الشاعر :

---

(١) البيت للفرزدق ، وهو من الطويل .

الشاهد فيه : قوله (ولم يكثر القتلى) : الواو هنا حالية ، ولو قدرت للعطف لانقلبت المدح ذماً ، وهذا مبني على أن معنى (لم يشيموا سيوفهم) لم يعيدوها إلى أغمادها ، يريد أنهم لم يعيدوها إلى أغمادها في حال عدم كثرة القتلى ، فيكون الثابت لهم إدخال السيوف في أغمادها حال كثرة القتلى ، وهذا مدح أي مدح ، وهذا مبني على جعل الواو للحال . انظر مغني اللبيب ، لابن هشام ، ٢/ ٤١١. وديوان الفرزدق في ديوانه ، ص ١٣٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، ص ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني ،ص ٧٨٨ ، ولسان العرب ، لابن منظور (شيم) ، ١٢/ ٣٣٠ ، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للأنباري ، ص ٦٦٧ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢ / ٣٠ .

(٢) مغني اللبيب ، لابن هشام ، ٢/ ٣٥٩-٣٦٠.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك (بتصرف)، لابن عقيل ، ١/ ٥٩٦.

نجوتُ وأرهنهم مالكاً [١]

وعلة عدم دخول الواو على الفعل المضارع ؛ وذلك لأنه شبيه باسم الفاعل فكأن قولك : (جاء زيدُ يضحك) كقولك : (جاء زيدُ ضاحكاً) ، وأنت لا تقول : (جاء زيدُ وضاحكاً) فلا تقول : (جاء زيدُ ويضحك) [٢].

وكذا قد كان تقدير ابن عقيل في البيت السابق أن (و أرهنهم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (وأنا أرهنهم)" [٣].

وقال أبو الفداء في ذلك: " والجملة الاسمية إذا وقعت حالاً لزمها الواو ، كقولك : (جاء زيدُ ويده على رأسه) وحذفُ الواو معها استغناء بالضمير شاذ ، وحذف الضمير استغناء بالواو فصيح ، كقولك : (جاءني زيدُ وعمرُو منطلق) وقد وردت بالضمير وحده كقولك :(كلمتهُ فُوهُ إلى قَي) وهو شاذ .

وأمَّا قوله تعالى[٤]:﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾

، وهو وقوع الجملة الاسمية حالاً بغير واو ، فيحتمل أن يكون ﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ مفعولاً ثانياً لـ(ترى) ، أو يكون حالاً ، وحذفت الواو كراهة اجتماع الواوين كما حُذفت واو العطف من قوله تعالى[٥]: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ ".[٦]

أمَّا الخوارزمي فقد كان له اعتراض في هذه المسألة فقد قال: " الأصل أن يُعلم أن من حُكم الجملة إذا عريت عن ذكر يرجع منها إلى ذي الحال ، أنها لا تصلح حالاً إلا بالواو ، فلو قلت : (رأيت الأمير وقد اصطفَّ الجيش) ، لم يجز

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي ، شاعر إسلامي فصيح ، وله أخبار مع معاوية بن أبي سفيان ، وابنه يزيد . وصدر البيت قوله :

فلمَّا خشيت أظافيرهم

الشاهد فيه : قوله (و أرهنهم) حيث إن ظاهره ينبيء عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالاً ، وتسبق بالواو ، وذلك الظاهر غير صحيح ، ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ محذوف . انظر: حاشية شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٥٩٦، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، السفر الثاني ، ٨١٥. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٥ / ٢٥٨.

(٢) والبسيط في شرح جمل الزجاجي (بتصرف)، لابن أبي الربيع ، السفر الثاني ، ٨١٥.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك (بتصرف)، لابن عقيل ، ١/ ٥٩٦.

(٤) سورة الزمر [٦٠].

(٥) سورة الغاشية [٨].

(٦) الكناش (بتصرف) ، لأبي الفداء ، ١/ ١٢١.

حذف الواو منه البتَّة ؛ لأنه ليس في هذه الجملة ذكْر يعود إلى ذي الحال ، كما في قولك : خرج يعدو به فرسه ، ولو قلت : يعدو الفرس كان مُحالاً . هذه ألفاظ الإمام عبد القاهر الجرجاني . وعندي أنه يجوز أن تكون هذه الواو واو الظرف ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : (جئت والشمس طالعة) فمعناه : جئت وقت طلوع الشمس . وأنا في هذه المسألة غير ثابت القدم ، أقدمُ رجلاً وأُؤخر أُخرى ، ويشهد لكونه ظرفاً وجوه :

الوجه الأول : أنَّ كل حالٍ لابدَّ لها من ذي حال ، وهذه المصدرة بالواو لها منه بُدَّ فلا تكون حالاً ، وذلك مثل قولك : (لا صلاة والشمس تطلع ، ولا إفطار والشمس تغرب) . فإن سألت : لم لا تكون (صلاة) ذا الحال ؟ أجبتُ : لأنها نكرة، والنكرة – كما هو معتقدهم – لا تكون ذا حالٍ ، وكذلك قالوا : بأن الواو في قولهم : (جاءني رجلُ ومعه آخر) ، و(مرَّبي بطلٌ وفي يده سيف) ليست للحال .

الوجه الثاني : أن الحال بيان هيئة الفاعل أو المفعول ، وهذه المصدرة بالواو ليست به ألا ترى أنك إذا قلت : (تقلدتُ سيفي والشمس طالعةٌ) . وطلوع الشمس ليس ببيان هيئة المتقلَّد .

الوجه الثالث : أنَّ إسناد شيء من الفعل إلى الحال باتفاق النَّحويين لا يجوز ، وهذه المصدرة ممَّا يُسند إليه المبني للمفعول ألا ترى أنه يجوز النَّسحر والصبح طالعُ والشمس لم تغرب ، والظرف والحال مشتبهان جداً ، ولذلك اشتبها في قولك: (جاءا معاً ، وذهبا معاً).

قال علي بن عيسى[1]: " ونصب (معاً) على الحال كأنه قيل : ذهبا مجتمعين، ويجوز أن يكون نصبه على الظرف ، كأنه قيل : ذهبا في وقت اجتماعهما ". والذي غرَّ النحويين منه أنهم وجدوا قولهم : (جئتك والشمس طالعةٌ) يرجع معناه إلى معنى قولك : (جئتك حال طلوع الشمس) فسمَّوه واو الحال . وقد غفلوا عن أن قولك حال طلوع الشمس ظرف، لا حال، وإذا كان له واو الصرف فلا علينا أن تكون معها واو الظرف .

تخمير : النحويون سهوا في واوين ، أحدهما هذه ، والثانية واو المنصوب بمعنى مع ، وذلك أن المنصوب بمعنى مع في محل النصب على الحال ، ألا ترى

---

(١) هو الإمام علي بن عيسى أبو الحسن الرماني النحوي ، كان من أهل المعرفة ، مفتناً بعلوم كثيرة منها الفقه والقرآن، واللغة والنحو ، وله تصانيف كثيرة ومشهورة منها : (شرح معاني القرآن للزجاجي) ، (نكت سيبويه) وغيرها ، ولد سنة ٢٩٦ ، وتوفي سنة ٣٨٤هـ . انظر ، أنباه الرواة ، لجمال الدين القفطي ،٢/ ٢٩٤.

أنك إذا قلت : (جاء البردُ والطَّيالِسة) فمعناه مقترناً بالطيالسة فلما لم يمكن إعراب الواو ، نقل إعرابها إلى ما بعدها ، ونظير هذه المسألة (إلا) ، إذا وقعت صفةً نُقل إعرابها إلى المستثنى ، وعكسها (غير) فالواو هاهنا في الحقيقة للحال ، لا للمفعول معه ، كما أن الواو في قولك : (جئت والشمس طالعة) للمفعول فيه ، لا للحال . فخُذهما شيئين عليهما سمة مذهبية " . [1]

الرد على رأي الخوارزمي :

قوله: "وعندي أنه يجوز أن تكون هذه الواو واو الظرف، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: (جئتُ والشمسُ طالعةٌ) فمعناه: جئتُ وقتَ طلوع الشمس".

أقول: قال الإمام عبد القاهر الجرجاني : " مشابهة الحال للمفعول الصحيح أقوى من مشابهتها الظرف، وذلك أنَّ معنى الفعل إذا عمل لم يجز تقديمها عليه، فلا تقول: (قائماً في الدار زيدٌ)، وإن كنت تقول: (كل يوم لك ثوبٌ)، فتقدم الظرف الذي هو (كل يوم) مع أنه معنى فعل، وليس بفعل محض، فقد خرج الحال من حكم الظرف من هذا الوجه". [2]

وأمَّا قوله: " و أنا في هذه المسألة غير ثابت القدم أُقَدِّمُ رِجْلاً، وأُخَرُّ أُخرى".

فأقول: الاعتراف سيِّدُ الأدلة فما قاله لا يحتاج إلى تعليق.

و أما قوله: " النحويون سهوا في واوين: أحدهما: واو الحال، والثانية: واو المنصوب بمعنى (مع)، وذلك أنَّ المنصوب بمعنى :مع" في محل النصب على الحال..."

أقول: لم يقل أحدٌ من النحويين – فيما أعلم- بهذا القول مع اختلافهم في ناصب المفعول معه، فقد ذهب الجرجاني إلى أنَّ الواو ناصبة للمفعول معه، وهذا الرأي ضعيف؛ لأنَّ الواو لو كانت عاملة ؛ لاتصل بها الضمير في نحو: (سرتُ وإيَّاكَ).

وذهب الزجاج إلى أنَّ ناصبه مضمر بعد الواو من فعل، أو شبهه تقديره في : (ما صنعت وأباكَ) و(تلابسُ أباك) ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ فيه إحالة إلى باب المفعول معه إذ المنصوب بـــ(تلابس) مفعول به.

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٤٤٢-٤٤٣.

(٢) المقتصد، للجرجاني ، ١/ ٦٧٢.

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف، وهو فاسد؛ لأنَّ الخلاف معنىً، والمعاني لم يثبت النصب بها.

والصحيح أنَّ المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل، أو شبهه بواسطة الواو[١] .

وأمَّا قوله: " ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: (جاء البردُ والطَّيالسة) فمعناه مقترن بالطيالسة، فلما لم يمكن إعراب الواو نُقل إعرابها إلى ما بعدها" .

فأقول: بل المعنى جاء البرد مع الطيالسة، وكانت (الواو) و(مع) يتقارب معناهما، وذلك أنَّ معنى (مع) الاجتماع، والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها، وتضمه إليه، فأقاموا (الواو) مُقام (مع)؛ لأنها أخف لفظاً، وتعطي معناها[٢].

وأمَّا قوله: " ونظير هذه المسألة (إلا) إذا وقعت صفة نُقِل إعرابها إلى المستثنى، فالواو هاهنا في الحقيقة للحال لا للمفعول معه".

فأقول: لو أنَّ الخوارزمي قال بقول الأخفش؛ لكان كلامه مقبولاً، فقد ذهب إلى أنَّ المفعول معه منصوب انتصاب الظرف، وذلك؛ لأنَّ الأصل: سرتُ مع النيل، فلما جيء بالواو في موضع (مع)، والواو مهيأة لانتصاب هذا الاسم انتصاب الظرف، ونظير ذلك إعراب ما بعد (إلا) بإعراب (غير) إذا وقعت (إلا) صفة [٣].

وقد عقب الأندلسي على ما قاله الخوارزمي فقال :" أمَّا قوله في واو الحال أنها للظرف فقد ذكرنا من كلام الجرجاني قبل ما يزيل الخيال الذي وقع له ، وأمَّا قوله في واو المفعول معه إنها للحال فهو منه سهو ؛ وذلك أن النصب قد ظهر في الاسم بعد الواو ، فإما أن يكون على ما قال الجماعة ، أو على الحال ، والثاني باطل ؛ لأنه معرفة ، والحال لا يكون إلا نكرة ، ثم واو الحال لا يحتاج إليها في المفرد ، إنما احتيج إليها في الجملة ؛ لثبوت غير الضمير ، ولأن واو الحال تُقدر بـ(إذ) وهذه بـ(مع) فأي جامع بينهما ؟! " . [٤]

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري، ١/ ٢٤٨، والجنى الداني، للمرادي ، ص١١٩٥، والمقرب، لابن عصفور ١/ ١٥٨.

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ٢/ ٤٨.

(٣) الجنى الداني ، للمرادي ، ص/ ١٥٦.

(٤) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٤٤٤.

خلاصة القول :

قد اتضح مما سبق من الأدلة والردود فساد وبطلان رأي الخوارزمي في هذه المسألة ، وصحة ما ذهب إليه المتقدمين من جمهور النحاة .

المسألة الثانية : **علة زيادة السين والهاء في (مسطيع) و (إهـــراق)**:

اجمع النحويون على أن العرب زادت السين في نحو قولك : (مسطيع) والهاء في نحو قولك : (إهراق) عوضاً عن ذهاب حركة العين فيهما[١] .

دراســة المســألة تفصيلياً :

اتفق النحويين على أن حروف الزيادة عشرة فقد قال ابن جني في هذا :" القول على حروف الزيادة ، وهي عشرة : الألف ،والواو ، والياء ، والهمزة ، والميم ، والتاء ، والنون ، والهاء ، والسين ، واللام . ويجمعها قولك: (اليوم تنساه) ويقال: (سألتمونيها) " ويحكى أن أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة فأنشده من المتقارب :

هويتُ السمانَ ، فشَيَّبنني وما كنت قِدماً هويتُ السِمانا

فقال أبو العباس : الجواب ؟ فقال : قد أجبتك دفعتين ! يعني قوله: (هويتُ السمان) " . [٢]

وقال ابن يعيش في هذا: "السين تزاد زيادة مطردة في (استفعل) وما تصرف منه ، نحو : استخرج ، ومستخرج ، وتزاد غير مطرد في (أسْطاع يُسطيعُ) والمراد (أطاعَ يُطيعُ) و أصله : أطوَع يُطْوِعُ ، نقلت الفتحة من الواو إلى الطاء في (أطوعَ) إرادةً للإعلال ، حملاً على الماضي المجرد الذي هو (طاع) . ثم قلبتها ألفاً ، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فصار: (أطاعَ) . ثم دخلت السين كالعوض من حركة عين الفعل ". [٣]

وقد كان هذا رأي سيبويه أيضاً حيث قال: " و أمَّا (هرقتُ وهرحتُ) فأبدلوا مكان الهمزة الهاء ، كما تحذف استثقالاً لها ، فلما جاء حرف أخف من الهمزة لم يُحذف في شيء ولزم لزوم الألف في (ضارب) ، و أُجرى مجرى ما ينبغي لألف أفعل أن تكون عليه في الأصل . وأمَّا الذين قالوا : (أهرقت) فإنما جعلوها عِوضاً من حذفهم العين و إسكانهم إياها كما جعلوا ياء (أيئُقٍ) وألف (يمانٍ) عوضاً. وجعلوا الهاء العوض لأنَّ الهاء تُزاد .

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ،٣/ ١٧١.

(٢) التصريف الملوكي ، لابن جني ، ص ٥.

(٣) شرح التصريف الملوكي ، لابن يعيش ، ٢٠٦.

ونظير هذا قولهم : (أسطاع يُسطيع) جعلوا العوض السين ؛ لأنه فعلٌ فلما كانت السين تزاد في الفعل زيدت في العوض لأنها من حروف الزوائد التي تزاد في الفعل ، وجعلوا الهاء بمنزلتها ؛ لأنها تلحق الفعل في قولهم : (ارْمه وعهْ) ونحوهما " . (١)

وقد عقب المبرد على سيبويه فقال: " إنما يُعوَّضُ من الشيء إذا فُقد وذهب . فأمَّا إذا كان موجوداً في اللفظ فلا . وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء ".

وقد أيَّد ابن عصفور رأي سيبويه فقال : " والذي ذهب إليه سيبويه صحيح. وذلك في نحو : (لم يُطِع وأطِع وأطَعتُ) ففي هذا كله قد حُذفت العين لالتقاء الساكنين . ولو كانت العين متحركة لم تُحذف ، بل كنت تقول : (لم يُطْوع) و (أطْوع) و (أطوعْتُ) . فزيدت السين لتكون عوضاً من العين متى حُذفت . وأمَّا قبل حذف العين فليست بعوض ، بل هي زائدة . فلذلك ينبغي أن يجعل (أسْطاعَ) من قبيل ما زيدت فيه السين ، بالنظر إليه قبل الحذف . ومن جعل (أسْطاع) من قبيل ما السين فيه عِوض فبالنظر إلى الحذف .

وكذلك الأمر في (إهراق) و (أهراح) .أعني : من أنه يسوغ أن تُوردا في العوض بالنظر إليهما بعد الحذف وفي الزيادة إليهما قبل الحذف ". (٢)

وكما أيد ابن يعيش ما ذهب إليه سيبويه فقال : " وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين ، لا من ذهاب الحركة البته . وذلك أنهم لما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة ، وقلبوا العين ألفاً ، للحق الكلمة توهين وتغيير ، وصار معرضاً للحذف إذا سكن مابعده ، نحو (أطع) في الأمر ، فعوض السين من هذا القدر من التوهين . وهذا تعويض جوازٍ، لاتعويض وجوب ".(٣)

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ، ٤/ ٢٨٥.

(٢) الممتع (بتصرف) ، لابن عصفور ، ص ١٥٢-١٥٣.

(٣) شرح التصريف الملوكي ، لابن يعيش ، ص ٢٠٧.

أمَّا الخوارزمي فقد أعترض على ما ذهب إليه النحويون في هذه المسألة حيث قال : " هذا ليس بشيء ؛ إذ لوكان هذا موجباً للتعويض لوجب أن تفعل ذلك في سائر الأفعال المستقبلة ، وحقيقة الأمر تجيء في المشترك إن شاء الله " .[١]

وقد ذكر ذلك في باب المشترك فقال:" الهمزة في (أهراق) مفتوحة ، وفي المصدر مكسورة والهاء فيه بدليل أراق ".[٢]

وقال في موضع آخر : "ابن جني عن سيبويه السين زيدت عوضاً من سكون عين الفعل وعندي أن الهاء والسين زيدتا فيهما تسهيلاً لكلفة التكرير والإطلاق ".[٣]

الرد على رأي الخوارزمي :

الخوارزمي في هذه المسألة يعترض على النحويين في علة زيادة السين في (مستطيع) والهاء في (إهراق). فقد رأى جمهور النحاة أن علة زيادتهما هو تعويضاً عن حركة العين .

أمَّا الخوارزمي فقد رأى أن علة زيادتهما تسهيلاً لكلفة التكرير والإطلاق. فهذا فاسد والله أعلم ؛ لأن ليس هناك تكرار فحدثت هذه الزيادة تفادياً له . إمَّا إذا كان يقصد أن لا يجتمع حرف الزيادة فيهما وحركة العين ، فهذا أيضاً باطل ؛ لأن هذه الزيادة أتت عوضاً عن هذه الحركة وبهذا عدنا إلى رأي النحاة .

خلاصة القول :

لقد تبين مما سبق صحة ما ذهب إليه النحويين ، وفساد ما ذهب إليه الخوارزمي .

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ٣/ ١٧١.

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ٤/ ٣٢٠.

(٣) التخمير ، للخوارزمي ، ٣٢١/٤.

الفصل الثاني / وفيه اعتراضات الخوارزمي على الزمخشري وحده وجاء كالتالي :

المسألة الأولى : حد الكلمة .

المسـألة الأولـى : حـــدُ الكلـــمة :

لقد وضع الزمخشري حد للكلمة عندما عرفها فقال: " فصل في معنى الكلمة والكلام ، والكلمة هي اللفظة الدالة على معنىً مفردٍ بالوضع ". [١]

دراســـة المســألة تفصيلياً :

اتفق النحويون في حد الكلمة فقد قال ابن عقيل فيه : " الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ، فقولنا : "الموضوع لمعنى " أخرج المهمل كـ(زيد) وقولنا : " مفرد " أخرج الكلام ، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد" . [٢]

وقال ابن هشام في ذلك: " تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة ، كقوله تعالى[٣]: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ إشارة إلى قوله[٤]: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾ ، وفي الاصطلاح على القول المفرد . والمراد بالقول : اللفظ الدال على معنى : كـ(رجل ، وفرس) ".[٥]

وقال ابن الحاجب ذلك أيضاً :" الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ". [٦]

وقال أبو حيان في هذا :" الكلمة لفظ مُستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوي معه كذلك وهي اسم وفعل وحرف ". [٧]

وقد قال أبي الفداء في حد الكلمة :" الكلمة : لفظ موضوع مفرد ، والمراد باللفظ ما خرج من الفم حقيقة ، كـ(اضرب) أوحكماً كالمستكنِّ في (اضرب) حرفاً أو أكثر .

والوضع : تخصيص لفظ بمعنى كـ(رجل) بمذكر إنسان .

والمفرد : ما لم يُقصد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه كـ(زيد) مثلاً . والكلمة جنس : اسم وفعل وحرف ؛ لأنها إن لم تدل على معنى في نفسها ، أي لا

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٥٥.
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٢٠.
(٣) سورة المؤمنون [١٠٠].
(٤) سورة المؤمنون [٩٩- ١٠٠].
(٥) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ٣١.
(٦) شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ١٩/١.
(٧) التذليل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان ، ١/ ١٣.

تستقل الكلمة بالدلالة على معناها الإفرادي إلا بانضمام متعلقها إليها ، فهي الحرف، كـ(قد) و (هل) ، و إن دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فهي الفعل ، كـ(قام) (يقوم) ، و إن دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فهي الاسم ، كـ(الصَّبوح) [١] و (الغبوق) [٢]، فإنه و إن دل على زمان لكنَّه غير معين من الثلاثة ؛ لأن (الشُّرب بُكرةً) مثلاً ليس بماض ولا حال ولا مستقبل ".[٣]

وقال النيلي في هذا :" فالواحدُ الكلمة وهي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، فهذه أربعة قيود عند من يرى أن يقيد بالجنس ، وثلاثة عند غيره :-

القيد الأول : اللفظة وفيه احتراز عن الإشارة ، والكتابة .

القيد الثاني : الدالة على معنى وفيه احتراز عن المهمل ، والمهمل هو اسم ولا مسمى له كقولهم: (العنقاء، والغول) قالوا : إن هذين اللفظين لا مسمى لهما.

القيد الثالث : معنى مفرد وفيه احتراز عن الكلام المنطوق بأحد جزأيه ، نحو: (قم، واذهب) ، فإنه كلمة واحدة في المسموع ، وهو كلام ؛ لأن فاعله منوي فيه ، أو نقول: فيه احتراز عن المعرف باللام كالرجل ؛ فإن اللام تفيد التعريف و (رجل) يفيد الذات فهو مركب .

القيد الرابع : (بالوضع) وفيه احتراز عن المنقول كـ(تأبط شراً) فهو لفظ مركب دال على المعنى مفرد بالنقل لا بالوضع الأول ، هذا إذا علّقت (الباء) من قولك (بالوضع) بمفرد ، أمَّا إذا علقته بالدالة أي : الدالة بالوضع على معنى مفرد ففيه احتراز من (أح) فإنه يدل على معنى مفرد وهو ألم الصدر ، وليست كلمة ؛ لأن العرب لم تضعها ، إذ المراد بالوضع تخصيص اللفظ بمسماه ، فإن قيل : قد تُطلق الكلمة على القصيدة والخطبة ، قيل : ذلك مجاز من قبيل تسمية الكل باسم الجزء ، وإذا أمكن جعله مجازاً كان أولى من الاشتراك ". [٤]

ولقد شرح الفاكهي[٥] حد الكلمة فقال :" حد الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها – أو كسرها- مع إسكان اللام فيهما : قول ، أي : مقبول . تحقيقاً :

---

(١) **(الصبوح)** : شرب الغداء ، مختار الصحاح ، للرازي ، فصل الصاد ، باب الحاء ، ص ٨٤.

(٢) **(الغبوق)** : شرب العشي .، مختار الصحاح ، للرازي ، فصل الغين ، باب القاف ، ص ٣٨٠ .

(٣) الكناش ، لأبي الفداء ، ١/ ٤٢.

(٤) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، للنيلي ، ١/ ٣٥- ٣٦.

(٥) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن نور الدين علي الفاكهي ، جمال الدين ، ولد في مكة المكرمة سنة ٨٩٩هـ ، وتوفي بها سنة ٩٧٢ هـ ، من مؤلفاته : (مجيب الندا إلى شرح قطر الندى) ، و (شرح الآجرومية) ،

كـ(زيد) أو تقديراً : كالمقدر في (قم) ، وكأحد جزئي العلم المضاف كـ (عبد مناف) . فإنه كلمة تقديراً ، إذ لا تتأتى الإضافة إلا في كلمتين وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقاً ".[١]

وقال السيوطي في حد الكلمة: " وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحاً . وأحسن حدودها : " قول مفرد مستقل ، أو منويَّ معه " .

فخرج بتصدير الحد " بالقول " غيره من الدوال ، كالخط ، والإشارة .

وبالمفرد : - وهو مالا يدل جزؤه على جزء معناه – المركب .

وبالمستقل : أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب ، وتاء التأنيث ، وألف ضارب ، فليست بكلمات لعدم استقلالها . ومن أسقط هذا القيد رأى ما جنح إليه الرضي من أنها مع ماهي فيه كلمتان صارتا واحدة لشدة الامتزاج فجُعل الإعراب على آخره كالمركب المزجي .

ولم أحتج إلى ما زاده في (التسهيل) من قوله : " دال بالوضع " مخرجاً : المهمل لتعبيره (باللفظ) الشامل لذلك ، وذكري (القول) الذي يخرجه " . [٢]

وقال الازهري في هذا أيضاً:" الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف . ونقل عن الفراء أن (كلا) ليس واحداً من هذه الثلاثة ، بل هي بين الأسماء والأفعال " . [٣]

وقال الفخر الرازي[٤] :" لا يصح أن تكون الكلمة جنساً لهذه الأنواع الثلاثة ، لأنها لو كانت جنساً لها لكان امتياز كل واحدٍ من هذه الثلاثة بفصل وجودي ، مع

= و (الفواكه الجنية على متممه الآجرومية) ، و (حدود النحو) ، و (كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب) للحريري ، (وشرح كتاب الحدود في النحو) . انظر : الأعلام ، للزركلي ، ٤ / ١٩٣ ، ومعجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ٦/ ٢٨ ، والنور السافر ، للعيدروس ، ص ٢٢٧ ، وشذارات الذهب ، ابن العماد الحنبلي ، ٨/ ٣٦٦ ، وإيضاح المكنون ، إسماعيل باشا ، ص ١٣٥٢ . وهدية العارفين ، للبغدادي ، ص ٤٧٢ .

(١) شرح الحدود في النحو، للفاكهي، ص ٨٠.

(٢) همع الهوامع ، للسيوطي ، ١/ ٢٠- ٢١.

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح ،للأزهري ، ١/ ١٧- ١٨.

(٤) هو محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين أبو عبد الله الرازي الفقيه الحكيم الأديب المتكلم المفسر العلامة ، ولد سنة ٥٤٤هـ ، وله مصنفات كثيرة منها : (التفسير) ، و (أسرار التنزيل وأخبار التأويل) ، و (نهاية العقول في =

أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي ، وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية ، والاسم أيضاً يمتاز عن الفعل بقيد عدمي ، وهو كونه غير دال على زمانه المعين ".

وحاصل كلامه أن الماهيات لاتتقوم بالعدم ، لكنه قال قبل هذا الكلام :" اللهم إلا إذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة ، فحينئذٍ يستقيم ".

وقال الشاطبي في هذا : "والكلمة في اصطلاح النحويين: هي اللفظة الدالة على معنى ، فكل واحدٍ من الاسم والفعل والحرف كلمة ؛ لأن كل واحد منها لفظة دالة على معنى ، والكلمة على وزن النبقة هي لغة أهل الحجاز وجمعها كلم كنبق ، وأما التميميون فيقولون : كلمة على وزن سدرةٍ ويوافقون الحجازيين في الجمع ".(١)

أمَّا الخوارزمي فقد اعترض على ما ذهب إليه الزمخشري في حد الكلمة فقد أورد بحثاً وقد ضمنَّه اعتراضه فقال :" البحث فهو أنَّ قوله : (بالوضع) غير مفتقر إليه ، وأمَّا المحرَّفُ فقد خرج بقوله : الدلالة على معنى ، وهذا لأنه مأخوذ من دلالة اللفظ على معنى أنه لو أريد به ذلك المعنى وقعت الإرادة عارية عن الخطأ ، والمحرَّف وإن أريد به معنى لم تعر إرادة ذلك المعنى عن الخطأ .

فإن سألت : ما الدليل على أنه لم يعر إرادة معنى المحرَّف عن الخطأ ؟

أجبتُ : لأن المحرّف لا يخلو من أن يكون له سوى هذا المعنى الذي وقع فيه التحريف معنى آخر ، أولاً فإن لم يكن له فذاك ، وإن كان قلنا : ما الدليل على أن المحرَّف لا يسمى كلمة ؟ وكذلك التاء في (اللفظة) غير مفتقر إليها لأن التاء للإفراد وقد حصلت الغنية بقولك مفرد .

أمَّا الحدُّ الذي للمذهب أن يقال : الكلمة لفظ له دلالة مفردة .

فإن سألت : اللفظ غير مأخوذ في حدِّ الكلمة بدليل أن المنوي في (ضرب) يُسمى كلمة ؛ لأنه متى نويت فيه الفاعل كان كلاماً ، والكلام هو المُركب من كلمتين ؟

=أصول الدين) و(المطالب العالية في الأصول) ، و (المعالم في أصول الدين والفقه) وغيرها . انظر : معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٦/ ٢٥٨٥ ، السير ، للذهبي ، ٢١/ ٥٠٠ ، البداية والنهاية ، لابن كثير ، ١٣/ ٥٥ ، وطبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ،٥/ ٣٣.

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، ١/ ٤١.

أجبت : المراد باللفظ ما كنا ملفوظاً به إمَّا حقيقة وإمَّا حكماً ، وأنه ملفوظ به حكماً بدليل أنَّ المنوي مما يُجتزأ به فاعلاً كما بالملفوظ به حقيقة .

ونظير هذه المسألة التشبيه ، الشَّبه بالاستعارة فإنه متى نوى فيه المشبه فهو حقيقة كما في قوله [١] :

أسدٌ عليَّ وفي الحروف نَعامةٌ فتخاءُ تنفُرُ من صفير الصَّافِرِ

فقد جعلت النَّية فيها بمنزلة اللفظ ".[٢]

الرد على رأي الخوارزمي :

اعتراض الخوارزمي على الزمخشري غير سديد . فقد قال ابن هشام:" فإنْ قلتَ: فلمَ اشترطتَ في الكلمة الوضع؟ قلتُ: إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنساً للكلمة ، واللفظ ينقسم إلى موضوع، ومهمل ، فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع" . [٣]

وقال ابن يعيش: "قوله: بالوضع فصلٌ ثالثٌ احترز به من أمور: منها: ما قد يدل بالطبع، وذلك من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع، وذلك كقول النائم (أخْ) فإنه يفهم منه استغراقه في النوم، ولا يقال لها كلمة؛ لأنَّ دلالتها لم تكن بالتواضع، والاصطلاح.

الأمر الثاني: الانفصال عما قد يغلط فيه العامة، وتصحفه.

ومنها: أن يحترز بذلك من التسمية بالجمل نحو :(برق نحره) و(تأبَّطَ شرًّاً)، فإنَّ هذه الأشياء جمل خبرية، وبعد التسمية بها كلم مفردة لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى، فكانت مفردة بالوضع" . [٤]

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لعمران بن حِطّان بن ظُبيان السّدوسي . أدرك بعض الصحابة وروى عنهم وكان في أول أمره طالباً للعلم والحديث ، وهو من رؤساء الخوارج ، ومن أكابر علمائهم وزهادهم . توفي سنة ٨٤هـ . والبيت أول أربع أبيات في فتوح ابن أعثم الكوفي قال : ويقال أنها لأسامة بن زيد الأحسمي . انظر حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٥٦. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٣/ ٥١٣ .

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٥٦.

(٣) شرح قطر الندى ، لابن هشام ، ص ٧.

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش ١/ ١٩.

وقال الأهدل[1]: "وخرج بالوضع أي: القصد اللفظ غير المقصود كالمصادر من النائم، والساهي، والسكران "[2].

وقد قال الرضي في شرحه لتعريف ابن الحاجب:" واحترز بقوله " وضع " عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع (كاح) ، الدال على السعال ، ونحو ذلك ، وعن المُحَّرف وعن المهمل ، لأنه دال أيضاً على معنى كحياة المتكلم به ، ولكن عقلاً لا وضعاً ". [3]

هذا وقد عقب الأندلسي على كلام الخوارزمي فقال: " أمَّا قوله أن بالوضع زائد ممنوع ، فإن لفظة : (قحّ) يدل على معنى ، وليست كلمة في اللغة . وقوله : " إن التاء زائدة " ، قلنا : لا نُسلم بل لها فائدة وذلك أن اللفظ كما يكون مصدر لفظ فيكون أيضاً جمع لفظة ، ولا يخفى أن إيراد اللفظ الصريح في الحدود أولى من المجمل فمفرد قيد للمعنى ، والتاء قيد اللفظ " . [4]

كما رد العلوي على الخوارزمي في هذه المسألة فقال :" ويرد عليه أن هذا الحد منقوض بقولنا : (ديز) مقلوب (زيد) ، فإن هذه اللفظة لها دلالة مفردة على معناها العقلي ، وهو أن لها فاعلاً ومحدثاً فيلزم أن تكون كلمة ، وهذا محال . فظهر بما حققناه بطلان ما ذكره ". [5]

خلاصة القول :

لقد تبين لنا مما سبق صحة ما قال به الزمخشري، وبطلان ما ذهب إليه الخوارزمي حيث لا صحة لاعتراضه .

---

(١) هو علي بن عمر بن محمد بن سليمان بن عبيد بن عيسى الأهدل ، يُقال في سبب تلقيب الشيخ بالأهدل : أنّه في حال صغره عَلِقَت أرجوحته بسدرةٍ فهَدَلت، أي : تدلت عليه أغصانها ؛ لتقيه من حر الشمس ، توفي سنة ٦٣٢ هـ . انظر : السُّلوك في طبقات العلماء والملوك، للجندي ، ٣٦٠/٢ ، شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، لابن العماد الحنبلي ١١/٥، غربال الزمان في وفيّات الأعيان، ليحيى بن أبي بكر العامري ، ص ٤٨٨.

(٢) الكواكب الدرية ، لرعيني ، ص ٢٧ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ١/ ٢٣.

(٤) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١٥٦/١.

(٥) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٥٦.

المـــرفـــوعـــات :

المسألة الأولى : **جواز حذف الخبر بعد "إذا" الفجائية** .

المسألة الثانية : **رافع المبتدأ والخبر** .

المسألة الأولى : جواز حذف الخبر بعد " إذا " الفجائية :

قال جار الله[١]:" ومن حذف الخبر قولك : (خرجت فإذا السَّبعُ) وقول ذي الرمة[٢]:

فيا ظبية الوَعساء بين جُلاجِلٍ وبين النَّقا آأنت أم أمُّ سالمِ "

دراســـة المســألة تفصيلياً :

(إذ) الفجائية على ضربين: تكون اسماً، وتكون حرفاً، **فإذا كانت اسماً** كانت ظرفاً من ظروف الأمكنة ، وهو مذهب المبرد، والفارسي، وابن جني، واستدل القائلون بأنها ظرف مكان بوقوعها خبراً عن الجثة في نحو: (خرجتُ فإذا زيدٌ) ، وذهب الزجاج وغيره إلى أنها ظرف زمان ، **وإذا كانت حرفاً** كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين[٣] في أحد قوليه، وإليه ذهب ابن مالك. كما أنَّ [إنَّ] حرف دال على معنى المجازاة، والهمزة حرف دال على معنى الاستفهام، فإذا قلتَ: **(خرجتُ فإذا السبع)** وأردت به الظرفية لم يكن ثَـمَّ حذف، وكان السبع مبتدأ، و(إذا) الخبر قد تقدم، كما تقول:(عندي زيدٌ)، ويتعلق الظرف باستقرار محذوف، فإن جعلتها حرفاً كان الخبر محذوفاً لا محالة، والتقدير: خرجتُ فإذا السبع حاضرٌ، أو موجودٌ؛ لأنَّ المبتدأ لابُدَّ له من خبر، ولا خبر له هاهنا ظاهراً، فوجب أن يكون مقدراً، وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري في المفصل[٤] .

وقد شرح ابن يعيش قول الزمخشري فقال : " ومن ذلك قولهم : (خرجت فإذا السَّبعُ) . اعلم أن (إذا) تكون على ضربين : زماناً وفيها معنى الشرط ، وتضاف

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٦٧ ، المفصل ، للزمخشري ، ١/ ٢٥ .

(٢) البيت من الطويل .

والشاهد فيه : إدخال الألف بين الهمزتين في أأنت ، كراهية لاجتماعهما ، كما أدخلت النونات في (اضربنان) . انظر حاشية الكتاب ، لسيبويه ، ٣/ ٥٥١، و شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١/ ٢٤٠ .المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٧/ ٣٩٨ .

(٣) هو عمر بن محمد بن عبد الله ، الأستاذ أبو علي الإشبيلي ، الأزدي ، المعروف بـ" الشلوبين " ، كان إمام عصره في العربية ، له مصنفات منها : (شرحان على الجزولية) ، و (التوطئة) توفي سنة ٦٤٥هـ . انظر : إشارة التعيين ، لعبد الباقي اليماني، ص ٢٤١، وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٢٢٤-٢٢٥، والأعلام ، للزركلي، ٥/ ٦٢ .

(٤) الجنى الداني، للمرادي ، ص ٣٧٤، ورصف المباني، للمالقي ، ص ١٥٠، ومغني اللبيب، لابن هشام ، ٨٨/١.

إلى الجملة الفعلية ، إذا وقع بعدها اسم كان ثم فعل مقدر، نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ ، و قوله تعالى[1]: ﴿ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ ، والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت ، و إذا مدت الأرض مدت ، كأن ذلك لتضمنه معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل . فإن ذكرت اسماً آخر ، كان منصوباً على الحال ، نحو :(خرجت فإذا السَّبعُ واقفاً ، أو عادياً) ، والعامل في الحال الظرف، وإن شئت رفعته على الخبر، وجعلت الظرف من صلته ، فإن جعلتها حرفاً ، كان الخبر محذوفاً لا محالة ، والتقدير : خرجت فإذا السبعُ حاضر أو موجودٌ ؛ لأن المبتدأ لابد له من خبر ، ولا خبر لها هاهنا ظاهراً ، فوجب أن يكون مقدراً ، وأمَّا ذي الرمة[2] [من الطويل]:

فيا ظبية الوَعساء . . . إلخ

فالخبر محذوف فيه ، والتقدير : آأنت الظَّبيةُ أم أمَّ سالم ، والمراد : إنكما التبستما عليَّ لشدة تشابُهكما ، فلم اعرف إحداكما من الأخرى ".[3]

ولقد نقل لنا الرضي آراء النحاة في (إذا السبعُ) فقال: " واختلف فيها ، فنقل عن المبرد أنها ظرف مكان ، فعلى قوله يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها ، أي : فبالمكان السبع ، فتقول على هذا مررت فإذا زيدُ قائماً . و (إذا) عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة . ولا يجوز على قوله أن يكون (إذا) مضافاً إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر ؛ إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا (حيث) .

وما ذكره لا يطرد في جميع مواضع (إذا) المفاجأة ، إذ لا معنى لقولك : (فبالمكان السبع بالباب) تأويل : خرجت فإذا السبع بالباب .

وقال الزجاج : "إن (إذا) المفاجأة ظرف زمان" ، فعلى قوله يجوز أن تكون في قولهم : (فإذا السبع) ، خبراً عما بعدها بتقدير مضاف، أي : فإذا حصول السبع،

---

(١) سورة الانشقاق [٣].

(٢) غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي ، من مضر ، أبو الحارث ذو الرمة ، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره ، ولد سنة ٧٧ هـ ، وتوفي سنة ١٧٧ هـ . انظر : الأعلام للزركلي ، ٥ / ١٢٤ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، ١/ ٤٠٤ ، خزانة الأدب ، للبغدادي ، ١ / ٥١- ٥٣ .

(٣) شرح المفصل (بتصرف) ، لابن يعيش ، ١/ ٢٤٠ .

أي ففي ذلك الوقت حصوله ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ، و (إذا) ظرف لذلك الخبر غير ساد مسدَّه ، أي ففي ذلك الوقت السبع بالباب ، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة (خرجت) عليه ، ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية وعامله محذوف ، أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب ، إلا أنه إخراج لـ(إذا) عن الظرفية إذ هو إذن مفعول به لفاجأت ، ولا حاجة إلى هذه الكلفة ، فإن (إذا) الظرفية غير متصرفة على الصحيح .

ونقل عن ابن بري[١] أن (إذا) المفاجأة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو: (فإذا السبع) ، محذوف بلا خلاف ". [٢]

وقد اختلف أبو حيان مع ابن مالك في أن الخبر يحذف بعد (إذا) الفجائية فقال :" وليس كما ذكر : أمَّا قولهم : (خرجتُ فإذا السبعُ) فإن (إذا) الفجائية ظرف مكان ، وهو خبر عن (السبعُ) ، وقدَّروه : خرجتُ فبالحضرة السبعُ ، أي : فبالمكان الذي أنا حاضرٌ فيه السبعُ . هذا ظاهر كلام ومذهب أشياخنا، وهو الذي تلقيَّاه منهم " . [٣]

وقد أيد أبي الفداء رأي الزمخشري ومن وافقه فقال :" ومثال حذف الخبر : (خرجتُ فإذا السبعُ) والمعنى : فإذا السبع موجود ؛ لأن هذه (إذا) للمفاجأة يُحذفُ الخبر بعدها ؛ إذ لا يُفاجأ بالشيء إلا بعد وجوده ".[٤]

وقد وافق الأزهري الزمخشري فقال[٥]:" وأمَّا حذف الخبر جوازاً فنحو : (خرجت فإذا الأسد) فـ (الأسد) مبتدأ وخبره محذوف جوازاً ، أي : حاضر ؛ لأن (إذا) الفجائية تشعر بالحضور ". وقال ابن عقيل بذلك أيضاً[٦].

إذاً فقد وافق الزمخشري معظم النحويين في أن الخبر يحذف بعد (إذا) الفجائية جوازاً .

---

(١) هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرباطي ، المغربي المالكي ، المعروف بابن بري ، أبو الحسن مقرئ ، ناظم ، مشارك في العلوم الإسلامية ، ولد سنة ٦٦٠هـ ، من تصانيفه : (منظومة الدرر اللوامع في قراءة نافع) ، و (الكافي في علم القوافي ، (و (حاشية على المعرب للجواليقي) . توفي سنة ٧٣٠ هـ . انظر : معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحاله ، ٥١٨/٢ . هدية العارفين ، للبغدادي ، ١/ ٧١٦ ، إيضاح المكنون ، للبغدادي ، ١/ ٤٦٨ ، ٢/ ٢٥٩ .

(٢) شرح الرضي علي الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ١/ ٢٧٣.

(٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل ،لأبي حيان الأندلسي ، ٣/ ٢٨٠.

(٤) الكناش ، لأبي الفداء ، ١/ ٨٢.

(٥) شرح التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري ، ١/ ٢٢٣.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٢٢٧.

وقد ذكر السيوطي أن حذف الخبر بعد إذا الفجائية قليل ومثل على ذلك بقوله: (خرجتُ فإذا السبعُ)[1] .

وأمَّا الخوارزمي فقد اعترض على قول الزمخشري فقال في التخمير :" المراد خرجتُ فإذا السبعُ قائم ، (فالسبع) مبتدأ ، و (قائم) خبره ، وفيه نظر ؛ لأن الخبر (فإذا) بدليل أن (إذا) هاهنا في المكانية ، ألا ترى أنَّ معناه ، خرجت فبالحضرة السبعُ، وقولنا: (بالحضرة السبع) جملة ابتدائية، (السبع) مبتدأ ، و(بالحضرة) خبره .

فإن سألت : قولنا : (بالحضرة)، وإن كان خبراً من حيث الظاهر فليس به من حيث الحقيقة ، إذ الخبر في الحقيقة متعلق بالجار ، وهو (قائم) ؟

أجبت : بلى ذلك هو الأصل والخبر في الحقيقة ذلك إلا إنه لما حُذف وأقيم الظرف مقامه صار هو الخبر ، ولذلك قالوا بأن (في الدار) في قولنا : (في الدار زيدُ) هو الخبر ولم يقولوا بأن الخبر هو كائن ، أو ثابت ، وهو المحذوف ، لأن هذا المحذوف قد صار كالشريعة المنسوخة ، والوديعة المستهلكة ، ويشهد له قولهم: خبر(إن) إذا كان ظرفاً جاز تقديمه على الاسم ولو لم يكن الخبر هذا الظاهر لما كان هذا " .[2]

الرد على رأي الخوارزمي :

أقول: اختلف العلماء في (إذا) الفجائية فهي حرف عند الأخفش و ظرف مكان عند المبرد، وبه قال الخوارزمي، وظرف زمان عند الزجاج ،واختاره الزمخشري، والأرجح قول الأخفش القائل بأنها حرف؛ لأنَّ العرب تقول:(خرجتُ فإذا إنَّ زيداً بالباب) بكسر (إنَّ)، و(إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

---

(١) همع الهوامع ، للسيوطي ، ١/ ٣٣٤.

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٦٨.

وقد فصل لنا ذلك ابن هشام حيث قال : "إذا المفاجأة تختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناه الحال لا الاستقبال... وهي حرف عند الأخفش، ويرجحه قولهم: "خرجتُ فإذا إنَّ زيداً بالباب" بكسر إنَّ؛ لأنَّ إنَّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرف مكان عند المبرد، وظرف زمان عند الزجاج، واختار الأول ابن مالك، والثاني: ابن عصفور، والثالث: الزمخشري، وزعم أنَّ عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى[1]: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ﴾ إنَّ التقدير: إذا دعاكم فاجأتُم الخروج في ذلك الوقت، ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: (خرجتُ فإذا زيدٌ جالسٌ) أو المقدر في نحو: (فإذا الأسدُ) أي: حاضر، وإذا قدرَّتَ أنها الخبر، فعاملها مستقر، أو استقر، .....وإذا قيل: (خرجتُ فإذا الأسدُ) صح كونها عند المبرد خبراً، أي: فبالحضرة الأسدُ، ولم يصح عند الزجاج؛ لأنَّ الزمان لا يخبر به عن الجثة، ولا عند الأخفش؛ لأنَّ الحرف لا يخبر به، ولا عنه، فإن قلتَ: (فإذا القتالُ) صحت خبريتها عند غير الأخفش ". [2]

وقد ردَّ المالقي[3] على اختيار الخوارزمي بقوله: "وزعم بعضهم أنَّ (إذا) في هذا الموضع تنوب مناب "بالحضرة"، وذلك إذا لم يذكر خبرها، فإذا قلتَ: (فإذا الأسدُ) فالتقدير: فبالحضرة الأسدُ، فتكون (إذا) على هذا ظرفاً مكانياً، وهذا فاسدٌ؛ لأنها لو كانت كذلك لجاز تقديمها على الاسم، وتأخيرها بعده، كما يجوز تقديم "فبالحضرة"، وتأخيره، ولزوم (إذا) في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليلٌ على الفساد.

ووجه آخر: أنه لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها في غير المفاجأة، وهو إضافتها إلى الجملة، ولا جملة هنا تتم بها " . [4]

---

(١) سورة الروم [٢٥] .

(٢) مغني اللبيب (بتصرف) ، لابن هشام ، ١/ ١٠٢ .

(٣) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، يكنى بأبي جعفر ، ولد في مالقا سنة ٦٣٠ هـ ، النحوي اللغوي، ومن أهم مصنفاته : (رصف المباني في حروف المعاني) ، و(شرح الجزولية) وغيرها . توفي سنة ٧٠٢هـ . انظر : بغية الوعاة ، للسيوطي ، ١/ ٣٣١-٣٣٢ .

(٤) رصف المباني ، للمالقي ، ص ١٥٠ .

وقد أيد العلوي الخوارزمي فيما ذهب إليه فقد قال بعد أن أورد عبارة الخوارزمي: " والحق ما ذكره الخوارزمي وغيره من النحاة ". [1]

خلاصة القول :

إذا في هذه المسألة مؤيدين للخوارزمي ومؤيدين للزمخشري . إلا أنني أجد ما ذهب إليه الزمخشري هو الأصح و الأقرب في نظري مما ذهب إليه الخوارزمي ؛ وذلك لما تقدم ذكره .

(١) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٨٦.

المسألة الثانية : رافع المبتدأ والخبر :

قال جار الله : " المبتدأ والخبر ، هما الاسمان المجَّردان للإسناد نحو قولك : (زيدُ منطلقٌ)، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإنَّ وحسبتُ وأخواتها ؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعب بهما وعصبتهما القرار على الرفع ، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد ، لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن يُنعق بها غير معربة ، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب ، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ، لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً ، من حيث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في (كأن) لما اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزأين وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه ، والخبر في أنه جزءُ ثانٍ من الجملة ". (١)

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

اختلف النحاة في رافع المبتدأ والخبر فقد قال ابن يعيش في شرحه لكلام الزمخشري : " اعلم أن المبتدأ : كل اسم ابتدأته ، وجردته من العوامل اللفظية ، للإخبار عنه . والعوامل اللفظية هي أفعال وحروف ، تختص بالمبتدأ والخبر . فأما الأفعال فنحو : (كان) وأخواتها ، والحروف نحو : (إنَّ) وأخواتها ، و (ما) الحجازية .

وإنما اشترط أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية ؛ لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعاً ، وإذا لم يتجرد من العوامل ، تلعْبت به ، فرفعته تارة ، ونصبته أخرى ، نحو : (كان زيدُ قائماً) ، و (إن زيداً قائم) و (ما زيدُ قائماً) ، و (ظننت زيداً قائماً) . وإذا كان كذلك ، خرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعل والفاعل ، وهذا معنى قوله : عصبتهما القرار على الرفع .

وقوله : (المجرَّدان للإسناد) يريد بذلك أنك إذا قلت : (زيدٌ) ، فتجرده من العوامل اللفظية ، ولم تُخبر عنه بشيء ، كان بمنزلة صوت تُصوته لا يستحق الإعراب ، لأن الإعراب إنما أتى به للفرق بين المعاني . وإذا أخبرت عن الاسم

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٥٥.

بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى . فأمَّا إذا ذكرته وحده ، ولم تُخبر عنه ، كان بمنزلة صوت تصوته غير معرب ".[١]

وقد قال سيبويه في رافع المبتدأ :" فأمَّا الذي يُبنى عليه شيء هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : (عبدُ الله منطلقُ) ارتفع (عبدُ الله) ؛ لأنه ذُكر ليُبنى عليه (المنطلق) ، وارتفع (المنطلق) ؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته " . [٢]

وقد رد ابن عصفور على سيبويه فيما ذهب إليه فقال : " ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ هو الرافع للخبر . وذلك باطل بدليلين :

أحدهما : أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو قولك : (القائم أبوهُ ضاحكٌ) ، ولو كان رافعاً للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا نظير له .

والآخر : أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو:(زيد) ، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه . وإلى هذا المذهب ذهب سيبويه . لكنه عندي باطل لما ذكرت لك ".[٣]

وقد زاد أبو حيان دليلاً ثالثاً حيث قال فيه : أنَّ المبتدأ قد يكون ضميراً ، والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل ، فكيف إذا كان ضمير مالا يعمل ". [٤]

وقد قال أبو الحسن الأبذي[٥]، و أبو الحسن بن الضائع: " ما رُد به على سيبويه لا يلزم :

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١ / ٢٢١ -٢٢٢ .

(٢) الكتاب ، لسيبويه ، ٢ / ١٢٨.

(٣) شرح الجمل ، لابن عصفور ، ص ٣٥٧. ، التذييل والتكمله في شرح التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، ٣/ ٢٥٧ – ٢٥٨ .

(٤) التذييل والتكمله في شرح التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، ٣/ ٢٥٧ – ٢٥٨ .

(٥) هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذي ، أبو الحسن ، كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو ، ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، الأبذي : نسبه إلى أبدة ، ضبطها بضم الهمزة وفتح الباء المشددة ، توفي سنة ٦٨٠ هـ . انظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد الأستراباذي ، ص ٢١٧ ، بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ١٩٩ . معجم البلدان ، ١/ ٦٤ .

أما الأول : فلا يلزم ؛لأن طلبه للفاعل يُخالف طلبه للخبر ، فقد اختلفت جهتا الطلب ، وإنما يمتنع أن يعمل في فاعلين أو مفعولين بهما إذا كان لا يتعدى إلا إلى واحد ، وأما إذا عمل رافعين من وجهين مختلفين فلا مانع من ذلك .

وأما الثاني : - وهو أن العامل إذا لم يُتصرف فيه نفسه لم يُتصرف في معموله – فإنما ذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومُشبَّها به ، والمبتدأ ليس من ذلك القبيل ؛ لأن عمله متأصل لأنه إنما يعمل فيه لطلبه له كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له ، ولذلك لا أثر للتقدم هنا لهذا المعنى .

وأما الثالث : فلا يلزم إلا لو كان المبتدأ يعمل بالحمل على الفعل أو بالنيابة منابه ، وأما وهو يعمل بحق الأصالة فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر ، والجامد والمشتق ، وإنما يُعتبر هذا الذي ذكروه بالنسبة إلى الأفعال المتصرف منها وغير المتصرف ، أو لما ينوب مناب الأفعال من الأسماء " .

وقد قال المبرد في رافع المبتدأ :" فأمَّا رفع المبتدأ فبالابتداء . ومعنى الابتداء : التنبيه والتَّعرية عن العوامل غيره ، وهو أول الكلام وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ . والابتداءُ والمبتدأ يرفعان الخبر " .[1]

وتعد مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر من مسائل الخلاف بين النحويين فقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، وذلك نحو : (زيد أخوك ، وعمرو غلامك) .

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء .

أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً عمل كل واحد منها في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ؛ فلهذا قلنا : إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولاً ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ،

---

(١) المقتضب ، للمبرد ، ٤/ ١٢٦.

قال الله تعالى[1]: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ فنصب (أياما تدعوا) ، وجزم (تدعوا بـ (أياما)، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، وقال تعالى[2] :﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ فأينما منصوب بـ(تكونوا) و (تكونوا) مجزوم بـ (أينما) ، وقال تعالى[3]: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ إلى غير ذلك من المواضع . فكذلك هاهنا .

قالوا : ولا يجوز أن يُقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لأنا نقول : الابتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء ، فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني ، فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى مالا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال :(زيد قائماً) ، كما يقال: (حضر زيد قائماً) وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد . و إن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التَّعري من العوامل اللفظية ، لأنا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا . والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك دلَّ على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ؛ لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء . و إذا ثبت أنه عامل في المبتدأ

---

(١) سورة الإسراء [١١٠].

(٢) سورة النساء [٧٨].

(٣) سورة البقرة [١١٥].

وجب أن يعمل في خبره ، قياساً على غيره من العوامل ، نحو: كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره ، فكذلك هاهنا .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ؛ وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له ". [١]

وقد ذكر ابن عصفور رأيه فيما سبق فقال: " ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بالخبر ، وذلك فاسد أيضاً ؛ لأن الخبر قد يرفع الفاعل نحو : (زيدُ قائم أبوه) ، على أن يجعل (الأب) فاعلاً لـ(قائم) ولو جعلناه مع ذلك عاملاً في المبتدأ لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون تابعاً للآخر وذلك لا نظير له في كلامهم . فإذا أمكن جملة على ما له نظير كان أولى ".[٢]

أمَّا الخوارزمي فقد اعترض على شيخنا الزمخشري في هذا فقال :" هذا الكلام مستدرك على الشيخ من وجهين :

أحدهما : قوله :" وكونهما مجرَّدين للإسناد هو رافعهما " ، ومعنى أن الاسمين متى جرى بينهما إسناد مع أنهما لم يدخل عليهما سائر العوامل اللفظية ، وهذا لا يقتضي سوى أن يكون للاسمين من الإعراب حظ ، وأمَّا أن يكون حظُّهما على الخصوص الرفع فلا .

الوجه الثاني من الاستدراك: أنه إذا كان رافعهما هو كونهما مجردين للإسناد، فأيُّ حاجة بنا إلى كون كل منهما شبيهاً بالفاعل ؟ - اللهم – إلا أن نعني برافعهما أن مُعربهما ليس الإعراب ، لكن اللفظ لا يُساعد عليه .

وتقرير الكلام على جهة الصواب في هذه المسألة أن يقول : الموجب لنفس الإعراب فيهما موجود، والموجب لخصوص الإعراب فيهما أيضاً موجود ، والمانع لموجب الخصوص معدوم ، فوجب أن يرتفعا . أمَّا الموجب لنفس إعرابهما فوقوع العقد والتركيب بينهما؛ لأنهما متى وقع بينهما ذلك تولَّد منه معنى ثالث ، والإعراب

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (بتصرف) ، للأنباري ، ١/ ٤٤- ٤٥-٤٦.

(٢) شرح الجمل ، لابن عصفور ، ص ٣٦٠.

وُضع ليدل على نحو ذلك المعنى ، أمَّا الموجب لخصوص الإعراب فيهما فشبه كل واحد منهما للمرفوع ، أمَّا شبه المبتدأ بمرفوع فلأنه يشبه الفاعل من حيث أنه مسند عليه ، كما أن الفاعل كذلك ، وأمَّا شبه الخبر للمرفوع فلأنه يُشبه الفعل المضارع نحو : (يضربُ زيدٌ) من حيث أنه خبر عن غيره ، وهو متناول للحال والاستقبال ، كما أن الفعل المضارع كذلك ، وأمَّا عدم المانع لموجب الخصوص ، فتجردهما عن العوامل اللفظية ". [١]

الرد على رأي الخوارزمي :

اعتراض الخوارزمي على شيخه في هذه المسألة غير سديد جملة وتفصيلا .

فأما قوله :" وكونهما مجرَّدين للإسناد هو رافعهما ".

فقد عقب الأندلسي عليه فقال : " هذا كلام حسن ليس فيه إلا قوله : إن العقد والتركيب هو الموجب للإعراب ، فإنه إن أراد أنه هو الموقع للإعراب فهو للإعراب فهو خطأ ، وإلا لموجب الاستغناء عن العامل ، وإن أراد به الموجب للحاجة إلى الإعراب ، فصحيح لكن الحاجة لا توقع الإعراب بل الذي يوقع ذلك هو العامل ". [٢]

وقد قال الأنباري : " ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لتّعريه من العوامل اللفظية ، وهو الصحيح عندي ؛ لأن التَّعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المُعري قد رُكب من وجه ما ، وذلك أن سيبويه ذكر أنهم يقولون : واحدٌ واثنان وثلاثة و أربعةٌ ، أذا عدُّوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها وذلك مع التركيب بالعطف .

فأن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة فقلت: واحد اثنان ثلاثة أربعة. وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه ، إذن قد ثبت أنَّ التَّعري رافع". [٣]

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٥٥.

(٢) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٥٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، ٤٥- ٤٦ .

وأما قول الخوارزمي : " أمَّا شبه المبتدأ بمرفوع فلأنه يشبه الفاعل ... "

فقد عقب الأندلسي على هذا أيضاً فقال: " واعلم أن هذا لا يُسلم له :

أما الأول : فإن الخبر قد يكون جامداً نحو : (زيد غلامك) فليس الثاني صادراً عن الأول .

وأما الثاني : فلأن الخبر على الإطلاق لا يحمل إلا على الحال ، وكذلك الفعل المضارع الحال أولى به ". (١)

وأما قول الخوارزمي : " وأمَّا عدم المانع لموجب الخصوص ، فتجردهما من العوامل اللفظية " .

فقد عقب عليه الأندلسي أيضاً فقال:" يُشكل بقولهم : (بحسبك درهم) ، فإن العامل اللفظي قد وُجِد ، وما منع من الرفع في الخبر ، وبقولهم (إن زيد خرج)، فإن التجرد قد وُجِد لفظاً في (زيد) ، وما هو مبتدأ فالأولى من عبارته أن يقال : تجرد كل واحد منهما عن العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً شرط في عمل الابتداء والتركيب والعقد هو المقتضي للحاجة والإعراب ، والمخصص للرفع هومشابهتها للفاعل ". (٢)

خلاصة القول :

هذا فأنا أميل إلى ما ذهب إليه الزمخشري وهو أن رافع المبتدأ والخبر هو تجردهما من العوامل اللفظية ، ومن وافقه من النحويين .

---

(١) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ٢٥٧/١.

(٢) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٥٧.

المنصـــــوبـــات

المسألة الأولى : الاخـــتـــصـــاص .

المسألة الأولى : الاختصاص .

الاختصاص يأتي على ضروب ذكرها الزمخشري في المفصل[١]:

الضرب الأول: ما جرى على صورة النداء، ويقصدُ به الاختصاص نحو قولهم:(أما أنا فأفعلُ كذا أيها الرجلُ).

الضرب الثاني: ما جاء مضافاً كقولهم: (إنا معشرَ العربِ نفعلُ كذا).

الضرب الثالث: ما جاء معرفاً بـ(أل) نحو قولهم :(الحمدُ للهِ الحميدَ)، وأتاني زيدٌ الفاسقَ)، وقرئ[٢]: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾

دراسة المسألة تفصيلياً :

الاختصاص في الأصل : اخْتَصَصْتُهُ به ، **وفي الاصطلاح** : تخصيص حكم عُلِّق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر مُعرَّفٍ .

والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان فالأول نحو : **(عليَّ أيُّها الجوادُ يعتمد الفقير)**. والثاني نحو : **(إنَّي أيَّها العبد فقير إلى عفو الله)**. والثالث نحو : **(نحن العرب أقرى الناس للضَّيفِ)** [٣].

قال ابن عقيل في هذا الباب[٤] :" الاختصاص يشبه النداء لفظاً ، ويخالفه من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنه لا يستعمل معه حرف نداءٍ .

والثاني : أنه لا بُد أن يسبقه شيء.

والثالث : أن تصاحبه الألف واللام .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٤، والمساعد لابن عقيل ٢/ ٥٦٥، وأوضح المسالك ١١١/٣، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص/ ٢٧٣.وكتاب التخمير (بتصرف) ، للخوارزمي ، ١/ ٣٥٩- ٣٦١ .

(٢) سورة المسد [٤]. قرأ العامة بالرفع على أنها جملة من مبتدأ، وخبر سيقت للإخبار بذلك، وقرأ عاصم بالنصب فقيل: على الشتم، وقد أتى بجميل مَن سبَّ أم جميل قاله الزمخشري في الكشاف ٤/ ٢٩٧، وانظر في قراءتها السبعة لابن مجاهد/ ٧٠٠، والنشر، لابن لجزري، ٢/ ٤٠٤، والبحر المحيط، للأندلسي ، ٨/ ٥٢٦. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، للمكي ، ٢/ ٣٩٠ ، وحجة القراءات ، لابن زنجلة ، ص ٧٧٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ، لابن الأنباري ، ص ٩٩٠ ، وتفسير القرطبي ، ٢٤٠/٢٠ ، قال الفراء في معاني القرآن :" وفي قراءة عبد الله : وامرأته حماله للحطب نكرة منصوبة ". ٣/ ٢٩٩ .

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح ، للأزهري ، ٢ / ٢٦٨

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ٢ / ٢٧٢- ٢٧٣ .

وذلك كقولك : (أنا افعلُ كذا أيها الرَّجُلُ ، ونحنُ العرب أسخى النَّاس) وقوله صلى الله عليه وسلم[1]: (**نَحنُ مَعَاشرَ الأنبياء لا نورثُ ، ما تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**) .

وهو منصوب بفعل مضمر ، والتقدير : (أخُصُّ العَرَبَ ، و أخُصُّ مَعَاشِرَ الأنبياء)".

وقال ابن مالك في هذا :" قد يُجاءُ بكلام على صورة هي لغيره توسعاً عند أمن الالتباس فمن ذلك :

ورود الاختصاص بصورة النداء كقولهم: **(اللَّهم اغْفر لَنَا أيَّتُهَا العِصَابَة)**.

و (**نَحنُ مَعَاشرَ الأنبياء لا نورثُ**) و (أنا أيُّهَا الفتى أفعل كذا) ومراد الناطق بـ : (أيُّهَا الفتى) نفسه .

ومراد الناطق بـ (أيَّتُهَا العِصَابَة) نفسه وعشيرته .

ولم يقع المختص مبنياً إلا بلفظ (أيُّهَا) و (أيَّتُهَا) . وإنما وقع منصوباً مضافاً ، أو معرفاً بالألف واللام نحو: **(نحن معشر الصَّعاليك لا قُوّةَ بِنَا على المُرُوءة)** و **(نحنُ العرب أقرى النَّاس للضيَّف)** ". [2] وقد قال ابن الناظم بذلك أيضاً [3].

وقال سيبويه في هذا: "أكثر دخولاً في هذا الباب بنو فلان ، و معشر مضافةً ، وأهلُ البيت ، و آل فلان . ولا يجوز أن تقول إنهم فعلوا أيَّتُها العصابةُ ، وإنما يجوز هذا للمتكلم والمكَّلم المنادى ، كما أنَّ هذا لا يجوز إلا لحاضرٍ ". [4]

---

(١) أخرجه البخاري في خمس ، ص ١ ، وفضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ص ١٢ ، المغازي ، ص ١٤ ، ٣٨ ، والنفقات ، ص ٣ ، الفرائض ، ص ٣ ، الاعتصام ، ص ٥ .
ومسلم في الجهاد ، ص ٤٩ – ٥٢ – ٥٤ – ٥٦ .
وسنن أبو داود في الإمارة ، ص ١٩ ، وسنن الترمذي سير ، وسنن النسائي الفيء ، ص ٩ ، ١٦ ، والموطأ لمالك ، ص ٢٧ .
وأحمد ،١ / ٤ ، ٦، ٩ ، ١٠ ، ٢٥ ، ٤٧، ٤٨ ، ٤٩ ، ٢/ ٤٦٣ ، ٦/ ١٤٥ ، ٢٦٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية (بتصرف) ، لابن مالك ، ٣/ ١٣٧٤- ١٣٧٥ .

(٣) شرح ابن الناظم ، على ألفية بن مالك ، ص ٤٣٠ -٤٣١ .

(٤) الكتاب ، لسيبويه ، ٢/ ٢٣٦ .

إذا فمن أحكام المخصوص : أن يكون المتقدم عليه ضمير المتكلم نحو : (أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجل) ، أو مخاطب نحو :(بك الله نرجو الفضل) ، ولا يكون ذلك إلا للحاضر ، ولا يجوز أن يكون المتقدم ضمير غائباً . فلا يقال : إنهم فعلوا كذا أيُّها العصابة ، فالمخصوص (أيُّها) سبق بضمير للغائب هو (هم) في (إنهم) ، وذلك لأن الاختصاص أُجري مُجرى النداء ، والنداء لا يكون إلا لحاضر ، فلا ينادى الغائب ، لذلك لا يجوز في الاختصاص تقدم ضمير للغائب ، وهو مقتضى قول سيبويه في الكتاب[١] .

وفي هذه المسألة مذهبان آخران:

المذهب الأول : وهو ما ذهب إليه الأخفش ، وخلاصته أن كلاً من (أيُّهَا) و (أيَّتُهَا) منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب على النداء ، وقال : ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه : (كل الناس أفقه منك يا عمر).

المذهب الثاني : وهو ما ذهب إليه السيرافي وخلاصته أن كلًّا من (أيُّهَا) و (أيَّتُهَا) في الاختصاص اسم معرب مرفوع ، وإنه يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره في نحو قولك:(أنا أيها العبد الفقير إلى عفو الله) : أنا هو أيها العبد - الخ .

والوجه الثاني : أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وتقديره في المثال المذكور : أنا أيها العبد المخصوص - الخ . وأنت ترى أن هذه التقديرات من التكلف والبعد عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتماد عليها والأخذ بما يقتضيها ".[٢]

وأما الخوارزمي فقد اعترض على ما ذهب إليه الزمخشري حيث قال :"

الضرب الثالث ما ذكره الشيخ في هذا الفصل ، وكان حق : ﴿ **وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ** ﴾ أن تُذكر في الضَّرب الثاني ؛ لأنه يذكر فيه المضاف ، وهي مضافة ، بمعنى أن الذي قُصد به الاختصاص ها هنا هو العرب . و(الله العظيم) : جاز

---

(١) آراء سيبويه النحوية في شرح ألفية بن معطي لابن القواس ، للباحثة / نجاة اليازجي ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، كلية اللغة العربية . ص ١٧٣ .

(٢) حاشية أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٤/ ٦٦.

دخول اللام عليه ، بخلاف الفصل المتقدم ، فإن الذي قُصد به الاختصاص لا يجوز دخول اللام عليه ، المسكين في (مررت به المسكين) منصوب على الاختصاص ، ولو رفعته أيضاً لجاز، ويكون ارتفاعه بالابتداء ومررت به خبره ". (١)

الرد على رأي الخوارزمي :

نجد اعتراض الخوارزمي على شيخه الزمخشري في هذه المسألة في محله، وإن كان تقدير الفعل في الآية (أذم) ، وليس أخص.

فقد قال ابن هشام: " إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت نحو: (مررتُ بامرئ القيس الشاعرِ) جاز لك فيه ثلاثة أوجه: الإتباع، فيخفض، والقطعُ بالرفع بإضمار هو، وبالنصب بإضمار فعل، ويجب أن يكون ذلك الفعل أخصُّ أو أعني في صفة التوضيح، وأمدح في صفة المدح، وأذم في صفة الذم.

فالأول: كما في المثال المذكور.

والثاني: كما في قول بعض العرب: (**الحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ**).

الثالث: كما في قوله تعالى: ﴿ **وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ** ﴾ يقرأ في السبعة **(حَمّالَةَ الْحَطَبِ)** بالنصب بإضمار أذمُّ، وبالرفع إما على الإتباع، أو بإضمار هي ". (٢)

خلاصة القول :

إذا بناء على ما تقدم فأني أميل إلى ما ذهب إليه الخوارزمي في أن الضرب الثالث كان لابد أن يكون في الثاني ؛لأنه ذكر فيه المضاف وهي مضافة .

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٣٦٠ .

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام ، ص ٤٤٠ .

الـــنكـــرة والمعـــــرفـــة

المســألة الأولى : **ما يكتسب التعريف بمغايرة المضاف إليه** .

المسألة الثانية : **موقع "أي- ومنْ " من الإعراب في الحكاية بها** .

المسألة الثالثة : **دخول " أل " على العلم المنقول** .

المسألة الرابعة : **إضافة اسم الفاعل إلى الضمير** .

المســألة الأولى : ما يكتسب التعريف بمغايرة المضاف إليه .

قال جارُ الله:" وكل اسمٍ معرفةٍ يتعرَّف به ما أضيف إليه ، إضافة معنوية ، إلا أسماءً توغَّلت في إبهامها فهي نكرات ، وإن أُضيفت إلى المعرف وهي نحو : (غير ، ومثل ، وشبه) ، ولذلك وُصفت بها النكرات فقيل : (مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك) ودخل عليها رُبَّ ، قال[1]:

يا رُبَّ مثلِكِ في النِّساءِ غَريرةٌ بيضــاءُ قد مَتَّعتــُها بطــلاق

اللهم إلَّا إذا شُهر المُضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ أو المماثلة ". [2]

دراســة المســألة تفصيلياً :

إذا قال قائلٌ: (مررتُ برجلٍ مثلك، أو شبهك) وأراد النكرة، فمعناه بمشابهك، أو مماثلك في ضربٍ من ضروب المماثلة، والمشابهة، وهي كثيرة غير محصورة، وإذا أراد المعرفة قال:(مررتُ بعبد الله مثلك) فكان معناه المعروف بشبهك،أي: الغالب عليه ذلك، ونحو قوله : ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾. [3]

وقد قال الفراء:" وقوله تعالى : ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بخفض (غير) لأنها نعت (للذين) ، لا للهاء والميم من (عليهم) . وإنما جاز أن تكون (غير) نعتاً لمعرفة ؛ لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام ، وليس بصمود له [4] ولا الأول أيضاً بصمود له ، وهي الكلام بمنزلة قولك : (لا أمر إلا بالصادق غير الكاذب) ، كأنك تريد بمن يصدق ولا يكذب ؛ لأن عبد الله مؤقت ، و (غير) في مذهب نكرة غير مؤقتة ، ولا تكون نعتاً إلا لمعرفة غير مؤقتة . والنصب جائز في (غير) تجعله قطعاً (عليهم).

---

(١) قد سبق تخريج البيت .

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١٥-١٦-١٧ .

(٣) الكتاب، لسيبويه ، ١/ ٣٧٠، ومعاني القرآن ، للفراء ٧/١، والمقتضب، للمبرد، ٢/ ١٢٥، وشرح الرضي على الكافية ، للأستراباذي ،١/ ٢٥٣، والتبيان ، للعكبري ١/ ٥.

(٤) أي لا يقصد به قوم بأعيانهم ، و(الذين) مع كونه معرفة فتعريفه بالصلة فهو قريب من النكرة ؛ لأنه عام . و(غير المغضوب عليهم) لم يقصد به معين فمن ثم صلح أن تكون (غير) وصفاً لمعرفة . انظر : حاشية معاني القرآن ، للفراء ، ١/ ٧ .

وقد يجوز أن تجعل (الذين) قبلها في موضع توقيت ، وتخفض (غير) على التكرير: **(صراط غَيْر الْمَغْضُوب عَلَيْهِمْ)** ".[1]

وقال عباس حسن في قوله تعالى :﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ :" فوقوع كلمة (غير) بين ضدين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المغايرة تتعين ، بخلاف خلوها من ذلك في مثل : (أبصرت رجلاً غيرك) ، فكل رجل سواك هو غيرك ، فلا تعيين ولا تخصيص ، وقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ إنما وصف بها المعرفة لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة فعُوملت معاملتها ووصف بها المعرفة . ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ؛ لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة وهو الألف واللام . ولك أن تمنع الاستدلال وتقول : الإضافة هنا ليست للتعريف ، بل للتخصيص . والألف واللام لا تفيد تخصيصاً فلا تعاقب إضافة للتخصيص ولا تدخله الألف واللام ". [2]

أما الخوارزمي في هذه المسألة فقد اعترض على شيخه الزمخشري فقال:" في هذا الكلام نظرٌ بيانه: أنَّ (غير) له ثلاثة مواقع:

أحدها: أن تقع موقعاً لا تكون فيه إلا نكرة، وذلك إذا أُريد به النفي الخالص نحو:(مررتُ برجلٍ غير زيدٍ) تريد: أنَّ الممرور به ليس بهذا الثاني.

الثاني: أن تقع موقعاً لا تكون فيه إلا معرفة، وذلك إذا أُريد به شيء قد عُرف بمضادة المضاف إليه في معنى لا يضاده فيه إلا هو كما إذا قلت: (مررتُ بغيرك) أي: المعروف بمضادتك.

الثالث: أن تقع موقعاً تارة تكون فيه معرفة، وأخرى نكرة، كما إذا قلت: (مررتُ برجل كريم غير لئيم) .

---

(١) معاني القرآن ، للفراء ، ١/ ٧ .

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١٧.

قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ من القسم الثالث، وقد جعله شيخنا من قبيل القسم الثاني، فكان مستدركاً عليه" .[1]

الرد على رأي الخوارزمي :

أقول: استدراك الخوارزمي على شيخه ليس في محله؛ لأنَّ (غير) يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين، فأما إذا وقع بين ضدين، فقد انحصرت الغيرية، فيتعرف (غير) حينئذٍ بالإضافة تقول: مررتُ بالحركة غير السكون، والآية من هذا القبيل.

قال السمين الحلبي[2]: "وهذا يتمشى على مذهب ابن السراج، وهو مرجوح"[3] .

ونص كلام الإمام عبد القاهر الجرجاني في شرح الإيضاح يوافق ما ذهب إليه الخوارزمي.

قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: "ينبغي أن تعلم أنك إذا قلتَ:(مررتُ برجلٍ غيرك) كان على معانٍ:

أحدها: أن تريد الإخبار بأنَّ مرورك على المخاطب، ورجل آخر.

الثاني: أن تريد أنك لم تمررْ بالمخاطب، وإنما مررتَ بغيره.

الثالث: أن تريد مررتُ برجل يخالفك في المذهب، والطريقة.

ويدلك على امتناع (غير) من التعريف لأجل ما وصفناه من تضمن الإبهام، أنك إذا أضفته إلى ما لا يخالفه إلا شيء واحد كان معرفة، وذلك أن تقول: عليك بتغير الحركة، ووجدت في (زيد) غير الحركة، فيكون معرفة؛ لأنَّ الذي يضاد الحركة هو السكون، ولذلك وصفت به المعرفة، فقلتَ: (عليك بالحركة غير

---

(١) حاشية النحو الوافي ، لعباس حسن ، ٣/ ٢٤ .

(٢) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي ، نزيل القاهرة ، المعروف بالسمين (شهاب الدين) نحوي ، مفسر ، فقيه ، مقرئ ، أديب . توفي بالقاهرة سنة ٧٥٦هـ ، ومن مصنفاته : (تفسير القرآن)، و (إعراب القرآن وسماه الدر المصون) ، و (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك في النحو) ، شرح الشاطبية في القراءات وسماه (العقد النضيد في شرح القصيد)وغيرها . انظر : معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ١/ ٣٢٩ ، بغية الوعاة ، للسيوطي ، ١/ ٤٠٢ . وشذرات الذهب ، لابن العماد الحلبي ، ٦/ ١٧٩ .

(٣) الدر المصون ، للسمين الحلبي ١/ ٧١.

السكون)، والسكون غير الحركة، ولو كان المخاطب معروفاً بخلافه، فقلتَ: (مررتُ بغيرك) كان معرفة بمنزلة قولك: (مررتُ بالذي عرفته بخلافك)" .[1]

وقال الهمذاني[2]: " وجاز أن يقع (غير) صفة للمعرفة، وهو لا يتعرف، وإن أضيف إلى المعارف؛ لأنَّ (الذين) لا توقيت فيه، إذ لم يُقصد به قصد قوم بأعيانهم؛ ولأنَّ المغضوب عليهم، والضالين خلاف المُنعَم عليهم، فليس في (غير) إذاً الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرف، فكل واحد منهما فيه إبهام من وجه، واختصاصٌ من وجهٍ، فاعرفه"[3].

خلاصة القول :

تبين مما سبق صحة ما قال به الزمخشري ، وضعف ما ذهب إليه الخوارزمي .

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٧٤.

(٢) هو الإمام العلامة مُنَتَجَبُ الدين حسين بن أبي العز بن رشيد بن يعقوب ، المشهور بالمنتجب ، المكنى بأبي يوسف الهمذاني ، نزيل دمشق ، ولم تذكر كتب التراجم شيئا عن مولده ولا عن نشأته ، ويعد المنتجب من علماء العربية في فروعها المختلفة اللغة والنحو والبلاغة ، ومتمكناً أيضاً من علوم القرآن الكريم كالتفسير والقراءات والمعاني ، ومن مؤلفاته : (الدرة الفريدة في شرح القصيدة) ، و (الفريد في إعراب القرآن المجيد) ، و (شرح المفصل لزمخشري) . وقد توفي في دمشق سنة ٦٤٣ هـ . انظر : شذرات الذهب ، لسيوطي ، ٥/ ٢٢٧ ، وسير أعلام النبلاء لذهبي ، ٢٣ / ٢١٩ – ٢٢٠ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي ،٢/ ٣٠٠ ، وهدية العارفين ، للبغدادي ، ٢/ ٤٧٢ ، والأعلام ، لزركلي ، ٧/ ٢٩٠ ، ومعجم المؤلفين ، لعمر رضا كحاله ، ٧/٣ . وكشف الظنون ، لحاجي خليفة ، ١/ ٦٤٧ .

(٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني ١/ ٩٠.

المسألة الثانية : موقع " أي ، ومنْ " من الإعراب في الحكاية بها .

قال جار الله :" وإذا استفهم بها عن نكرة في وصل قيل لمن يقول : (جاءني رجلٌ أيٌّ) بالرفع ، ولمن يقول : (رأيت رجُلاً أيّاً)، ولمن قال : (مررتُ برجُلٍ أيٍّ) وفي التثنية والجمع في الأحوال الثلاث: (أيّان وأيّون ، وأيِّن و أيين) ، وفي المؤنث (أيّة): وأمّا في الوقف فإسقاط التنوين وتسكين النوُّن .

ومحلُّه الرفع على الابتداء في هذه الأحوال كلِّها وما في لفظة (مَنْ) الرفع والنصب والجرُّ حكاية ، وكذلك قول من قال : (من زيدُ)، و(من زيداً) ، و(من زيدٍ) ، (منْ) والاسم بعده فيه مرفوعاً المحلِّ مبتدأ وخبراً ". (١)

دراســـة المســألة تفصيليـاً :

قال ابن عقيل فيها: " إن سُئل بـ(أيٍّ) عن منكور مذكور في كلام سابق حُكي في (أي) ما لذلك المنكور من إعراب ، وتذكير وتأنيث ، و إفراد وتثنية وجمع ، ويُفعل بها ذلك وصلاً ووقفاً ، فتقول لمن قال :(جاءني رجل) ، (أيٌّ) ولمن قال : (رأيت رجلاً) ، (أيًّا) ولمن قال :(مررت برجل) ، (أيٍّ) وكذلك تفعل في الوصل ، نحو :(أيٌّ يا فتى ، و أيًّا يا فتى ، وأيٍّ يا فتى) وتقول في التأنيث : (أيةٌ) وفي التثنية (أيَّان ، و أيّتَان) رفعاً ، و(أيَّيْن ، وأيَّتَيْن) جراً ونصباً ، وفي الجمع (أيُّون ، وأيَّاتٌ) رفعاً ، و (أيِّينَ ، و أيَّاتٍ) جراً ونصباً .

وإن سُئل عن المنكور المذكور بـ(مَنْ) حُكي فيها ماله من إعراب ، وتُشبعُ الحركة التي على النون ، فيتولد منها حرف مجانس لها ، ويحكي فيها ماله من تأنيث وتذكير ، وتثنية وجمع ، وهذا في الوقف فتقول لمن قال (جاءني رجل) : (منو) ولمن قال :(رأيت رجلاً) : (منا) ولمن قال (مررت برجل): (مني)، وفي تثنية المذكر : (منانْ) رفعاً ، و(منينْ) نصباً وجراً ، وتسكين النون فيهما ، فتقول لمن قال :(جاءني رجلان) : (مَنَانْ) ولمن قال (رأيت رجُلين) : (منينْ) ولمن قال(مررت رجلين) : (منين)وتقول للمؤنثة : (منه) رفعاً ونصباً وجراً ، فإذا قيل (أتتْ بنتٌ) فقل : (منهْ) رفعاً ، وكذا في الجر والنصب ، وتقول في تثنية المؤنث: (منْتَانْ) رفعاً ، و (منْتَيْنْ) جراً و نصباً ،وتقول في جمع المؤنث : (

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ٢٢٠ .

مَنَاتْ) في الجر والنصب ، وفي جمع المذكر رفعاً : (منونْ) و(منينْ) نصباً وجراً بسكون النون فيهما ". [1]

وقد ذكر ابن هشام أوجه الفرق بين (منْ) و (أيَّ) فقال : "

أحدها : أن (أيًّا) عامة في السؤال ، فيسأل بها عن العاقل ، وعن غيره كقول القائل: (رأيت حماراً) أو (حمارين) و(منْ) خاصة بالعاقل .

الثاني : أنَّ الحكاية في (أيَّ) عامة في الوقف والوصل . يقال : (جاءني رجلان) فتقول : (أيَّانْ) أو (أيَّان) أو (أيَّان يا هذا) والحكاية في (منْ) خاصة بالوقف ، تقول : (مَنَانْ) بالوقف والإسكان . و إن وصلت قلت : (منْ يا هذا) وبطلت الحكاية ، فأمَّا قوله :

أتَوا نَاري فَقُلْتُ : مَنُونَ أنْتُم ؟ [2]

فنادرٌ في الشعر ، ولا يُقاس عليه ،خلافاً ليونس .

الثالث : أن (أيًّا) يُحكى فيها حركات الإعراب غير مُشْبَعَةٍ ، فتقول (أيٌّ) و (أيًّا) و (أيٍّ) ويجب في (منْ) الإشباع ، فتقول : (مَنُو) و(مَنَا) و (مَنِي) .

الرابع : أن ما قبل تاء التأنيث في (أيّ) واجب الفتح ، وتقول : (أيّةٌ) و (أيَّتَانِ) ويجوز الفتح والإسكان في (مَنْ) تقول : (مَنَهْ) و (مَنْت) و(مَنْتَانِ) و(مَنَتَانِ) والأرجح الفتح في المفرد ، والإسكان في التثنية ". [3]

وقد زاد لنا د/ محمد محي الدين عبد الحميد وجه خامساً للفرق بينهما فقال: "أن الحكاية بأي خاصة بالنكرات كـ (رجل) و (فتاة)، فإذا قال قائل :(زارني رجل)

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك (بتصرف)، لابن عقيل ، ٢/ ص ٣٨٩- ٣٩٠ . وأضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٤ / ٢٤١ . شرح ابن الناظم على ألفية بن مالك ،لابن الناظم ، ص ٥٣٠ . شرح المكودي على ألفية بن مالك، للمكودي ، ٣ / ٧٥٧ .إيضاح العليل في شرح التسهيل ، للسلسيلي ، ص ٩٨٩ .

(٢) هذا البيت من كلام شمير ابن الحارث الضبي ، وهو من الوافر ، وعجزه هكذا :

فقالوا : الجنَّ ! قُلتُ : عِمُوا ظَلاَمَا!

الشاهد فيه : قوله (منون أنتم) حيث لحقته الواو والنون في الوصل ، وذلك شاذ .

انظر:الكتاب ، لسيبويه ١/ ٤٠٢ ولم ينسبه ، ولا نسبه الأعلم الشنتمري في شرح شواهد ، وقد ذكره أبو زيد في نوادره ، ص ١٢٥ ، وقد نسبه المكودي في شرحه لتأبط شراً ، وشرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل، ٢/ ص ٣٩١ ، وأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٤/ ٢٤٤ . شرح المكودي على ألفية بن مالك ، للمكودي ، ٣/ ٧٦١.

(٣) أضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٤/ ٢٤٣إلى ٢٤٥ .

قلت : أي ، أو قلت : أي هو ، وإذا قال القائل : (لقيتني فتاة) قلت : أيه ، أو قلت : أيه هي ". [١]

وأما الخوارزمي فقد اعترض على شيخه الزمخشري فقال:" هذا كلام منظور فيه ، وذلك أنَّه إذا قيل : أيّ في جواب من يقول : جاءني رجل ، فأيٌّ مرتفع بأنه خبر مبتدأ . تقديره : ذلك الرّجل الذي رفعت اسمه مستفهم عنه . وكذلك (من زيدٌ) ، فـ (زيدٌ) مبتدأ ، و (مَنْ) خبرهُ ، معناه : زيدُ المرفوع اسمه ؟ مستفهم عنه، فـ(من) والاسم بعده مرفوعا المحل خبراً ومبتدأ لا مبتدأ وخبراً " . [٢]

الرد على رأي الخوارزمي :

نجد الخوارزمي قد اختلف مع شيخه في كون (مَنْ زيدُ) مبتدأ وخبراً ، فقد رأى أنها (مَنْ) خبر مقدم و(زيدُ) مبتدأ مؤخر ، و أن كنت أميل إلى ما ذهب إليه الخوارزمي في هذا وذلك ؛ لأن الحروف إذا تقدمت على الأسماء تعرب خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر .

وقد ذكر السلسيلي[٣] أن (منْ) غالباً لا يُحكى معرفة إلا العلم غير المتيقن نفي الاشتراك فيه فيحكيه الحجازيون مقدراً إعرابه بعد (مَنْ) غير مقرونة بعاطف .

والذي لا يُتيقن نفي الاشتراك فيه كـ(زيدٍ) ونحوه من سائر العلوم فيحكيه الحجازيون ، وبنو تميم لا يحكون بل يُحركونه بحركات الإعراب مقدراً إعرابه بعد (مَنْ) فتقول : (مَنْ زيدُ) لقائلٍ (جاء زيدُ) ، و(من زيداً) لقائل (رأيتُ زيداً) ، و (مَنْ زيدٍ) لقائل (مررتُ بزيدٍ) في الأحوال الثلاثة مرفوع بضمةٍ مقدرةٍ وهو خبر(مَنْ) أو مبتدأ خبره (مَنْ) إذا كان غير مقروناً بعاطف فإن قُرن بعاطف بطلت الحكاية عند الحجازيين "[٤] .

خلاصة القول :

إذا فأنا أميل إلى ما ذهب إليه الخوارزمي وذلك لما سبق ذكره .

---

(١) حاشية أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك (بتصرف)، لابن هشام ، ٤/ ٢٤٢.

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ٢٢٠ .

(٣) هو شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ، مهر في العربية ، وشغل الناس بـه ، وكـان كثير المطالعة والمذاكرة ، وله أسئلة في العربية ، توفي سنة ٧٦٠ هـ . انظر بغية الوعاة ، للسيوطي ، ١/ ٢٠٥ . شذرات الذهب، لابن العماد الحلبي ، ٦/ ١٨٩ . معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ٤/ ١٠٦ .

(٤) شفاء العليل في شرح التسهيل (بتصرف)، للسلسيلي ، ص ٩٩٠ .

المسألة الثالثة : دخول " أل" على العلم المنقول .

فقال جار الله:" وغير اللَّازم نحو : (الحارثُ ، والعبَّاسُ ، والمُظَفَّرُ ، والفَضلُ ، والعلا ، وما كان صفةً في أصله أو مصدراً ". (١)

دراســـة المســـألة تفصيلياً :

الحارث، و النعمان، وما كان مثلهما تدخلهما اللام، ولا تلزم؛ لأنَّ تعريفهما بالوضع، والعلمية دون اللام .

قال ابن مالك:

وبَعْضُ الأعــلامِ عليهِ قدْ دَخَــلا لِلمـــح ما قدْ كانَ عنه نُقِــلا

كالفضــلِ والحارثِ والنُّعْمـــان فذِكْـــرُ ذا وحـذْفُهُ سيّـــانِ

قال ابن عقيل: " تكون (أل) للمح الصفة، وهي الداخلة على ما سُمِّي به من الأعلام المنقولة مما يصح دخول (أل) عليه، كقولك في (حسن) الحسن، وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في (حارث): الحارث، وقد تدخل على المنقول من مصدر، كقولك في (فضل): الفضل، وعلى المنقول من اسم جنس غير المصدر، كقولك في (نعمان): النعمان، فيجوز دخول (أل) في الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحذفها نظراً الحال، وفائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة، أو ما معناها ". (٢)

وقال الرضي شارحاً لقول ابن الحاجب حيث جعل ابن الحاجب (أل) موضوعة لشيء بعينه: "إنما جَعَل ذا اللام موضوعاً ، كـ(الرجل والفرس) وإن كان مركباً ؛ لأنه كالمركبات فهي أيضاً موضوعه ، وجعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كأنه موضوع مع ما دخل عليه وضع الأفراد ". (٣)

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٩١ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك (بتصرف) ، لابن عقيل ، ١/ ١٧٢ إلى ١٧٤ . وشرح ابن الناظم على ألفية بن مالك ، لابن الناظم ، ص ٣٣.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (بتصرف) ، لرضي الدين الأستراباذي ، ٣/ ٢٣٤ .

وقد ذكر لنا أبي الفداء لام التعريف وبين لنا ضروبها فقال : "إنما لم تعمل – مع أنها مختصة بالأسماء - ؛ لأنها تصير مع ما دخلت عليه كبعض أجزائه .

وهي ضروب : منها لام تعريف الجنس ، ولام العهد ، ويفترقان إنك تريد بالتي للجنس استغراق الجنس ، وبالتي للعهد شيئاً واحداً معهوداً ذلك ولمن تخاطبه ، واللام التي تكون عوضاً من يائي النسب كـ(اليهود والمجوس) فدخول اللام عليهما إنما هو عوض عن النسبة ؛ لأن الأصل : يهوديون ومجوسيون ، واللام التي بمعنى الذي ، واللام الزائدة ، كقول الشاعر[١]:

أَمَا وَدِمَاءٌ مَائِرَاتٌ تَخَالُهَا عَلَى قُنَّةِ العُزَّى وبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا

فالالف واللام في قوله (وبالنسر) زائدتان ؛ لأن (نسراً) مثل :(زيد وعمرو) ، قال الله تعالى[٢]: ﴿ **وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا** ﴾ ؛ فاللام زائدة ؛ لأن نسراً مثل زيد .

وكما قال الآخر:

ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَسَاقِلاً ولَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ [٣]

أراد (بنات أوبر)" . [٤]

وقد اختلف النحويون في حرف التعريف فذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي (أل) برمتها، وأن الهمزة همزة أصلية، وأنها همزة قطع، بدليل أنها مفتوحة، إذ لو كانت همزة وصل لكُسرت؛لأن الأصل في همزة الوصل الكسر، و لا تفتح أو تضم

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن الجن ، وقيل لرجل جاهلي . (المائر) مُيَّار ومَيَّارَة ، مفردها (مائرة) وجمعها (مائرات ، وموائر) ١- فاعل ، ٢- الخفيف العقل ، ٣- (سهم مائر) خفيف نافذ . وانشد ابن منظور البيت (م و ر) ونيبه لعبد الحق ، وانشده مرة آخرى (ع ن د م) من غير عزو .

الشاهد فيه : قوله (بالنَّسر) حيث أدخل الشاعر (أل) على العلم .

انظر : خزانة الأدب ، للبغدادي ، ٧/ ٢١٤ ، المقاصد النحوية ، لبدر الدين العيني ، ١/ ٥٠٠ . ومعجم الرائد ، لجبران مسعود ، ص ٧٠٢ . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريون والكوفيون (بتصرف) ، للأنباري ، ١/ ٣١٨ ، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الأستراباذي ، ٣/ ٢٤٢ .

(٢) سورة نوح [٢٣].

(٣) البيت من الكامل ، وقد انشد ابن منظور هذا اليت (وب ر) وأسند روايته للأحمر والأصمعي .

الشاهد فيه : قوله (بنات الأوبر) وذلك أن بنات اوبر علم على هذه الكمأة ، وأصله بدون ألف ولام ؛ فراراً من اجتماع معرفين ، وهما حينئذٍ العلمية وأل ، وقد زادالشاعر الألف واللام حين اضطر لإقامة وزن البيت . انظر حاشية الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريون والكوفيون (بتصرف) ، للأنباري ،١/ ٣١٩ ، حاشية شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ١٧١ . وأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ١/ ١٦١ .

(٤) الكناش (بتصرف) ، لأبي الفداء ، ٢/ ١٣٨ .

إلا لعارض، وليس هنا عارض يقتضي ضمها أو فتحها، وبقي عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل والجواب عنده أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال، لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ.

وذهب سيبويه إلى أن أداة التعريف هي اللام وحدها، وأن الهمزة زائدة، وأنها همزة وصل أتى بها توصلا إلى النطق بالساكن، فإن قيل: فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام ؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء، أو بالضم فتكون مما لا نظير له في العربية، فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام، وأبقيت على أصل وضعها، وجئ بهمزة الوصل قبلها .(١)

أمَّا الخوارزمي فقال معترضاً على شيخه في التخمير: " هذا الفصل فيه شَعَثٌ ألمَّ شعثهُ، ثم أنبِّهُكَ عليه، فأقول: إنَّ العلم إذا كان منقولاً عن اسم جنس، فإنه يجوز إدخال اللام عليه؛ لأنَّ اللفظ متى كان منقولاً عن شيء، فهو على شرف أن يعود إلى ذلك الشيء، فالعلم المنقول عن الجنس يريدُ الجنس ، وهذا الجنس المعرَّف باللام يجوز إسقاط اللام عنه حتى يعود علماً؛ لأنَّ الاسم بدون اللام علماً، فهو ذلك الفصل، وأما التنبيه على الشعث، فمن وجهين:

أحدهما: أن طرح اللام عن ذلك الاسم ليصير وزنه جنساً عند إدخال اللام عليه، لا لأنه في الأصل صفة، أو مصدر، ويشهد لكونه جنساً قولهم: (نعم العمرُ عمرُ بنُ الخطاب، وبئس الحجاجُ الحجاجُ بنُ يوسف)، وقد علمت أنَّ فاعل نعم، وبئس لا يكون إلا جنساً.

الثاني: أنَّ ما ذكره من الحكم غير مقصور على ما كان في الأصل صفة، أو مصدراً، بل هو حكم منوط في أصله جنساً، ألا ترى أنك لو قلت: بنو الليث في ليث بن نصر، فإنك تقول أيضاً في بنو ليث".(٢)

الرد على رأي الخوارزمي :

نجد الخوارزمي في هذه المسألة قد اعترض اعتراضاً شنيعاً على شيخه الزمخشري وقد شرح ابن يعيش قول الزمخشري فقال:" هذه الأسماء ، أعني

(١) حاشية شرح ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ١٦٧-١٦٨ .
(٢) التخمير (بتصرف)، للخوارزمي ، ١/ ١٩١ .

(الحارث ، والعباس) وما كان مثلهما تدخلها اللام ، ولا تلزم لزومها في نحو (الدَّبران ، والعيوق ، والسَّماك ، والصَّعِق) [1] وذلك أن تعريف نحو: (الدبران ، و الصعق) وأخواتهما في الحقيقة بالام ، فلو نُنزعت منها لتنكرت ، ولذلك لم يجز نزعها منها .

وأما (الحارث ، والعباس) ونحوهما ، فإن تعريفهما بالوضع والعلمية دون اللام ، والذي يدل على ذلك قولهم: (أبو عمرو بن العلاء ، ومحمد بن الحسن) بطرح التنوين من (عمرو ، و محمد) ؛ وذلك لأن (ابنًا) مضاف إلى العلم ، فجرى مجرى (أبي عمرو بن بكر) ، ولو كان (العلاء) معرَّفاً باللام ، لوجب إثبات التنوين ، كما يثبت مع ما يُعرف باللام ، نحو : (جاءني أبو عمرو ابن العلاء) . وإذا ثبت أنها أعلام ، فهي غير محتاجة في تعريفها إلى اللام ، إلا أنها لما كانت منقولة من الصفة ، من نحو :(حارث) و (عبَّاس) ، من قولك : (مررت برجل حارث) بمعنى الكاسب ، كأنه يحرث لدنياه ، وكذلك (عباس ، و العباس) : المُحارِب الذي يعبس في الحرب .

وأما (الفضل ، والعلاء) فهما ، وإن كان مصدرين في الحقيقة ، فقد يُوصف بالمصادر مبالغة ، كما قالوا : (ماء غورٌ ، و رجل عدلٌ) فجرى لذلك عندهم مجرى الأوصاف الغالبة .

وهذه الصفات المنقولة ضربان ، **أحدهما :** ما نقل وفيه الألف واللام ، من نحو: (الحسن ، والعباس) وما أشبههما ، **والآخر :** ما نُقل ولا لام فيه ، من نحو : (سعيد ، و مكرم) . فأما ما نُقل ولا لام فيه ، فلا تدخله اللام بعد النقل ، فلا يقال : (السعيد ، ولا المكرم) ؛لأن العلمية تحظر الزيادة ، كما تحظر النقص .

وأما ما نُقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه ، وما أدخل فيه الألف واللام بعد النقل فمراعاة لمذهب الوصفية ، قال الخليل : (جعلها الشيء بعينه) ، أي لم يجعلها كأنه سمي بها ، وإنما جعلها أوصافاً مفيدة معنى الاسم في المسمى ، كما تكون الصفة ، فإقرار اللام للإيذان ببقايا أحكام الصفة . ومن لم يُثبت اللام وقال : (حارث، وعباس، ومظفر) خلصها أسماء ، وعراها من مذهب الوصفية في اللفظ، وإن لم تَعْرَ من روائح الصفة ".

---

(١) **(الدبران ، والعيوق ، و السَّماك):** نجوم من منازل القمر . **(الصَّعِقُ)** : الشديد الصوت . المعجم الوسيط ، لدكتور / إبراهيم أنيس و آخرون (١/ ٢٩٣ – ٦٦٨- ٥٤٠) .

وقد قال بعد ذلك مما اعتبره رداً على الخوارزمي :" وقوله : (ما كان صفة في أصله ، أو مصدراً) يعني ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف أو مصدراً موصوفاً به على سبيل المبالغة ، نحو : (الفضل ، والعلاء) ، من نحو : (هذا رجلٌ فضلٌ وعلاءٌ) ولا يريد كل مصدر . ألا ترى أن نحو : (زيد ، وعمرو) أصلهما المصدر ، ولا تدخلهما اللام ". [١]

وقال الأندلسي:" هذا في الأصل على ما قرر، والليث في الأصل من لاثَ يليث ليثاً، ولذلك جاز إدخال اللام عليه، وإطلاق الزمخشري أيضاً" وما كان صفة في أصله، أو مصدراً" يشكل عليه بـ(الصعق) فإنه صفة، ولا يجوز نزع اللام منه، فيحتاج إلى زيادة قيد في هذا الضابط، وهو أن يقول: وما كان صفة في أصله، أو مصدراً لم يكن فيه اللام حالة التسمية به، أو غير ذلك من قيد يدفع الإشكال".[٢]

وقال ابن هشام:" وأكثر وقوع (أل) في المنقول عن صفة كـ(حارث ، وقاسم ، وحسن ، وحسين ، وعباس ، وضحاك) وقد يقع في المنقول عن مصدر كـ(فضل) ، أو اسم عين كـ(نعمان) ، والباب كله سماعي فلا يجوز في نحو: (محمد، وصالح، ومعروف) ".[٣]

خلاصة القول :

إذا ما ذهب إليه الخوارزمي في هذا المسألة ضعيف ، واعتراض شنيع على شيخنا الزمخشري لا حجة له فيها .

---

(١) شرح المفصل (بتصرف) ، لابن يعيش ١/ ١٣١- ١٣٢ .

(٢) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٩٢ .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك (بتصرف)، لابن هشام ، ١/ ١٦٣ .

المسألة الرابعة : إضافة اسم الفاعل إلى الضمير .

قال جار الله[1]:" وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين أو نون ، وما عدِم واحداً منهما شرعاً في صحة الإضافة لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين والنون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً ، فقالوا : (الضّاربك ، والضّاربانك ، والضاربي ، والضارباتي)، كما قالوا : (ضارباك ، والضّارباك ، والضَّاربوك و الضاربيَّ والضَّاربتي) قال عبد الرحمن بن حسان[2]:

أيَّها الشَّاتِمي لِيُحسَبَ مِثلِي إنَّما أنت في الضّلال تَهيمُ " [3].

دراســـــة المســـألة تفصيلياً :

إضافة اسم الفاعل إلى الضمير تقع كالضرورة، وذلك أنَّ ما فيه تنوين، أو نون يلزم إضافته؛ لأنه لا سبيل إلى النصب؛ لأنَّ النصب يكون بثبوت التنوين، أو النون؛ لأنَّ بينهما معاقبة، فلا يجتمع التنوين، أو النون مع المضمر، فلما لم يجتمعا معه أضيف اسم الفاعل إلى الضمير، ثم حُمل ما لم يكن فيه تنوين، أو نون في الإضافة على ما هما فيه ليكون الباب على منهاج واحد، ولا يختلف، وتساوي ما فيه تنوين، أو نون، وما ليس فيه واحد منهما في صحة الإضافة، وذلك نحو: (الضاربك، والضارباتك)، أضفتَ (الضارب، والضاربات) إلى ضمير المخاطب، وليس فيهما تنوين، ولا نون، وكذلك تقول:(الضاربيَّ، والضارباتيَّ)، فتضيفهما إلى ضمير النفس، كما أضفت ما فيه تنوين، أو نون نحو قولك: (ضاربك، والضارباك، والضاربوك، والضاربيَّ)، هذا ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل ، وحاصل كلامه: أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجروراً .

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١١.

(٢) هو عبد الرحمن بن حسَّان بن ثابت الأنصاري الخزرجي ، شاعر ، وابن شاعر ، ولد سنة ٦هـ ، كان مقيماً في المدينة ، وتوفي بها سنة ١٠٤ هـ ، اهتم بالشعر في زمن أبيه ، وفي تاريخ وفاته خلاف . جمع الدكتور سامي مكي العاني ، ما وجد من شعره . انظر : الأعلام ، للزركلي ، ٣/ ٣٠٣ .

(٣) البيت من الخفيف، وهو في ديوانه ، ص ٥١ ، وخزانة الأدب للبغدادي ، ١١/ ١٥٨ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٤٤٥ . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٧/ ٢٦٥ .

الشاهد فيه : (الشاتمي) حيث أضاف ما فيه الألف واللام إلى الضمير المتصل .

فقال ابن مالك:

ووصل (أل) بذا المضافِ مُعْتفر إن وُصلت بالثَّان : كـ(الجَعْدِ الشَّعَرْ)

أو بالـذي له أُضـيفَ الثـانـي كـ(زيدٌ الضـاربُ رأس الجـاني)

قال ابن عقيل :" لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة ، فلا تقول : (هذا الغلامُ رجُل) لأن الإضافة منافية للألف واللام ، فلا يجمع بينهما. وأما ما كانت إضافته غير محضة- وهو المراد بقوله (بذا المضاف) – أي بهذا المضاف الذي تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت فكان القياس أيضاً يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف ، لما تقدم من أنهما متعاقبان ، ولكن لمَّا كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك ، بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه كـ(الجعْدِ الشعر ، والضارب الرجل) ، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه ، كـ(زيدٌ الضّاربُ رأس الجاني).

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه ، امتنعت المسألة ، فلا تقول : (هذا الضاربُ رجلٍ) ولا (هذا الضاربُ زيدٍ) ولا (هذا الضاربُ رأسِ الجاني) ".[1]

قال أبو عثمان:" لا يضاف (ضارب) إلى فاعله ؛ لأنك لا تضيفه إليه مضمراً ، فكذلك لا تضيفه إليه مظهراً . قال : وجازت إضافة المصدر إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مضمراً ".

قال ابن جني عن ذلك :" كأن أبا عثمان إنما اعتبر في هذا الباب المضمر فقدمه ، حمل عليه المظهر ، من قبل أن المضمر أقوى حكماً في باب الإضافة من المظهر . وذلك أن المضمر أشبه بما تحذفه الإضافة – وهو التنوين – من المظهر . ولذلك لا يجتمعان في نحو : (ضاربانك ، وقاتلونه) من حيث كان المضمر بلطفه وقوة اتصاله مشابها للتنوين بلطفه وقوة اتصاله ، وليس كذلك المظهر لقوته ووفور صورته ، ألا تراك تُثبت معه التنوين فتنصبه ،نحو: (ضاربان زيداً ، و قاتلون عمراً) . فلمَّا كان المضمر ممَّا تقوى معه مراعاة الإضافة حمل المظهر – وإن كان هو الأصل – عليه ، و أصاره – لما ذكرناه – إليه ". [2]

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ٢/ ٤٦ .

(٢) الخصائص ، لابن جني ، ٢/ ١٣٦ .

وجوَّز الفراء إضافة الوصف المحلَّى بأل إلى المعارف كلها ، كـ(الضَّارب زيدٍ) و (الضَّارب هذا) بخلاف (الضَّارب رجُلٍ) . وقال المبرد والرماني في (الضَّاربكَ) و (ضَارِبكَ) : موضوع الضمير خفض ، وقال الأخفش : نصب ، وقال سيبويه : الضمير كالظاهر ، فهو منصوب في (الضاربكَ) مخفوض في (ضاربكِ) ويجوز في (الضَّاربَاكَ) و (الضاربوك) الوجهان[١].

وحجة الفراء في تجويزه هذه الصور كلها أنه قاسها على إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم مقترن بها وذلك بتأويل (الذي هو ضارب زيدٍ) حيث أنه زعم أنه لا فرق بين نوع من المعارف ونوع آخر منها [٢] .

وقال ابن يعيش في شرحه لكلام شيخنا الزمخشري : " ولا أعرف هذا المذهب، وقيل إنه رأي لسيبويه ، وقد حكاه الرماني في شرح الأصول، والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في الشرح أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب، فيقول: الكاف في (ضاربوك) في موضع مجرور لا غير؛ لأنك تقول: (ضاربوا زيدٍ) بالخفض لا غير، والكاف في (الضارباك، والضاربوك) يجوز أن يكون في موضع جر، وهو الاختيار، وأن تكون في موضع نصب لا غير؛ لأنك تقول: (الضاربو زيداً) ، ولو(الضاربكَ) كانت في موضع نصب لا غير؛ لأنك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن إلا نصباً نحو: (الضارب زيداً) ".[٣]

وقال ابن السراج في الأصول: " قيل لأبي العباس : ألستم تقولون: (عبد الله الضاربه، والضاربك، والضاربيَّ) فتجمعون على أنَّ موضع الكاف، والهاء خفض؟ قال: بلى. قيل له: فهذا يوجب (الضارب زيدِ)؛ لأنَّ المكني على حد الظاهر ومن قولك أنت خاصة : أن كل ما عمل في المظهر جائز أن يعمل في المضمر ، وكذلك ما عمل في المضمر جائز أن يعمل في المظهر ، فقال : نحو قول سيبويه : أن هذه الحروف يعني حروف الإضمار قلَّتْ وصارت بمنزلة التنوين ؛ لأنها على حرف ، كما أن التنوين على حرف فاستخفوا أن يضيفوا إليها الفاعل ؛ لأنها تصير في الاسم كبعض حروفه ." [٤]

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٣/ ٨٣- ٨٤ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك (بتصرف)، لابن هشام ، ٣/ ٨٣ .

(٣) شرح المفصل (بتصرف) ، لابن يعيش ، ٢/ ١٣٥ .

(٤) الأصول (بتصرف) ، لابن السراج ، ٢/ ١٤ .

لكنَّ الخوارزمي اعترض على الزمخشري فقال : " هذا الكلام مُختلٌّ بمرة ، وأنا أولاً : أشرحه ، ثم أعترضُ عليه ، ثمَّ أذكر الصحيح ، يقال : الناس في هذا الأمر شرع ، أي : سواءُ يحرك ويسكن ، والسَّماع ها هنا التَّحريك ، وأصلُهُ الذين يشرعون في شرعة وهي :

جمع شارع ، كخدم جمع خادمٍ ، ويقول : كان القياس أن لا يجوز إضافة ما لا نون فيه ولا تنوين من اسم الفاعل المعرف باللام إلى الضمير ؛ لأن هذه الإضافة غير مفيدة للتعريف والتَّخفيف فلا يجوز ، أمَّا أنها غير مفيدةٍ للتَّعريف فلأن التعريف في هذه الإضافة يُستفاد من اللام لا من هذه الإضافة بدليل أن هذه الإضافة لو كانت معرفة لما دخل اللام على المضاف كما في الإضافة المعنوية ، وأمَّا أنَّه لا تخفيف فظاهر ، إلا أنهم لما أجازوا الإضافة فيما وجد فيه علة الجواز ، وهي اشتمال اسم الفاعل على التنوين والنون ، أجازوها فيما لم يُجد ، فحملوا ما لم يشتمل على علَّة الجواز تبعاً لما اشتمل عليها . وهذا كلام ليس بعده في الفساد منتهى ، لأن محصول هذا اللام شيئان :

أحدهما : اشتمال أحدهما على علَّة موجبة للحكم وعدم اشتمال الآخر عليها .

الثاني : وجوب أن يكون غير المشتمل ملتزماً للحكم كالمشتمل ، وذلك أن يتبع غير المشتمل المشتمل ، وهذا فاسدٌ؛ لأنه يقتضي ثُبُوت الحكم في كل صورتين متقاربتين ، سواء وجدت العلة في الصورة الأخرى أو لم توجد ، وذلك لأنا نُتبع هذه الصورة التي لم توجد فيها العلة الصورة الأخرى وهي التي فيها وجدت . وإنما الوجه الصحيح ما ذكرته آنفاً من أنه وقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه، فتدخل اللام على المضاف، وبيان أنه وقع اليأس من تعريف المضاف، والمضاف إليه ها هنا أنَّ المضاف إليه هو الضمير، والضمير لا يحتمل التنكير".[1]

الرد على رأي الخوارزمي :

لستُ موافقاً لاعتراض الخوارزمي على شيخه بهذه الطريقة التي لا تليق بالعلماء.

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١١- ١٢ .

هذا وقد انتصر ابن الحاجب لزمخشري، فقال: " مذهب صاحب الكتاب أنَّ الكاف في موضع خفض، فاحتاج إلى أن يُستدل عليه بقياسه على (الضارباك) من جهة أنَّ (الضارباك) بالإجماع مضاف إلى مضمر، ولم يفد خفة؛ لأنك لا تقول: (الضاربانك)، فإذا وجب أن يكون (الضارباك) مضافاً، ولا خفة، فوجب أن يكون (الضاربك) مضافاً، وإن لم يكن فيه خفة، وإنما وجبت الإضافة في الجميع؛ لأنهم لو اعتبروا تحقيق التخفيف لأدى إلى تناقض إذ لو جوَّزوا (ضاربتك) ليصح التخفيف في (ضاربك)، و(ضاربانك) ليصح في (الضارباك)؛ لأدى إلى الجمع بين ما يشعر بالتمام، وهو التنوين، والنون، وبين ما يشعر بالاتصال، وهو الضمير المتصل، فلأجل ذلك كان اسم الفاعل مع الضمير المتصل شأن ليس له مع المظهر، فلا يلزم من جواز إضافة اسم الفاعل إلى المضمر من غير تخفيف لأجل هذه العلة جواز اسم الفاعل إلى الظاهر مع انتفائها، فحصل فرق بين مسألة (الضارب زيد)، و(الضاربك)، وحصل الدليل على أنَّ الكاف في موضع خفض بالقياس الذي تقدم ". (١)

خلاصة القول :

لقد تبين مما سبق صحة ما ذهب إليه الزمخشري وأنا أميل إلى مذهبه في ذلك، فلا حجة في اعتراض الخوارزمي عليه .

(١) الإيضاح في شرح المفصل (بتصرف) ، لابن الحاجب ١/ ٤٠٤ – ٤٠٦.

الأفعـــــــال

المسألة السابعة : الفعل المتعدي وغير المتعدي .

المسألة الأولى : الفعل المتعدي وغير المتعدي .

قال جار الله:" ومن أصناف الفعل المتعدي[١] وغير المتعدي[٢] فالمتعدي على ثلاثة أضرب متعدٍّ إلى مفعول به ، وإلى اثنين ، وإلى ثلاثة ، فالأول نحو قولك : (ضربت زيداً)، والثاني نحو : (كسوت زيداً جبةً)، و(علمتُ زيداً فاضلاً) ، والثالث : (أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً). وغير المتعدي ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل كـ(ذهبَ زيد ومكث وخرج) ، ونحو ذلك ".[٣]

دراســـة المســـألة تفصيليـاً :

اتفق النحاة على أنَّ الفعل ينقسم الى قسمين متعدٍّ ولازم وهو غير المتعدي .

قال ابن عقيل :" ينقسم الفعل إلى متعدٍّ ، ولازم ، فالمتعدي : هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر ، نحو : (ضربتُ زيداً) ، واللازم : ما ليس كذلك ، وهو : ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر ، نحو : (مررتُ بزيدٍ) أو لا مفعول له ، نحو (قام زيدٌ) ، ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه : فعلاً متعدياً ، وواقعاً ، ومجاوزاً ، وما ليس كذلك يسمى : لازماً ، وقاصراً ، وغير متعدٍّ ، ويسمى متعدياً بحرف جر .

وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر ، وهي هاء المفعول به ، نحو (البابُ أغلقتُهُ) ". [٤]

وقال ابن الحاجب:" المتعدي وغير المتعدي ، فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلَّق ، كـ(ضرب) ، وغير المتعدي بخلافه كـ(قعد)، والمتعدي يكون إلى واحد كـ(ضرب) ، والى اثنين كـ(أعطى ، وعلم)وإلى ثلاثة كـ(أعلم وأرى وأخبر ، وخبَّر ، وأنبأ ونبَّأ ، وحدَّث)فهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت ، والثاني والثالث كمفعولي (علمت)". [٥]

وقال خالد الأزهري:" الفعل ثلاثة أنواع :

---

(١) يسميه القدماء (المجاوز ، أو الواقع) ؛ لأنه إثره لم يقتصر على الفاعل وإنما جاوزه إلى المفعول به ،فوقع مدلوله عليه . أنظر: حاشية النحو والوافي ، لعباس حسن ، ٢ / ١٥٠.

(٢) ويسمى القاصر أو اللازم ، النحو والوافي ، لعباس حسن ، ٢ /١٥١.

(٣) التخمير ، للخوارزمي ، ٣/ ٢٦٣ .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١ / ٤٨٣-٤٨٤ .

(٥) شرح كافيه ابن الحاجب ، لرضي الدين الأستراباذي ، ٤/ ١٣٥ . ، والكناش ، لأبي الفداء ، ٢/ ٣٢.

أحدها : ما لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم ، وهو (كان) وأخواتها في حال نقصانها، فإن منصوبها خبر لها على قول البصريين ، وحال أو شبيه به على قول الكوفيين .

والثاني : المتعدي ، وله علامتان :

إحداهما : أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر ، على وجه لا يكون خبراً .

الثانية : أن يصح أن يُبنى منه اسم مفعول تام ، بأن يُستغنى عن حرف جر .

والمتعدي حكمه أن ينصب المفعول به كـ(ضربت زيداً) و (تدبَّرت الكتبَ) أي تأملتها إلا إن ناب المفعول به عن الفاعل فإنه يُرفع على النيابة عن الفاعل ، كـ(ضُرب زيدٌ) و (تُدبِّرت الكتبُ) برفعهما ، وبناء الفعلين للمفعول .

النوع الثالث : اللازم وله اثنتا عشر علامة اثنتان عدميتان ، وعشر وجودية وهي مطردة .

فالأولى والثانية : ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وألا يُبنى منه اسم مفعول تام وذلك كـ(خرج).

الثالثة : أن يدل على سجيَّة، أي الطبيعية والسليقة وهي ما ليس حركة جسم ، من وصف ملازم ، كـ(جَبُنَ، شَجُعَ).

الرابعة : أن يدل على عَرَضَ وهو ماليس جسم من وصف غير ثابت دائماً ، كـ(مَرِضَ ، كَسِلَ ، نَهِمَ) .

الخامسة : أن يدل على نظافة ، كـ(نَظُفَ ، طَهُرَ ، وَضُؤَ) .

السادسة : أن يدل على دنس نحو : (بَخُسَ ، قَذرَ).

السابعة : أن يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو : (كَسَرْتُهُ فانكسر ، ومددْتُهُ فامْتَدَّ).

الثامنة : أن يكون موازناً لافْعَلَلَّ ، نحو : (اقْشَعَرَّ ، اشْمَأَزَّ) .

التاسعة : يكون موازناً لما أُلْحِق به ، أي بـ (افْعَلَلَّ) وهو (افْوَعَلَّ) ، نحو : (اكْوَهَدَّ الفرخ إذا ارتعد).

العاشرة : يكون موازناً لـ: افعَنْلَلَ ، وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين ، كـ(احْرَنْجَمَ).

الحادية عشرة والثانية عشرة : أن يكون موازناً لما ألحق به أي بـ(افْعَنْلَلَ)، وهو ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف ، أو من حروف (سألتمونيها) نحو **:(اقْعَنْسَسَ الجمل)** [١]، إذا أبى أن ينقاد ، والثاني نحو : (افْعَنْلَى) كـ**(احْرَنْبَى الديكُ)** [٢] إذا انتفش للقتال ". [٣]

وقد خالف الخوارزمي شيخه الزمخشري في (غير المتعدي) فقال: " غير المتعدي على ضربين :

أحدهما : أن يكون وصفياً كقولك : قام زيد.

والثاني : أن يكون جُعلياً نحو (ضُرب زيدٌ) مبنياً للمفعول ". [٤]

الرد على رأي الخوارزمي :

نجد الخوارزمي اعترض على تقسيم شيخه الزمخشري للفعل من حيث المتعدي وغير المتعدي فقد جعل الزمخشري غير المتعدي ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل كـ(ذهبَ زيد ، ومكث ، وخرج).وهو ما ذهب إليه النحاة . في حين جعله الخورازمي على ضربين : وهو أن يكون وصفاً ، و مبنياً للمجهول ، وقد أسماه جُعلياً وهو الذي لم يقل بهذه التسميه غيره من النحاة ناهيك عن ضعف ما ذهب إليه .

خلاصة القول :

بناء على اتفاق النحاة في تقسيمهم الفعل فأنا أميل إلى هذا التقسيم، ولا حجة للخوارزمي فيما ذهب إليه وشذ فيه على شيخه وعلى النحويين.

---

(١) **(اقعنسس)** فهو مقعنسس . والمقعنسس : الشديد ، والمتأخر أيضاً ، وقال ابن دريد : " رجل مقعنسس "، إذا امتنع أن يضام . انظر : حاشية شرح شافية بن الحاجب ، لرضي الدين الأستراباذي ، ص ٤٢ .

(٢) **(احرنبى الرجل)** : تهيأ للغضب والشر ، و احرنبى أيضاً : استلقى على ظهره ورفع رجليه نحو السماء . انظر : حاشية شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الأستراباذي ، ص ٤٢ .

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح (بتصرف)، لخالد الأزهري ،٢٦٤/١ .

(٤) التخمير ، للخوارزمي ، ٣/ ٢٦٣ .

الحـــــروف

المســـألة الأولى : إبدال الواو من أختيها .

المســـألة الأولى : إبدال الواو من أختيها

قال جار الله :" والواو تُبدل من أختيها ومن الهمزة فإبدالها من الألف في نحو: (ضوارب) و(ضويرب) تصغير (ضراب) مصدر (ضارب) ".[١]

دراســـة المســـألة تفصيلياً:

الإبدال : أن تقيم حرفاً مقام حرف في موضعه ، والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام تسعة ، يجمعها (هَدَأتُ مُوطِياً) [٢] .

قال ابن جني:" كل واوين التقتا في أول الكلمة قلبت الأولى منهما همزة ، فتقول في تحقير (واصل) (أُويصل)وفي جمعه (أواصل) . والأصل : (وُوَيصِل ، و ووَاصِل) . فقلبت الواو الأولى همزة ، كراهية اجتماع الواوين في أول الكلمة ، فأمَّا قوله تعالى[٣]: ﴿ مَا وُۥرِيَ عَنۡهُمَا مِن سَوۡءَٰتِهِمَا ﴾ فإنما صحّت الواو فيه ، لأن الواو الثانية مدة ، و إنما هي بدل من ألف (واريت) فلما لم تلزم لم يُعتدَّ بها ، ومما قلبت فيه الواو همزة قوله[٤] :

ضربتْ صَدرَها إليَّ ، وقالتْ : يا عَدِيّاً ، لقد وقتْكَ الأواقي

وأصله (الوواقي) جمع واقية ، كـ(عافية وعواف) . فإن توسطت الواو صحتا . وذلك قولك في النسب إلى نوى ، وهوى : (نَوَوِيٌّ) و (هَوَوِيٌّ) " . [٥]

وقال ابن هشام :" أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها ، نحو : (بُويعَ ، و ضُوربَ) وفي التنزيل : ﴿ مَا وُۥرِيَ عَنۡهُمَا ﴾ .

وأما إبدالها من الياء ففي أربع مسائل :

---

(١) أوضح المسالك ، لابن هشام ، ٤/ ٣١٥ ، شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، ص٢١٣، شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ، ٢/ ٥٠٣ .

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ٤/ ٣٤٣ .

(٣) سورة الأعراف [٢٠].

(٤) هذا البيت من الخفيف ، وهو لمهلهل بن ربيعة التغلبي، واسمه عدي، وزعم ابن الكلبي أن اسمه: امرؤ القيس. انظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، للبطليوسي ، ١/ ٣٤. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د/ إميل يعقوب ، ٥/ ٢٠٩ .

(٥) شرح التصريف الملوكي ، لابن يعيش ، ص ٤٨٢-٤٨٣ .

إحداها : أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع ، نحو : (مُوقِن ، ومُوسِر) ، ويجب سلامتها إن تحركت نحو : (هُيام) ، و أدغمت كـ(حُيَّض) ، أو كانت في جمع ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كـ(هيمٍ ، وبيضٍ) في جمع أفْعَلَ أو فَعْلاء .

الثانية : أن تقع بعد ضمة وهي إما لام فِعْلٍ كـ(نهُوَ الرجل) و(قَضُو) بمعنى ما أنْهَاهُ ، أي أعقله ، و ما أقْضَاهُ ، أو لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كأن تُبنى من الرمي مثل مقْدُرَة فإنك تقول : (مَرْمُوَة) ، بخلاف نحو : (تَوَانَي تَوَانِيَة)؛ فإن أصله قبل دخول التاء (تَوَانُياً) بالضم كـ(تكاسل تَكاسُلاً) فأبدلت ضمته كسرة لتسليم الياء من القلب ، ثم طرأت التاء لإفادة الوحدة وبقي الإعلال بحاله ، أو لام اسم مختوم بالألف والنون كأن تبني من الرمي على وزن (سَبُعَان) اسم الموضع الذي يقول فيه ابن الأحمر[1] :

أَلَا يَا دِيَـارَ الْحَـيِّ بالسَّـبُعَـانِ

فإنك تقول : (رَمُوَان).

الثالثة : أن تكون لاماً لفَعْلَى ، بفتح الفاء اسماً لا صفة ، نحو : (تَقْوى و شَرْوَى و فَتْوَى) ، قال الناظم وابنه :" وشذ سَعْيَا لمكان ، ورَيَّا للرائحة ، وطَغْيَا لولد البقرة الوحشيَّة " انتهى .

فأما **<u>الأول</u>** : فيحتمل أنه منقول من صفة كـ(خَزْيَا و صَدْيَا) مؤنثي (خَزيَان وصَدْيان) .

وأما **<u>الثاني</u>** : فقال النحويون : صفة غلبت عليها الاسمية ، والأصل : رائحة رَيَّا ، أي: مملوءة طيباً .

وأما **<u>الثالث</u>** : فالأكثر فيه ضم الطاء ؛ فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف .

الرابعة : أن تكون عيناً لِفُعْلَى – بالضم – اسماً كـ(طُوبى) مصدراً لـ(طاب)، أو اسماً للجنة ، أو صفة جارية مجرى الأسماء وهي فُعلى أفْعَل ، كـ(طُوبى و

---

(١) نسب قوم هذا الشاهد لابن أحمر كما فعل ابن هشام ، في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ٤/ ٣٣٥ ، ونسبه الشيخ خالد لتميم بن أبي بن مقبل ، وقال ياقوت : " وقال ابن مقبل ، وقيل : ابن أحمر "، والبيت من الطويل ، وعجزه قوله :

أَمَلَّ عَلَيْهَا بالبِلَى المَلَوَان

اللغة : (السبعان) جبل قبل فلج ، وقيل : واد شمالي سلم ، قال ياقوت : " ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلان بفتح فضم ". انظر حاشية أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،لابن هشام ، ٢٨٦/٤ .

الكَرسي والخُورَى) مؤنثات (أطيب و أكيس و أخير) والذي يدل على انها جارية مُجرى الأسماء أن أفعل التفضيل يُجمع على أفاعل فيقال : (الأفاضل و الأكابر) كما يقال في جمع (أفْكَلٍ) : (أفاكِل) .

فإن كان فُعْلَى صفةً محضةً وجب قلب ضمته كسرة ، ولم يُسمع من ذلك إلا قوله تعالى[1]: ﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾ أي : جائزة : ومشْيَة حِكى ، أي : يتحرك فيها المنكبان هذا كلام النحويين .

وقال الناظم وابنه: يجوز في عين فُعْلَى صفةً أن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء ، فتقول : (الطُّوبَى و الطِّيبي ، والكوسي والكِيَسى ، والضُّوقي والضِّيقي)". [2]

إما الخوارزمي فقد رأى قول شيخه في هذا زلة فقال :" الواو في ضوارب بدلٌ من الألف في ضارب بدليل أن ألف الجمع تقع ثالثة وذلك في نحو :(مساجد وجعافر) وكذلك في (ضويرب) ؛ لأن ياء التصغير تقع ثالثة ، والواو في ضويرب بدل من الياء في (ضيراب) . من قال كلام في كلم قال :(قِيْتَال) في قاتل. وفي هذا الكلام زلةٌ جرت على قلم الشيخ رحمة الله ".[3]

الرد على رأي الخوارزمي :

نجد الخوارزمي في هذه المسألة قد وافق شيخه الزمخشري في ما ذهب إليه إلا إنه قد اختلف معه في أن (ضويرب) تصغير (ضراب) فقد رأى الخوارزمي بأن الواو في (ضويرب)بدلاً من الياء في (ضيراب) . وهذا مالم يقل به أحد سواه فقد شذا في ذلك على شيخه وعلى النحاة .

وقال ابن يعيش شارحاً لقول الزمخشري:" وأما إبدلت من أختيها ومن الهمزة.

والمراد بقولنا : (أختيها) الألف والياء ؛ لأنهن جميعاً من حروف المد واللين، وقد مثّل بأمثلة متعددة ، وعلة كل واحد منها غير الأخرى ، لكنه جمع بينهن الانقلاب من الياء والواو ، وأنا أشرح ذلك شيئاً فشيئاً .

---

(١) سورة النجم [٢٢].

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ٤/ ٣٣٤إلى ٣٣٦ .

(٣) التخمير ، للخوارزمي ،٤/ ٣٤٣-٣٤٤ .

وأما إبدالها من الألف ففي نحو : (فاعِلٍ) ، و (فاعَلٍ) ، و (فاعُول) ، و (فاعالٍ) وذلك نحو : (ضارِبٍ) ، و (خاتَمٍ) ، و (عاقُولٍ) ، و (ساباطٍ)، فمتى أردت تحقير شيء من ذلك أو تكسيره ، قلبت ألفه واواً ، وذلك نحو : (ضُوَيْرِبِ) ، و (ضَوارِبِ) ، و (خُوَيْتِمٍ) ، و (خواتِمَ) ، و (عُوَيْقيلٍ) ، و (عَواقِيلَ) ، و (سَوابيطَ) . فأما قلبها في التحقير ، فظاهرةٌ ؛ وذلك لانضمام ما قبل الألف . وأما قلبها في التكسير ، فبالحمل على التحقير ، وذلك أنك إذا قلت : (ضَوارِبُ) ، و (خَواتِمُ) ، فلا ضمة في الضاد والخاء توجب انقلاب الألف إلى الواو ، لكنك لما كنت تقول في التحقير(خُوَيْتِمٌ) ، قلت في التكسير (خَواتِمُ) ". [1]

خلاصة القول :

إذا لا صحة لما نسبة الخوارزمي من زلة جرت على قلم الزمخشري في هذه المسألة وأنا أميل إلى ما ذهب إليه الزمخشري في هذا وقد وافقه في ذلك النحويون .

(١) شرح المفصل ، (بتصرف) ، لابن يعيش ،٥/ ٣٨٠ .

المرفـــــوعـــات

المسألة الأولى : اسم " لا" المشبهة بـ " ليس " .

المسألة الأولى : اسم " لا" المشبهة بـ " ليس " .

قال جار الله :" إلا أن (ما) أوغل في الشبه بها لا ختصاصها بنفي الحال ، ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً . فقيل : (ما زيدٌ منطلقاً ، وما أحدٌ أفضلَ منك) ، ولم تدخل (لا) إلا على النكرة ، فقيل :(لا رجلٌ أفضلَ منك) ، وامتنع (لا زيدٌ منطلقاً) ". [١]

دراســـة المســألة تفصيلياً:

(لا) المشبهة بــ(ليس) لها ثلاثة شروط:

أحدها: أن تدخل على نكرة .

الثاني: أن يكون الاسم مقدماً على الخبر.

الثالث: ألا يفصل بينها، وبين الاسم، فتقول: (لا رجلٌ منطلقاً)، كما تقول : (ليس زيدٌ منطلقاً) [٢].

قال ابن مالك:" إلحاق (لا) بـ(ليس) في العمل عند من قال به وهم البصريون مخصوص بالنكرات ، كقولك : (لا رَجُلٌ خيْراً من زيد) و (لاعمل أنفع من طاعة الله). وذكر الشجري[٣] أنها عملت في معرفة ، وأنشد للنابغة الجعدي[٤]:

وحَلَّتْ سَـوادَ القلبِ لا أنا بَاغيـاً سِـواها ولا عن حُبِّها متراخِيـا [٥]

ويمكن عندي أن يُجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغياً) على الحال تقديره : لا أرى باغياً ، فلمَّا أضمر الفعل برز الضمير ، وانفصل .

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٩٤ .

(٢) انظر في هذا: الكتاب، لسيبويه ، ٢٨/١، والمقتضب، للمبرد، ١/ ٢٢٩، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/ ١٠٨، وشرح التسهيل ، لابن مالك ١/ ٣٧٦.

(٣) هو أبو السعادات هبة الله بن علي الشريف البغدادي ، قال ياقوت :" نسب إلى بيت الشجري من قبل أمه " ، أخذ عن ابن طبطبا والتبريزي وغيرهما ، ثم تفرد بالزعامة في بغداد . ومن تصانيفه (الأمالي) ، (الإنتصار) وهو على صغر حجمه مفيد جداً ، (شرح اللمع لابن جني) و (ما تفق لفظه واختلف معناه) . توفي ابن الشجري بالكرخ من بغداد سنة ٥٤٢ هـ . انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، ص ١٢٢، ومعجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٦/ ٢٧٧٥ . معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ٤/ ٥٨ .

(٤) هو قيس عبد الله بن عُدس بن ربيعة الجعدي العامري . أبو ليلى ، صحابي من المعمرين . اشتهر في الجاهلية ، وسمي النابغة ؛لأنه أقام ثلاثين سنة لا يقول الشعر ثم نبغ فقاله . توفي سنة ٥٠هـ . انظر الأعلام ، للزركلي ، ٥/ ٢٠٧ .

(٥) البيت من بحر الطويل .

الشاهد فيه : قوله (لا أنا باغياً) حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس) مع أن اسمها معرفة ، وهو (أنا) وهذا شاذ . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧، والدرر، للشنقيطي ، ١/ ٩٨. وهمع الهوامع ، للسيوطي ، ١/ ١٢٧ .

ويجوز أن يُجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً (باغياً)على الحال .

ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ". (١)

وقال ابن عقيل:" أمَّا (لا) فمذهب الحجازيين إعمالها عمل (ليس) ، ومذهب تميم إهمالها ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: (لا رجلٌ أفضل منك) ومنه قوله :

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وزرٌ ممَّا قضى الله واقيا (٢)

الشرط الثاني : ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فلا تقول : (لا قائماً رجلٌ).

الشرط الثالث : ألا ينتقض النفي بـ(إلا) ، فلا تقول : (لا رجلُ إلا أفضل من زيدٍ) بنصب (أفضل) بل يجب رفعه ". (٣)

وقد ذكر ابن هشام أن إعمال(لا) عمل (ليس) قليل ، ويشترط في إعمالها الشروط الواجب توفرها في إعمال (ما) عدا الشرط الأول وهو: أن لا يقترن اسمها بأن الزائدة ، وأن يكون المعمولان نكرتين ، والغالب أن يكون خبرها محذوفاً ، حتَّى قيل بلزوم ذلك ، كقوله (٤) :

فأنَـا ابْنُ قَيْـسٍ لا بَـرَاحُ

والصحيح جواز ذكره ، وإنما لم يُشترط الشرط الأول لأن (إنْ) لا تزاد بعد (لا) أصلاً " . (٥)

---

(١) شرح الكافية الشافية (بتصرف) ، لابن مالك ، ١ / ٤٤٠ .

(٢) هذا البيت من الطويل ، وهو من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلاً معيناً

الشاهد فيه : قوله (لا شيء باقياً ، ولا وزر واقيا) حيث اعمل (لا) في الموضعين عمل ليس واسمها وخبرها نكرتان . انظر حاشية شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٢٨٩ . وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ١٦٧ ، وأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ١/ ٢٥٢ . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ١/ ٢٣٩ .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك (بتصرف) ، لابن عقيل ، ١/ ٢٨٨ -٢٩٢ .

(٤) هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره قوله :

من صـدَّ عَنْ نِيـرَانها

والبيت من كلمة لسعد بن مالك ، يعرض فيها بالحارث بن عباد .

= الشاهد فيه : قوله (لا براح) حيث أعمل فيه (لا) عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو قوله : (برح) ، وحذف خبرها . انظر : وأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، ١/ ٢٥٢ . الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٢٨ ، ٣٥٤ . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام ، ١/ ٢٣٩ . شرح التسهيل ، لابن مالك ، ١/ ٣٧٦ . شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١/ ٢٦٥.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك (بتصرف)، لابن هشام ، ١/ ٢٥١ إلى ٢٥٣ .

وذكر لنا أيضاً ابن هشام أوجه اختلاف (لا) مع (ليس) فقال:" (لا) هذه تخالف ليس من ثلاث جهات :

إحداها : أن عملها قليل ، حتى ادُّعِيَ أنه ليس بموجود .

الثانية : أن ذكر خبرها قليل ، حتى إن الزجاج لم يظفر به فادَّعى أنها تعمل في الاسم خاصة ، وأنَّ خبرها مرفوع ، ويرده قوله :

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وزرٌ ممَّا قضى الله واقيا (١)

الثالث : أنها لا تعمل إلا في النكرات ، خلافاً لابن جني وابن الشجري ، فقد قالوا بعملها في المعرفة ". (٢)

لكنَّ الخوارزمي اعترض على شيخه فقال في التخمير: "هذا الكلام فيه خلل، وذلك؛ لأنَّ امتناع دخول (لا) على المعارف لو كان لقصور الشبه بينه وبين ليس لما دخل على المعرفة المكررة في قولك: (لا زيدٌ عندنا، ولا عمرو) وإنما ذلك؛ لأنَّ نفي (لا) فيه شمول، و(ما) لذات النفي ، ولا يحصل الشمول إلا إذا دخل على اسم جنس، لأنه متى دخل عليه فكما ينتفى به أي بالداخل واحدٌ من آحاد الجنس ، فكذلك ينتفى به كل واحدٍ ، فإذا دخل على المعرفة لم يحصل به نفي فيه شمول فكذلك يكرَّر النفي بخلاف (ما) فإنه لما كان لذات النفي ، وذات النفي كما يحصل بدخولها على النكرة يحصل أيضاً بدخولها على المعرفة ويحصل به نفي دخولها على المعرفة ". (٣)

الرد على رأي الخوارزمي :

اعتراض الخوارزمي على شيخه في هذه المسألة غير سديد، وقد قال ابن يعيش في هذا:" اعلم أن (لا) من الحروف الداخلة على الأسماء والأفعال ، فحكمها أن لا تعمل في واحد منهما ، غير أنها عملت في النكرات خاصة لعلةٍ عارضة ،

---

(١) قد سبق تخريجه .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (بتصرف) ، لابن هشام ، ١/ ٢٣٩ .

(٣) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٩٤ .

وهي مضارعتها (إنَّ) ، كما أُعملت (ما) في لغة أهل الحجاز لمضارعتها (ليس) . والأصل أن لا تعمل ، وبيان مضارعتها لـ(انَّ) ، وذكرنا أن حكم النكرة المفردة بعد (لا) البناء على الفتح ، نحو : (لا رجلَ عندك ، ولا غلام لك) وهي حركة بناء نائبة عن حركة الإعراب .

وإذا قلت : (لا رجل أفضل منك) ، و (لا أحدَ خيرٌ منك) ، و (لا إله غيرك) ، كان مبنياً مفتوحاً لوجود علة البناء ، وهو تضمنه معنى الحرف الذي هو (مِنْ) ، وإذا المراد العموم واستغراق الجنس ، ولم يُوجد ما يمنع من البناء ، فأما المضاف والمشابه له نحو : (لا غلام رجل عندك) ، و (لا خيراً من زيدٍ في الدار) فإنه وإن كانت العلة المقتضية للبناء موجودة ، وهو تضمُّنُه معنى (مِنْ) فإنه وجد مانع من البناء ، وهو الإضافة ، وطول الاسم فعدم البناء فيهما لم يكن لعدم تمكنه ، بل لوجود مانع منه ". (١)

وقد عقَّب الأندلسي على الخوارزمي بقوله: " قلتُ لا نُسلِّم أنَّ (لا) هذه هي التي تدخل على النكرة، بل هي مشاركة لها في اللفظ، ولئن سلَّمنا أنها تلك، لكن لا يحصل مطلوبه ؛ لأنها لم تعمل في المعرفة إلا إذا تكررتْ، والمصنف علَّل عملها في النكرة مختصاً بها، فلا يحصل مقصوده.

وهذا أيضاً استلالٌ في غير محل النزاع، فإنَّ النزاع ليس في الدخول بل النزاع في العمل ". (٢)

خلاصة القول :

إذا تبين مما سبق ضعف ما ذهب إليه الخوارزمي ، وصحة ما ذهب إليه الزمخشري وأنا أميل إلى رأي الزمخشري وقد وافقه في ذلك النحويون.

---

(١) شرح المفصل (بتصرف) ، لابن يعيش ، ٢/ ٩١- ٩٢ .

(٢) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٩٤ .

التوابـــــع

المسألة الأولى : ما جاء نعتاً على الموضع .

المسالة الثانية : البدل في حكم تنحية المبدل منه .

المسألة الأولى : ما جاء نعتاً على الموضع .

أجاز الزمخشري حذف خبر (لا)التي لنفي الجنس فقال:" وهو في قول أهل الحجاز : (لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحدَ خيرٌ منك) وقول حاتم[١] :

ولا كريمَ من الولْدانِ مصبُـــوحُ

يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يترك فيه طائيَّته إلى اللغة الحجازية.

والثاني: ألا يجعل (مصبُـوحَاً) خبراً، لكن صفة محمولة على محل (لا) مع المنفي ، وارتفاعه بالحرف أيضاً ؛لأن (لا) محذوٌ بها حذْوَ (إنَّ) من حيث أنها نقيضتها ، ولازمة للأسماء لزومها " . [٢]

دراســـــة المســـــألة تفصيلياً :

مذهب أهل الحجاز جواز إظهار خبر (لا) النافية للجنس نحو: (لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحدَ خيرٌ منك) ، وأما بنو تميم، فلا يُجيزون ظهور خبر (لا) البتة، ويقولون: هو من الأصول المرفوضة، ويتأوَّلون ما ورد من ذلك، فيقولون في نحو: (لا رجلَ أفضلُ منك) إنَّ (أفضل) نعت لرجل على الموضع، وأما قول الشاعر:

ورَدَّ جَـــازرُهم حَـــرْفَاً مُصَرَّمـــةً ولا كريمَ من الولْدانِ مصبُـــوحُ

فيجوز أن يكون صفة للمنفي على الموضع، ويضمر الخبر، وعليه بنو تميم، ويجوز أن يكون خبراً كما قال أهل الحجاز[٣].

قال المبرد[١]:" ما جاء نعتاً على الموضع – وهو ها هنا أحسن - قول الله عز وجل[٢]: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾. إن شئت كان (غيره) استثناء ، وإن شئت كان نعتاً

---

(١) البيت من البسيط، نسبه الزمخشري لحاتم الطائي . ونسبه الجرمي لأبي ذؤيب الهذلي والصواب أنه – كما قال الأعلم – لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط .

قال الأعلم: " **الشاهد فيه** : رفع مصبوح على خبر (لا) لأنها، وما عملت فيه موضع اسم مبتدأ، ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع تقديره: موجود، ونحوه.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٩،والمقتضب ٤/ ٣٧٠، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/ ١٠٤،وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢١٢.

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٨٩ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٥٦، والمقتضب ٤/ ٣٧٠، وشرح المفصل ، لابن يعيش ١/ ١٠٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢١٢، وشرح الكافية لرضي ١/ ٢٤٤، ورصف المباني ص/ ٢٦٦، وشرح الأشموني ١/ ١٥٤.

على الموضع . وإنما كان هو الوجه ؛ لأن (من) زائدة لم تُحدث في المعنى شيئاً و (لا) ليست كذلك ؛ لأنها أزالت ما كان مُوجباً ، فصار بها منفيًّا . فمن ذلك قوله :

ورَدَّ جَـــازرُهم حَـــرْفَاً مُصَرَّمـــةً ولا كريمَ من الوِلْدانِ مصبُـــوحُ" .

قال سيبويه:" تقول : (لا أحدَ أفضلُ منك) ، إذا جعلته خبراً ، وكذلك : (لا أحدَ خيرُ منك)، قال الشاعر :

ورَدَّ جَـــازرُهم حَـــرْفَاً مُصَرَّمـــةً ولا كريمَ من الوِلْدانِ مصبُـــوحُ

لما صار خبراً جرى على الموضع ؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على (لا) فجرى مجرى : (لا أحدَ فيها إلا زيدٌ) . وإن شئت قلت : (لا أحدٌ أفضلَ منك) في قول من جعلها كـ(ليس) ويُجريها مجراها ناصبة في المواضع ، وفيما يجوز أن يُحمل عليها. ولم يُجعل (لا) التي كـ(ليس) مع ما بعدها كاسم واحد ، لئلا يكون الرافعُ كالناصب. وليس أيضاً كل شيء يخالف بلفظه يجري مجرى ما كان في معناه". (٣)

وقال ابن مالك في ألفيته:

وشاع في ذا الباب إسْقاطَ الخَبرْ إذا المُرادُ معَ سُقوطهِ ظهرْ

قال ابن عقيل في شرحه :" إذا دل دليل على خبر (لا) النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين ، وكثر حذفه عند الحجازيين ومثاله أن يقال : (هل من رجل قائم ؟) فتقول : (لا رجُلَ) وتحذف الخبر – وهو قائم – وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند الحجازيين ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور ، كما مُثِّلَ ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو أن يقال : (هل عندك رجل ؟) أو (هل في الدار رجل ؟) فتقول :(لارجُلَ). فإن لم يدل دليل على الخبر لم يجزْ حذفه عند الجميع ." (٤)

وقال ابن هشام:" إن كان اسم (لا) مفرداً ، ونعت ، ولم يفصل بينهما فاصل مثل :(لا رجلَ ظريفٌ في الدار) جاز في الصفة : الرفع على موضع (لا) مع اسمها ، فإنهما في موضع الابتداء ، والنصب على موضع اسمها ، فإن موضعه

---

(١) المقتضب ، للمبرد ، ٤/ ٣٦٩ -٣٧٠ .

(٢) سورة الأعراف [٥٩].

(٣) الكتاب ، لسيبويه ، ٢/ ٢٩٩-٣٠٠ .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ١/ ٣٧٧-٣٧٨ .

نصب بـ (لا) العاملة عمل (إن) ، والفتح على تقدير أنك ركَّبْت الصفة مع الموصوف كتركيب (خمسة عشر) ، ثم أدخلت (لا) عليهما .

فإن فصل بينهما فاصل ، أو كانت الصفة غير مفردة ، جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح ، فالأول نحو : (لا رجلَ في الدار ظريفٌ ، وظريفاً) ، والثاني نحو : (لا رجلَ طالعاً جبلاً ، وطالعٌ جبلاً)". [1]

أما الخوارزمي فقد اعترض على شيخه الزمخشري في تجويز الأمر الثاني، فقال: "ويحتمل – فيما زعم الشيخ – ألا يجعل (مصبُوحَاً) خبر (لا) النافية للجنس، لكنه يجعله صفة محمولة على محل (لا) مع المنفي، وهذا شيءٌ فاسدٌ، وقبل أن أبين فساده أذكر الخادعة للشيخ، ثُم أعترض عليها.

فأقول : إنهم يقولون بأن (لا)النافية للجنس نقيضه (إنَّ) ، ومن شأن النقيضين أن يستويا في جميع الأحكام إلا في المعنى فإنهما فيه يتناقضان ، ومن ثم لما كانت إن للاثبات ولا للنفي تساويا في الحكام فكان لكل واحد منهما منصوب ومرفوع ، وكما أن هناك إثباتاً وحرفاً يفيد تأكيداً للإثبات ، فها هنا نفي وحرف يفيد تأكيد للنفي ، وهو ما تضمن (لا) من معنى الاستفهامية ، ثم كما إن (إنَّ) مع الاسم تكون بمنزلة المبتدأ ، فكذلك (لا) مع الإسم ضرورة للتَّناقض بينهما ، ولذلك سُوي في جمع سلامة المؤنث بين حالتي الجر والنصب كما سوي في الحالتين بين جمع سلامة المذكر حملاً للنقيض على النقيض ، فيكون (مصبوح) صفة للمبتدأ المستفاد من المنفي وحرف النفي ، والخبر محذوف فهذه هي الجهة الخادعة له .

وأما الاعتراض عليها فأقول : الذي يصحُّ أن يكون (مصبوحاً) هو الكريم ، أما نفي الكريم وعدمه فكونه (مصبوحاً) من أشنع ما يكون المحال ، والذي يمكن تنحُّله في هذا المقام أن يقال : الاستفهام يجري مجرى النفي ، وذلك إذا كان إنكاراً .

فيجرى النفي مُجرى الاستفهام ها هنا، ويكون المعنى: وأيُّ كريم من الولدان مصبوح، والوجه الجيد أن يقال: (مصبوح) صفة للمنفي لا مع النافي، وهذا لأنَّ النفي ها هنا رفع بدليل أنَّ (لا) النافية للجنس ربما نزلت منزلة الفعل ".[2]

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ١٩٣ .

(٢) التخمير (بتصرف) ، للخوارزمي ، ١/ ٢٩١ .

الرد على رأي الخوارزمي :

لستُ موافقاً لاعتراض الخوارزمي على شيخه في هذه المسألة ، فإن قوله :" وهذا شيءٌ فاسدٌ " ليس فاسداً كما زعم، فالعطف على الموضع كثير، تقول: (لا رجلَ في الدار ولا امرأة) ، ومثله قول الشاعر:

هذا ــ لعمرُكُم- الصَّغارُ بعينِهِ لا أمَّ لي إنْ كان ذاكَ ولا أبُ [١]

فقد استشهد به سيبويه على عطف الأب بالرفع مراعاة لمحل (لا) مع اسمها[٢].

وقال السلسيلي في هذا: " وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع (إلا) نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ومن حذفه دون (إلا) قوله تعالى[٣]:

﴿ لَا ضَيْرَ ﴾[٤] ،﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾ و قال صلى الله عليه وسلم[٥]: **(لاَ ضَرَرَ ولاَ ضرارَ)**[٦]، **(لا عَدْوَى ولا طِيَرةَ)** ". [٧]

وقد تكفَّل بالردِّ عليه الأندلسي فقال : " فهم هذا الرجل لأقوال النحويين عجيب، فمتى قال الشيخ، أو أحد من النحويين أن (مصبوحاً) صفة لنفي الكريم، أو عدمه؟ بل الشيخ قال: صفة محمولة على محل (لا) مع المنفي ومحل الشيء غير الشيء، فمعنى قول النحويين إنَّ هذا اللفظ محمول على الموضع، أو على المحل أنَّ مجموع الحرف، والاسم قد حلاَّ في محلّ هو للمبتدأ المرفوع لفظاً، فتحمل الصفة، أو العطف، أو غير ذلك على إعراب ذلك الاسم الذي هو المجموع في محله.

---

(١) هذا بيت من الكامل ، وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فقيل : لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه ، وقيل : هو لهام بم مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب ، وقيل : لرجل من بني عبد مناة ، وقيل هو لابن أحمر ، وقيل : لضميرة بن ضمرة .

الشاهد فيه : قوله (ولا أب) حيث جاء مرفوعاً، ورفعه على واحد من ثلاثة أوجه ، الأول: أن يكون معطوفاً على محل (لا) مع اسمها ، والثاني : أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس ، و(أب) اسمها وخبرها محذوف ، الثالث : أن تكون (لا) غير عاملة بل هي زائدة ، ويكون (أب) مبتدأ خبره محذوف .

انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ٢/ ١٤ ، الكتاب ، لسيبويه ، ٢/ ٢٩٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لابن عقيل ، ١/ ٣٦٨ ، شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢/ ١٠٨ .

(٢) الكتاب ، لسيبويه ، ٢/ ٣٥٢.

(٣) سورة الشعراء [٥٠].

(٤) سورة سبأ [٥١].

(٥) رواه الإمام أحمد في مسنده ١/ ٣١٣.

(٦) رواه البخاري في صحيحه ٧/ ١٧.

(٧) شفاء العليل (بتصرف) ، للسلسيلي ، ١ / ٣٨١ .

وقوله : وإلا فما الفاعل في هذه الجملة وهو أيضاً من نحوه الغريب المبتدع ، وإلا فمن سلم له أن هنا فعلاً حتى يحتاج إلى فاعل ، كأنه أراد أن يقول وإلا فما المرفوع في هذه الجملة ، نظراً إلى أن الجملة لا تتم إلا بمرفوع ، لكن جوابه أن المرفوع مقدر ، ولا يشترط أن يكون المرفوع ملفوظاً به في كل جملة ، ألا ترى أن قولهم : (إنَّ مالاً) لا مرفوع فيه لفظاً مع أنها جملة مفيدة فكذلك هاهنا .

فظهر أن الشيخ ما انخدع ، بل الذي افتضح ووقع في الاعتراض الذي اخترع". [1]

خلاصة القول :

تبين مما سبق فساد ما اعترض به الخوارزمي على شيخه في هذه المسألة ، وأنا أميل إلى رأي شيخنا الزمخشري في هذا وقد أيده في ذلك النحويون .

(١) حاشية التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٢٩٠ .

المسألة الثانية : البدل في حكم تنحيه المبدل منه

قال جار الله:" وقولهم : إنه في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته للتوكيد والصفة في كونهما تتمَّتين لما يتبعانه ، لا أن يعنوا إهدار الأول وطرحه ، ألا تَراك تقول : (زيدٌ رأيتُ غلامه رجلاً صالحاً) ؟ فلو ذهبت تُهدرُ الأول لم يسدَّ كلامُك ". [١]

دراســـة المســألة تفصيلياً :

قال النحويون: إنَّ البدل في حكم تنحية المبدل منه، ووضع البدل مكانه، وليس ذلك على معنى إلغائه، وإزالة فائدته بل على معنى أنَّ البدل قائمٌ بنفسه، وأنه معتمد الحديث، وليس مبيِّناً للمبدل منه كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت[٢].

قال الزركشي[٣] في التخصيص بالبدل:" أعني بدل البعض من الكل ، نحو: (أكلت الرغيف ثلثه)، ومنه قوله تعالى[٤]:﴿ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ ذكره ابن الحاجب في مختصره . وأنكره الصفي الهندي[٥]، قال : لأن المبدل كالمطروح، فلم يتحقق فيه معنى الإخراج ، والتخصيص لابد من الإخراج ، ألا ترى إلى قوله تعالى[٦] : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ ، أن تقديره : ولله حج البيت على

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ٢ / ١١٧ .

(٢) انظر: التبصرة، والتذكرة للصيمري ١/ ١٥٦، وشرح الجمل، لابن عصفور ١/ ٢٨٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ، للجرجاني ٢/ ٩٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٩.

(٣) هو بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي ، ولد عام ٧٤٥ هـ ، عالم بفقه الشافعية والأصول. تركي الأصل، مصري المولد والوفاة.ينتسب إلى مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، ومن مصنفاته : (البرهان في علوم القرآن) ، (البحر المحيط في أصول الفقة) ، (خبايا الزوايا) ، و (المنثور في القواعد الفقهية) ، توفي عام ٧٩٤ هـ .
انظر : الأعلام ، للزركلي ، ٦/ ٢٨٦ ، ومعجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ٩/ ١٢١ ، ١٠ / ٢٠٥ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي ، ٦/ ٣٣٥ ، الدرر الكامنة ، لابن حجر العسقلاني ، ٤/ ١٧ .

(٤) سورة المائدة [٧١].

(٥) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي الهندي ، ولد في دهلي من الهند سنة ٦٤٤ هـ ، وخرج منها ٦٦٧ هـ ، وتنقل بين عدد من الأمصار حتى استقر به المقام في دمشق سنة ٦٨٥ هـ . ومن مؤلفاته : (نهاية الوصول في دراية الأصول) ، و (كتاب الفائق في أصول الفقه) ، و (الرسالة التسعينية في الأصول الدينية) ، توفي الهندي سنة ٧١٥ هـ بمنزله في المدرسة الظاهرية بدمشق ، ودفن في مقابر الصوفية . انظر : البداية والنهاية ، لابن كثير ، ١٤ / ٤٢ ، أعيان العصر ، للصفدي ، ٤/ ٥٠٣ ، الدرر الكامنة ، لابن حجر العسقلاني ، ٤ / ١٧ . طبقات الشافعية ، للسبكي ، ٩ / ١٦٣ .

(٦) سورة آل عمران [٩٧].

من استطاع ، وكذا أنكره الأصفهاني[1] شارح المحصول . وهذا أحد المذاهب فيه ، والاكثرون على أنه ليس في نية الطرح .

وقال السيرافي [2]: " زعم النحويون أنه في حكم تنحية الأول ، وهو المبدل منه ، ولا يريدون بذلك إلغاءه ، وإنما مرادهم أن البدل قائم بنفسه ، وليس تبيينا للأول كتبيين النعت الذي هو تمام المنعوت ، وهو معه كالشيء الواحد ، ومنهم من قال : لا يحسن عدَّ البدل ، لأن الأول في قولنا : (أكلت الرغيف ثلثه) ، يشبه العام المراد به الخصوص ، لا العام المخصوص ".[3]

وقال ابن السراج في هذا :" اعلم أن البدل في حكم تكرير العامل . فإذا قلت : (مررتُ بقومك ثُلثيْهم)، كان (ثُلثيْهم) مجروراً بحرف جر آخر ، حتى كأنك قلت : (مررتُ بقومكَ بثُلثيهم) . وإنما كان البدل في حكم تكرير العامل لأجل أن البدل يُتركُ إليه المبدل منه . فإذا قلت : (جعلت متاعك بعضه على بعض) كان المعنى جعلتُ بعض متاعك على بعض ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون له عامل غير العامل في المبدل منه . وليس كذلك الصفة لأنك إذا قلت : (جاءني زيدٌ الظريفُ)، ولم يكن (زيدٌ) في حكم المتروك بل كانا جاريين مجرى اسم واحد فيعمل فيهما عامل واحد ". [4]

أما الخوارزمي فقد اعترض على الزمخشري فقال:"اعلم أنَّ شيخنا رضي الله عنه مما لا يُجري قولهم: البدل في حكم تنحية المبدل على حقيقته، بل يؤوله، فيقول: المراد بهذه الكلمة أنَّ البدل ليس كالصفة، والتأكيد في كونهما تتمين للأول، إنما هو المقصود في هذا الباب لا أن يريدوا إهدار الأول، وطرحه بدليل أنك تقول: (زيدٌ رأيتُ غلامه رجلاً صالحاً) فيكون (رجلاً) بدلاً من غلامه، ثم لا يمكن طرح (غلامه) هاهنا ألا ترى أنك لو قلت: (زيدُ رأيت رجلاً صالحا) لم يرتبط أول الكلام بآخره، وهذا كلام قد باض فيه الفساد، وعشش، وذلك أنَّ (رجلاً صالحاً) هاهنا منصوب على أنه مفعول ثانٍ لـ(رأيت) و(غلامه) منصوب على أنه مفعولٌ أول له.

---

(١) هو محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني أو الأصبهاني ، ولد في أصبهان سنة ٦٧٢ هـ ، من كتبه : (التفسير في الصوفية) ، و (تشييد القواعد في شرح تجريد العقائد للنصير الطوسي) ، (وشرح فصول النسفي) وغيرها توفي سنة ٧٤٩هـ . أنظر : الأعلام ، للزركلي ، ٧/ ١٧٦ . بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٣٨٨ ، الدرر الكامنة ، للعسقلاني ، ٤/ ٣٢٧ .

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي ، ٣/ ٣٥٠ .

(٣) البحر المحيط في أصول الفقة ، للزركشي ، ٣/ ٣٥٠ .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ، للجرجاني ٢/ ٩٣٠.

فإن سألت : فما تقول في (زيدٍ أدركتُ غلامه رجلاً صالحاً)؟ أجبتُ: هو منصوب على الحال ، فإن سألت : لو كان ذلك الكلام مجرى على حقيقته لجاز (مررت برجل قائم رجل آخر) ، ولما جاز (رأيت زيداً إياه) ، كما لا يجوز (رأيت إياه) ، ولما جاز (زيدٌ ضربته أخاك)، كما لا يجوز (زيدٌ ضربتٌ أخاك) ؟ أجبت :

أمَّا الأول : فإنما لا يجوز لأنه لا يتميز فيه الأول ، وكذلك لو قلت : (زيدُ ضربت أخاك إياه) لجاز .

وأمَّا الثاني : فهو وإن كان بدلاً من حيث الصورة فهو تأكيد من حيث المعنى ألا ترى أن معناه رأيت زيداً نفسه ، فإن سألت (إياه) باتفاق النحويين ليست من ألفاظ التأكيد ؟ أجبت : نعم لكن لما سدَّ مسدَّ التأكيد أُجرى مُجراه ، ومن ثمة قال ابن السراج في قولك :(ضربتُ قومك صغيرهم وكبيرهم) بأنه على البدل والتأكيد ، وإن لم يكن (صغيرهم وكبيرهم) من ألفاظ التأكيد .

أمَّا الثالث : فالمعنى بقولنا البدل في حكم تنحية المبدل أن المبدل يجوز تنحيته إمَّا حقيقة ، وإمَّا حكماً وتقديراً ، **أمَّ حقيقة** ففي نحو : (لم يقعدوا إلا زيدٌ) . **وأمَّا تقديراً** ففي نحو ما ذكرته ، وذلك أنَّ كون الكلام الذي وقع فيه المبدل جزءاً من كلام آخر أمٌ عارض ، والعارض بمنزلة العدم ، إذ لا يعتدُّ به فكان البدل فيه في حكم تنحية المبدل حكماً . ثم الذي يشهد بكون البدل في حكم تنحية المبدل حقيقة لفظ ابن السراج المبدل منه بمنزلة ما ليس من الكلام ". [1]

الرد على رأي الخوارزمي :

كلام الزمخشري لم يبض فيه الفساد، ولم يعشش كما قال الخوارزمي متهكماً، بل هو كلام النحاة.

فقد قال الصيمري[2] في هذا :" اعلم أنَّ البدل يجيء في الكلام على تقدير وقوعه موقع الأول من غير إلغاء الأول، وإبطال الفائدة بذكره، ولكن على أنَّ البدل قائمٌ بنفسه غير مبين عن الأول بيان النعت الذي هو من تمام المنعوت، والدليل على

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ٢/ ١١٧- ١١٨ – ١١٩ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، وهو منسوب إلى صيمرة ، موضع في البصرة ، نحوي . من آثاره : (تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي)، وهو أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، توفي سنة ٥٤١هـ . انظر : معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ٢/ ٢٦٠ . بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ٤٩ . أنباه الرواة على أنباء النحاة ، للقفطي ، ٢/ ١٢٣ .

هذا أنك إذا قلتَ: (زيد رأيت أخاه عمراً) جعلت (عمراً) بدلاً من الأخ، فلو كان التقديري: إزالة الأخ، وإبطال الفائدة به لكان تقدير اللفظ: (زيد رأيت عمراً)، وهذا فاسد، فقد بان بأن البدل غير مبطل للمبدل منه، وإنما الفائدة بذكر البدل ؛ لأنَّ الشيء الواحد قد يكون له أسماء مشتقة من غير معنى، فيشتهر ببعضها عند قوم، وببعضها عند آخرين، فإذا جمعتها في لفظك، فقد بينته من جميع الوجوه".[1]

وقال ابن عصفور أيضاً في هذا :"وقولنا على أن يُنوى بالأول منهما الطرح" تحرزٌ من النعت، والتأكيد، ألا ترى أنك إذا قلتَ: (قام زيدٌ العاقلُ) أو (قام زيدٌ نفسُهُ) ، فقد أعلمتَ السامع بمجموع (زيد،والعاقل)، وكذلك أعلمته بزيد نفسه على جهة تبيين الأول، وهو (زيد) بالثاني، وهو نفسه، لكنه لم ينو بـ(زيد) في النعت، والتأكيد الطرح كما نُوي في البدل؛ لأنك إذا قلتَ: (قام زيد أخوك) فإنما اعتمدت الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في (زيد) ، فكأنك قلت: (قام أخوك) فأضربت عن قولك أولاً: (زيد) فإن قال قائل: وما الدليل على ذلك؟

فالجواب أن تقول: الذي يدل على ذلك تكرير العامل مع البدل في نحو: (مررتُ بزيد بأخيك) وقال تعالى[2] : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ فأعاد لام الجر مع (مَنْ) وهو بدل من (الذي) ، فلولا أنَّ النية في الطرح لما ساغ إدخال العامل عليه؛ لئلا يؤدي ذلك إلى إدخال العامل بين شيئين قد جُعلا كالكلمة الواحدة، ومن أجل ذلك لم يدخل العامل على النعت؛ لأنه مع المنعوت كالشيء الواحد ، فهو من كمال المنعوت كما أنَّ الصلة من كمال الموصول". [3]

وقد عقب الأسفندري على الخوارزمي في إعتراضه فقال :" ما ذكره الإمام المحقق في الإعتراض على صاحب الكتاب في مثاله كلامٌ حسنٌ ، لكنه غير وارد عليه ؛ لأنه ركب هذا المثال وعنى به الأنظار ، فهو وإن احتمل غيره لا يعارضه ؛

---

(١) التبصرة والتذكرة ، للصيمري ١/ ١٥٦.

(٢) سورة الأعراف [٧٥].

(٣) شرح الجمل ، لابن عصفور ، ص ٢٨٤ .

لأن المثال على عنايته مستقيم ، فهب أن الكلام كالمتشابه فماذا يضره ، وهو مثاله وعنايته ؟ ". [1]

خلاصة القول :

نجد أن رأي الزمخشري هو الصواب وقد وافقه في ذلك معظم النحويون ، ولا صحة لما ذهب إليه الخوارزمي .

(١) المقتبس في توضيح ما ألتبس ، للأسفندري ، ١/ ٤٩٧ . رسالة ماجستير ، إعداد : مطيع الله بن عواض السلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٤ هـ .

الفصل الثالث :

أسباب اعتراضات الخـــوارزمي عـــلى النـــحـــويـيـن

أسباب اعتراضات الخـــوارزمي عـــلى النـــحـــويـيـن :

يجد المتتبع لاعتراضات صدر الأفاضل أن هناك أسباباً عدة كانت وراء ميله لهذا الاعتراض، وعادة ما يجتمع أكثر من سبب في الاعتراض الواحد وإن كان بعضها يطغى على بعض، وربما استقلت بعض الأسباب بعدد من المسائل ، وتقريباً للصورة فإنه يمكن إجمال تلك الأسباب في ما يلي :

١- نزعته الاجتهادية :

يعد هذا أعظم الأسباب وأكثرها وقوفاً وراء صدر الأفاضل في اعتراضاته حتى إنك لتراه ماثلاً في معظم اعتراضاته إن لم يكن في جميعها وإن كان في بعضها أظهر منه في بعض .

وهذه النزعة مردها إلى مبالغة صدر الأفاضل في الثقة بنفسه والاعتداد بآرائه إلى درجة يأنف معها أن يكون تبعاً . ولهذا تجده يخالف الإجماع دون تحرج أو تهيب ، بل ربما استهجن ما قضى به وسخر من أصحابه ، ولعل في الإشارة إلى كثرة مخالفته الإجماع ما يكفي للتدليل على قوة أثر هذه النزعة في اعتراضاته وسأكتفي – هنا- من كلامه بما صرح فيه برغبته عن التقليد وترفعه عنه . فمن ذلك قوله – بعد أن أورد رأياً خالف فيه الخليل والزمخشري ومن معهما - :" فرحم الله امرءاً خلع ربقة التقليد وانتقد المعاني ببصر حديد "[١]، وقال في موضع آخر: " ... وأنا ممن يدور في نفسه ذلك وتدعوه نفسه إلى خلع ربقة التقليد "[٢].

٢- الاختلاف في فهم المعنى وتقديره :

لا تكاد تجد صدر الأفاضل حريصاً على شيء وهو يقلب المسائل على أوجهها حرصه على المعنى، وهو حرصٌ آزرته ميول أدبية، وعناية بأكثر التقديرات تحقيقاً لأغراض البلاغة، ورغبة عن التقليد وولع بالغرائب، ومعرفة بلغات أخرى غير العربية... وغير ذلك، بحيث أصبح المعنى أحد الأسباب الخطيرة

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١ / ٥٠٠.

(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ٤ / ٨٣. اختيارات صدر الأفاضل النحوية في كتابه التخمير(بتصرف) ، للباحث / عبد الله فاضل الشهري ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ،ص٥٧٤ .

التي تدفع صدر الأفاضل عن هذا المذهب وتدعوه إلى ذاك ، وفيما يأتي أمثلة من المسائل التي كان المعنى السبب في الاعتراض أو أحد أسبابه :

١/ يقول الزمخشري : " وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر ، يقال : (من فعل ؟) فيقول : (زيد) ، بإضمار (فَعَلَ) "[١] ، والحجة لهذا التقدير أن في مجيء الفعل مقدماً في الجواب تنبيه على أن الفعل بمباشرة الاستفهام أولى . لكن هذا لا يقنع صدر الأفاضل فيذهب إلى أن (زيد) مبتدأ محتجاً لذلك بالمعنى الذي يدل عليه تقدير الكلام ، يقول : " هذه المسألة و إن كان مجمعاً عليها بين النحويين ففيها نظر، وذلك أنك إذا قلت : (من فعل ؟) فقيل : (زيد) فمعناه : (زيدٌ فعل) لا (فعل زيدٌ)... "[٢].

٢/ يرى بعض النحويين أن المصدر في نحو: (مررت برجل عدل) وقع نعتاً؛ لأنه مؤول بمشتق لا يصلح النعت به ، فمعنى (عدل) في المثال : (عادلُ) . وذهب آخرون إلى أن هناك مضافاً محذوفاً ، والتقدير (ذو عدل) ، أمَّا صدر الأفاضل فرجح القول بأن المصدر هو النعت دون تأويل أو تقدير ، يدفعه في ذلك حرصه على المعنى وبلاغته . يقول : " (رجل عدل) على المبالغة ، كأنه تجسم من العدل ، ومن قال بأنه على حذف مضاف . . . فقد أذهب ماءه ورونقه "[٣]

هذا إلى غير ذلك من الأمثلة التي يغني عن تفصيلها الإشارة إليها كقوله : عن الحال نصب لكونه – في الأصل – خبراً لـ (كان) ؛ لأن معنى : (جاء زيد راكباً) أي : (جاء زيد في حال كونه راكباً) [٤] وكتقديره عامل الحال في قولهم : (هو زيدُ معروفاً) بـ (كان) التامة ، بناء على المعنى) [٥] . وكقوله : إن (إلا) الاستثنائية وما بعدها حال ؛ لأن معنى : (جاء القوم إلا زيداً) أي : (جاء القوم مستثنى منهم زيد) ، و(مستثنى) حال[٦] .

---

(١) المفصل ، ٢١ .
(٢) التخمير للخوارزمي ، ١/ ٢٤٥ .
(٣) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٩٣ .

(٤) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٤٢٣.
(٥) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ٤٣٧.
(٦) التخمير ، للخوارزمي ، ١ / ٤٧٠.

٣- **الرغبة في التفرد** :

رغبته في أن يكون متبوعاً لا تابعاً فقد رد الخوارزمي على النحاة وأبطل إجماعهم ونقد كلامهم صراحة[١] .

كما رد على الزمخشري رداً قاسياً وسخر من كلامه مع باقي النحاة أحياناً ، وأحياناً أخرى أفرده بالرد وصرح بذلك . وقد اعتز الخوارزمي بآرائه كثيراً في كتابه فكان يقول : " وعندي "[٢].

وقد بلغ الخوارزمي من استحسانه وإعجابه برأيه الحد ، وتجاوز المدى إلى الإطراء يدل على ذلك القصة التي ساقها في كتابه والتي حصلت مع شيخه رضي الدين النيسابوري في تخريج بيت لأديب من الأدباء ، فلما خرجه له الخوارزمي واقتنع الشيخ بذلك . فقال الخوارزمي : " فظنه الأستاذ وحي من السماء وكاد أنَّ يسجُد لولا مانُع الحياء "[٣].

٤- **حبه للابتكار وذمُّه للتقليد** :

ومن ذلك قولـــــــه :" وأنا ممن يدور في خلده ذلك وتدعوه النفس أن يخلع ربقة التقليد "[٤] .

فالخوارزمي متأخر مجتهد إلا أن حبه للتجديد والابتكار جعلته يستحسن ما لم يستحسنه غيره ، ويشذ في بعض آرائه ، ويخالف ما ذهب إليه النحاة في كثير من المسائل . فتجده في كتابه مثلاً يقول : " أجمع النحويون عن آخرهم وإجماعهم باطل ". لكي يأتي برأيه بعدما يأتي بما قاله النحويون ، وإن كان النحويون لم يجمعوا على بعض المسائل التي ذكر إجماعهم فيها ، وإنما عبر بإجماعهم ليظهر الغلبة عليهم وأنه يعرف ما يعرفه النحاة مجتمعين .

---

(١) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٦٣- ١٦٤ -١٨٠-٢٠١-٢٧٦ وغيرها .
(٢) التخمير ، للخوارزمي ، ١/ ١٨٤ ، ٢/ ١٦٦- ٣٠٥ ، ٤/ ١٥٦ .
(٣) التخمير للخوارزمي ، ١/ ٣٧٢ .
(٤) التخمير ، للخوارزمي ، ٤/ ٨٣ .

الخـــاتـــمة

الحمد لله على ما وفق وأعان ، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين ، وبعد :

فقد وفقني الله بعد منه وكرمه للكتابة في هذا الموضوع وقد تبين لي بعد أن طوَّفتُ بأبوابه وفصوله بعض النتائج التي أود ذكرها وهي كالآتي :

أولاً : تميز كتاب التخمير بالبساطة والسهولة في كثير من مسائله ؛ وذلك لإتباع الطريقة التعليمية في الشرح فكثير ما يورد المسألة في صورة سؤال ثم يجيب عنه .

ثانياً: تضمن كتاب التخمير بين دفتيه نقول كثيرة من أقوال العلماء.

ثالثاً: انفرد الخوارزمي في آراءه كثيراً وشذوذه فيها عن إجماع النحاة .

رابعاً: اتسمت ردود الخوارزمي على النحاة بالقسوة ، والسخرية ، والتهكم، واستخدام عبارات لا تليق بمثله ، مما جعل بعض العلماء يرد عليه بمثل أسلوبه في السخرية والتهكم .

خامساً: كانت مخالفته للنحويين في الأعم ضعيفة لا تقوم لها حجة .

سادساً: كان الخوارزمي كثير الإجلال لشيخه الزمخشري، وكان يلقبه بـ"شيخنا" توقيراً له، وتعظيماً، ومع هذا فقد كان كثير المهاجمة لآرائه.

سابعاً: كان الخوارزمي ممن يجيز الاستشهاد بالحديث الشريف، فقد استشهد بالكثير من الأحاديث النبوية في كتابه .

ثامناً : تضمن الكتاب على كثير من أشعار المولدين الذين لا يُحتج بشعرهم .

تاسعاً: تضمن كتاب التخمير أقوالاً كثيرة من أمثال العرب، وأشعارها، مما يدلُّ على أنَّه كان يحفظ الكثير منها.

وفي النهاية أقول أن ما يقوم به الإنسان من عمل لا بد و أن يقول بعد الانتهاء منه لو فعلت كذا لكان أحسن ولو زِيدَت هذا لكان يستحسن ، ولو قدمت هذا لكان

أفضل ، ولو أخرت هذا لكان أجمل ، وهذا من أكبر الأدلة على استيلاء واستحواذ النقص على عمل البشر . وحسبي في عملي هذا أني قد قدمت ما بوسعي تقديمه . وأسأل الله أن يكون قد وفقني للصواب وبلوغ الأمل .

والحمد لله أولاً، و آخراً

الباحثة /

غالـــية بنت حســـــــن جابر الفيفي

الفهـــارس الفنيـــة

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأشعار .
- فهرس المراجع والمصادر .
- فهرس الموضوعات .

فهـــرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	الفاتحة	٦-٧	٨٨ -٩٠ -٩٣ -٢٢١ -٢٢٢ .
﴿ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ ﴾	البقرة	٦٠	١٩
﴿ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ ﴾	البقرة	١١٥	٢١١
﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ ﴾	البقرة	٢١٧	-٩١ ٩٢
﴿ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ ﴾	البقرة	٢٤٩	٨٢
﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ﴾	البقرة	٢٥١	٣٢
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ ﴾	آل عمران	٩٧	-٩٢ .٢٥٨
﴿ وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ ﴾	آل عمران	١٥٢	٦٧
﴿ يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ ﴾	آل عمران	١٥٤	-٩١ .١٨١
﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾	النساء	١	١٩
﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾	النساء	٧٨	٢١١
﴿ لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾	النساء	٩٥	١٣٥
﴿ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ ﴾	المائدة	١٩	٣٢
﴿ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ	المائدة	٧١	٩٢ – .٢٥٨

﴿ مِّنۡهُمۡۚ ﴾			
﴿ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾	المائدة	٩٥	١٣٤
﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾	الأنعام	٤٠-٤١	٤٣
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ ﴾	الأنعام	١٣٧	١٨-٤٤
﴿ مَا وُۥرِيَ عَنۡهُمَا مِن سَوۡءَٰتِهِمَا ﴾	الأعراف	٢٠	٢٤٣
﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾	الأعراف	٧٥	٢٥٤-٢٦١
﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾	الأعراف	١٥٥	٦٧
﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾	التوبة	٦	١٨-٣٣-٣٦-٧٨-٤٢
﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾	التوبة	١١٧	١٦٠
﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾	يونس	٧١	١٨٠
﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾	يوسف	٢	٣
﴿ قَالُواْ لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ ﴾	يوسف	١٤	١٨٠
﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾	يوسف	١٦	١٨٠
﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾	إبراهيم	١	٩٠
﴿ فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبۡلِيسَ ﴾	الحجر	٣٠-٣١	٨٢
﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ ﴾	الإسراء	١٠٠	٣١-٣٣
﴿ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾	الإسراء	١١٠	٢١١

﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ۚ ﴾	الكهف	١٨	١٢٤
﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	مريم	٤	٦٥
﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾	مريم	٦٢	١١٨
﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	الأنبياء	٢٢	٨٦
﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾	الأنبياء	٣٦-٣٧	٤٣
﴿ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ ﴾	الحج	٩	١٣٤
﴿ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ ﴾	المؤمنون	١٠٠	١٩١
﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ ﴾	المؤمنون	٩٩-١٠٠	١٩١
﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾	النور	٣٦	٣٩-٤٢
﴿ لَا ضَيْرَ ۖ ﴾	الشعراء	٥٠	٢٥٦
﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾	الشعراء	١٩٧	١٦٢
﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾	الروم	٢٥	٢٠٦
﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾	سبأ	٥١	٢٥٤
﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾	الصافات	٤٧	٧٠
﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ ﴾	الزمر	٦٠	١٨٣
﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾	فصلت	٤٢	٣٤
﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾	الزخرف	٨٧	٤١

﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	الفتح	٢٨	٣٢
﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾	النجم	٢٢	٢٤٥
﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا ﴾	القمر	٢٤	٥٩ - ٦٠
﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ ۖ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾	القمر	٣٤	١١٧- ١١٩
﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾	الواقعة	٥٩	٣٢
﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾	التغابن	٦	٣٢
﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾	التحريم	٤	١٢٤
﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾	نوح	٢٣	٢٢٩
﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤ ﴾	القيامة	٣-٤	١٧٣- ١٧٥
﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ۝٣٢ ﴾	النبأ	٣١- ٣٢	٩٢ – ٩٣
﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾	الانشقاق	١	٣١- ٣٤ ـ ٢٠٠
﴿ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾	الانشقاق	٣	٢٠٠
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾	الغاشية	٨	١٨٣
﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥ ﴾	البروج	٤-٥	٩١
﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾	المسد	٤	٢١٦- ٢١٨ – ٣٠٠

﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	الإخلاص	١	١٦١

فهـــرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
[إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ الْمُصَوِّرُونَ]	١٦١
[زوجتكها بما معك من القرآن]	٢٠
[فما أستطيعُ أنْ أقضيَه إلا في شعبان الشُّغْلُ من رسول اللّه – صلى اللّه عليه وسلم]	٤٠
[فَأَعِضُّوهُ وَلَا تَكْنُوا بهنَّ أبِيه ولا تكنَّوا]	١٩
[فأتى فارساً سابقًا له]	٨٥
[ليس من أمبر أمصيام في أمسفر]	١٩
[(لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ]	٢٥٦
[لا عَدْوَى وَلا طِيَرَةَ]	٢٥٦
[مِنْ قُبْلَةِ الرَّجلِ امرأَتَهُ الوُضُوءُ]	٣٢
[مَنْ سَقَى صَبِيًّا لا يعقِلُ خمراً سقاه اللّه كما سقاه حميمَ جهَنَّم]	١٩
[ملكتكها بما معك]	٢٠
[نَحْنُ مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ ما تركناه صدقة]	٢١٨

فهـــــرس الأشعـــــار

القافية	البحر	القائل	الصفحة
كالدُّمى	الطويل	لعمر بن أبي ربيعة المخزومي	١٣٣
حَـــبَّا	الرجز	بلا نسبه	١٥٤
والخشَابَا	الوافر	لجرير	٦٠
أُبَ	الكامل	مختلف	٢٥٦
تطيبُ	الطويل	للمخبل السعدي	٦٦
ذُبابُ	الطويل	لأبي فراس الحمداني	٨٤
مكسبُ	الطويل	للمتنبي	١٣٠
وتَحلبُ	الطويل	للأسدي	١٥٤
نَشَبِ	البسيط	لأعشى طَرود	٦٧
الْكُمَاة	الوافر	بلا نسبه	٤٩
مَرَّت	الطويل	لرجل طائي	٥٣- ١٢٤
لعـــلَّت	البسيط	بلا نسبه	١٧٦
سُلَّت	الطويل	الفرزدق	١٨٢
الطَّوائحُ	الطويل	اختلف في نسبته	٣٩-٤١-٤٣
لَا بَـــرَاحُ	الكامل	لسعد بن مالك	٢٤٩
مصبُـــــوحُ	البسيط	لحاتم الطائي	٧٢- ٢٥٣
الْوَجْدِ	الطويل	بلا نسبه	٤٠
نجدِ	الطويل	بلا نسبه	٥٦
أَزَوِّدُها	المنسرح	المتنبي	٧٠
فَدِيدُ	الرجز	لرؤبة بن العجاج	١٠٧-١٥٣-١٥٤-١٥٥

عِنْدُ	الطويل	بلا نسبه	١٢٢
الأَدْوَبِر	الكامل	الأصمعي	٢٢٩
الخَمْرُ	الطويل	الفرزدق	١٢
يَسِيرُ	الطويل	بلا نسبه	١٦٩
بِشْرِ	المتقارب	لامرىء القيس	١٣٠
المِئْزَرِ	السريع	الأقيشر الأسدي	١٣٠
قَرْقَارِ	الرجز	لأبي النجم	١٥١
أرباعها	الرجز	لطفيل بن يزيد الحارثي	١٤٦
مُرَقَّعُ	الطويل	المتنبي	٦٩
والرَّبَعُ	البسيط	لوضاح بن إسماعيل	١٢٥
أقاطِعُ	الطويل	بلا نسبه	١٢٤
الأَذْرُعُ	الكامل	لأبي ذؤيب الهذلي	١٥٥
الضبعُ	البسيط	للعباس بن مرداس	٧٨
أَصنعُ	الطويل	بلا نسبه	١٦٠
مجمعِ	المتقارب	العباس بن مرداس السلمي	٢٣
مُوَفَّقُ	الطويل	الأعشى ميمون بن قيس	٤٨
بِطِلاقِ	الكامل	لأبي محجن الثقفي	١٣٨-٢٢١
مالكًا	المتقارب	عبد الله السلولي	١٨٢
العوارك	الطويل	لهند بن عتبة	١٧٦
أوراكها	الرجز	لطفيل بن يزيد الحارثي	١٤٦
الجَبَل	الرجز	بلا نسبه	٥٥
الجَبَل	الرمل	بلا نسبه	٢٣

ونائلِ	**الرجز**	امرؤ القيس	**١٣٣**
يَالاَ	**الوافر**	لزهير بن مسعود الضبي	**٥٣**
اشتعلا	**البسيط**	بلا نسبه	**٦٦**
تُنبِـلُها	**الطويل**	الأبيوردي	**٢٣**
يسألها	**البسيط**	لأعشى باهلة	**١١٠-١١٤**
والعَمَـلِ	**البسيط**	بلا نسبه	**٦٧**
الوَعِلِ	**البسيط**	للأعشى ميمون قيس	**١٣٣**
الهوجلِ	**الكامل**	أبي كبير الهذلي	**١٣٥**
ظَلاَمَا	**الوافر**	شمير ابن الحارث الضبي	**٢٢٦**
عنْدَمَا	**الطويل**	لعمر بن الجن	**٢٢٩**
مَبْذُولُ	**البسيط**	لهشام بن عقبة	**١٦٠**
حَـــرَامُ	**الوافر**	جرير	**٨٩**
تَهيمُ	**الخفيف**	عبد الرحمن بن حسان	**٢٣٣**
زَمْزَمِ	**الكامل**	للفرزدق	**١٢٤**
الضَّيغَمِ	**الكامل**	أبي العلاء المعري	**١٢٦**
حذامِ	**الكامل**	لديسم بن طارق	**١٤٧**
والكلامِ	**الوافر**	النابغة الذبياني	**١٤٨**
أمُّ سالمِ	**الطويل**	ذي الرمة	**١٩٩**
الحسينَ	**الخفيف**	بلا نسبه	**١٦**
حرمانا	**البسيط**	جرير	**١٣٥-١٣٦**

لانا	**البسيط**	لقريط بن العنبري	**٣٣-٣٥**
الفرقَدَان	**الوافر**	لحضرمي بن عامر بن مجمع الآسدي	**٨٤-٨٥**
امْتِحانَ	**الوافر**	أبي العلاء المعري	**١٢٦**
المساكينَ	**البسيط**	حميدٌ الأرقط	**١٥٩**
جيرانا	**البسيط**	بلا نسبه	**٦٩**
أَنَانـــا	**الوافر**	للمغيرة بن جبناء	**١٧٥**
السِمانا	**المتقارب**	لأبي عثمان المازني	**١٨٧**
قَطَنَا	**البسيط**	بلا نسبه	**١٢٤**
بلبانها	**الطويل**	أبو الأسود الدؤلي	**١٦٧**
المَلَوَانِ	**الطويل**	لابن الأحمر	**٢٤٤**
بلبانِ	**الطويل**	عبد الرحمن بن الحكم	**٦٧**
اسقوني	**البسيط**	ذو الأصبع العدواني	**٢٤**
تعرفوني	**الوافر**	لسحيم بن وثيل الرياحي	**١٠٧**
ذووهُ	**مجزوء الرمل**	بلا نسبه	**١٣١**
ضوؤها	**الطويل**	لكميت الأسدي	**٧٧**
الأواقي	**الخفيف**	لمهلهل بن ربيعة	**٢٤٣**
متراخيـــا	**الطويل**	بلا نسبه	**٢٤٨**
واقيا	**الطويل**	بلا نسبه	**٢٤٩-٢٥٠**
إذا فَلَيـــتِي	**الوافر**	عمرو بن معدي كرب الزبيدي	**٢٤**

مصادر ومراجع البحث

((أ))

- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، للشيخ أحمد محمد البنا (ت ١١١٧ هـ) ، تحقيق : د . شعبان محمد إسماعيل .
- **اختيارات صدر الأفاضل النحوية في كتابه (التخمير) جمعاً ودراسة**، للباحث / عبد الله بن فاضل الشهري ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- **آراء سيبويه النحوية في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس** ، للباحثة: نجاة اليازجي ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني – القاهرة ، ١٤٠٤ هـ .
- **أسرار العربية** ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : فخر الدين قدارة ، دار الجيل – بيروت ١٤١٥ هـ .
- **أسرار البلاغة** ، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق : محمود شاكر أبو فهر ، مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٩٩١ م .
- **أسماء خيل العرب وفرسانها** ، لأبي عبد الله محمد بن زياد الإعرابي (ت ٢٣١ هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر أحمد ، مكتبه النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ١ – ١٩٨٤ م .
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ، لعبد الباقي عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣ هـ) ، تحقيق : د . عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ١٤٠٦ هـ .
- **الأشباه والنظائر** ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : مجموعة من الباحثين .
- **الأصول في النحو** ، لأبي بكر محمد السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي .
- **الإصابة في تمييز الصحابة** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : شاكر محمود عبد المنعم ، خزانة الكتب والأبحاث .

- **الأصمعيات** ، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي (ت٢١٦ هـ) ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٣ ، ١٩٦٧ م .
- **أعيان العصر وأعوان النصر** ، لأبو الصفاء الصفدي (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق : علي أبو زيد ، محمد موفق ، محمود سالم محمد ، دار الفكر – دمشق .
- **إعراب القرآن** ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق : د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب – بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ .
- **الأعلام** ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط ٥ ، ١٩٨٠ م .
- **الأغاني** ، لأبي الفرج الصفهاني (ت ٣٥٦ هـ) ، دار الكتب المصرية – القاهرة ١٣٧١ هـ .
- **الأقتراح في علم أصول النحو** ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق : د. أحمد محمد قاسم .
- **أمالي ابن الشجري** ، لأبي السعدات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري ، (ت ٥٤٢ هـ) ، تحقيق : د . محمود محمد الطناحي .
- **أمالي السيد المرتضى** ، للشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين (ت ٤٣٦هـ) ، صححه وضبط ألفاظه وعلق حواشيه (السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي ، ط ١ . مطبعة السعادة - مصر .
- **الأمالي** ، أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .
- **الأنساب** ، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢هـ) ، تقديم وتعليق : عبد الله عمر البارودي .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين** ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق ، د . محمد محي الدين عبد الحميد .

- **أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك** ، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : د. محمد محي الدين عبد الحميد .
- **الإيضاح في علل النحو** ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، تحقيق : د . مازن المبارك .
- **الإيضاح في شرح المفصل** ، أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي .
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون** ، لإسماعيل باشا البغدادي ، (ت ١٣٣٩ هـ) .
- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب اللّه عز وجل** ، محمد بن القاسم الأنباري أبو بكر (ت) ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ١٣٩٠هـ .

((**ب**))

- **البحر المحيط في أصول الفقة** ، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدين (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت .
- **البحر المحيط** ، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ١٤١٢ هـ .
- **البداية والنهاية** ، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، مكتبة المعارف – بيروت ١٩٦٦ هـ.
- **بدائع الزهور في وقائع الدهور** ، لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري (ت ٩٣٠هـ) ، مطابع الشعب ١٩٦٠م.
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي ، (ت ٦٨٨ هـ) ، تحقيق : د. عياد بن عيد الثبيتي .
- **بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس** ، لأبي جعفر أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرةالضبي القرطبي (ت ٥٩٩هـ) . طبع ضمن المكتبة الأندلسية باعتناء المستشرق كوديرو وريبيرا في مدينة مدريد اسبانيا من سنة ١٨٨٣ م إلى ١٨٩٢م .

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت ٨١٧ هـ) ، تحقيق : محمد المصري ، دار سعد الدين .

((**ت**))

- **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم** ، للقاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد ابن مسعر التنوخي المعري (ت ٤٤٢ هـ) ، تحقيق : د. عبد الفتاح محمد الحلو ، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠١ هـ .
- **تاريخ الأدب العربي** ، لأحمد حسن الزيات ، دار نهضة مصر للطبع والنشر .
- **تاريخ الأدب العربي** ، لبروكلمان ، ط ٣ ، دار المعارف .
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- **التبيان في إعراب القرآن** ، لأبي البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة ، ١٩٧٦م .
- **التبصرة والتذكرة** ، لأبي محمد عبدالله بن علي بت إسحاق الصيمري (ق ٤ هـ) ، تحقيق : الدكتور / فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ١٤٠٢ هـ .
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** ، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : د . عباس مصطفى الصالحي . دار الكتاب العربي .
- **تذكرة النحاة** ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق .

- **ترشيح العلل في شرح الجمل** ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ) ، ماجستير ١٩٩٦م، الباحث: عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- **التصريف الملوكي** ، لأبي البقاء يعيش علي بن يعيش الأسدي (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب – سوريا ، ط١ ، ١٣٩٣هـ .
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني ، (ت ٨٢٧ هـ) ، تحقيق : محمد القادر عطا ، و طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية . ط١- ١٤٢٢هـ .
- **تفسير القرطبي** (**الجامع لأحكام القرآن**) ، لأبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة .ط١ – ١٤٢٧هـ .
- **التكملة لوفيات النقلة** ، للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري (ت ٦٥٦ هـ) تحقيق : د. بشار بن عواد معروف – النجف ١٩٦٨ م .
- **تهذيب تاريخ ابن عساكر** ، لابن بدران الحنبلي (ت ١٣٤٦هـ) ، ط ١، المكتبة العربية – دمشق . ١٩١١هـ .

((**ج**))

- **جمهرة الأمثال** ، أبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش . دار الفكر – لبنان .
- **جمهرة أشعار العرب** ، لأبي زيد القرشي (ت١٧٠ هـ) منشورات دار صادر .
- **جمهرة اللغة** ، لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري (ت ٣٢١هـ) ، دار صادر .
- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، للحسن بن القاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة – بيروت ، ط ٢- ١٤٠٣هـ .

- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية** ، لمحيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي الحنفي (ت ٧٧٥ هـ) ، تحقيق : د. عبد الفتاح محمد الحلو .

((**ح**))

- **حجة القراءات** ، للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت٤٠٣هـ) ، محقق الكتاب ومعلق على حواشية : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة .
- **الحلل في شرح الجمل** ، أبو محمد عبد الله بن السيد بن السيد البطليوسي الاندلسي (ت ٥٣١ هـ) ، تحقيق : يحيى مراد ، دار الكتب العلمية – بيروت .
- **الحيوان** ، للجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر محبوب الكناني الليثي البصري (ت ٢٥٥ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون .

((**خ**))

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون .
- **الخصائص** ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي .

((**د**))

- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، للشيخ عبد الخالق عظيمة ، دار الحديث ، القاهرة .
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجلر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق .

- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، لأحمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١ هـ) إعداد : محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية – بيروت .
- **الدر المصون** ، لسمين الحلبي ، (ت ٧٦٥ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد خراط .
- **الدرة الفاخرة** ، لحمزة بن الحسن الأصبهاني (ت ٣٥١هـ) ، تحقيق : عبد المجيد قطامش ، دار المعارف – مصر ١٩٧٢م .
- **الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب** ، لابن فرحون (ت ٧٩٩هـ) ، التحقيق : مأمون بن محي الدين البناني .
- **ديوان أبي فراس الحمداني** (ت ٣٥٧هـ) ، تحقيق : د. سامي الدهان ، المعهد الفرنسي – دمشق ، ١٩٤٤م .
- **ديوان الأبيوردي** ، أبو المظفر محمد بن أحمد القرشي الأموي المعلوي المشهور بالابيوردي (ت ٥٥٧ هـ) ، تحقيق : عمر الأسعد ، دار الرسالة العالمية .
- **ديوان أعشى همدان** ، تحقيق : د. حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم للطباعة والنشر – الرياض ، ط ١ – ١٤٠٣ هـ .
- **ديوان امرىء القيس** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط ٤، ١٩٨٤م .
- **ديوان جرير** ، تحقيق : د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف – القاهرة ، ط٣ – ١٩٨٦ م .
- **ديوان عمر بن معد كرب الزبيدي** ، تحقيق : مطاع الطرابيشي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ،ط ٢ ، ١٤٠٥هـ .
- **ديوان الفرزدق** ، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت – ١٤٠٤هـ .
- **ديوان العباس بن مرداس السلَّمي** ، تحقيق : د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ١، ١٤١٢هـ .
- **ديوان الهذليين** ، تحقيق : القسم الأدبي في دار الكتب ، ط ٢، في دار الكتب المصرية .١٩٩٥م .
- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري** ، جمع : سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة. ط ١ ، ١٣٨٦هـ.

- **ديوان كعب بن زهير** ، لكعب بن زهير (ت٦٤٦هـ)، و أبو سعيد السكري ، تحقيق : مفيد محمد قميحة ، دار الشواف ١٤١٠ هـ .

((**ر**))

- **الرد على النحاة** ، لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) ، تحقيق: د . شوقي ضيف .
- **رصف المباني في حروف المعاني** ، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، تحقيق : الدكتور: احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٤هـ .

((**ز**))

- **الأزهية في علم الحروف** ، لعلى بن محمد النحوي الهروي (ت ٢٠٣هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوحي.

((**س**))

- **السبعة في القراءات** ، أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٢٨٢ هـ) تحقيق : د. شوقي ضيف . دار المعارف .
- **سر صناعة الإعراب** ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، ط١، ١٤٠٥ هـ .
- **سقط الزند** ، لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) دار بيروت للطباعة والنشر ، دار صادر للطباعة والنشر ، ١٣٧٦هـ .
- **السلوك في طبقات العلماء والملوك** ، لمحمد بن يوسف بن يعقوب الجندي (ت ٧٣٢هـ) ، تحقيق : محمد بن علي بن حسين الأكوع ، مكتبة الأرشاد .
- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي مع ذيله** ، الوزير أبي عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ) ، تحقيق : عبد العزيز الميمني .
- **سنن أبي داود** ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي أبو داود (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
- **سنن الترمذي** ، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي أبو عيسى ، تحقيق: أحمد شاكر ، محمد فؤاد عبد الباقي ، إبراهيم عطوة عوض ، نشره مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٩٧هـ .

- **سنن النسائي** ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)،تحقيق : مكتب تحقيق التراث ، دار المعرفة – بيروت ، ط ٥ ، ١٤٢٠ هـ .
- **سير أعلام النبلاء** ، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط .

((**ش**))

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، (ت ١٠٨٩ هـ) ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة – بيروت .
- **شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : د. محمد محي الدين عبد الحميد . دار الطلائع ٢٠٠٤م .
- **شرح بن الناظم على ألفية بن مالك** ، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية – بيروت.
- **شرح بن عقيل على ألفية بن مالك** ، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري (ت ٧٦٩ هـ) .
- **شرح أبيات مغني اللبيب** ، لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، و أحمد يوسف وفاق ، دار المأمون للتراث – دمشق .
- **شرح الحدود في النحو** ، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت ٩٧٢ هـ) ، تحقيق : المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة – القاهرة ، ١٤١٤هـ .
- **شرح اللمع** ، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق : أ. إبراهيم بن محمد أبو عباة .
- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير** ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسن الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) ، تحقيق : الدكتور عبدالرحمن

بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، دار الغرب الإسلامي.

- **شرح المعلقات السبع**، حسين بن أحمد الزوزني ، تحقيق : لجنة التحقيق في الدار العالمية .
- **شرح ألفية بن مالك للأشموني** (المسمى المنهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، لعلي ابن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية – القاهرة .
- **شرح التصريح على مضمون التوضيح** ، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود .
- **شرح التسهيل** ، لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك ، (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق :د . عبد الرحمن السيد ، و د. محمد المختون .
- **شرح جمل الزجاجي** ، لابن عصفور الإشبيلي ، (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق د. صاحب أبو جناح .
- **شعر الخوارج** ، جمع : د. إحسان عباس . دار الثقافة ، ط ٢، ١٩٧٤م .
- **شرح ديوان الحماسة** ، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) نشره : أحمد أمين ، و عبد السلام هارون ، دار الجيل – بيروت .
- **شرح ديوان المتنبي** ، وضعه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي – بيروت .
- **شرح ديوان المتنبي** ، لأبو الحسن علي بن أحمد بن محمّد الواحدي النيسابوري الشافعي ، تحقيق : ياسين الأيوبي . دار الرائد العربي .
- **شرح شواهد المغني** ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، صححه : محمد محمود الشنقيطي ، المطبعة البهية – مصر – ١٤٢٢هـ .
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، وزارة الأوقاف العراقية – بغداد ، ١٣٩٧ هـ .
- **شرح كافية بن الحاجب** ، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٠ هـ) دار الكتب العلمية – بيروت .

- **شرح القصائد العشر** ، الخطيب التبريزي (ت ١٤٢٧ هـ) ، تحقيق وتعليق وضبط : محمد محيي الدين عبد الحميد .
- **شرح المفصل** ، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق : د . إميل بديع يعقوب .
- **شرح المكودي على ألفية بن مالك** ، عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ) ، تحقيق : د. فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣ م .
- **الشعر والشعراء** ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف – دار الحديث – القاهرة ١٤١٧ هـ .
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ، (ت ٧٧٠ هـ) ، تحقيق : د . عبد الله الحسيني البركاتي .

((**ص**))

- **الصاحبي** ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية .
- **صحيح البخاري** ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٠ هـ) ،باهتمام : عبد المالك مجاهد ، ط ١ – ١٤١٧هـ ، دار السلام ، الرياض – السعودية .
- **صحيح مسلم** ، لمسلم بن الحجاج (ت ٨٧٥هـ) ، تحقيق : نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة ، ط ١ – ١٤٢٧ هـ ، دار طيبة .
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية** ، لأبي إسحاق إبراهيم بن عبيد الله الطائي النيلي البغدادي (توفي في القرن السابع الهجري) ، تحقيق : د . محسن سالم العميري (رسالة دكتوراه) من كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، ١٤٠٤ هـ .
- **الصلة** ، لخلف بن عبد الملك الأندلسي المعروف بابن بشكوال (ت ١١٨٢م) ، تحقيق : إبراهيم الأنبياري ، دار الكتاب المصري ، ودار الكتاب اللبناني ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .

((**ط**))

- **الطبقات السنية** ، لتقي الدين الغزي ، (١٠٠٥هـ) ، الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٩٠هـ .

- **طبقات الشافعية الكبرى** ، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، و عبد الفتاح محمد الحلو ، دار إحياء الكتب العربية .
- **طبقات فحول الشعراء** ، لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني – القاهرة .
- **طبقات النحاة واللغويين** ، لابن قاضي شهبه (ت ٨٥١هـ) ، لدكتور محسن عياض ، مطبعة النعمان – النجف الأشرف .
- **طبقات النحويين واللغويين** ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٨٠ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م .

((**ع**))

- **عقود الجمان** ، لابن الشَّعار الموصلي (ت ٦٥٤هـ)، جامعة الموصل .
- **علل النحو** ، لمحمد بن عبد الله بن العباس المعروف بابن الوراق (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد – الرياض ، السعودية ، ط١ – ١٤٢٠هـ .

((**غ**))

- **غربال الزمان في وفيات الأعيان** ، ليحيى بن أبي بكر العامري (ت ٨٩٣هـ) ، مطبعة زيد بن ثابت .
- **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، عنى بنشره ج . برجستراسر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٣ – ١٤٠٢ هـ .

((**ف**))

- **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه** ، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني (ت ٤٣٠هـ) ، تحقيق : د. محمد علي سلطاني ، جامعة دمشق ، كلية الآداب . دار النبراس .
- **الفصول في العربية** ، للإمام أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي (ت ٥٦٩ هـ) ، تحقيق : د . فائز فارس .
- **الفهرست** ، لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم الوارق (ت ٣٨٠ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ١٣٩٨ هـ .

((ق))

- **القاموس المحيط** ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت ٨١٧ هـ) ، تحقيق : مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ .
- **قطر الندى وبل الصدى** ، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : د. محمد محي الدين عبد الحميد .

((ك))

- **الكافية الشافية** ، لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك ، (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- **الكتاب** ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : د . عبد السلام هارون . ١٤١٢هـ.
- **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد** ، للحافظ المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق : محمد عطا الدين الشيخ .
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، لأبي القاسم محمود ابن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، دار المعرفة – بيروت .
- **كشاف إصطلاحات الفنون** ، لمحمد بن علي التهانوي ، تحقيق : رفيق العجم ، علي دحروج ، مكتبة لبنان .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفهة (ت ١٠٦٧ هـ) ، مكتبة المثنى ، مصور عن طبعة اسطانبول ١٩٤١ هـ .
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، ط ٣ ، مؤسسة الرسالة .
- **الكناش في النحو والتصريف** ، لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ) ، تحقيق : د . جودة مبروك محمد .مكتبة الآداب – القاهرة .
- **الكواكب الدرية في شرح متممة الآجرومية** ، لمحمد بن محمد الرعيني (ت ٥٩٠هـ) ، دار الكتاب العربي .

((**ل**))

- **اللآلي في شرح أمالي القالي** ، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ) تحقيق: عبد العزيز الميمني . مطبعة لحنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ .
- **اللهجات العربية في القراءات القرآنية** ، لدكتور عبده الراجحي ، أستاذ العلوم اللغوية كليه الآداب – جامعة الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية ،١٩٩٨م .
- **لسان العرب** ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر – بيروت ١٤١٤ هـ .
- **لغة القرآن ، مكانتها ، والأخطار التي تهددها** ، د . إبراهيم أبو عباة .

((**م**))

- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة** ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق : د/ حسن هنداوي .
- **المدارس النحوية** ، لدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف . ط ٧ ، ١١١٩م.
- **المذكر والمؤنث** ، لأبي بكر الأنباري ، (ت ٣٢٨هـ) ، تحقيق د/ طارق الجنابي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط ٢، ١٤٠٦ هـ .
- **مراتب النحويين** ، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط ٢ ، ١٣٩٤ هـ .
- **مجالس العلماء** ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، تحقيق : د. عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة دار الرفاعي ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق :محمد علي النجار ، ناصف علي النجدي ،لجنة إحياء التراث الإسلامي .
- **مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها** ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : د. حسين أحمد أبو عباس ، جامعة الكويت .
- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ،دار الفكر - دمشق ، ١٤٠٠هـ .
- **المستقصي في أمثال العرب** ، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ .

- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا .
- **معجم الأدباء إرشاد الأريب في معرفة الأديب** ، للإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار العرب الإسلامي ، ط ١ – بيروت .
- **مجمع الأمثال** ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨ هـ) ، تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد .
- **معجم البلدان** ، للإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، دار صادر – بيروت .
- **معجم الرائد** ، لجبران مسعود ، دار العلم للملايين .
- **معجم شواهد النحو الشعرية** ، لحنا جميل حداد ، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض .
- **معجم الشعراء** ، للإمام عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق : د . ف . كرنكو ، ط ١ ، مكتبة القدسي .
- **معجم الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري (٣٩٣ هـ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت .
- **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية** ، د. إميل بديع يعقوب .
- **معجم مختار الصحاح** ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٧٦٠هـ) ،ط١ ، المطبعة الكلية ، ١٣٢٩هـ .
- **معجم المؤلفين** ، لعمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث – بيروت .
- **المعجم الوسيط** ، قام بإخراج هذه الطبعة الدكتور إبراهيم أنيس ورفاقه بإشراف مجمع اللغة العربية في القاهرة .
- **المفصل في علم العربية** ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) دار الجيل ، ط ٢ .
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** ، لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ، تحقيق : د. عياد الثبيتي ، دار التراث – مكة المكرمة ، ط ١ – ١٤١٧ هـ .
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية** ، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود .

- **المقاليد** ، لمحمد بن إبراهيم النسفي ، (٧٠٠هـ) .
- **المقتبس في توضيح ما التبس**(**شرح المفصل**) ، أبي عاصم فخر الدين علي بن عمر الفقيهي الإسفندري (ت ٦٩٨هـ) ، رسالة ماجستير ، إعداد : مطيع الله بن عواض السلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٤ هـ .
- **المقرب** ، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، و عبد الله بن الجبوري ،ط١ – ١٣٩٢هـ .
- **المقتصد في شرح الإيضاح** ، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان .
- **المقتضب** ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة .
- **الممتع الكبير في التصريف** ، لأبن عصفور الإشبيلي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة . مكتبة لبنان .
- **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير و الإقراء والنحو واللغة** ، لوليد الزبيري وآخرون .
- **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، (ت ٣١١ هـ) تحقيق: د . هدى محمود قراعة .
- **مجاز القرآن** ، لأبي عُبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠ هـ) ، تحقيق : د . فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي – القاهرة ١٩٨٨ م .
- **مجالس ثعلب** ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، (ت ٢١٩ هـ) ، تحقيق : د . عبد السلام هارون .
- **معاني القرآن** ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥ هـ) ، تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ .
- **معاني القرآن** ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط٢ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب .
- **معرفة القراء الكبار** ، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : طيار قولاج ، مركز البحوث الإسلامية – اسطنبول .
- **مفتاح السعادة** ، محمد ضياء الدين يحيي القادري الحاتمي الموصلي (ت ٦٠٨ هـ) ، طبعة در سعادات ، مطبعة العثمانية ١٣٠٩ هـ .

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : د. محمد محي الدين عبد الحميد .
- **مصادر الفكر الإسلامي في اليمن** ، عبد الله محمد الحبشي ، المجمع الثقافي – أبو ظبي الأمارات العربية المتحدة .
- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف** ، تأليف / خديجة الحديثي ، منشورات ، وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد ، الجمهورية العراقية .
- **المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري** ، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي (ت ٣٩٢هـ) . تحقيق : إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين . ط ١ ، ١٣٧٣ هـ .

((**ن**))

- **النداء في اللغة والقرآن** ، لأحمد محمد فارس ، دار الفكر – بيروت ، ١٤٠٩ هـ .
- **النحو الوافي** ، لعباس حسن .
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضة مصر – القاهرة .
- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، لمحمد الطنطاوي .
- **النشر في القراءات العشر** ، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ،تصحيح : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية – بيروت .
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق : د . زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت ، ١٤٠٧ هـ .
- **النوادر والزيادات** ، لأبي زيد القيرواني (ت) ، تحقيق : عبد الفتاح الحلو ، و محمد الأمين أبو ذخيرة ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٩٩٩م .
- **النور السافر عن أخبار القرن العاشر** ، الشيخ عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس (ت ١٠٣٨هـ) ، حققه وضبط نصوصه وصنع فهارسه

وقدم له وعلق عليه: د. أحمد حالو - محمود الأرناؤوط - أكرم البوشي ، الناشر: دار صادر -بيروت. ط ١ - ٢٠٠١م.

((هـ))

- **هدية العارفين اسماء المؤلفين و اثار المصنفين** ، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) ، التصنيف: طبعه استانبول سنه ١٩٥٥.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية – الكويت ، ط ١- ١٣٩٩هـ .

((و))

- **الوافي بالوفيات** ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) ، تحقيق : أحمد الأرنأووط ، وزكي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط١- ١٤٢٠هـ .
- **وفيات الأعيان وأنباء الزمان** ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١ هـ) ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت .

فهرس الموضـــــوعـــــات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٢
المقدمة	٤
تمهيد ويتكون من ثلاث مطالب :	١٢
المطلب الأول : ترجمة مختصرة لصدر الأفاضل الخوارزمي .	١٣
المطلب الثاني: مصادر الخوارزمي ، ومنهجه في كتابه التخمير.	١٩
الفصل الأول : **اعتراضات الخوارزمي على النحاة** : **(الأسماء) أولاً : المرفوعات**	٣١
المسألة الأولى : رفع الفاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر .	٣٢
المسألة الثانية : مجيء الفاعل ورافعه محذوف .	٤١
المسألة الثالثة : إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له .	٤٨
المسألة الرابعة : حذف الخبر لسد غيره مسده .	٥٤
ثانياً : المنصوبات	٦٠
المسألة الأولى: ترجيح النصب على الرفع في باب الاشتغال إذا سُبق الاسم باستفهام .	٦١
المسألة الثانية: شبَّه التمييز بالمفعول .	٦٥
المسألة الثالثة : اسم لا النافية للجنس .	٧١
المسألة الرابعة: نصب المنادى .	٧٧
المسألة الخامسة : شبَّه المستثنى المنصوب بالمفعول .	٨٣
ثالثاً : التوابـــع	٨٩
المسألة الأولى : أقسام البدل .	٩٠
المسألة الثانية : امتناع وصف المعرب بـ(أل) بالمبهم .	٩٨
رابعاً : المبنى والمعرب	١٠٥

المسألة الأولى : علة منع الاسم من الصرف .	١٠٦
المسألة الثانية: منع (غدوة وبكرة وسحر) من الصرف.	١٢٠
المسألة الثالثة : عمل اسم الفاعل المقترن بـ(أل).	١٢٥
المسألة الرابعة: الأسماء الستة .	١٣١
المسألة الخامسة : نوع الإضافة في (غير ، شبه) وشبهها	١٣٦
المسألة السادسة : الحكم الإعرابي للمقصور والممدود .	١٤٣
المسألة السابعة : ما جاء على وزن (فَعَال)من الأسماء المعدولة.	١٤٩
المسألة الثامنة : العلم المركب تركيب جملة .	١٥٦
المسألة التاسعة : ضمير الشأن .	١٦٢
(**الأفعال**)	١٦٨
المسألة الأولى : كان بين النقصان والتمام .	١٦٩
المسألة الثانية : حذف عامل الحال .	١٧٦
(الحروف)	١٨٢
المسألة الأولى : واو الحال .	١٨٣
المسألة الثانية : علة زيادة السين والهاء في (مستطيع) و (إهراق).	١٩١
الفصل الثاني : اعتراضات الخوارزمي على الزمخشري وحده :	١٩٤
المسألة الأولى : حدُّ الكـلمة .	١٩٥
المرفــوعات	٢٠١
المسألة الأولى : جواز حذف الخبر بعد (إذا) الفجائية .	٢٠٢
المسألة الثانية : رافع المبتدأ والخبر .	٢٠٨
المنصوبــات	٢١٥
المسألة الأولى : الاختصاص .	٢١٦
النكرة والمعرفة	٢٢٠
المسألة الأولى : ما يكتسب التعريف بمغايرة المضاف إليه .	٢٢١

المسألة الثانية : موقع " أي- ومنْ " من الإعراب في الحكاية بها .	**٢٢٥**
المسألة الثالثة : دخول (أل) على العلم المنقول .	**٢٢٨**
المسألة الرابعة : إضافة اسم الفاعل إلى الضمير .	**٢٣٣**
الأفعـــال	**٢٣٨**
المسألة الأولى : الفعل المتعدي وغير المتعدي .	**٢٣٩**
الحـــروف	**٢٤٢**
المسألة الأولى : إبدال الواو من أختيها .	**٢٤٣**
المرفـوعات	**٢٤٧**
المسألة الأولى : اسم (لا) المشبهة بـ(ليس).	**٢٤٨**
التوابع	**٢٥٢**
المسألة الأولى : ما جاء نعتاً على الموضع .	**٢٥٣**
المسألة الثانية : البدل في حكم تنحية المبدل منه .	**٢٥٨**
الفصل الثالث : **أسباب اعتراض الخوارزمي على النحويين**.	**٢٦٣**
الخاتمة	**٢٦٧**
الفهارس الفنية :	٢٦٩-٣٠٠
فهرس الآيات القرآنية	**٢٧٠**
فهرس الأحاديث النبوية	**٢٧٥**
فهرس الأشعار	**٢٧٦**
فهرس المراجع والمصادر	**٢٨٠**
فهرس الموضوعات	**٢٩٧**